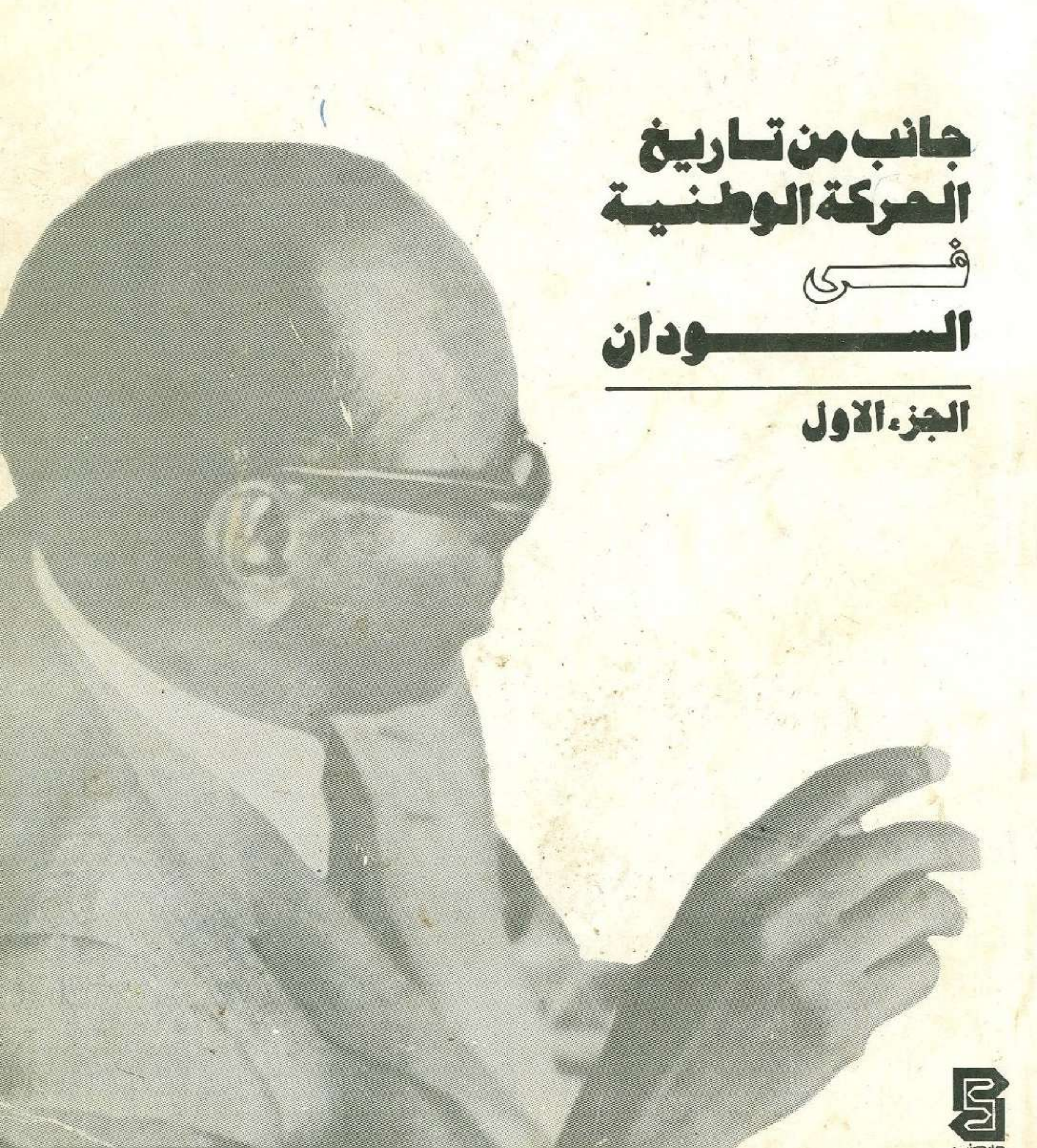
مذكرات

عبد الماجد ابو حسبو

جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان

الجزء الاول



تقــــديم

● مهما حاول المرء ان يتصور قدر الشقاء الذى يجلبه العمل السياسى على صاحبه وعلى اهله من حوله ، فهو لن يستطيع ان يتصور اكثر من رجل مشرد او رجل قابع فى احد السجون .. ولكن ليست هذه هى كل الحكاية .

بالطبع ، قد يكون العمل السياسى عند البعض ـ وهم لا شك كُثر ـ اشبه بالرياضة البدنية ، يمارسونها طالما كانت تنفع ابدانهم وطالما كان الطقس يسمح بذلك . ولكن بالنسبة للذين نذروا حياتهم كلها للعمل الوطنى ، فقد كانت السياسة عندهم حرباً ضروسا الهبت السنة نيرانها ابدانهم بل وابدان اطفالهم .

لقد تزامنت حياة عبد الماجد ابو حسبو مع فترة ـ لاشك ـ هامة فى تاريخ بلادنا الحديث . فقد عاش أحداث تطور الحركة الوطنية وحركة مؤتمر الخريجين وبدايات ظهور الأحزاب السياسية ثم الاستقلال . ومن بعده الحكومات الوطنية المتعاقبة حتى سقوط نظام « مايو » العسكرى ، وفى واقع الأمر كان هو مشاركا فى صنع هذه الأحداث ولم يكن متفرجا من على البعد . وكان له قدر من الحماس للوطن وقدرة على العمل المثابر من اجله ، تدهش الكثيرين . واتصل نشاطه وحماسه هذا عبر سنوات طويلة لم يثنه عنه حتى سن الكهولة . بل كانت سنواته الأخيرة اكثر حماسة من الأولى ، وكانت ايامه الأخيرة اكثر نشاطا من سابقاتها .

فحتى فجر السبت ٦ ابريل ١٩٨٥ كان يعمل كما لم يعمل من قبل . وفى صباح ذلك اليوم عاد لبيته بعد ان كان قد خرج إلى الشارع مع الملايين من ابناء وطنه مبتهجاً بسقوط ديكتاتورية قاسية ، ظل مع كل الوطنيين فى هذا البلد يحاربونها طوال ستة عشر عاما عجاف . عاد إلى بيته ليرقد فى فراشه الأخير فى ذلك اليوم بالذات . وبعد عشرين يوماً ، وبينما كان كل العاملين بمستشفى سوبا يلتفون حول المذياع لسماع الحكومة الجديدة وهى تؤدى القسم ، كان هو فى هذا الصباح بالذات يفارق الحياة[1] .

أسرة المؤلف

---

(١) بينما تغطى المذكرات التى خلفها المؤلف تاريخ الحركة الوطنية وتمتد حتى عام ١٩٨٣ . فقد راينا ان يفصل الجزء الخاص بمايو ليصدر فى كتاب منفصل ، هو الجزء الثانى .

المقـــدمة

عندما بدأت كتابة هذا الموضوع كنت رهن الاعتقال بسجن كوبر ، بالخرطوم في أوائل سنة ١٩٧٠ . وكان محظوراً علينا أي اتصال خارجي ، لذلك كتبت معظم ما كتبت مستعينا بالذاكرة .. والذاكرة قد تعي الأحداث الكبيرة ولكنها لا تعي التفاصيل الدقيقة . والتفاصيل تكون في بعض الحالات جوهر الموضوع ولبه .

وعندما أمسكت بالقلم لأكتب ، وجدتني حائراً فيم أكتب ؟ ومن أين أبدأ ؟ وهل أسرد تاريخ حياتي منذ الطفولة ؟ وكيف نشأنا ؟ وأي أسلوب من أساليب التربية واجهنا ؟ وما أثر كل ذلك على حياتنا فيما بعد ؟ أم تراني أكتب تجربتي في العمل الوطني والسياسي ؟ وكلا الأمرين مرتبط بالآخر .. فبدأت أكتب عن طفولتي ، وأسلوب التربية في عصري ، ونشأتي الشخصية .

وما حدث لي قد لا يهم القارىء في شيء ، ولكني اتخذت من حديثي عن نشأتي نموذجاً لم يكن ينطبق على شخصي فحسب ، بل ينسحب على حياة كل الأجيال التي عاصرتها ، ومن هنا وجدتني أتناول موضوعاً اجتماعياً يستحق الكتابة فيه .

وبعد أن فرغت من كتابة هذا الجزء ، ودخلت في الحديث عن الحركة الوطنية ، وجدتني مرة أخرى أقف حائراً أمام الربطبين الموضوعين ، لذلك قررت أن أقسم الموضوع إلى كتابين .. أحدهما عن النشأة الأولى وهو كتاب أشبه بالقصة ، وثانيهما عن الحركة الوطنية وهو كتاب تاريخي سياسي .

ولا أدري إن كان هذا المكتوب يطلق عليه اسم (الكتاب) بمفهومه الواسع ، أم أنه مذكرات ، أم أنه شيء ما ؟ وإني أفضل أن أطلق عليه وصف (شيء ما) لأن الكتاب بمعناه الواسع يعني الدراسة المتعمقة الأكاديمية التي تستند إلى

المراجع ، الشيء الذى لم يكن ميسراً لى أو لم أكن ميسراً له آنذاك . والمذكرات تحتاج إلى التفاصيل وقد كانت بعيدة عن متناول يدى فى ظروف الاعتقال تلك .

والكتاب الذى بين يديك يتناول القضية الوطنية السودانية الحديثة ، تناولاً سريعاً ومقتضبا ، وينتهى عند شهر مايو سنة ١٩٦٩ ، أى عند وقوع انقلاب مايو المعروف ، والذى أعقبه اعتقالى . وقد تركت الحديث عن الفترة التى تلت ذلك إلى ظروف أخرى مواتية ، أسأل الله أن تساعدنى الظروف للكتابة عنها[١] ، وهى فترة طويلة مليئة بالأحداث امتدت منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا ..

والكتابة عن الحركة الوطنية فى السودان ، وعن السياسة ، أمر صعب للغاية ، فهناك الحساسية المرهفة التى لايستطيع الكاتب فى السودان أن يتخطاها دون مشاكل . ذلك أن القوى التى لعبت ، وما تزال تلعب دوراً فى الحياة السودانية ، مازالت قائمة كما هى وهى قوى - رغم تناقضاتها - متشابكة ، تخلق للكاتب مشاكل تتخطاه إلى الجهة التى ينتمى إليها . وهذا بدوره يشكل عقبة كأداء للإنسان ، تشد القلم من بين أنامله وتوقفه عن الاستطراد فيما يريد أن يكتبه . ومع معرفتى لكل هذا إلا أننى فضلت أن أكتب ما كتبت على قصوره وقصره . ومع ذلك .. وبرغم الضغط الذى مارسته على نفسى ، وعلى قلمى ، فإنه لمن المؤكد أننى سأجد كثيراً من المشاكل والحملات . فمجتمعنا مجتمع قبلى ، وطائفى ، وهو مجتمع لم تكتمل فيه الوحدة الوطنية التى تصهر الجميع فى بوتقة واحدة ، وتوحد النظرة للأمور ، ومن هنا تأتى صعوبة الكتابة فى بلد كالسودان .

ومشكلتى أننى ساهمت فى الحركة الوطنية منذ كنت طالباً بمصر ، ثم ساهمت فى كل المراحل التاريخية التى سبقت استقلال السودان وأعقبته ، فأنا نفسى جزء من التاريخ الوطنى المعاصر بخيره وشره ، بخطئه وصوابه ، وأى نقد أوجهه سيرتد علىّ بحكم مسئوليتى فى الحزب الذى أنتمى إليه ، وفى الحكومات التى اشتركت فيها ، وسأتقبل أى هجوم أو دفاع عنى على ضوء هذه الحقائق .

وفى تناولى للحركة الوطنية الحديثة فى السودان ، اعتبرت ثورة المهدية هى البداية لتلك الحركة ، باعتبار أنها الفترة التى حققت انتصار الشعب السودانى على الامبراطورية العثمانية ، وعطلت مشاريع الاستعمار فى أفريقيا ، واستقلت

---

(١) لقد كُتب هذا الجزء بالفعل ، وسيصدر كجزء ثان لهذه المذكرات . (الناشر) .

بالسودان ، وابرزت شخصيته المتميزة . كما تناولت بالتوضيح أيضاً ارتباط الشعبين المصرى والسودانى ، ونفضت الغبار عن كثير من المفاهيم الخاطئة عن تلك العلاقة الشعبية الأزلية .

وأتركك الآن - أيها القارىء - مع هذا ، (الشىء ما) ، لتصل بنفسك إلى النتائج ، وأملى كله ، أن أكون قد ساهمت ، ولو بقدر قليل ، فى توضيح بعض الجوانب من تاريخ الحركة الوطنية المعاصرة .

الخرطوم - ديسمبر ١٩٨٤ عبد الماجد أبو حسبو



الفصل الأول

ماقبل الحكم الثنائى

هذا الاسم .. (الحكم الثنائى) .. اسم ابتكره الانجليز فى أوائل هذا القرن ، وقد أطلق على حكم السودان وإدارته منذ الفتح (١٨٩٩) حتى استقلاله فى سنة ١٩٥٦ ، وهى الفترة التى تعرف باسم الحكم الانجليزى ـ المصرى .

كان السودان أصلاً جزءاً من الامبراطورية العثمانية ،وقد ترك أمر إدارته للولاة فى مصر ،يحكمونه باسم الدولة العثمانية ،بدءا من محمد على باشا منذ سنة ١٨٢٠ .وقد كان محمد على رجلا طموحا ، أخذ يعمل على خلق امبراطورية خاصة به ، وإن كان يعمل تحت اسم الخليفة العثمانى . وكان السودان يعرف فى تلك الحقبة باسم السودان التركى ـ المصرى . فالسودان إذن عرف الحكم الثنائى مرتين ، وفى المرتين كانت الثنائية اسما ، والانفراد بالحكم فعلا . ففى عهد الحكم التركى ـ المصرى كانت السلطة الفعلية فى يد الوالى فى مصر ، وفى عهد الحكم الانجليزى ـ المصرى ، كانت السلطة الفعلية فى يد الانجليز .

كان القرن التاسع عشر هو قرن النشاط الاستعمارى الذى اجتاح العالم ، وكان التنافس بين الدول الأوربية على أشده خاصة فى أفريقيا ، وكان التنافس أشد ما يكون بين انجلترا وفرنسا من أجل السيطرة على القارة البكر ،وعلى منابع النيل بوجه خاص ، لما لحوض النيل من أهمية استراتيجية واقتصادية فى أفريقيا .ولقد كانت مصر ،بحكم موقعها الجغرافى ، تشكل أهمية استراتيجية باعتبارها المعبر المهم ، الذى يربط القارة الأوروبية بقارتى أفريقيا وآسيا .

ولما كانت انجلترا قد سيطرت على مصر فى عام ١٨٨٢ ، كان لابد لها ، ولتأمين قبضتها على مصر نفسها ، أن تفكر فى السيطرة على منابع النيل الذى تعتمد عليه حياة مصر . وبذا كان لابد من اجتياح السودان والسيطرة عليه .

وكانت الامبراطورية العثمانية تعيش فى حالة ضعف شديد ، بحيث لم تستطع الدفاع عن ممتلكاتها فى أفريقيا ،لذلك تركت أمر السودان للولاة فى مصر . وكانت مصر

فى عهد إسماعيل باشا ، والى مصر آنذاك ، قد غرقت فى الديون الأجنبية بسبب حفر قناة السويس بالإضافة إلى البذخ والإسراف وسوء الإدارة ، مما جعلها فريسة سهلة فى أيدى الدائنين الأجانب ، الذين أصبحوا يسيطرون على مقاليد الأمور فيها ، وأصبح الولاة لعبة فى أيديهم .

عندما اعتلى إسماعيل باشا العرش بعد عمه سعيد ، كانت ديون مصر قد بلغت أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، وهو رقم يعد خيالياً بمقاييس ذلك العصر ، وكان حفر قناة السويس نفسه نوعاً من السخرة للشعب المصرى الذى مات مئات الألوف من ابنائه فى ذلك العمل المضنى . ولم يكتف إسماعيل باشا بما وجده من ديون متراكمة بل راح هو نفسه يلجأ إلى مزيد من الاستدانة ، بحجة سداد ديون عمه وكان يستدين بأرباح فاحشة ، حتى بلغ مجموع ما استدانه خمسة وسبعين مليوناً من الجنيهات بفائدة ٧٪ . وعندما ضيق الدائنون الخناق عليه ، اضطر إلى رهن إيرادات السكك الحديدية ، والجمارك ، لسداد الفوائد على تلك الديون . ولم يكن إسماعيل باشا يستدين من أجل التنمية ، أو للمصلحة العامة ، بل كان يستدين من أجل الإنشاءات التفاخرية ، والمظاهر الكاذبة ، كبناء دار للأوبرا ، وبناء القصور الملكية مثل قصور عابدين ، والقبة ، والزعفران وغيرها . وكان يقول إنه يريد أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا ، كما لو أن التقدم والحضارة يكمنان فى تلك المظاهر الكاذبة .

صنـــدوق الدين :

عندما عجزت الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها المالية ، أصدر الخديوى فرماناً يؤجل بمقتضاه دفع السندات والفوائد المستحقة للدائنين الأجانب والتى كانت قد بلغت عند ذاك اثنين وتسعين مليونا من الجنيهات ، بفائدة مقدارها سبعة فى المائة (٧٪) تسدد على مدى خمسة وستين عاماً . ثم تكون على أثر ذلك هيئة رقابة تشرف على السداد سميت بصندوق الدين ، ووضع أمر الإشراف عليها فى أيدي موظفين من المفتشين الانجليز والفرنسيين ـ كما كونت لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية ، وميناء الأسكندرية بوصفهما أهم مصادر الدخل للدولة .

وبالطبع كان كل ذلك يجرى بعيداً عن الشعب ودون إرادته .

الموقف فى السودان :

لم يكن السودان أكثر من إقطاعية يحتكرها الحكام الذين يرسلون من القاهرة .

وكانوا يفرضون على الأهالي ضرائب فادحة تفوق طاقاتهم ، وكانت مرتبات الجيش المصرى فى السودان تدفع من أرباح تجارة الرقيق . فاضطرب الحال ، وضاقت بالناس الحياة ، وضاقوا بها ، وانعدم سلطان القانون والرقابة ، وكان كل حاكم وكل موظف يفعل مايحلوله ، ولم يكن هذا السلوك مستغربا لأن نفس الشيء كان يحدث للشعب المصرى نفسه من حكامه الأتراك والشراكسة وغيرهم من الأجانب .

الثورة العرابية فى مصر :

ومع تزايد السخط ، واشتداد قبضة الأجانب على ناصية الأمور فى مصر ، وإهمال الشعب المصرى ، واغفال وجوده ، والعبث بمقدراته أمام عينيه وتحت سمعه ، بل والقاء آثار ذلك العبث على كاهله ، إزاء كل ذلك كان من الطبيعى أن يتحرك الشعب المصرى ، وأن تتحرك الطليعة الواعية منه لتوقظ الشعور الوطنى العام . فظهرت حركات وعى يقودها أولئك العائدون من أوروبا الذين رأوا كيف تعيش الشعوب وكيف تشارك فى صنع مصائرها . ولقد كان هؤلاء الرواد من أولئك الذين يرسلهم محمد على باشا إلى أوروبا للدراسة فيها . وكان بعضهم قد احتل بالفعل مناصب هامة فى الخدمة المدنية وفى الجيش .

وكان قد وفد - فى الوقت نفسه - إلى مصر والعالم الإسلامى الحر جمال الدين الأفغانى ، الذى أخذ ينشر تعاليمه وأفكاره بين تلامذته المصريين ، داعياً إلى الصحوة الوطنية والإسلامية ، مذكراً بأن الإسلام دين ودولة . وكان من أبرز تلامذته الشيخ محمد عبده الذى تولى القيادة من بعد رحيل أستاذه . أدى كل ذلك إلى قيام صراع بين المصريين العائدين من أوروبا وبين الأجانب من الأتراك وغيرهم الذين كان إسماعيل باشا يعتمد عليهم ويسلمهم مقاليد الحكم فى مصر . وكان هؤلاء الأجانب لا يخفون احتقارهم لكل مصرى ، ولكل ما هو مصرى .

وككل عهد من عهود الظلم والاضطهاد ، اضطر الوطنيون المصريون إلى اللجوء للعمل السرى ، فخلقوا الجمعيات السرية ، كالحزب الوطنى ، الذى كان من أبرز أعضائه أحمد عرابى وزملاؤه عبد العال حلمى ، ومحمود سامى البارودى ، وسليمان أباظة ، وآخرون غيرهم . وكان من أهداف الحزب الوطنى ، نشر الوعى فى الأوساط الشعبية المصرية ، ومحاربة النفوذ الأجنبى ، وكشف العبث الذى استشرى فى البلاد . أما فى الاسكندرية فتكونت جمعية سرية باسم « مصر الفتاة » تعمل لنفس الأهداف التى يعمل لها الحزب الوطنى ..

إزاء هذا النشاط الوطنى المتدفق كان لابد أن تعمل السلطة من جانبها على وقف

هذا التيار الخطر عليها . وكان الخديوى توفيق رجلاً ضعيفاً وفريسة سهلة فى أيدى الأجانب الذين أحكموا الطوق حوله ، فحرضوه على تلك القيادات الوطنية والحركات التى تهدد سلطانهم وسلطانه ، واستصدروا منه فرمانات تحرم الترقى للمصريين إلى الوظائف العليا فى الدولة ، خاصة فى الجيش . كذلك كان رئيس الوزراء رجلا أكثر ضعفاً من سيده ، ألا وهو رياض باشا ، الذى أقر كل تلك الفرمانات المجحفة بل وبدأ فى تنفيذها . وكان من الطبيعى أن لايقبل الضباط الوطنيون هذا الوضع المجحف المسىء ، وهذا الاحتقار المذل ، لذلك قرروا مواجهة هذا التحدي بتحدٍ أكبر من جانبهم ، فتقدموا بعريضة حاسمة للخديوى توفيق يرفضون فيها هذا الازدراء ، ويطالبون فى الوقت نفسه بعزل رياض باشا من منصبه كرئيس للوزراء ، كما طالبوا بالغاء تلك الفرمانات المذلة . ومن ثم انتدبوا ثلاثة ضباط من بينهم ليتقدموا بعريضتهم تلك إلى الخديوى ، وكان أولئك الضباط هم ، أحمد عرابى ، وعبد العال حلمى ، وعلى فهمى .

كانت المفاجأة مذهلة للخديوى ورئيس وزرائه ، وقد رأوا فى هذا العمل الثورى خطراً عليهم ، وقد شاركهم هذا الإحساس الأجانب الذين كانوا يرون فى هذا العمل بداية لانتفاضة وطنية خطرة . لذلك نصحوا الخديوى بتقديم الضباط الثلاثة إلى محكمة عسكرية رادعة .. وبالفعل قرر مجلس الوزراء بإيعاز من أولئك الأجانب ، تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة العسكرية العاجلة ، وألقى القبض عليهم وعقدت لهم محكمة عسكرية برئاسة ضابط أمريكى هو الجنرال ستون . وقد عقدت المحكمة فى ثكنات قصر النيل بالقاهرة ، ومثل الضباط الثلاثة أمامها تحت حراسة مشددة لمواجهة مصيرهم .

غير أن الأمر لم يكن بهذه البساطة التى تصوروها ، فالضباط الثلاثة ، عندما تقدموا بمذكرتهم التاريخية تلك ، لم يكونوا يجهلون أبعاد عملهم ذاك ، لذلك أعدوا كل القوات الوطنية العسكرية لتقف خلفهم لمواجهة الموقف بما يستحقه من اهتمام .. وما إن ألقى القبض على الضباط الثلاثة وقدموا للمحاكمة حتى تحرك الآلاى الأول من ثكنات عابدين وساروا إلى ثكنات قصر النيل ، حيث يحاكم إخوانهم الضباط ، واقتحموا مكان المحكمة وأخرجوا زملاءهم الضباط عنوة ، وسار الجميع فى مظاهرة عسكرية صاخبة والشعب من ورائهم حتى وصلوا إلى ميدان عابدين حيث سراى الخديوى . وبذلك بدأ عهد جديد للمقاومة الشعبية العسكرية ، ولمع اسم أحمد عرابى لا كزعيم عسكرى فحسب ، بل كزعيم وطنى تعلقت به الآمال ، والتف الشعب حوله ، كما توحدت كل الحركات الوطنية تحت

قيادته وزعامته . وقد كانت هذه أول ثورة وطنية عسكرية يقوم بها جيش فى العالم الثالث عامة ، وفى العالم العربى خاصة .

لم يجد الخديوى أمامه غير أن ينحنى للعاصفة ، كما انحنى مستشاروه الأجانب ، فأقال الخديوى ـ تحت الضغط الشعبى ـ وزارة رياض باشا ، وتلتها حكومات لتسقط ولتقوم أخرى مكانها . غير أن الخديوى ومستشاريه كانوا قد بيتوا النية لضرب تلك الحركة ، وأخذوا يتحينون الفرص للانقضاض على الحركة الوليدة .

كان عرابى ورفاقه يدركون أن الخديوى ومستشاريه من الأجانب لا يمكن أن يسكتوا على هذا التحدى ، أو يغضوا الطرف عن هذا الخطر الجديد الذى يهدد مصالحهم ويقوى الشعور الوطنى ، لذلك سارع الضباط الوطنيون إلى تقوية الحركة الشعبية التى تقف خلفهم ، خاصة فى صفوف الجيش . وفى سبتمبر ١٨٨١ أصدروا الأوامر لكل آلايات الجيش بالقاهرة للتحرك والحضور إلى ميدان عابدين حيث قصر الخديوى « قصر عابدين » . وبالفعل حضرت كل الوحدات فى الوقت المحدد . وعندما حضرت قوات الجيش إلى قصر عابدين ، تقدم عرابى وزملاؤه بعريضة أخرى ، نيابة عن الشعب ، يطالبون فيها بإقامة مجلس نيابى يمثل الأمة ، كما طالبوا بزيادة عدد أفراد الجيش ، وإبعاد الأجانب عنه ثم وضع أموره فى أيدى الضباط الوطنيين .

إزاء هذا الموقف الشعبى الرائع ، لم يجد الخديوى بدا من التسليم بمطالب الجيش ، فأقال الحكومة ، وكون حكومة جديدة برئاسة شريف باشا استجابة لطلب لزعماء ، كما أدخل فى الوزارة سامى البارودى كوزير للحربية ، وأحمد عرابى كوكيل لها .. وعلى المستوى الشعبى فقد أقيم مجلس للنواب يمثل الشعب ، كما قدم مشروع للدستور ينص على أن السلطة للشعب .

وكان من الطبيعى أن يخاف الأجانب من هذه الحركة التى كان واضحاً أنها ستؤدى إلى تحويل الرقابة المالية منهم إلى أيدى مجلس النواب ، وبذلك تفقد الدول الأجنبية ضمانات تسديد ديونها ، وإزاء هذا هددت تلك الدول بأنها ستتدخل عسكرياً إذا اقتضى الأمر ذلك .

أجاز مجلس النواب الدستور المقترح وسط أفراح الشعب وانتصاراته ، فتأزم الموقف مما دعا الانجليز والفرنسيين إلى استجلاب أساطيلهم البحرية إلى سواحل الاسكندرية فى مظاهرة لاستعراض عضلاتهم وارهاب الشعب المصرى . حدث هذا

فى منتصف مايو سنة ١٨٨٢ . ثم تقدم ممثلو الدولتين المذكورتين بمطالب دولتيهما التى تركزت فى إقالة وزارة شريف باشا ، ونفى أحمد عرابى عن مصر كلية .

ولم يقبل الزعماء ، بطبيعة الحال ، هذا التحدى الصارخ ، فما كان من القوات الانجليزية إلاأن ضربت الاسكندرية ، بمدافع أسطولها ، كما أنهم كانوا قد استجلبوا قوات هندية ومالطية للغزو بحجة حماية الخديوى من أعدائه .

قاومت القوات الوطنية ، بقيادة الزعيم أحمد عرابى ، القوات الغازية الأجنبية ، ولكنها هزمت أمام قوة السلاح المتفوق فى موقعة التل الكبير الشهيرة ، مسجلة بذلك أروع الأمثلة لتضحية الشعب المصرى ووطنيته ، إذ هزم الجيش المصرى أمام أكبر امبراطورية فى ذلك الوقت ، وهى هزيمة يصدق عليها قول الشاعر :

فتـى مـات بـين الضرب والطـعـن ميتـة
تقـوم مقـام النصر إن فـاتـه النصر

الفصل الثانى

قيام الثورة المهدية
١٨٨١ - ١٨٩٨

كان قد مضى على قيام الحكم التركى المصرى فى السودان ، زهاء الستين عاماً ، لقى السودانيون خلالها صنوفا من الظلم والاضطهاد التى لم يعرف التاريخ لها مثيلاً ، وكانت كثير من مناطق السودان بعيدة عن رقابة الحكومة المركزية ، الشيء الذى ساعد على تفشي الفساد الإداري والقضائي واستخدام القهر والظلم على أيدي حكام الأقاليم الذين كانوا يعلمون أنهم بعيدون عن كل رقابة ومحاسبة .

فى هذا الجو الإرهابى ، ولد ونشأ محمد أحمد المهدى ، وكان والده رجلاً بسيطاً يعمل فى صناعة المراكب بجزيرة « لبب » بدنقلا العرضى فى شمال السودان . وكان محمد أحمد المهدى منذ صباه مولعا بالعلم والتحصيل ، ميالا للمعرفة لذلك تتلمذ على أيدى كثير من علماء ومشايخ عصره أمثال الشيخ الأمين الصويلح ، والشيخ محمد الخير ، والشيخ محمد شريف ود نور الدايم مؤسس الطريقة السمانية الشهيرة بالسودان ، والشيخ القرشي ود الزين . كما قرأ كثيراً من كتب الفقه الإسلامى ، فقرأ للغزالى ، والشعرانى ، وابن عربى وغيرهم . وقد واتته فكرة المهدية من دراسته لابن عربى ، وتأثرت دعوته بدعوة محمد بن عبد الوهاب إمام المذهب الوهابى فى شبه الجزيرة العربية ، ودعوة السنوسى بشمال أفريقيا والواحات . كما تأثر بأفكار الأمام الأفغانى فى مصر وتركيا وقد كانت كل تلك المذاهب والأفكار تدعو إلى استخدام الرابطة الإسلامية لمقاومة الزحف الاستعمارى ضد الإسلام .

ومهما قيل عن دعوة المهدية والمهدى ، فإن حركته كانت تنبع من شعوره وإحساسه بالظلم الذى كان يعانى منه شعبه فى السودان ، وتعانى منه أمته فى كل الأقطار الاسلامية التى كانت ترزح تحت الدولة العثمانية الظالمة . لذلك تميزت ثورة المهدى بأنها ثورة وطنية من جهة ، واسلامية من جهة أخرى ، وعالمية من جهة ثالثة .

ضـد من قامت الثورة المهدية ، وما أسبابها ؟

هذه أسئلة لابد من الرد عليها ، لأن كثيراً من الكتاب المغرضين حاولوا تشويه مضمونها ، وأهدافها ، ودوافعها .

[أولاً] ـــ هل كانت ثورة المهدى ثورة دينية بحتة ، أم أنها كانت أعمق وأكبر من ذلك ؟

[ثانياً] ـــ هل كانت ثورة موجهة ضد مصر ، أم ضد تركيا ، أم ضدهما معا ؟

[ثالثاً] ـــ هل كانت ثورة محلية فى إطار السودان ، أم أنها كانت ثورة إسلامية عامة ؟

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة ، أود أن أؤكد أننى عندما أتعرض للثورة المهدية ، لا أتعرض لها من جوانبها الدينية ، لأن هذا يخرج عن دائرة ما أنا بصدده ، من جهة ، كما أننى لست مؤهلاً لذلك من جهة أخرى . فلو أننى تعرضت للجانب الديني فإنما أتعرض له فى إطار مردودات الثورة المهدية بصفة عامة . كما أود أن أؤكد أننى أتناول الثورة المهدية من جانبها الوطنى السياسي والاجتماعى ، وبوصفها أول ثورة وطنية قومية تنتصر على قوى استعمارية غاشمة .

هل كانت الثورة المهدية ثورة دينية أم كانت أكثر بعداً ؟

فى اعتقادى أن العوامل التى حركت المهدى للقيام بثورته تلك ، كانت عوامل عديدة ، دينية ، واجتماعية ، وسياسية ، فلقد رأى المهدى ما كان يعانيــه شعبه من ظلم واضطهاد . ثم رأى كيف بدأ الناس ينحرفون عن جادة السبيل ، وعن القيم الإسلامية والخلقية ، ولا بد أن المهدى فكر كثيراً وطويلاً فى الطريقة التى يوقظ بها الناس من سباتهم ، وينفض عنهم غبار الاستسلام ، ويدفع بهم إلى ميادين الجهاد فى سبيل الله والوطن . ولما كان السودان بلدا لم تكتمل وحدته الوطنية ، وبالتالى لا تهزه المناداة الوطنية ، ذلك لأنه مجتمع قبلى من جهة ، وطائفى من جهة أخرى ، كما أنه يتكون من أصول متباينة ، فهو بلد عربى ، زنجى ، مهجن ، لذلك وجد أن الشيء الوحيد الذى يجمع غالبيته هو كلمة [« لا إله إلا الله » ، وأن محمدا رسول الله] .

وهكذا جمع السودانيين حول الإسلام ، فأخذت ثورته هذه الصبغة الدينية . ولكنى على يقين أن تحرك الناس كان نتيجة إحساس بالظلم والاضطهاد والمعاناة أكثر من إحساسهم الديني . وعلى كل حال فإن كلا الإحساسين يكمل الآخر .

أورد الدكتور مكى شبيكة فى مؤلفه « تاريخ شعوب وادى النيل » ، أن ود البصير قد قال « ذات يوم بعد فتح الخرطوم ، طلبنى المهدى وقال لى إن أمر المهدية كان طويلاً ،

ولكن الإخوان غيروا وبدلوا . ونحن اخترنا الآخرة . فقلت كيف وكنت وعدتنى بفتوحات كبيرة . فأجاب بأنها كلها قد نسخت ، لأنه لا يخفى أن القرآن ينزل من عند الله بواسطة جبريل للنبى « ﷺ » ويكون فيه الناسخ والمنسوخ الخ » ، وفى رواية أخرى أن أحد الأنصار سأل المهدى وقال له « كيف اتبعك هؤلاء الأجلاف من العرب ؟ » فابتسم المهدى وقال له :

« يا أخى إن هؤلاء الأعراب إلى الآن لم يتبعونى على ما أطلبه من إقامة الدين ، وقد تسلمت جوابات فى هذا اليوم من « أبا » تقول بأن جماعة منهم قتلوا سبعة من المسلمين ظلما وعدواناً » ، ثم اختتم حديثه قائلاً : « فعلى الناس أن يصبروا على جفوتهم حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً . » .

من هذه الأمثلة يتضح أن التأييد الذى وجده المهدى لم يكن تأييداً دينياً بحتاً وإنما كان خليطاً من الدين والإحساس بالظلم . لذلك فإن ثورة المهدى ، وإن كان طابعها دينياً ، إلا أنها فى واقع الأمر كانت ثورة ضد الظلم فى المقام الأول ولذلك وصلت إلى غاياتها .

هل كانت ثورة المهدى ضد مصر ، أم تركيا ، أم كلتيهما ؟

أسارع إلى القول ، ودون تردد ، إلى أن ثورة المهدية لم تكن ضد الشعب المصرى ، وإنما كانت ضد الخليفة العثمانى ، وضد ولاته فى مصر ، ولم تكن بحال من الأحوال ضد الشعب المصرى كما قد يظن كثير من الناس . وذلك للأسباب الآتية :

[١] إن الشعب المصرى نفسه كان ولاية تركية مستعمرة ، خاضعة للباب العالى التركى ، شأنه فى ذلك شأن بقية الشعوب التى كانت ترزح تحت وطأة الحكم التركى ، وأن الولاة فيها والحكام كلهم من الأتراك والأجانب . كما أن الشعب المصرى كان يعانى أكثر من غيره من الظلم والاضطهاد والاستقلال . فالشعب المغلوب على أمره لا يمكن أن يفكر فى اضطهاد غيره قبل أن يحرر نفسه .

[٢] إن سوء الإدارة ، وفساد الحكم فى مصر نفسها ، قد انعكس على الوضع فى السودان ، نتيجة لضعف الامبراطورية العثمانية نفسها ، وتخليها عن مهامها في كل الأقطار التى ابتليت بحكمها . إذ كان كل ما يهم الخلفاء فى الأستانة هو كم من الأموال ترسل إليهم دون اعتبار للطريقة التى تجمع بها تلك الأموال .

[٣] إن اضطراب الوضع المالى فى مصر نفسها ، وغرقها فى الديون الأجنبية ، قد ترتب عليه مزيد من التدخل الأجنبي الذى غل يد الحكومة المصرية نفسها . وبالتالى أهمل السودان إهمالاً تاماً ، وترك أمر الحكم فيه إلى الحكام الذين يرسلون إليه ،

والذين لم يكن لهم همّ غير جمع الثروات بكل الطرق غير المشروعة ، الشيىء الذى أرهق المواطن السودانى ، ودفع به إلى الثورة . فقد تركزت السلطة كلها فى أيدى حكام الأقاليم بعيداً عن السلطة المركزية ورقابتها ، كما كانت تجارة الرقيق والعاج وريش النعام هى الهم الشاغل لهؤلاء الحكام .

[٤] انحدار الأخلاق فى كل جوانبها ، كنتيجة حتمية لحكم ظالم مستبد كهذا .

[٥] النيات المبيتة أصلاً ، من قبل القوى الاستعمارية التى كانت تعمل على نشر الفوضى فى أرجاء السودان توطئة لاحتلاله .

[٦] سياسة التوسع التى اتبعها محمد على ، وأبناؤه من بعده ، وسوق السودانيين للحروب دون أن يكون لهم فيها ناقة أو جمل ، إذ أن كل هذا التوسع كان لحساب طموحات وأحلام الولاة فى مصر .

[٧] أمر المهدى بعدم قتل غوردون ليفتدى به أحمد عرابى كما جاء فى كتاب « السيف والنار » لسلاطين . وقد يكون هذا أصدق دليل على أن الثورة المهدية لم تكن موجهة ضد شعب مصر .

لكل هذا أقول إن سخط الشعب السودانى الذى دفع به إلى الثورة لم يكن موجهاً ضد الشعب المصرى الذي كان هو بدوره مغلوباً على أمره ، تماماً كالشعب السودانى ، وربما كان شعوره بالظلم أكثر . لذلك نستطيع القول أن الثورة المهدية كانت ثورة وطنية إسلامية استهدفت الاستعمار التركى الذى شـوه الإسلام والمسلمين حتى أصبح كل ظالم يوصف فى السودان بأنه تركى .

ومن أغرب الآراء التي قرأتها دفاعاً عن الاستعمار التركى فى السودان ، ما جاء على لسان الدكتور محمد فؤاد شكرى المؤرخ المصرى الكبير الذى قال : إن التوسع فى أقاليم النيل العليا ، وفى دارفور والصومال وهرروالسودان الشرقى لم يكن رغبة فى الفتوحات المصرية ، وإنما ترتب على هذا التوسـع ما صـار يعرف بـاسم « الامبراطـورية السودانية » ، أو « دولة وادى النيل » ، وأن الحافز على انشاء هذه الدولة الأفريقية حافز إنساني بحت ، وهو محاربة الرق والنخاسة !

ولاشـك أن الدكتور شكرى كتب ما كتب من منطلقات إحساسه بمصريته وحرصه على إضفاء صورة مشرقة للعلاقات بين الشعبين المصرى والسودانى ، ظناً منه أن الشعب السودانى ساخط على الشعب المصرى . فهولذلك يريد تبرير ما حدث . غير أن التاريخ هو التاريخ لا يقبل العواطف ورقة الإحساس ، وإنما يقبل الحقائق فقط . فدوافع محمد على باشا ، وأبنائه من بعده ، كما أوردها كثير من المؤرخين المصريين ، كانت بغرض استجلاب السودانيين المحاربين الأقوياء لاستخدامهم فى فتوحاته . ولم

يكن هدفه أو هدفهم محاربة الرق كما حلا للأستاذ شكرى أن يقول : فالسودانيون كانوا يساقون عنوة ، وليس هناك مكان للحوافز الإنسانية . كذلك كان من أهداف محمد على وأبنائه من بعده استجلاب الذهب ، والصمغ ، والعاج وريش النعام . وكل هذه أهداف لا تمت للإنسانية بصلة لا من بعيد أو قريب .

أما حديث الدكتور شكرى عن الامبراطورية السودانية ، أو امبراطورية وادى النيل ، فهذا حديث لم نسمع عنه من غيره من المؤرخين . وحتى لو كانت أهداف محمد على هى خلق امبراطورية وادى النيل ، فإنه لم يكن يهدف من خلقها بأن تكون للشعب المصرى ، أو السودانى ، أو لكليهما . وإنما كان هدفه أن تكون له ولأبنائه من بعده .

ولعل الدكتور شكرى لا ينسى أن محمد على باشا كان رجلاً طموحاً للغاية .

وخلاصة القول أن ثورة المهدى كانت ثورة وطنية هدفها محاربة الاستعمار التركى المصرى . وأن أهدافها كانت إسلامية رمت إلى تحرير الإنسان المسلم وصد الاستعمار والمستعمرين عنه . وكما قلت فقد كان المهدى من أنصار الإسلام كدين ودولة .

وكما أسلفت ، فإن تطرقي للثورة المهدية كان من قبيل التقدمه لما أنا بصدده من الحديث عن الحركة الوطنية فى السودان الحديث ، والتى بالطبع لم تأت من فراغ . بل لابد أن يكون لها جذورها التى لابد من العودة إليها . وجذور الحركة الوطنية الحديثة فى السودان بدأت على وجه التحديد بالثورة المهدية .

حكم الثـــورة المهديـــة

لقد مارست الثورة المهدية الحكم فى السودان فى الفترة ما بين سقوط الخرطوم فى أيدى قوات المهدى فى يناير سنة ١٨٨٥ وحتى سقوط أم درمان فى أيدى القوات الغازية فى سنة ١٨٩٨ أى مدة ثلاثة عشر عاماً .

أعلن المهدى دعوته فى أغسطس سنة ١٨٨١ ، بأنه هو المهدى المنتظر والمكلف بقيام الدولة الإسلامية التى يجب أن تكون عاصمتها فى مكة المكرمة . وهذا فى حد ذاته يدل على أنها ، أى الثورة المهدية ، كانت ثورة كبرى هدفها البعث فى جميع الدول المسلمة ، ولو أنها نجحت فى تحرير السودان أولاً بوصفه منطلقها الأساسي ، وموطن قائدها .

عندما أعلن المهدى دعوته فى الجزيرة « أبا » ، بدأ الناس يلتفون حوله ، ثم أخذ يسير من نصر إلى نصر حتى فتح الخرطوم ، عاصمة السودان آنذاك فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ . وفى ذلك اليوم قتل غوردون باشا حاكم السودان ورفع علم الثورة المهدية فوق بقايا سراى الحاكم على ضفاف النيل .

لم يعش المهدى طويلاً بعد فتح الخرطوم إذ توفى فى يونيو سنة ١٨٨٥ أى بعد بضعة

أشهر من سقوط الخرطوم ، ثم تولى الخلافة من بعده الخليفة عبد الله بن محمد التعايشي الذي ظل يحكم باسم المهدى ويمهر كل خطاباته ومنشوراته بوصفه خليفة له .
وفى عهد الخليفة تمت فتوحات كثيرة لأقاليم السودان التى لم تكن قد استسلمت للمهدية بعد ، كما دارت معارك كثيرة فى شرق السودان وغربه وجنوبه ، فأتم الخليفة بذلك وحدة السودان الجغرافية والسياسية .

ولد الخليفة عبد الله بن محمد المشهور بالتعايشي نسبة إلى « قبيلة التعايشة » بغرب السودان ، وهى من القبائل العربية الشهيرة . وكان والده رجلاً ورعاً تقياً ، نشأ أولاده جميعا نشأة دينية إسلامية . غير أن ابنه عبد الله كان إلى جانب ذلك ذا اهتمامات اجتماعية وسياسية ، وكان رجلاً لماحاً ذكياً ، لذلك كان دائم البحث عن جهة مقتدرة لمساعدته على تحقيق أفكاره ، فحاول الاتصال بالزبير باشا الذى لم يقبل التعاون معه ، لذلك ما إن سمع بالمهدى حتى خفت إليه ركائبه وأصبح ساعد المهدى الأيمن ثم خليفته من بعده . ولو لم يكن الخليفة رجلاً ذكياً لما احتضنه المهدى وقدمه حتى على أقاربه ، ولما استطاع أن يكمل رسالة المهدية بإخضاع كل السودان لحكمها . ولم يكن هذا العمل سهلاً ، فقد واجه الخليفة قوى خارجية كبيرة وتدخلات أجنبية متعددة ، واجهها كلها بشجاعة بالغة .

ولقد ألصقت بالخليفة وحكمه اتهامات كثيرة ، مغرضة فى كثير من الحالات . فلقد عز على الكثيرين من أقرباء المهدى أن يتولى الخلافة شخص ليس من أسرة المهدى ، ناسين أن المهدية إمامة وليست ملكا يورث . وأن الإسلام لا يعرف الملك وإنما الخلافة وإمامة المسلمين . كذلك واجه الخليفة مؤامرات داخلية من كل القوى التى سلبتها الثورة المهدية سلطاتها . وأخيراً فإنها واجهت تدخلات أجنبية من الانجليز والفرنسيين والطليان الذين كانت لهم مطامع فى أفريقيا وفى حوض وادى النيل .

والمهدية ثورة ، شأنها شأن كل الثورات ، دينية أم وطنية . والثورات تهدف عادة إلى الهدم والبناء فى ذات الوقت ، فهى تهدم القديم وتبنى الجديد . لذلك فإن كل ثورة يصاحبها نوع من الصرامة والشدة وإلا انتكست ، وبإلقاء نظرة على كل الثورات فى العالم وعلى مدى التاريخ نجد أن هناك كثيراً من التصرفات التى قد لا ترضى الجميع ، ولكنها ترضى أهداف الثورة . فالثورة الفرنسية التى أرست معانى الحرية والإخاء والمساواة ، قد أطاحت بكثير من صناعها أنفسهم ، ومثلها جميع الثورات فى العالم القديم والحديث .

ولقد كان الخليفة ، وعلى عكس ما يصوره بعض الناس ، حليماً ، لأن بعض تصرفاته تدل على أنه كان يتروى كثيراً قبل اتخاذه قراراته . ولعل أكبر مثال على ذلك ،

الطريقة التى عالج بها مشكلته مع أهل بيت المهدى ، فلم يلجأ للبطش وهو المقتدر ، ولكنه صبر وسعى للمصالحة مع أناس أنكروا عليه صفته وهو صاحب السلطة الفعلية ، بل شهروا السلاح فى وجهه ، ومع ذلك تقديراً منه ووفاء للمهدى ، وتفادياً للانشقاق ، وحفاظاً على وحدة البلاد وثورتها ، فقد آثر الصلح والتراضى ولم يقبل حكم القضاة القاسي .

وقد يخالفنى كثيرون هذا الرأى لأن البعض عندما يتحدثون عن التاريخ لا يأخذون فى اعتبارهم الظروف التى كانت تحيط بالثورة ، أو أى حدث أو زمن معين ، وإنما يتحدثون بمنطق ظروف أخرى يعيشونها هم فى أزمانهم . وقد تكون تلك الظروف مختلفة كل الاختلاف ، فالنظرة إلى وسائل الكفاح مثلاً ، تختلف من جيل إلى جيل ، فما كان بالأمس عملاً بطولياً قد يصبح اليوم عملاً غبياً أو عادياً أو حتى جنونياً . لذلك يخطىء الكثيرون عندما يتجاهلون ظروف وعوامل الزمن ، بل وأهم من ذلك عقليته ومنطقه ، لذلك تأتى أحكامهم ظالمة بل جاهلة .

الفصـــل الثالـــث

اعـــادة الفتـــح

بعد أن احتل الإنجليز مصر فى سنة ١٨٨٢ ، قاموا فى سنة ١٩١٤ بإعلان مصر محمية لهم ، رغم أنها كانت من الناحية الدستورية ولاية عثمانية . وعندما أعلن المهدى دعوته وأخذت أحداثها تتتابع . لم يبد الإنجليز أى اهتمام بها ، بل لم يشجعوا حكومة مصر نفسها على التدخل لأنهم كانوا يريدون لثورة المهدى أن تستولى على السودان حتى يجدوا الذريعة لتدخلهم فى الوقت المناسب . وليس صحيحا أن الإنجليز ما كانوا يريدون لمصر أن تزج بنفسها فى حرب فى وقت كانت فيه غارقة فى الديون الأجنبية .

وليس من المقبول عقلا أن انجلترا لم تكن مهتمة بأمر السودان ومنابع النيل التى تؤمن حياة مصر . ولكنها السياسة الإنجليزية الملتوية أبداً .

لم تكن انجلترا تريد فتح السودان لحساب الباب العالى ، أو لحساب مصر وحدها ، بل كانت تريد أن يتم الفتح على يدها هى أو بمشاركتها حتى تجد المبررات للسيطرة على الموقف فى النهاية وهذا ما حدث بالفعل . ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف والاستراتيجية الماكرة قامت بريطانيا بنصح حكومة مصر بإرسال غوردون باشا لا لاخماد الثورة المهدية بل لإخلاء السودان من القوات المصرية حتى إذا ما أعيد فتح السودان كان لها حق المشاركة فى حكمه ثم السيطرة عليه فى نهاية الأمر . وكانت انجلترا تبحث عن أسواق لمنتجاتها . ومصادر لخامات مصانعها ، وكانت أفريقيا فى ذلك الوقت القارة البكر التى كانت حلم كل الدول الأوربية الكبرى . كما أن السودان بحكم موقعه الاستراتيجى فى قلب القارة ، وبه منابع النيل ، كان مطمع كل الدول الأوربية . خاصة انجلترا وفرنسا وبلجيكا ولقد شجع الدول الأوربية على ذلك التنافس المحموم بينها ، ذلك الاضطراب الذي كان يسود

السودان نتيجة للثورة المهدية التى كانت تواجه حروبا متعددة ومؤامرات داخلية كثيرة .

بالإضافة إلى ذلك كانت السياسة البريطانية مضطربة بعض الشيء لذلك عندما سقطت وزارة « جلادستون » وأعقبتها وزارة « سالسبرى » المحافظة ، والنهمة للاستعمار ، غيرت من موقفها وقررت التدخل فى شئون السودان تدخلا مباشراً لذلك اتجهت للتعاون مع الباب العالى ، صاحب السيادة على السودان ، واتفق الطرفان على انتداب مندوبين عنهما لدراسة الموقف فى السودان . فانتدبت انجلترا السير هنرى وولف ، كما انتدبت تركيا مختار باشا الغازى . وحضر المندوبان إلى مصر ، وقاما بالاتصال بالخليفة عبد الله التعايشى بغرض التفاهم معه على إبرام اتفاق عدم اعتداء ، وجعله ، أى الخليفة عبد الله ، ملكا على السودان على أن يسمح بعودة الجيش المصرى إلى السودان إذا ما ظهر تهديد لأمن مصر .
غير أن الخليفة رفض هذا العرض ، وكان واضحاً من ذلك أن الانجليز والأتراك كانوا يجهلون طبيعة الثورة المهدية جهلا تاما .

لم يجد الإنجليز بداً من التفكير جديا فى إعادة فتح السودان ، فعملوا على خلق جيش مصرى جديد بإشراف الضباط الإنجليز تمهيداً لغزو السودان . ولم يكن الخديوى يملك غير الموافقة ، كما كان الشعب المصرى لايزال يعانى من صدمة فشل ثورة عرابى .

كان الإنجليز قد أحكموا قبضتهم على مصر تماما ، وأصبح الحاكم فى مصر لعبة فى أيديهم بينما كانت الدولة العثمانية تلفظ أنفاسها الأخيرة . وكان اللورد كرومر ، داهية السياسة آنذاك يسيطر على مقاليد الأمور فى مصر .

كان الجيش العرابى القديم قد حل وألغى تماما . فأعدم من ضباطه من أعدم ، ونفى من زعمائه من نفى ، وسجن من سجن ، وشرد من شرد من جنوده . وكان الجيش الجديد المقترح تكوينه تنقصه الخبرة والتدريب ، بل أهم من ذلك فإن أفراده كانت تنقصهم الروح المعنوية تماما . وقد زاد من هبوط معنوياته ما كان يلاقيه الجنود والضباط المصريون من ازدراء وتعالٍ عليهم من الضباط الإنجليز .

وكانت الثورة المهدية ماضية فى مسيرتها ، تحقق فى كل يوم انتصارا جديداً ، وامتدت الثورة لتشمل كل أقاليم السودان .

أدرك الانجليز أن لا مفر من التدخل فى موضوع الثورة المهدية ، وأن يحتفظ ولو بقسم من أقاليم السودان لتكون منطلقا فى المستقبل للتوغل فى السودان كله ، لذلك

اقترح المستشار العسكرى للوكالة البريطانية فى مصر على وزارة الخارجية أن تتخلى مصر عن بوغوص ، والقلابات للحبشة ، وإن تجعل مصوع ميناء حرة ، وأن تتخلى عن دارفور وكردفان . وأن يعين ضباط انجليز فى المناصب الهامة ، وأن يكون أحدهم حكمدارا للسودان ، وأخيراً إرسال بعثة بريطانية لتقصى الحقائق عن الموقف فى السودان ، كذلك أرسل المستشار تقريراً يوضح فيه الخطر على مصر ثم على مكة ، واقترح اسم غوردون باشا ليكون حكمدارا على السودان نسبة لسابق خبرته به . كما اقترح استخدام جنود من الإنجليز والهنود . وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذا التقرير على أن تقوم الحكومة المصرية بدفع نفقات الحملة ، غير أن تعيين غوردون لم يجد قبولا ، وخاصة أن الجيش مكون من مسلمين ، واقترح بدلا عنه تعيين علاء الدين باشا ، وكان فى الحكومة البريطانية من لم ترق له هذه الفكرة ، وكانوا يرون أن تتحمل مصر وحدها نتائج عملها وسياستها .. وكان رأى غوردون أن الثورة المهدية مبالغ فى أمرها ، وأنه يتعين ترك بعض مناطق السودان والتفرغ لمواجهة الثورة المهدية ، وكان من رأى اللورد « دوفرين » التخلى نهائيا عن السودان كله ، أو إرسال بعض عناصر الفتنة والجنود الموالين لعرابى لمواجهة الموقف فى السودان ، فإما انتصروا وإما سحقوا وكلا الأمرين حسن .

بعثة تقصى الحقائق :

أرسلت الحكومة البريطانية المستر « استيوارت » الذى وصل إلى الخرطوم فى ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، وأثناء وجوده هناك استسلمت كل من بارا والأبيض للمهدي فى يناير سنة ١٨٨٣ ، واستولى المهديون على أسلحة وذخائر كثيرة زادت من قوتهم ، وفى مارس من نفس العام عاد « استيوارت » للقاهرة .

لم يكن من السهل اقناع الحكومة المصرية بالتخلى عن السودان بوصفه ملكا من أملاكها ، وجزءاً حيويا لمستقبلها وأمنها ، كما أن السكوت على الثورة المهدية قد يشجعها على غزو مصر نفسها ،كما حدث فى حملة ود النجومى فيما بعد .

السياسة البريطانية فى وادي النيل :

حسب ما رددته كتب التاريخ ، فإن السياسة الإنجليزية فى مصر فى ذلك العهد لم تكن تهدف إلى دوام احتلال مصر ، وبالتالى لم تكن تريد الزج بنفسها فى مشاكل السودان ، غير أن كل الدلائل كانت تشير إلى غير ذلك ، فالسياسة الانجليزية كانت ولا تزال تتسم بالمكر والخداع ، وهى تظهر عكس ما تبطن . فتاريخ الامبراطورية البريطانية كله يتسم بهذه السياسة الماكرة الخادعة .

فبعد إخلاء السودان ، وسيادة الثورة المهدية على ربوعه ، وبعد أن أصبحت جيوش المهدية تهدد حدود مصر نفسها ، وبعد أن تقسمت الدول الأوربية أطراف السودان ، وبعد أن قتل غوردون وهكس .. بعد كل هذا تجمعت لدى بريطانيا كل الأسباب التى كانت تعمل لخلقها ، لتجد المبرر للتدخل المباشر فى السودان والسيطرة عليه ، لذلك قررت التحرك والتدخل ، وانتقلت من سياسة الدفاع إلى الهجوم . وقد تتلخص الأسباب التى دفعت بريطانيا إلى إعادة فتح السودان فى الأسباب التالية :

أولا : كانت سياسة بريطانيا تجاه مصر قد تغيرت من الاحتلال المؤقت إلى الاحتلال الدائم ، وبذلك رأت بريطانيا أن هذه الحالة تضع على عاتقها مسئولية حماية مصر وأملاكها ، خاصة السودان حيث منابع النيل ومصدر الحياة لمصر .

ثانيا : أن بقاء السودان ، فى يد حكومة ضعيفة فى رأى الإنجليز ، غير مستقرة ، مثل حكومة الخليفة ، سوف يجعل السودان معرضا لكل المطامع الاستعمارية للدول الأوربية التى كانت تتسابق إلى أقتسام أفريقيا ، لذلك كان احتلال السودان ضروريا لوقف هذا التسابق والفوز به لنفسها .

ثالثا : إن التمسك بسياسة الدفاع فى السودان ، وقرار إخلائه قد أديا إلى مقتل غوردون وهكس وكثير من الضباط الإنجليز الآخرين .

رابعا : إن موت الإمام المهدى ، صاحب الدعوة ، ونافخ الروح فيها ، قد أضعف الثورة المهدية ، وجعل استرداد السودان أمراً سهلا وميسورا .

الموقف مع الباب العالى :

ولما كان السودان ما يزال ، شكليا ، ملكا للدولة العثمانية ، فقد رأى الانجليز - منعا لقيام أزمة بينهم وبينها - أن يتفقوا مع السلطان العثمانى على الآتى :

١ - بالنسبة لاختلال مصر نفسها ، أبدت بريطانيا استعدادها للاعتراف بمركز السلطان كصاحب السيادة الشرعية على مصر والعالم الإسلامى ، وأنها مستعدة للدخول فى مفاوضات لتحديد موعد للجلاء عن مصر .

٢ - بالنسبة للسودان كانت الحكومة البريطانية ترى ضرورة التعاون مع السلطات للمحافظة على الأجزاء التى لم يستطع المهديون السيطرة عليها حتى لا تقع فريسة فى أيدى دول أخرى معادية .

ولقد وقع السير « دروموند وولف » مع السلطان اتفاقية فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، بغرض إدخال التعديلات اللازمة ، وفى حدود الفرمانات المقررة لتنظيم الجيش

المصرى بالتعاون مع الخديوى ، وقد أكسب هذا الاتفاق بريطانيا صفة الشرعية لاحتلالها لمصر ، وهذا ما كان البريطانيون فى حاجة إليه قبل التورط فى أى عمل فى السودان .

غير أن هذا الاتفاق لم يوافق عليه السلطان أخيرا نتيجة تحريض فرنسا وروسيا ، اللتين كانتا تطمعان فى أن يتم هذا لحسابهما . ثم ردت انجلترا على هذا الرفض من قبل السلطان ، بإعلان حمايتها لمصر ، كما ازداد شعورها بضرورة التدخل فى السودان ، كما ادعى البريطانيون أن بعض السودانيين لجأوا إليها لتخليصهم من حكم المهدية الجائر . غير أن مصر من جانبها كانت مصرة على استرجاع السودان لنفسها بأى ثمن ، وقد ظل الأمر بين أخذ ورد حتى استقر رأى الإنجليز أخيراً على ضرورة إعادة فتح السودان بعد أن ساقوا المبررات التالية :

أ ـ إن الموقف المالى فى مصر قد تحسن ، وأصبح لها احتياطى يمكن معه تحمل نفقات الحملة لفتح السودان .

ب ـ أمكن تكوين جيش مصرى جديد ، مدرب تدريبا حسنا ، كما أنشئت فرقة سودانية مدربة أيضا .

جـ ـ إن الرأى العام البريطانى أصبح يرى أن استرجاع السودان أمر إنسانى لتخليص الشعب السودانى من طغيان حكومة الخليفة وبطشها .

ولم تكن هذه ـ بطبيعة الحال ـ هى الأسباب الحقيقية بل كانت مجرد مبررات للغزو . فالسبب الحقيقي هو رغبة بريطانيا فى التوسع الاستعمارى فى أفريقيا ، كما دلت الحوادث بعد ذلك فلقد كان السودان مهماً ليكون نقطة انطلاق نحو جنوب القارة وشرقها وغربها ، وكان ضروريا لتحقيق فكرة مد الخط الحديدي من الاسكندرية حتى جنوب أفريقيا ، والشيء الذى أفشله قيام الثورة المهدية .

الفتـــح الثنائـــى :

بعد قيام الثورة المهدية سارعت الدول الأوربية إلى اقتطاع أجزاء من أطراف السودان ، بل توغلت فيه ، كما فعلت فرنسا والبلجيك ـ إذ لم تكن حكومة الخليفة قد استطاعت بعد ، السيطرة التامة على كل المناطق التى أجبر المصريون على التخلى عنها ، وكان البلجيكيون قد استولوا على ولاية الكنغو الحرة « ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ » وقد توغلوا فيها حتى وصلوا إلى بحر الغزال .

كذلك استطاع الإيطاليون الاستيلاء على مصوع فى فبراير سنة ١٨٨٥ ، وتوغلوا فى شرق السودان حتى وصلوا إلى إقليم كسلا .. واحتلوه . وقد تنافس

الفرنسيون والبلجيك على احتلال فاشودة تمهيدا للسيطرة على منابع النيل . فإزاء كل هذه الظروف قرر الإنجليز التدخل العسكرى السريع فى السودان .

الحملة إلى دنقلا :

سير الإنجليز ، بالتعاون مع حكومة الخديوى فى مصر ، حملة سارت بمحاذاة النيل ، بقيادة اللورد « كتشنر » لاحتلال دنقلا فى شمال السودان كخطوة أولى . وكان أول لقاء لهم مع جيوش المهدية فى واقعة تعرف باسم « واقعة فركة » وكانت الغلبة فى تلك المعركة لقوات الغزو ، ثم طارد الغزاة قوات المهدية المتراجعة إلى دنقلا نفسها واحتلوها فى سبتمبر ١٨٩٦ .

كانت مهمة الحملة هى احتلال دنقلا ، فلما تمت هذه المهمة ، عاد « كتشنر » إلى القاهرة فى أكتوبر من نفس العام ، ثم سافر بعد ذلك إلى انجلترا فى مايو لأخذ موافقة حكومته للزحف جنوبا للاستيلاء على بقية أنحاء السودان حتى « فاشوده » لطرد الفرنسيين والبلجيك منها . وبعد أن أخذ « كتشنر » موافقة حكومتـه ، عاد إلى السودان لاستئناف مهمته ، فوجد من الضرورى إقامة خط حديدى عبر الصحراء حتى مدينة أبو حمد ، ليستطيع نقل جنوده وعتاده عليه ، ثم بعد أن أنشأ « كتشنر » الخط الحديدى ، واصل سيره جنوبا ليلاقى جيوش المهدية حيث دارت معركة انتصرت فيها القوات الغازية على قوات المهدية ، وأسر قائدها محمد الزين .

أخلى الأنصار مدينة « بربر » وتجمعوا عند مدينة عطبرا استعدادا لملاقاة الغزاة ولكنهم تحركوا إلى شندى وهناك دارت معركة انتصرت فيها القوات الغازية أيضا فى أبريل سنة ١٨٩٨ .

بعد هذه الانتصارات المتتالية للغزاة وسيطرتهم على شمال السودان ، وتزايد الإمدادات والمؤن عن طريق خط الحديد بين حلفا وأبو حمد ، قرر « كتشنر » الزحف نحو الخرطوم وكان ذلك فى أغسطس سنة ١٨٩٨ .

كانت قوات المهدية كلها قد تجمعت فى « أم درمان » لملاقاة الغزاة مرة أخرى ، وكان عدد المحاربين يربو على الخمسين ألف مقاتل ، فلما وصل « كتشنر » إلى « أم درمان » جرت معركة فاصلة ، أبدى فيها السودانيون ضروبا من الشجاعة والتضحية أذهلت الغزاة أنفسهم . غير أن الغزاة كانوا يتفوقون فى الأسلحة النارية مما رجح كفتهم وقد اشترك فى هذه المعارك كبار قواد المهدية أمثال يعقوب أخ الخليفة ، وعثمان شيخ الدين ، وعثمان دقنة ، والخليفة على ود حلو ، والخليفة محمد شريف ، ويونس ود الدكيم ، وكانت تلك هى موقعة كررى .

خروج الخليفة من « أم درمان » بعد الهزيمة :

بعد أن انهزمت قوات المهدية فى موقعة كررى الشهيرة فى « أم درمان » خرج الخليفة مع بعض رفاقه وخلصائه ، على أمل أن يستنهض الناس ، ويستجمع قواه لمعاودة القتال ، غير أن قوات الغزو طاردته حتى فاجأه السير « وينجت » فى أم دبيكرات فقتل الخليفة ومن معه ، ولم ينج منهم إلا يونس ود الدكيم ، وعثمان دقنة ، وعثمان شيخ الدين ، وقد أسر عثمان دقنة فى سواكن فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ ، ووضع فى السجن حتى وافاه الأجل المحتوم سنة ١٩٢٦ .

رفع العلمين فى الخرطوم :

فى يوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، أى بعد يومين من سقوط « أم درمان » رفع كتشنر العلمين ، المصرى والبريطانى على أنقاض سراى الحاكم بالخرطوم ، معلنا بذلك قيام حكم جديد ، ومرحلة جديدة ووضع دستوري شاذ ، فريد من نوعه فى العالم ، ذلك هو الحكم الثنائى وسرعان ما أعلنت إنجلترا تأييدها لهذا الوضع ، وأبلغت حكومة مصر بأن لإنجلترا الحق فى الاشتراك فى حكم السودان لما ضحت به من مال ورجال فى إعادة فتحه .

ولم تنته متاعب كتشنر باستيلائه على العاصمة ، إذ أن كثيراً من المناطق كانت ما تزال فى أيدي المهدويين ، فأرسل « كتشنر » حملات الى سنار ، والروصيرص والقضارف للقضاء على جيوب المهدية ، كذلك أرسل قوة احتلت كردفان فى ديسمبر سنة ١٨٩٩ أما دارفور فقد استخلصها على دينار من أيدى المهدويين ، وأعاد سلطان أجداده فيها ، وقد اعترفت به الحكومة وعقدت معه اتفاقا ، وقد أقام على دينار سلطنة دارفور التى استمرت بعد الفتح حتى سنة ١٩١٦

اتفاقية الحكم الثنائى :

بعد رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، أصبح حكم السودان حكما ثلاثيا ، وليس ثنائيا ، ذلك أن تركيا كانت ما تزال صاحبة السيادة على السودان ولو من الناحية الشكلية والدستورية ، كما كانت مصر تمارس الحكم الفعلى على السودان حتى قيام الثورة المهدية ، وأخيراً أصبحت إنجلترا شريكا ثالثا بحكم الواقع .

ومنذ أن احتلت انجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ، لم تعد مصر تشكل عقبة لها . غير أن حق السيادة للدولة العثمانية كان ما يزال قائما ولو شكليا ، وكان هذا الأمر يقلق مضاجع الانجليز ، لذلك كان لابد لهم أن يجدوا صيغة تبعد هذا الحق العثمانى ، حتى ينفردوا بالسلطة الفعلية فى مصر والسودان .

يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى المؤرخ والعالم المصرى فى كتابه « مصر والسودان » ما يلى :

كتب اللورد « كرومر » فى مقدمته التى وضعها لكتاب « سدنى لو » .. لقد طرأ على ذهنى أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزيا أو مصريا ، بل يكون إنجليزيا مصريا معا .

ولقد قام « السير مالكولم مالكريت » المستشار القضائى بترجمة هذه الفكرة السياسية ، ويضيف اللورد « كرومر » : إنه كان عظيم الرجاء أن يقبل اللورد « سالسبرى » هذه الفكرة عندما اقترحها عليه ، وقبلها هذا الأخير بالفعل دون تردد . ووافق على إنشاء دولة مولدة أو مهجنة عرفت تحت اسم الحكم الثنائى ، الذى استند على اتفاق ثنائى بين دولة مستعمَرة ، وأخرى محتلة لها .

فلم يكن لرفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى أى سند من القانون أو المفاهيم الدستورية وإنما تم ذلك نتيجة لأمرين :

أولهما : ضعف الباب العالى وارتمائه فى أحضان بريطانيا .

ثانيهما : ضعف الخديوى الذى أدى أصلا إلى احتلال مصر نفسها وجعلها محمية بريطانية .

لقد انتصر منطق القوة وحده . وللأسف فإن هذا المنطق هو السائد حتى يومنا هذا .

وعندما قرر الإنجليز هذه السياسة وأبرقوا للخديوى بها فى سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، وقالوا له إن لانجلترا الحق فى الاشتراك فى حكم السودان نسبة لما ضحت به من مال ورجال فى إعادة فتح السودان وحكمه ، صرح اللورد « كرومر » بعد سقوط الخرطوم ، بأن سقوط عاصمة السودان يترتب عليه دخول السودان كله فى حوزة القوات التى استولت عليه ، وهى القوات البريطانية ـ المصرية المتحالفة ، والتى كان يتولى السردار قيادتها بحكم مركزه الشخصى . ثم أضاف لورد « كرومر » قائلا فى مذكرة لاحقة ، بأن لا يأبه الإنسان لأي اعتراض من جانب الخديوى ، فهو يعلم سلفا بأن أى خطوة لا يمكن اتخاذها فى مصر أو السودان دون موافقة الحكومة البريطانية . كما أن رفع العلمين متجاورين من شأنه أن يكون بمثابة تحذير مفيد للسلطان العثمانى . كما أنها إشارة إلى أن الخديوى لا قدرة له على العمل فى السودان من غير شريكه الأكبر « بريطانيا » وأخيرا كانت هناك إشارة هامة للفرنسيين والأحباش بأن السيطرة على نهر النيل هى مسألة انجليزية أكثر منها مصرية .

تلى ذلك مذكرة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٩٨ توضح مايجب أن يكون عليه الوضع فى السودان وهى كالآتى :

نظرا لما أسدته حكومة جلالة الملكة إلى حكومة الخديوي من معاونة عسكرية ومالية ، لقد قررت حكومة صاحبة الجلالة أن يرفع العلمان ، الإنجليزي والمصرى جنبا إلى جنب فى الخرطوم ، وليس لهذا القرار أية علاقة بالكيفية التى سوف تجرى بها إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل . وقد وجهت هذه المذكرة فى خطاب اللورد « كرومر » وفيها أيضا مخاطبة له بأن عليه أن يوضح للخديوى ونظاره أن الغرض من الإجراء الذى أشير إليه . هو التأكيد على حقيقة أن « حكومة جلالة الملكة لها صوت مسموع وراجح فى كل الأمور المتعلقة بالسودان » .

الإدارة البريطانية فى السودان :

كما قلت ، لم يواجه الإنجليز شعبا ممزقا ، أو شعبا لا جذور له ، بل واجهوا شعبا عرف الحرية وكافح من أجلها حتى حقق استقلاله وأقام نظام حكم ، وتحمل أعباء الحكم ، فلقد وجد الإنجليز أساسا لحكم سابق ، ما كانوا يستطيعون تخطيه وهم يضعون أسس حكمهم الجديد .

لقد أصبح « كتشنر » بعد الفتح ، الحاكم بأمره ، وفيه تتركز كل السلطات فهو القانون ، وهو القائد المطلق ، ولكنه فى الوقت نفسه كان خاضعا لسلطات اللورد « كرومر » المندوب السامى البريطانى فى مصر التى كان الإنجليز يحكمونها . وكانت مصر تقوم بالالتزامات المالية ، وبإضفاء الشرعية على الوضع الجديد .

سارت الأمور الإدارية الجديدة بسياسة مبسطة من حيث نظام الضرائب وإدارة المحاكم ، واختير لهذا العمل ضابط من البريطانيين الذين تركت لهم حرية واسعة فى التصرف على ضوء قانون الأحكام العرفية التى فرضتها ظروف الحرب ، وقد ظلت تلك الأحكام العرفية سارية المفعول طوال فترة حكم الإنجليز فى السودان .

ولكى تكمل الإدارة الجديدة سيطرتها ورقابتها على كل أنحاء السودان ، قامت بمد خطوط السكك الحديدية إلى « بور سودان » ميناء السودان على البحر الأحمر وأيضا لكى تقضى على كل أثر للمصريين فى السودان عمدت إلى إماتة ميناء سواكن ، كما مدت خطا حديديا إلى الأبيض بغرب السودان .

وفى سنة ١٩٠٢ ، أنشأت حكومة السودان كلية غوردون التذكارية تخليداً لذكرى غوردون باشا ، وكان الغرض من إنشائها هو تخريج صغار الموظفين من السودانيين ليحلوا محل الموظفين المصريين فى الإدارة وفى الوظائف الدنيا .

كسب ود العناصر ذات الوزن الاجتماعي :

أصدر اللورد « كرومر » أوامره للحاكم العام فى السودان ، ومجلسه التنفيذي بأن يستعينوا بمن سماهم العناصر الرشيدة من السودانيين : مثل التنظيمات الطائفية ومشايخ الطرق ، والعلماء وزعماء القبائل والعشائر ، خاصة تلك التى تضررت من الحكم المهدوى ، وقد رحبت تلك العناصر بالسياسة الانجليزية الجديدة ، فمشايخ الطرق قد أسعدتهم العودة إلى ممارسة شعائرهم الطائفية وعودة أنصارهم إليهم ، وزعماء العشائر والقبائل قد سرهم عودة سلطاتهم التى جردتهم منها المهدية ، أما العلماء فقد شاقهم العودة إلى دراساتهم التى حرموا منها .

وكما فعل نابليون عندما غزا مصر إذ ادعى فى منشوراته التى كتبها له المستشرقون الذين رافقوا حملته ، أنه ما قدم لمصر إلا ليخلص الشعب المصرى المسلم من حكم المماليك وظلمهم ، وأنه رجل متعبد يؤمن بالنبى محمد وبالقرآن ، كذلك فعل « كتشنر » إذ خاطب فى منشوراته الشعب السودانى بأنه أتى ليخفف أوجاع المسلمين ويشيد دولة إسلامية تقوم على الحق والعدل ، كما أنه صرح بأنه يعتقد أن أى نشاط تبشيرى مسيحى فى شمال السودان يكاد يكون ضربا من الجنون ، وراح « كتشنر » يساعد على انتشار التنظيمات الطائفية ويشجعها على العمل وسط القبائل خاصة ، بغرض كسبها ، والتحريض ضد تعاليم المهدية التى أنكرت الطائفية .

وفى سنة ١٩٠٠ سعى اللورد « كرومر » إلى منح السيد على الميرغنى لقبا رسميا بوصفه زعيم طائفة الختمية ذات النفوذ المحلى الكبير كما ساعد على تقوية أنصار السنة ومدارسهم ، كجهد لمحاربة المهدية ودعوتها ، كذلك شكل لجنة من مشايخ الطرق الصوفية لتقديم النصح له والمشورة فى الشئون الدينية ، وطالب « كتشنر » فى منشور له عام ١٨٩٩ ، المديرين بأن يكونوا على اتصال دائم بجميع الشخصيات البارزة فى المجتمع السودانى خاصة التجار فى المدن ، وزعماء القبائل فى الأقاليم .

كبح جماح العناصر المعادية للحكومة :

كانت المهدية والمهديون هم العدو الأول للنظام الجديد ، إلى الحد الذى كان مجرد الحديث بالخير عن المهدية ، يجلب لصاحبه سخط السلطات ، وكان هذا الأمر طبيعيا ، فأنصار المهدية قد فقدوا السلطة مكرهين ، وعداؤهم للسلطة الجديدة أمر طبيعى ، وكراهة السلطة الجديدة لهم أمر طبيعى أيضا ، واستمر الوضع على هذا الحال حتى سنة ١٩١٤ .

وفى بداية الحرب العالمية الأولى ، انضم سلطان تركيا لألمانيا ضد انجلترا

وحلفائها ، مما أثار القلق لدى الإنجليز بأن الشعب السودانى شعب مسلم ربما أيد السلطان العثمانى بوصفه خليفة للمسلمين ، لذلك طلب الحاكم العام من العلماء والوجهاء والأعيان فى السودان أن يؤيدوا بريطانيا ويستنكروا موقف السلطان ، فقام هؤلاء بهذا التأييد فى وثيقة أرسلت إلى الحكومة البريطانية عرفت باسم « سفر الولاء » ، ولم يشذ عن هذا الموقف إلا السلطان على دينار الذى حدد موقفه بجانب الخليفة العثمانى ضد بريطانيا التى أرسلت حملة عسكرية قضت عليه وعلى سلطنته فى سنة ١٩١٦ .

وعند انتهاء الحرب فى سنة ١٩١٩ ، كون الإنجليز وفداً من الزعماء الدينيين ورجال القبائل والعلماء ، للسفر إلى انجلترا لتهنئة الحكومة البريطانية على انتصارها ، وقد تكون الوفد من الزعماء الدينيين الثلاثة آنذاك ، السيد على الميرغنى ، والسيد عبد الرحمن المهدى والشريف يوسف الهندى ، كما ضم الوفد السادة الشيخ الطيب هاشم مفتى الديار السودانية ، والشيخ أبو القاسم هاشم رئيس لجنة العلماء والسيد اسماعيل الأزهرى الكبير قاضى دارفور الشرعى ، كما ضم من زعماء القبائل ، وناظر الكبابيش ، وناظر الشكرية ، وناظر الهدندوة ، وناظر الجعليين ، غير أن الوفد لم يضم مثقفين أو جنوبيين .

وعند لقاء الوفد للملك البريطانى قام السيد عبد الرحمن بعرض سيف المهدى « سيف النصر » كهدية للملك ، وكرمز لولائه للإمبراطورية البريطانية ، غير أن الملك كان ماكرا فشكر السيد عبد الرحمن وأعاد إليه السيف قائلا : « خذه لتحارب به أعداء الإمبراطورية البريطانية » .

هذا الموقف من السيد عبد الرحمن ليس طبيعيا ، ويستدعى مناوقفة عنده ، فلماذا فعل السيد عبد الرحمن ذلك ؟

فالسيد عبد الرحمن المهدى شخصية غريبة ومحيرة ، تحتاج لدراسة خاصة ، فقد كان السيد عبد الرحمن أصغر أبناء المهدى حين سقط حكم المهدية . وكان طفلا عندما رأى بعينيه انهيار المهدية ، كما رأى التنكيل البشع بأسرته ، وقد أصيب ـ كما يقال ـ برصاصة فى فخذه لازمته طوال حياته ، وبالطبع لم ينس السيد عبد الرحمن كل هذا ، كما لا يستطيع أحد أخذ تصرفاته فيما بعد ، من حيث تقربه للإنجليز ، مأخذاً بسيطاً ، وهنا يأتى السؤال :

لماذا فعل السيد عبد الرحمن كل ذلك وما الأسباب ؟ فهل نسي السيد عبد الرحمن كل الذى رأى وشهد بعينيه من مآس ؟ أم هل يا ترى أحنى رأسه للعاصفة بينما كان يبيت أمراً فى نفسه ؟

أولا : لقد ورث السيد عبد الرحمن ، رغم صغر سنه آنذاك ، تركة جسيمة ومسئوليات كبيرة ، فلقد ورث عداوات قطاعات كبيرة من الشعب السودانى عانت من حكم المهدية الشيء الكثير ، كما ورث أسرة ممزقة مشردة تواجه عداء النظام الجديد ، وتعيش فى رعب وخوف من المصير ، وفوق هذا وذاك فلم يرث ما يرثه أبناء الملوك كالجاه والسلطان والمال ، بل قد تركه أبوه فقيرا ، وأخيراً فقد كان السيد عبد الرحمن مراقبا من السلطة مراقبة دقيقة .

صحيح أن السيد عبد الرحمن كان مفروضا فيه أن يحمل راية الجهاد ضد الحكم الجديد ، وأن يشق عصا الطاعة عليه . ولكنه كان صغيراً جداً ، وكان ضعيفا ، كما كان أنصاره ممزقين وخائفين ، وبالتالى لم يكن أمامه غير التحلى بالصبر ، ثم تجميع أطراف الأنصار من أجل بعث حركة جديدة ، وأخيراً لم تكن أمامه غير المداهنة حتى يقضى الله أمراً كان مفعولا .

فلم يكن طريق الكفاح المسلح مفتوحا أمامه ، وحتى لو كان كذلك فإنه فى تلك الحالة ما كان يستطيع عمل شيء . صبر السيد عبد الرحمن على بلواه ، ولم يجد أمامه غير الانحناء للعاصفة حتى تمضى وحتى يشتد عوده فيرى ماذا يمكن أن يفعل ، لذلك لجأ إلى الهدوء . ثم المداهنة ، أو ما يسميه البعض السياسة . وراح يتقرب للسلطة بكل الطرق المتاحة له . ففى سنة ١٩١٠ تطوع بتقديم خدماته للسلطة ، ولكنها لم تأبه له ، فانصرف إلى شأنه ، وظل يتحين الفرص التى يمكن أن يظهر فيها ولاءه لها .

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، طلب منه الإنجليز أن يقوم بدعاية وسط أنصاره ضد السنوسية فى غرب السودان . ذلك لأن السنوسى كان يؤيد السلطان العثمانى . وبالتالى يؤيد ألمانيا عدوة انجلترا ، فقام السيد عبد الرحمن بهذا الدور ، كذلك ساهم بدور رائد فعال فى حركة « سفر الولاء » التى أشرت إليها من قبل .. وهكذا .

وبالرغم من كل ذلك لم يكن الإنجليز يطمئنون إليه كثيراً ، بل فكروا فى مساعدته بطريقة أخرى ، وهى منحه الأراضى الزراعية حتى يشغلوه بالزراعة وجمع المال عن طموحاته السياسية ، لكن السيد عبد الرحمن لم يثنه الجاه والغنى عن أحلامه وطموحاته ، فاستغل الثراء فى جمع أطراف الأنصار وتنظيمهم ، كما استغله أيضاً فى كسب كثير من العناصر الوطنية من المتعلمين وكذلك استغله فى المشاركة فى الأعمال الخيرية والاجتماعية حتى أضحى حقيقة كبرى يعمل لها ألف حساب .

وكانت السياسة الإنجليزية المتغيرة حسب مقتضيات الأحوال ـ كما قلت ـ قد

تغيرت بالفعل فأصبحت تغض الطرف عن كثير من النشاطات الخاصة بالسيد عبد الرحمن ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا : أراد الإنجليز خلق كفة موازنة للسيد على الميرغنى حتى لا ينفرد بالنفوذ وحده ، وكانت هذه سياسة بريطانيا المقررة ليس فى السودان وحده ، بل فى كل المستعمرات البريطانية الأخرى .

ثانيا : أراد الإنجليز إرهاب المصريين أنفسهم ، وإشعارهم بأن هناك قوة سودانية لا تقبل الاتحاد مع مصر ، وهى قوة أنصار المهدية بزعامة السيد عبد الرحمن المهدى ، وكان السيد عبد الرحمن قد احتضن سياسة الإنجليز الجديدة وأصبح المدافع عنها على أمل أن يعيدوا له عرش والده الضائع . ولعل هذا هو السبب فى أن السيد عبد الرحمن شارك فى كل مؤسسات الحكومة الإنجليزية فى السودان ، من مجلس استشارى ، وجمعية تشريعية ، كما كان يؤمن بسياسة الانجليز الداعية إلى التدرج بالسودان نحو الحكم الذاتى ولو كان هناك مأخذ على السيد عبد الرحمن فهو تصديقه لوعود الإنجليز الكاذبة وانجرافه خلفها ، الشيىء الذى أضعفه كثيراً فى نظر كثير من القوى الوطنية فى السودان ، فاتخذت منه موقفا عدائيا تماماً كموقفها تجاه الإنجليز .

صراع السيدين :

فى سنة ١٩٣٣ ، وصل الصراع بين السيدين قمته ، وقد اتخذ له مسرحا فى نادى الخريجين بأم درمان . وكان جناح الخريجين الموالين للسيد عبد الرحمن يقوده محمد على شوقى ، لذلك سمى أنصاره « بالشوقيين » والجناح الموالى للسيد على الميرغنى يقوده أحمد السيد الفيل ، لذلك سمى أنصاره « بالفيليين » ففى تلك السنة نشط الشوقيون فى انتخابات النادى للسيطرة على لجنته . فقاموا بدفع كل الاشتراكات المتأخرة على مؤيديهم حتى يضمنوا أصواتهم ، وقد كان ، وفازوا فى تلك الانتخابات على منافسيهم الفيليين . وكان يحيي الفضلى من الشبان النشيطين ، وهو صهر لمحمد على شوقى ، وقد لعب دورا بارزا فى استقطاب كثير من الخريجين لجانب محمد على شوقى ، ولم يكن أمام الفيليين إزاء هزيمتهم تلك إلا أن ينسحبوا من لجنة النادى تاركين الموقف كله فى أيدي خصومهم الذين اختاروا محمد صالح الشنقيطى ليكون سكرتيرا للنادى .

ولم يكن حول السيد على الميرغنى شخصيات تستطيع جذب الخريجين إليه . كما كان السيد على بعيداً عن المساهمة فى النشاطات الاجتماعية آنذاك ، والتى كانت تعتبر المقياس للوطنية ، فالسيد على كان يعتمد فى زعامته على نسبه الشريف وانتمائه للبيت الهاشمى ، وهى اعتبارات لا تجدى فى أوساط طبقة المتعلمين ، لأن الصراع فى النادى لم يكن صراع عقيدة طائفية بقدر ما كان صراعاً سياسياً فى حقيقته ووطنيا فى مضمونه .

إذن ببداية الثلاثينيات بلغ الصراع بين السيدين حداً جعلهما كقضيبى السكة الحديد ، لا يلتقيان أبداً . وإن التقيا فلابد أن يكون التقاؤهما بسبب خطأ يؤدى لكارثة تطيح بالقطار الذى يسير على ذلك الخط ، وكان هذا ما حدث عندما التقى السيدان سنة ١٩٥٦ ، وكونا حكومة سميت حكومة السيدين كما سنشرح فيما بعد ..

إخراج إلكتروني : ابوبكر خيري

الفصـــل الرابـــع

الحركة الوطنية الحديثة وحركة الخريجين

فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، قامت الحركة الوطنية فى مصر بثورة سنة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول باشا ، تطالب بالجلاء عن وادى النيل - مصره وسودانه - وتدعو لوحدة القطرين . فألقى القبض على زعماء الثورة وسجن من سجن ، ونفى من نفى . وقد صاحب تحرك الثورة فى مصر تحرك فى السودان . وقد اتخذ ذلك التحرك طريقين :

الأول - أيد المتعاونون فى السودان ، من زعماء دينيين ، وزعماء قبائل ، وعلماء ، أيدوا الانجليز ضد الثورة المصرية وهاجموها ، وانتقدوها انتقادا شديدا ، فأرسلوا برسائل التأييد للحاكم العام يشجبون الثورة المصرية ، ويصفونها بالفوضى وعدم المسئولية ، ويستنكرون فى الوقت ذاته دعوى مصر بوحدة وادى النيل ، وينادون بانفصال السودان عن مصر . وكان يدافع عن هذا الاتجاه الزعماء الدينيون الثلاثة فى المقام الأول .

وكان السيد حسين شريف ، ابن الخليفة شريف عم المهدى ، ينشر آراءهم تلك فى جريدة الحضارة التى أسست باسمهم . وكانت مقالات حسين شريف تدعو إلى استمرار الوصاية البريطانية على السودان بعيدا عن مصر ، حتى يستطيع السودان حكم نفسه .

الثانى - استنكرت العناصر الوطنية ، التى كانت متأثرة بالحركة الوطنية فى مصر ، وبالمد الثورى فيها ، وبالأخوة العربية الإسلامية ، هذا الموقف ، من أنصار الانجليز فى السودان ، واعتبرته خيانة للشعب السودانى وللإسلام والعروبة . وقد سيروا مظاهرات فى السودان للتعبير عن موقفهم فى مساندة الثورة المصرية . وكان يقود هذا التيار الوطنى المثقفون من خريجى المدارس ، خاصة خريجى كلية غوردون بوصفهم الطليعة الواعية .

كلية غوردون وأثرها فى الحركة الوطنية :

لاشك أن الحركة الوطنية السودانية الحديثة ، تتمثل فى أروع صورها فى الثورة المهدية التى شملت الشعب السودانى كله . كما أنها قاومت بالقوة أعتى حكم ظالم فى ذلك العهد ، هو حكم الإمبراطورية العثمانية التى كانت تحتل كل البلاد العربية ، شرقها وغربها ، كما أنها كانت تحتل كل شبه جزيرة البلقان .

لم تواجه الإمبراطورية العثمانية مقاومة صلبة مثل التى واجهتها من شعب السودان الذى هزمها وأذلها وطردها عنوة واقتدارا بقيادة زعيم الثورة المهدية محمد أحمد المهدى .

أما الحركة الوطنية بعد قيام الحكم الثنائى ، فقد كانت كغيرها من الحركات الوطنية التى قادها الرواد المتعلمون على ضوء المفاهيم الوطنية فى ذلك العهد .

فعندما نتكلم عن كفاح الشعب السودانى ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل دور المتعلمين فيه ، خاصة خريجى كلية غوردون . تلك الكلية التى أريد لها أن تكون مفرخة لتفريخ نوع معين من الموظفين كان كل المطلوب منهم أن يحلوا محل صغار الموظفين المصريين الذين كانت حكومة السودان قد قررت أن تتخلص منهم تدريجيا ، كى تنفرد بحكم السودان وتسير به فى الطريق الذى تريد .

لم تكن كلية غوردون مدرسة ثانوية بالمعنى المفهوم ، ولم تكن جامعة ، كما أنها لم تكن مدرسة عليا أيضاً ، بل كانت « كلية » والكلية بمفهوم الانجليز هى مدرسة مهنية فنية لتخريج الكتبة وصغار المحاسبين والمساحين ومدرسى الابتدائيات وهكذا . وكان إلى جانب خريجى الكلية ، يوجد خريجون من المدارس الوسطى (الابتدائية) ، وهؤلاء يكونّون الغالبية العظمى من الموظفين الصغار فى دواوين الحكومة .

كما قلت ، لم يكن هدف الانجليز من التعليم تثقيفيا ، بل كان هدفهم تخريج أدوات عمل حية كما كانوا يصفونهم . ولم يكن الطلبة آنذاك يجهلون مرامى التعليم بصورته تلك . لذلك اعتمدوا على تثقيف أنفسهم عن طريق التحصيل الذاتى والعصامية العلمية ، حتى ظهر من بينهم الكتاب والشعراء والأدباء . والمكتبة السودانية الآن ـ على ضآلتها ـ تكاد لا تضم للأسف إلا آثار وإنتاج ذلك الرعيل العظيم .

ولقد كان معظم المدرسين فى كلية غوردون ـ إلى جانب الانجليز ـ من الأجانب ، خاصة الشوام ، الذين كانوا يخضعون لرقابة شديدة ، ويختارون بمقاييس

معينة ، ويسيرون حسب منهج محدد مدروس . وكان الاعتماد للمعلمين السودانيين فى تكوينهم الثقافى ، يكاد يكون مقصورا على المكتبة المصرية . لذلك قامت أول ما قامت مدارس أدبية مصرية ، مثل مدرسة طه حسين ، ومدرسة العقاد ، ومدرسة المازنى وغيرهم من أدباء مصر ، كما قامت مدارس أخرى تهتم بالثقافة الانجليزية مثل مدرسة الفابيانز وهكذا .

كثيراً ما يخطىء الاستعمار عندما يواجه شعوبا لا يعرفها ولا يعرف نفسياتها ، أو جذورها الحضارية ، أو معتقداتها .

كان طلبة المدارس الابتدائية يُجلبون من كل أنحاء السودان ليؤخذ منهم الأوائل لكلية غوردون ، ولم يكن عدد الذين يقبلون فى العام يتعدى العشرات على أحسن تقدير ، ذلك أن الحكومة لا تقبل إلا بالقدر الذى تحتاجه لدواوين الحكومة . وكان هؤلاء الطلبة يأتون إلى كلية غوردون فى سن مبكرة .. سن التفتح الذهنى . ويعيشون تحت سقف واحد ويأكلون فى مكان واحد ، ويجلسون فى فصول واحدة ، ويلعبون فى ملاعب واحدة لمدة أربع سنوات . فهذا طالب من حلفا فى الشمال ، وذاك من شرق السودان ، وثالث من غربه وهكذا ، ماعدا الجنوب الذى كان يعيش فى عزلة مفروضة عن إخوانه فى الشمال . وكان كل هؤلاء يعيشون سويا ، ويفكرون ويتدارسون ، وتنشأ بينهم الصداقة والألفة والمودة ، ويشعرون بالانتماء الواحد للوطن الواحد . فقد كانت كلية غوردون أشبه بمعسكر طويل الزمن ، تنصهر فيه أفكار هؤلاء الطلبة ، وتتقارب . ولقد حاول الانجليز ، بعد أن أحسوا بالخطر ، أن يتفادوا هذا التمازج ويمنعوا هذا الاختلاط ، فجعلوا أبناء كل منطقة يعيشون فى داخلية واحدة فأبناء الشمال مثلا فى داخلية (مفى) وأبناء النيل الأبيض فى (وينجت) ، وأبناء غرب السودان فى داخلية (ستاك) وهكذا . غير أن كل هذه المحاولات كانت فاشلة ، فالطلبة يلتقون فى حجرات الدراسة ، وفى الملاعب وفى المطاعم . ولقد كان من غير المألوف أن يقول الطالب إنه سودانى ، بل لابد أن يذكر قبيلته فالقبيلة هى جنسيته . ولم يكتف الانجليز بمحاولاتهم اليائسة تلك بل كان الطالب بعد تخرجه لا يعين فى منطقته ، ولكن فى منطقة أخرى من السودان . فابن الشمالية يعين فى الجزيرة أو فى الغرب ، وابن الغرب يعين فى الشمالية . وكان هذا خطأ من الانجليز ، ففى الوقت الذى كانوا فيه يرمون من وراء ذلك إلى أن يبعدوا الطالب عن أهله حتى لا يحابيهم ، فإنهم قد مهدوا فى واقع الأمر الطريق له لمعرفة بقية أنحاء وطنه ، وخلق روابط كثيرة تزيد من شعوره بالوحدة الوطنية وانتمائه للسودان الكبير .

وكان الخريجون ، أينما ذهبوا ، يقيمون لأنفسهم نادياً خاصا بهم ، فتزداد بذلك صلات القربى بينهم ويتبادلون الأفكار الوطنية التى تصهرهم فى بوتقة الوحدة الوطنية . لذلك كنت ولا أزال أعتقد أن مؤتمر الخريجين قد بدأ حقيقة فى كلية غوردون منذ نشأتها الأولى ؛ ثم تطور إلى حركة نوادى الخريجين ، ثم الجمعيات الأدبية التى كونوها داخل تلك النوادى حتى جاء المؤتمر .

لم يكن الانجليز غافلين كل الغفلة عن هذا . لذلك عملوا على خلق طبقة بيروقراطية من الموظفين الخريجين ، ربطوا مصالحها بمصالحهم ، بل اتخذوا من بعض أعضائها عيونا على زملائهم . ومن هؤلاء ومن الزعماء الدينيين ، وزعماء العشائر ، كونوا حركة لتكون ترياقا مضادا للحركة الوطنية .

حركة الخريجين .

فى البداية ، كانت كلمة خريج تعنى خريج كلية غوردون وخريج المدارس الوسطى (الابتدائية) . ثم توسعت الكلمة لتشمل حتى خريج الكتاب . ولما كان جميع الخريجين ، أو الغالبية الساحقة منهم ، تعمل فى دواوين الحكومة ، وبالتالى يحرمون رسميا على الأقل ، من ممارسة أى نشاط سياسى ، لجأ الخريجون إلى اتخاذ النشاط الأدبى والتعليمى والثقافى واجهة لنشاطهم السياسى والاجتماعى . فظهر من بينهم الكتاب والأدباء والشعراء المتأثرون بالأدب العربى والإسلامى ، وكانوا ينشرون أدبهم هذا على صفحات جريدة « الرائد » التى كان يصدرها تاجر يونانى ويشرف على تحريرها صحفى لبنانى يدعى مصطفى قليلات ، وقد ظهرت هذه الصحيفة فى منتصف العشرينيات . وكان قد جرى حوار جاد على صفحات تلك الجريدة وجريدة أخرى هى جريدة الحضارة التى كان يصدرها الزعماء الدينيون الثلاثة ، لكى تعبر عن رأيهم ، ولقد كان ذلك الحوار يكشف ويعكس الخلاف بين وجهة نظر العناصر المؤيدة لحكومة السودان ، ووجهة نظر المثقفين الذين كان تيارهم قد بدأ يقوى ويشتد فى اتجاه ربط القضية السودانية بقضية الشعب المصرى . ومنذ ذلك التاريخ بدأت القضية الوطنية السودانية تدور حول الفكر المنادى للارتباط بمصر ، وذلك الذى يدعو للانفصال عنها . وكانت هذه الحركة ارهاصا لتبلور الحركة الوطنية والفكرة القومية .

كما كان واضحا أن الزعماء الدينيين الثلاثة كانوا هدفا لحملة المثقفين فى بداية الأمر .

نادى الخريجين بأم درمان

أنشىء نادى الخريجين بأم درمان فى سنة ١٩١٨ (فى داره الحالية) والتى كان قد وهبها للخريجين الشريف يوسف الهندى . ولم يكن قيام دار تجمع الخريجين بالأمر السهل الذى يمكن أن يتقبله الانجليز ببساطة . لذلك حاولوا إعاقة المشروع ، ولم يقبلوا الأمر إلا بعد أن تأكد لهم أن العناصر التى ستسيطر على النادى هى العناصر موضع الثقة منهم . وقد اشترطوا أن تكون رئاسة النادى الدائمة لمدير كلية غوردون حتى يكون الرقيب على نشاط النادى ، الذى كان يجب ألا يكون أكثر من مكان للتسلية . كما أنهم رأوا أن النادى ربما كان مكانا يجمع بين صغار الموظفين وكبارهم من المعتدلين وكذلك الأجانب من غير الانجليز ، وبذلك يستطيع أنصار الحكومة من خلال اللقاءات المتكررة أن يهدئوا من تطرف الشبان . وأخيرا ليكون النادى بؤرة للتجسس على نشاط الشباب المتطرف والمتحمس .

وفى يوم افتتاح النادى خطب مدير كلية غوردون آنذاك المستر « سسون » قائلا : ـ

« إن هذا النادى سوف يلعب دورا هاما فى تاريخ السودان » ، وقد صدق حدسه أو حديثه ، إذ أن الحركة الوطنية نشأت وترعرعت تحت سقفه وبين جدرانه . تلك الحركة التى قادت الشعب السودانى إلى الحرية والاستقلال . فقد أصبح النادى مقرا لمؤتمر الخريجين العتيد فيما بعد ، ورمزا للحركة الوطنية . ولكن هل كان مدير المعارف آنذاك يعنى بأن ذلك النادى سيلعب دورا فى الحركة الوطنية واستقلال السودان ،أم أنه كان يعنى أن هذا النادى سيكون مدرسة لترويض الخريجين ليسيروا فى ركاب مخططاته !

لاشك أن مدير المعارف كان يعنى المضمون الثانى ، ولو كان يعتقد أن ذلك النادى سيكون نبعا للوطنية ، لما وافق على قيامه أصلا ، لأنه ما كان له أن يقر سياسة ضد سياسة بلاده . ولكن ـ كما يقول المثل ـ « تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن » .

لقد كانت سياسة الانجليز فى السودان واضحة الأهداف ، فهى من جهة ترمى إلى قطع كل وشيجة بين السودان ومصر ، باعتبار أن مصر هى مدخل السودان للعرب والعروبة ، بينما يريدون هم السودان أفريقيا محضا ويقطعون كل صلة له بجذوره العربية المتقدمة . لذلك كانوا يشككون دائما فى عروبة السودان وانتمائه

الحضارى ، وهذا ما دفعهم بعد ثورة ١٩٢٤ ، إلى تغيير المناهج العلمية لتكون انجليزية بحتة ولتكون اللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية للبلاد .

جمعية الاتحاد السودانى سنة ١٩٢١

بعد ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر ، تكونت حركة سرية سودانية عرفت باسم جمعية الاتحاد السودانى ، وقد كونها المهندس محيى الدين جمال أبو سيف كما ذكر لى - اطال الله عمره - وكان من أبرز أعضائها المرحومان بشير عبد الرحمن المهندس الزراعى ، الذى هاجر إلى مصر سنة ١٩٢٣ وتخرج فى جامعتها ، وتوفيق البكرى الذى تخرج من كلية الآداب بمصر ثم عمل أستاذا فى قسم الصحافة بكلية آداب جامعة القاهرة ، كما كان مشرفا على إذاعة ركن السودان بالإذاعة المصرية ، وكانت الجمعية بالطبع تضم آخرين . كما أنها كانت ذات ميول واضحة نحو الارتباط بمصر ، وميول عدائية ضد الانجليز . وقد اتهمت الجمعية بأنها من صنائع المصريين .

لقد كانت الحركة الوطنية السودانية ، على مدى التاريخ ، تتأثر بالحركة الوطنية فى مصر . ذلك أن علاقة الشعبين ضاربة فى القدم ؛ فثورة عرابى وجدت لها صدى فى حركة المهدية ، وثورة سنة ١٩١٩ ، وجدت صداها فى ثورة سنة ١٩٢٤ ، وهكذا . ولقد كان هذا الوضع طبيعيا ، إذ أن مصر والسودان كانا يرزحان تحت حكم واحد هو الدولة العثمانية أولا ، ثم الاستعمار البريطانى ثانيا .

حتى أسلوب الجمعيات السرية هو أسلوب اقتبسه السودانيون من كفاح الشعب المصرى .

بدأت جمعية الاتحاد السودانى فى كلية غوردون ، وكان نشاطها مقصورا على المنشورات السرية التى كانت تعمق الوعى الوطنى وتستنهض الشعب لمحاربة الانجليز . ولما كانت الحركة الوطنية فى مصر تنادى بوحدة مصر والسودان ، كذلك كانت حركة جمعية الاتحاد السودانى تعمل لنفس الهدف . وكما كانت عناصر الثورة المصرية من المثقفين ، كذلك كانت عناصر الحركة الوطنية فى السودان من المثقفين . لذلك لم يتردد الانجليز على طول المدى من اتهام الحركات الوطنية فى السودان بأنها حركات عميلة لمصر .

وعندما اشتد ساعد حركة جمعية الاتحاد السودانى وجذبت إليها كثيرا من العناصر الوطنية آنذاك أمثال : عبيد حاج الأمين ، وتوفيق صالح جبريل ، وخليل فرح ، وعبد الله خليل ، ومحمد صالح الشنقيطى ، والأمين على الأمين ، ومكاوى سليمان أكرت ، وبابكر قبانى ، ومكاوى يعقوب ، وخلف الله حاج خالد ، وسليمان كشه ،

والعرابى وغيرهم ، وعندما أحس الانجليز بذلك الانتشار لجأوا إلى أسلوب الوعد والوعيد ، الوعد بالترقى والوعيد بالطرد والتشريد .

وقد نجحوا فى ذلك إذ تحول كثير من هؤلاء من تأييد لمصر ، إلى عداوة لها . وبقى من بقى على ولائه حتى يومنا هذا ، أمثال محيى الدين جمال أبو سيف .

ثورة سنة ١٩٢٤

يتضح مما سبق ذكره أن الانجليز منذ بداية الفتح ، وضعوا نصب أعينهم فصل السودان عن مصر ، ووضع كل الحواجز والعراقيل أمام أى صورة من صور الارتباط بين الشعبين المصرى والسودانى . وقد استعانوا على سياستهم تلك باحتضان الزعماء الدينيين وزعماء العشائر وكل العناصر التى استطاعوا كسبها من العلماء والمتعلمين ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى عملوا على تصفية الوجود المصرى فى كل صوره ، وأحالوا سلطات المآمير المصريين إلى إشراف المفتشين الانجليز المباشر . كما أعطوا نظار القبائل سلطات قضائية كانت أصلاً فى أيدى المآمير المصريين .

كذلك دعت الحكومة إلى إقامة مجالس بلدية ، كما زيدت سلطات نظار القبائل وطلب منهم جميعا معاونة الحكومة فى استقرار الحكم . ثم أرسل الحاكم العام منشورات إلى المديرين والمفتشين بالأقاليم ، يطلب إليهم فيها أن يهتموا بالسودانيين ذوى النفوذ القبلى والطائفى لمواجهة نشاط المثقفين بالحزم اللازم . ففى تقرير لمدير البحر الأحمر موجه للسكرتير الإدارى فى مايو ١٩٢١ ، يقول المدير ما يلى :

« إن شيوخ القبائل سيكونون لدى منحهم السلطات الجديدة ، أقوى شكيمة فى مواجهة السودانيين ، خاصة الطلبة الذين تخرجوا من المعاهد المصرية وساهموا فى المعترك السياسى الوطنى » .

كذلك أصدرت حكومة السودان فى سنة ١٩٢٢ ، قانون شيوخ القبائل الرحل الذى يخول لهؤلاء الشيوخ سلطات عرفية للفصل فى المنازعات بين الأهالى فى قبائلهم . وكانت قرارات هؤلاء الشيوخ تجرى تحت إشراف وسلطة المفتش الانجليزى فى المركز الذى يتبعون له .. وقد كان الغرض من كل ذلك هو تقليص سلطات المآمير المصريين ووضعها فى أيدى الحكام الانجليز . وكان أحد أسباب إنشاء كلية غوردون هو خلق مجموعة من صغار الموظفين لكى يحلوا محل الموظفين المصريين .

وفى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ فى مصر ، التى نشبت ضد الانجليز وكان من شعاراتها وحدة وادى النيل ، كان الانجليز قد بدأوا يحرضون السودانيين ضد مصر ، ويصورونها بأنها ذات مطامع استعمارية فى السودان . كما كانوا قد رفعوا شعار

« السودان للسودانيين » ، ضد شعار « وحدة وادى النيل » . وكان قرار الزعماء الدينيين وزعماء العشائر ، كما جاء فى مذكرة مدير المخابرات للحاكم العام سنة ١٩٢٤ ، « أنهم اختاروا انجلترا لتكون وصية على السودان وتطويره حتى يصل إلى مرحلة الحكم الذاتى » .

هذا ما عمل الانجليز له خلال الأربع والعشرين سنة التى سبقت ثورة سنة ١٩٢٤ ، وفى ذلك الوقت كانت طبقة المتعلمين تنشر الوعى وتكشف مخططات الانجليز ، وتعمل فى خلايا سرية .

ثم تطورت المقاومة السرية السياسية ، لتصبح مقاومة عسكرية ، وتكونت جمعية اللواء الأبيض بزعامة على عبد اللطيف ، وعبيد حاج الأمين الذى كان فى الوقت نفسه عضوا فى الاتحاد السودانى . وقد استقطبت الجمعية عدداً كبيراً من الشبان السودانيين من كل الفئات . فكان هناك ، إلى جانب الخريجين ، التجار والعمال . وكان اتجاه الجميع تأييد مصر فى كفاحها ضد الانجليز . ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم أعضاء جمعية اللواء الأبيض كانوا من الشبان الذين لم يتجاوزوا العقد الثالث من أعمارهم .

كان « سفر الولاء » يدعو للوصاية البريطانية بعيدا عن مصر ، وكان موقعوه قد فوضوا بريطانيا لتمثل شعب السودان فى مفاوضاتها مع مصر . وبالطبع دفع هذا الموقف الوطنيين السودانيين إلى العمل على معارضة حكومة السودان . ثم أوفدوا إلى مصر وفدا لتقديم عريضة إلى سعد زغلول باشا ، ليؤكدوا له أن السودانيين موالون لمصر . غير أن هذا الوفد الذى كان مكوّنا من محمد المهدى الخليفة وزين العابدين عبد التام أعيد إلى الخرطوم ولم يسمح لأعضائه بالوصول إلى مصر .

تسرب الخبر إلى الخرطوم ، فأعدت جمعية اللواء الأبيض استقبالا شعبيا لهما ، ولكن قامت السلطات بإنزال أعضاء الوفد فى الخرطوم بحرى حتى لا يلاقوا ذلك الاستقبال . فما كان من أعضاء الجمعية إلا أن قاموا بعد يومين من الحادث بتنظيم مظاهرة كبرى بالعاصمة ، منتهزين فرصة تشييع جثمان أحد المآمير المصريين ، هو عبد الخالق حسن مأمور أم درمان والمصرى المحبوب ، وأخذوا يرددون الهتافات بحياة مصر . كان هذا فى يونيو سنة ١٩٢٤ ، وقد استمر المد الثورى الوطنى ، فقامت مظاهرات عدة أخرى رغم الحظر الذى فرضته الحكومة . وقد ألقى القبض على كثير من أعضاء جمعية اللواء الأبيض وحوكموا وحكم عليهم بالسجن ، ووصف قادتها بأنهم من الوضيعين والدهماء الموالين لمصر .

اعتقال على عبد اللطيف .

قررت الإدارة البريطانية القضاء على جمعية اللواء الأبيض ؛ فقامت فى يوليو سنة ١٩٢٤ ، بإلقاء القبض على علي عبد اللطيف ، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات كما نفى وشرد آخرون . ومع ذلك فلم ينقطع سيل المظاهرات ضد الانجليز وبعد إلقاء القبض على علي عبد اللطيف تولى القيادة عبيد حاج الأمين ، ففصل من خدمة الحكومة . وفى أوائل أغسطس سنة ١٩٢٤ ، خرج طلاب الكلية الحربية بالخرطوم وهم مسلحون ، واتجهوا لمنزل على عبد اللطيف وأدوا التحية العسكرية على شرفه وهتفوا بحياة مصر ، ثم اتجهوا إلى الجامع ، وقد رافقهم جمع غفير من المواطنين ، ثم اتجهوا إلى كلية غوردون ومنها إلى سجن كوبر حيث كان على عبد اللطيف سجينا ، وهتفوا بحياته وطالبوا بإحضاره إليهم ، ثم عادوا مرددين الهتاف بحياة مصر وملكها .

وعندما عادوا إلى ثكناتهم وجدوها محاصرة بقوات من الجيش الانجليزى ، وأجبروا على تسليم أسلحتهم وقبض على قوادهم .

بالطبع أزعج هذا الحدث حكومة السودان إزعاجا شديدا ورأت فيه إرهاصا لعمل خطير ، وخاصة أنها كانت تتهم العناصر المصرية بأنها وراء كل ما حدث وأن أخطرها فى الأمر هو اشتراك العناصر العسكرية السودانية فى ذلك التحرك . وعندما استجوب طلاب الكلية الحربية فى المحاكمة قالوا بأنهم مثل على عبد اللطيف قد أقسموا اليمين بالولاء لملك مصر ، وأنهم تحركوا للوقوف ضد الاعتداء على حقوق مصر فى السودان .

وقد تبع ذلك مظاهرات تأييد أخرى فى بورتسودان ، كما قامت مظاهرات كبيرة فى عطبرا ، حيث أكبر التجمعات العمالية ، وقد مزق العمال المتظاهرون العلم البريطانى ، وحطموا مكتب رئيس العمال البريطانى ، كما أتلفت المكاتب والورش .

وكان الاعتقاد السائد لدى البريطانيين أن المصريين كانوا وراء كل ما يجرى فى السودان . لذلك طالب السير « لى ستاك » حاكم السودان آنذاك ، رئيس الوزراء البريطانى « رمزى ماكدونالد » بحسم مسألة السودان مع مصر ، برضائها أو بدونه ، وطالب بإبعاد جميع قوات الجيش المصرى من السودان ، لأنه ـ حسب رأيه ـ يرى أن الحكم الثنائى مع مصر سيكون مستحيلا مادام المصريون يثيرون القلاقل ويعملون على تحريض السودانيين . واقترح إعادة تشكيل قوات السودان لتصبح قوات دفاع السودان ، وهو الاسم الذى أطلق عليها فيما بعد ، وأن يكون ولاؤها للحاكم العام بدلا من ملك مصر .

وكان سعد زغلول رئيس وزراء مصر يتفاوض مع الانجليز فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ .

غير أن المفاوضات توقفت بسبب اختلاف وجهات النظر بصدد مستقبل السودان ، وكذلك إجلاء القوات البريطانية عن مصر . وفى أواخر سبتمبر سنة ١٩٢٤ أعلن « ماكدونالد » أن السودان أصبح تحت الوصاية الانجليزية .

مقتل السير لى ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى : نوفمبر ١٩٢٤ .

كان الانجليز ينتظرون الفرصة المناسبة ، ليضربوا ضربتهم النهائية لإقرار سياستهم تجاه السودان ، وذلك بالانفراد به دون مصر . وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ واتتهم الفرصة التى كانوا ينتظرونها ؛ فقد كان السير لى ستاك يجرى مفاوضات مع المسئولين المصريين حول بعض الشئون المتعلقة بالسودان ، وأثناء تواجده فى القاهرة أطلق عليه أحد الشبان المصريين الوطنيين المتحمسين (اسمه عنايت) الرصاص فأرداه قتيلا . وبالرغم من أن الحادث ليس غريبا وإنما يحدث مثله كثيرا ، إلا أن الانجليز خلقوا منه دراما سياسية ، ورتبوا عليه نتائج أبعد ما تكون عن المنطق والعرف فى مثل هذه الحوادث . فانتهز المندوب السامى البريطانى فى مصر الفرصة وأرسل إنذارا للحكومة المصرية يطالبها بالآتى :

١ ــ جلاء جميع المصريين مدنيين وعسكريين عن السودان .

٢ ــ خلق قوة عسكرية تعرف باسم قوات دفاع السودان ، تتكون من عساكر سودانيين تحت إمرة الضباط الانجليز ، على أن يكون قسمها وولاؤها للحاكم العام ، وليس لملك مصر ، كما جرى عليه الوضع من قبل .

وكان هذا القرار من الأسباب التى دعت إلى تمرد السودانيين فى الجيش المصرى بالسودان ، كما حدث فى ملكال بأعالى النيل ، وفى تالودى بغرب السودان ، وفى عاصمة البلاد الخرطوم .

٣ ــ دفع تعويض كبير لأسرة السردار لى ستاك « نصف مليون جنيه » .

٤ ــ المطالبة بزيادة حصة السودان من مياه النيل للتوسع فى زراعة القطن فى الجزيرة لإمداد مصانع لا نكشير بما تحتاجه من قطن طويل التيلة .

وقد كان الواضح من ذلك أن لا صلة البتة بين الحادث وبين هذا الطلب الغريب الذى يدل على النيات المبيتة سلفا .

الثورة فى العاصمة ـ أسبابها المباشرة .

فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، قام ستة من الملازمين السودانيين ، هم عبد اللطيف

الماظ ، وثابت عبد الرحيم ، وحسن فضل المولى ، وسليمان محمد ، وعلى البنا ، والسيد فرج ، بتحريك فرقتين من الكتيبة ١١ من أم درمان بحجة الانضمام إلى قوات الجيش البريطانى الذى كان يحاصر المصريين بالخرطوم بحرى . وعندما وصلوا إلى المستشفى العسكرى بالخرطوم ، شك سردار الجيش البريطانى هدلستون فى أمرهم ، فأراد أن يمتحن ولاءهم ، فأمرهم بالتوقف حتى يعرف إن كانوا يستجيبون لأوامره . ولكن خاب ظنه عندما ردوا عليه قائلين : نحن لا نعرف هدلستون باشا بل نعرف رفعت بك فقط .

وهنا أمر السردار بضربهم بالرصاص ، ودارت معركة بالقرب من المستشفى العسكرى أبلى السودانيون فيها بلاء حسنا ضد القوات البريطانية ، وقتلوا من الانجليز عدداً كبيراً ، ولم يستسلموا إلا بعد أن نفدت ذخيرتهم . وكان من بين القتلى فى تلك المعركة عبد اللطيف الماظ ، كما أعدم ثلاثة من الضباط السودانيين . وتمكن أحدهم من الهرب إلى مصر وهو سيد فرج . وحكم بالسجن المؤبد على السادس وهو على البنا .

وكان موقف كثير من القوات المصرية بالسودان سلبيا . وبالطبع قد ترك هذا مرارة فى نفوس إخوانهم السودانيين ، بل أدى فى النهاية إلى تحول كثير منهم للتعاون مع الانجليز .

وإزاء هذا الاضطراب ، وخوف الانجليز من تمرد بقية القوات السودانية ، فقد استدعيت وحدات من الجيش الانجليزى بمصر ووزعت على العاصمة ، ولم يحدث أى تمرد بعد ذلك .

وفى القاهرة استقال سعد زغلول وعين بدلا عنه أحمد زيور ، التركى الأصل ، فنفذ كل مطالب الانجليز فى السودان ، وبالفعل غادر الجيش المصرى السودان فى نهاية الأمر .

هذه نظرة سريعة للظروف التى أدت إلى قيام حركة ١٩٢٤ . وقد تضاربت الآراء حولها ؛ فمن الناس من يرى أن المصريين كانوا المحرضين عليها ، وعلى رأس هؤلاء ، البريطانيون أنفسهم ، لذلك وصفوها بأنها ثورة عميلة . ويرى البعض الآخر العكس تماما ـ أى أنها حركة وطنية لا علاقة لها بأى تحريض مصرى ، وإنما هى تطور طبيعى للشعور الوطنى والمد الثورى الذى عمل الاتحاد السودانى على خلقه . وأن التأييد لمصر لم يكن نتيجة تحريض مصرى بقدر ما كان شعورا وارتباطا كفاحيا بين الشعبين المصرى والسودانى .

وفى تقديرى فإن حركة سنة ١٩٢٤ :

(١) لم تكن ثورة بالمعنى المعروف بل كانت انتفاضة قام بها شباب وطنى ثائر هو

طلائع الشعب السودانى من المثقفين ، سواء كانوا مدنيين أم عسكريين ، تماما كحركة عرابى فى مصر . وقد كان هذا الشباب متأثرا بطبيعة الحال بالفكر العربى والإسلامى ، ولم يكن عميلا لأحد .

(٢) لقد كان اضطهاد الانجليز كله منصبا على هؤلاء المثقفين ، كما أوضحت من قبل ، وقد أعطى المشايخ وزعماء العشائر سلطات تعلو عليهم رغم أنهم العنصر المثقف فى البلاد ، كما أن فرص الترقى امامهم فى الجيش كانت محدودة جداً .

(٣) كان التواجد المصرى فى السودان ، رغم ضآلته ، يشكل الضمانة الوحيدة لهم فى مواجهة التغول الانجليزى عليهم .

(٤) لقد صاحب الفتح موت مئات الألوف من الآباء والإخوان والأجداد ، الشىء الذى ظل عالقا فى أذهانهم مما حرك عوامل الثورة فى نفوسهم .

(٥) وأخيراً فإنه ليس غريبا أن يثور السودانيون وقد جربوا الثورة قبل أعوام قليلة فى « ثورة المهدى » وانتصروا على الحكم التركى . فلقد كانت ذكريات انتصارات آبائهم وأجدادهم تملأ رءوسهم وتقوى من عزائمهم .

وكان يمكن أن يكون مقبولا القول بأن الفكر الوطنى المصرى كان مؤثرا على عقلية السودانيين ، أما أن يقال بأنهم كانوا عملاء ، فهذا تجنٍ واتهام أطلقه الانجليز ليجدوا المبرر لطرد المصريين من السودان . ومن دواعى الأسف أن يكون البعض قد ردد هذا الاتهام وسار فى دروبه . والذين رددوا هذا الاتهام إما أن يكونوا أصلا أعداء لمصر كرجال الدين وزعماء القبائل والعلماء وكبار الموظفين ، وأما أن يكونوا من أولئك الذين تخلوا عن زملائهم وانضموا لركب الانجليز جريا وراء المكاسب الشخصية .

إن هدف العميل دائما ، هو إما المال ، وإما الجاه والسلطان . ولكن هؤلاء الأبطال الذين قاموا بثورة سنة ١٩٢٤ ، خاصة العسكريين منهم ، يعلمون سلفا أن عملهم الذى قاموا به يؤدى إلى الموت لا إلى الجاه أو المال . ولو كانوا حقاً يسعون لشىء من ذلك القبيل فإنهم يعلمون أن ما يطمعون فيه يوجد فى يد الانجليز وليس فى يد المصريين .

ومن ناحية أخرى ، عندما سافر بعض الذين سجنوا فى حركة ١٩٢٤ إلى مصر بعد إطلاق سراحهم ، كانوا يظنون أن مصر ستستقبلهم بالدفوف والزغاريد مثل صالح عبد القادر ، غير أن المصريين كانوا ـ كما قلت ـ فى وضع أسوأ من وضع السودان . إذ كان الانجليز يسيطرون على مقاليد الأمور كلها فى مصر ، ولم يكن المصريون فى وضع يمكنهم من مساعدة هؤلاء الأشخاص . فالمصريون لم يستطيعوا مساعدة حتى ثوار حركة عرابى ثم عاد الحالمون إلى السودان ليجدوا حكومة السودان لهم بالمرصاد ، وفى

يدها الوعد والوعيد . فانجرف بعضهم وراء الوعود وتخلوا عن تاريخهم وعن زملائهم وساروا فى ركاب المستعمرين وأصبحوا بوقا لهم .

إن الثوار الحقيقيين يضعون نصب أعينهم أولى ما يضعون الموت ،ولا يرجون ثمنا لكفاحهم من هذا أو ذاك . ولقد استغل الانجليز الصنف الرخو الضعيف فى الدعاية ضد إخوانهم وضد مصر .

ومما تجدر الإشارة إليه ونحن نتحدث عن ثورة سنة ١٩٢٤ ، أن نذكر بعض الأشخاص الذين كانت لهم مواقف رائعة ، وعملوا فى صمت دون جلبة أمثال الشيخ الأمين عبد الرحمن ، التاجر المعروف بأم درمان ، الذى كان عضوا بارزا فى جمعية الاتحاد السودانى وحركة ١٩٢٤ ، وقد كان يضحى بالمال والجهد من أجل القضية الوطنية . وعندما قام الحزب الوطنى الاتحادى كان الشيخ الأمين عبد الرحمن يتبرع له بسخاء لا حدود له . كذلك لابد من ذكر شفيق مينا الذى ضحى كثيرا من أجل القضية الوطنية ووجد متاعب كثيرة من الانجليز فى حياته دون أن ينهار أو يتراجع عن موقفه الوطنى . وهناك كثير من أمثال هؤلاء الأبطال الذين عملوا فى صمت وتضحية .

نتائج ثورة سنة ١٩٢٤ .

أولا : انفرد الانجليز بحكم السودان وأصبح السودان يحكم حكما ثنائيا اسما ، وانجليزيا فعلا . فقد صفى الوجود المصرى فى السودان تصفية كاملة مما جعل السودانيين يواجهون الانجليز وحدهم .

ثانيا : شدد الانجليز قبضتهم على البلاد ، وبطشوا بكل العناصر الوطنيـة ، واستخدموا سلاح الترهيب والترغيب حتى تحول كثير من العناصر الرخوة إلى صفهم ، إما نتيجة للخوف وإما نتيجة للوعود .

ثالثا : قويت شوكة رجال الدين وزعماء العشائر على حساب حركة الخريجين .

رابعا : تقلص التعليم ، فألغيت الكلية الحربية ، وغيرت المناهج الدراسية من الاتجاه العربى والإسلامى إلى الاتجاه الاستعمارى الغربى ، وأصبحت كل مواد الدراسة فى مدرسة غوردون تدرس باللغة الانجليزية . كما حوربت هجرة الطلبة الراغبين فى مزيد من العلم إلى مصر حتى أصبحت الهجرة للعلم فى مصر جريمة لا تغتفر فى نظر حكومة السودان . وبذلك تسنى للإنجليز أن يصوغوا عقول الطلبة فى القوالب التى يريدونها لهم . كما شددت الرقابة على الكتب المصرية والصحف والمجلات ، فحرموا بذلك السودانيين من أهم مصادر المعرفة .

خامسا : قننت سياسة فصل الجنوب عن شمال السودان ، وصدرت اللوائح المشددة بهذا الصدد واهمها قانون المناطق المقفلة .

إضراب طلبة كلية غوردون سنة ١٩٣١ :

إن إضراب طلبة مدرسة ما ، أو جامعة ما ، أوكل المدارس وكل الجامعات فى أى قطر من الأقطار ، لم يعد يثير اهتمام أحد الآن ، ولا يجد له أى صدى إلا فى زاوية من زوايا الصحف . أما إضراب طلبة كلية غوردون فى سنة ١٩٣١ ، فقد كان بمثابة ثورة فى نظر الشعب السودانى ، وفى نظر حكومة السودان آنذاك . ذلك أن السودان منذ ثورة سنة ١٩٢٤ قد لاذ بالصمت وظن الانجليز أنه استسلم نهائيا . لذلك كان الإضراب ناقوس خطر بالنسبة للانجليز ، وجرعة مقوية للحركة الوطنية ، وإيقاظا للشعور العام الوطنى بعد ركود طويل .

أسباب الإضراب المباشرة :

فى سنة ١٩٢٩ ، استحكمت الأزمة الاقتصادية العالمية . وكان السودان يعتمد فى اقتصاده أساسا على زراعة القطن الذى تدنت أسعاره بسبب تلك الأزمة ، وإزاء الشح فى واردات الدولة ، قررت الحكومة الآتى :

١ ــ تخفيض عدد الموظفين ، وبالتالى عدم استيعاب موظفين جدد .

٢ ــ تخفيض المرتبات .

وكان خريج كلية غوردون يتقاضى كمرتب ابتدائى مبلغ ثمانية جنيهات فى الشهر ، فتقرر تخفيض مرتبه إلى خمسة جنيهات ونصف . فثار الطلبة على هذا الإجراء وأعلنوا الإضراب عن الدراسة .

كان هذا هو أول إضراب يحدث فى السودان . وتأتى خطورته من أن الذين قاموا به هم العناصر المتعلمة ، بالإضافة إلى أنه كان يشكل سابقة خطيرة لم يحسب الانجليز لها حسابا . وتحرك الخريجون وكلفوا بعضا منهم بدراسة الموقف ووضع مذكرة فيه ، وبالفعل وضع الخريجون المذكرة وطالبوا فيها الحكومة بتأجيل ديون مشروع الجزيرة بدل فصل الموظفين وتخفيض رواتبهم ، ذلك أن الأزمة الاقتصادية أمر طارىء لا يجب أن يترتب عليه كل هذه الاجراءات التعسفية . وكما كان متوقعا ، فإن الحكومة اعتبرت هذا العمل من الخريجين ، وهو مجرد تقديم مذكرة ، عملا سياسيا ما كان يجب أن يقوم به موظفون ، لأن هذا يعتبر تدخلا فى الأعمال السياسية . وكان إصرار الطلبة على موقفهم من الإضراب ، يصعق الإنجليز الذين كانوا قد ظنوا أن السودانيين قد استسلموا لهم بعد السياسة المتشددة التى اتبعوها منذ سنة ١٩٢٤ .

وكان موضوع الإضراب حديث السودان كله ، لأنه كان أول تحرك إيجابى بعد ثورة سنة ١٩٢٤ . فقد كان الإضراب نقطة تحول كبيرة فى مسار الحركة الوطنية .

الأسباب غير المباشرة :

فى كل حدث كبير تكون الأسباب غير المباشرة هى الأسباب الحقيقية . وتكون الأسباب المباشرة هى الشرارة التى تفجر ذلك الحدث .

وكما قلت سابقا ، فإن الطلبة فى كلية غوردون كانوا يعيشون تحت سقف واحد ، وقد قام لديهم الشعور بأنهم على اختلاف أقاليمهم يشكلون شعبا واحدا ، وأن مصيرهم واحد . كما أنهم كانوا يعرفون الدور الذى يقوم به إخوانهم الطلبة فى كل البلاد العربية خاصة فى مصر . لذلك كان منطلقهم فى الإضراب وطنيا قبل أن يكون مطلبيا . وكان الخريجون من ورائهم يشدون أزرهم ويشجعونهم على الاستمرار فى الإضراب ، بينما كان بعض من أنصار الحكومة يعملون فى الاتجاه المعاكس ، محاولين إثناء الطلبة عن موقفهم ولكن الطلبة لم يأبهوا بهم وبمنطقهم المهادن لذلك .

فلجأ الانجليز إلى رجال الدين ، وزعماء العشائر ، وكبار الموظفين ، ليخرجوهم من هذا المأزق ، وبالفعل تدخل السيد عبد الرحمن المهدى وبعض كبار الموظفين ، وحاولوا إثناء الطلبة عن موقفهم ، بعد أن تقدموا بحلول وسط تجعل مرتب الخريج ستة جنيهات ونصفا بدلاً عن الخمسة ونصف . كما جرت اتصالات جانبية سخر فيها آباء الطلبة الذين رفضوا تلك الوساطة متعللين بأنهم أدوا القسم على موقفهم ذاك ، فتكفل السيد عبد الرحمن بالقيام « بالكفارة » نيابة عنهم .

لم يتدخل السيد على الميرغنى الذى كان غاضبا من تقرب الانجليز لعدوه السيد عبد الرحمن المهدى .

صحيح أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تستثن السودان ، ولكن هل كان تخفيض المرتبات من الضخامة بحيث يؤثر على ميزانية الدولة هذا التأثير ؟ فكم من الموظفين يتخرجون فى العام ؟ لم يكن هذا التخفيض ذا بال بالنسبة للأزمة الاقتصادية ، كما أنه لم يكن من الممكن أن يساعد بحال من الأحوال فى انفراج الأزمة أو تخفيفها . فخريجو كلية غوردون كل عام لا يزيدون على الخمسين فى أحسن الأحوال ، ومعنى ذلك أن الحكومة ـ كما قدر آنذاك ـ كانت ستوفر ألفى جنيه فى السنة على أحسن تقدير ، فهل كان يستحق هذا المبلغ الضئيل أن يثير أزمة كتلك التى حدثت ؟

لابد أن خطأ ما قد حدث ، وأن الطلبة ، ومن ورائهم الخريجون قد أرادوا استغلال

ذلك الموقف استغلالا وطنيا لبعث الشعور الوطني الذى كان قد استكان بعض الشيء منذ سنة ١٩٢٤ .

كان الخريجون قد كونّوا لجنة أسموها « لجنة العشرة » وقد جاء تكوينها من قدامى الموظفين الذين كانوا يوصفون « بالمعتدلين » أو « المعقولين » . وكانت هذه اللجنة بحكم عضويتها لا تستطيع مواجهة الموقف بالحزم والصرامة اللازمين ، لأن أعضاءها لم يكونوا من النوع الذى تعود مواجهة الانجليز أو مناقشتهم مناقشة جادة صارمة ، ولم يكن ممكنا أن يكون دورهم أكثر من دور الوسيط ، أو الرسول الذى يحمل حقيبة البريد على ألا يفتحها أو يقرأ الرسائل التى بها . أما صغار الموظفين من الشبان فكانوا يشجعون الإضراب والمضى فيه ، وكانوا يقومون بإمداد الطلبة المضربين المعتصمين بالطعام ، طوال الفترة .

ومن ناحية أخرى كان دخول السيد عبد الرحمن فى الوساطة ، وابتعاد السيد على الميرغنى عنها ، يكشف طبيعة الصراع بين السيدين فى أوساط المتعلمين . وقد قبل الطلبة الوساطة وفكوا إضرابهم بعد أن كانوا قد جسوا قواتهم ، وبعثوا الحركة الوطنية للتحرك من جديد بعد نوم طال بضع سنوات . وقد أعقب هذه الحركة قيام جمعيات خاصة لتشجيع هجرة الطلبة إلى مصر ؛ تلك الهجرة التى أخذت فى التزايد حتى أصبح خريجو المدارس ، والمعاهد والجامعات المصرية يربون على عدد الخريجين من المدارس والمعاهد السودانية .

إتفاقية الصداقة المصرية الانجليزية سنة ١٩٣٦ :

فى سنة ١٩٣٥ غزت إيطاليا الحبشة . ولما كانت الحبشة تجاور السودان من جهة الشرق ، ولا توجد حواجز طبيعية تفصل بينها وبين السودان ، وأن ما يجرى فيها لابد أن يكون له مردود بشكل ما على السودان ، ولما كان السودان يحكم حكما ثنائيا من مصر وانجلترا ولو شكليا ، فقد فكر الانجليز ـ على ضوء استراتيجيتهم المحلية والعالمية ـ أن يعيدوا النظر فى علاقتهم بمصر ، بوصفها المعبر المهم لكل تحركاتهم المستقبلية فى حالة قيام حرب عالمية أو إقليمية . ذلك أن إرهاصات الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت تلوح فى الأفق ، وخاصة أن النازية كانت قد وصلت إلى الحكم فى ألمانيا ، والفاشية فى إيطاليا . كما نشبت الحرب الأهلية فى أسبانيا ووجدت كل مساندة من النازيين والفاشيين .

وإزاء تلك الظروف المحيطة والمقدرة ، عقد الانجليز معاهدة مع مصر سنة ١٩٣٦ ، عرفت فيما بعد باسم معاهدة الصداقة والشرف . وبمقتضى تلك المعاهدة أصبح لمصر

بعض التواجد العسكرى فى السودان ، وإن كان تواجدا محدودا ولكنه يقر اتفاقية الحكم الثنائى واستمرارها . ولم تمس اتفاقية ١٩٣٦ قضية الشعب السودانى نفسه لا من قريب أو بعيد ، ولم يزد ما ورد فى هذا الصدد عن نص عام مبهم يتحدث عن رفاهية الشعب السودانى . فيما عدا ذلك ترك الأمر كما هو ليؤكد بقاء الحكم الثنائى ، دون اعتبار للشعب السودانى ووجوده ، وكأنه سلعة تتبادلها دولتا الحكم الثنائى فى سوق النخاسة الدولية .

كان لهذه الاتفاقية انعكاس سئ على الحركة الوطنية السودانية ـ الاتحادية منها والاستقلالية على السواء . ومن بعدها اتخذت الحركة الوطنية اتجاها جديدا يهدف لجمع الصف الوطنى .

ولكن قبل الدخول فى مناقشة هذا المفهوم الجديد ، لابد من إلقاء نظرة أولاً على ما كان يجرى فى السودان فى تلك الفترة ، سواء من جانب الانجليز ، أو المصريين ، أو السودانيين .

سياسة حكومة السودان فى تلك الفترة :

كان الحاكم العام فى تلك الفترة هو السير « چورچ ستيوارت سايمز » . وقد وصفه كثير من السودانيين المعاصرين له بأنه صنف جديد ونوع فريد من الحكام الانجليز ، ووصفه البعض بأنه كان متحرراً لأنه جاء بمفاهيم جديدة فى الحكم ، تقضى بالاستعانة بالمتعلمين السودانيين فى إدارة شئون بلادهم ، وعدم الاعتماد على الإدارة الأهلية وحدها كما كان يفعل أسلافه من الحكام .

ولست أدرى هل كان أولئك المعتدلون المتفائلون بسياسة ستيوارت الجديدة ، جادين فى تفكيرهم ذاك أم أنهم أخذوا بالمظهر فقط دون الأخذ بجوهر السياسة البريطانية الماكرة . ويبدو أنهم كانوا يسيرون وراء سراب الأمل فى الاستعانة بهم فى الحكم استعانة حقيقية ؟

إن السياسة الانجليزية فى المستعمرات ، كانت على مدى التاريخ ، لا يقررها الحكام المعينون ، وإنما ترسمها وزارة المستعمرات على ضوء مصالح الامبراطورية . وبالطبع ، لم تكن تلك السياسة ثابتة وإنما كانت تتغير من وقت لآخر حسب المقتضيات الاستراتيچية فالسياسة الجديدة التى أعلنها ستيوارت لم تكن نابعة منه ، وإنما هى مقررة فى وزارة المستعمرات ، فالحكام لا يخلقون سياسة خاصة بهم ، وإنما ينفذون سياسة مرسومة لهم .

صحيح أن ستيوارت جاء بسياسة الانفتاح نحو المتعلمين على حساب الزعامات

القبلية والدينية ، ولكنه لم يأت بهذه السياسة حباً فى المتعلمين ، وإنما هى سياسة مدروسة وموصى بها من لندن . فقد رأى الانجليز أن الزعماء الدينيين وزعماء القبائل وغيرهم من أنصار السياسة الانجليزية قد أدوا دورهم كاملا ، وأن الظروف الآن تقتضى أن يعلق دورهم مؤقتا ، وأن يقوم وضع جديد يجد الخريجون فيه بعض المكاسب ليلعبوا هم أيضاً الدور الذى يراد منهم فى تلك المرحلة ، وخاصة أن أهميتهم كانت قد وضحت بعض الشيء وأن تأثيرهم على الرأى العام السودانى كان يزداد يوماً بعد يوم .

أما على المستوى الشعبى فلقد احتفظ السير ستيوارت بسياسة تقليدية ، وهى التوازن بين الزعامات الطائفية والقبلية .

ولقد كانت السياسة الجديدة التى اتبعها السير ستيوارت قد أملتها ظروف ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فكما كان قبول الانجليز الدخول فى إعادة فتح السودان - بعد تمنعها من قبل - سببه هو محاولة إيطاليا أنذاك غزو شرق السودان ، كذلك كانت هذه المرة نذر الحرب العالمية الثانية وغزو إيطاليا للحبشة ، سبباً فى دخولها فى مفاوضات مع مصر سنة ١٩٣٦ ، فى محاولة لكسب ود مصر وصداقتها ، بعد أن تطورت الأحداث العالمية إلى ارهاصات تنذر بقيام حرب عالمية ثانية . ولما كانت مسألة السودان هى الصخرة التى كثيراً ما تحطمت عليها المفاوضات بين انجلترا ومصر ، كان لابد ألا تخرج الاتفاقية الجديدة مع مصر عن مضمون اتفاقية الحكم الثنائى الأساسية وبالتالى العودة إلى ما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٢٤ والسماح بنوع من التواجد المصرى فى السودان مهما كان قليلاً . ولقد رأى الانجليز فى حكومة السودان أن مثل هذا التواجد المصرى من شأنه أن يكون ذا أثر فى الشعب السودانى ، وقد يترتب على هذا التواجد ، أيضاً ، تشجيع لفكرة الوحدة مع مصر ، وقد يقوى من نشاط الخريجين السودانيين ويساعدهم على تنظيم أنفسهم . هذا ما كان يراه موظفو حكومة السودان من الانجليز . أما الحكومة البريطانية نفسها فقد كانت تنظر للأمر من زاوية أخرى . فقد كانت ترى أن التواجد المصرى فى السودان قد يقنع الخريجين السودانيين بضرورة تجمعهم ليقفوا فى وجه المطامع المصرية فى السودان والتى من شأنها القضاء على الشخصية السودانية .

لقد أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، دون أى اعتبار لرأى السودانيين كما قلت . وقد أدرك الانجليز هذه الحقيقة فيما بعد ، وأبدوا أسفهم على أن حكومة بريطانيا لم تفعل ذلك ؛ لأن وجود السودانيين فى المفاوضات فى مواجهة المطامع المصرية ربما أقنع السودانيين مباشرة بالسياسة التى رسموها لتدرج السودان نحو الحكم الذاتى وبالتالى انفصاله عن مصر .

كان الخريجون ، كما تصنفهم الحكومة فى تلك الفترة ، ينقسمون إلى فئة « المعتدلين » وفئة « المتطرفين » . وكانت الفئة الأولى تضم فى الغالب الأعم قدامى موظفى الحكومة الذين مارسوا العمل طويلا تحت النفوذ الانجليزى المباشر . وكانت الفئة الأخرى تضم الشباب المتحمس الذين تشربت أفكارهم بالتيارات السياسية الحديثة فى الفكر الوطنى والسياسى ، والذين كانوا أكثر تأثرا بالثقافة العربية وخاصة المصرية . فقامت الجمعيات الأدبية فى معظم نوادى الخريجين بالسودان ، وأهمها جمعية نادى أم درمان ، وجمعية واد مدنى ، كما قامت جمعية الأبروفيين ، وجماعة الفجر .

وعندما أبرمت اتفاقية سنة ١٩٣٦ ، تضاربت الآراء حولها ، ولكنها برغم ذلك اتفقت جميعها فى أن الاتفاقية لم تحقق للسودان شيئا يذكر ، وأنها لم تغير من وضع الحكم الثنائى شيئا ، بل إنها أقرته كما هو وبالطبع اعتبر السودانيون الاتفاقية ناقوس خطر ، يستوجب عليهم أن يعوا الدرس جيدا وأن يوحدوا صفوفهم لمواجهة المستقبل .

وكان عنصر المثقفين قد برز كمعسكر ثالث قوى لا يمكن تخطيه ، بل أصبح العنصر الصاعد والأهم . غير أن الحاكم العام وكبار موظفيه كانوا يرون أن يكون التعاون مع الخريجين عن طريق العناصر المعتدلة ، وبالتالى كانت فكرة تدريب السودانيين لتولى المناصب العليا تسير وفق هذا المفهوم . وبالفعل بدأت حكومة السودان فى ارسال مبعوثين للتدريب كانوا كلهم من العناصر الكبيرة فى السن ، ولم ترسل أحداً من الشباب ، رغم أن الكبار كانوا أقرب لسن التقاعد وبالتالى فلن تستطيع البلاد أن تستفيد منهم أو من تدريبهم زمنا طويلا .

وإزاء هذه السياسة فى التعاون مع الخريجين وطريقة تطبيقها ، ظهرت فجوات كبيرة . فمثلاً لم تحاول الحكومة أن تتوسع فى التعليم رغم أنها كانت تريد التعاون مع المتعلمين . وظلت كلية غوردون هى المصدر الوحيد لتخريج الموظفين بنفس الطريقة السابقة . ولما شعرت الحكومة بأن الطلبة بدأوا يتجهون إلى مصر ، وإلى التعليم فيها حتى المستوى الجامعى ، لجأت إلى محاولة فاشلة لخلق نوع من التعليم الممسوخ ، الذى لا هو بالثانوى ولا بالجامعى . فأنشأت المدارس العليا ولكنها لم تنجح أيضاً . ذلك أن طلبة المدارس العليا أنفسهم قد أحسوا أن تعليمهم غير مكتمل ، فأخذوا بدورهم يهاجرون إلى مصر سعيا وراء التعليم فى جامعاتها المكتملة والمعترف بها عالميا .

كانت حكومة السودان تخشى أكثر ما تخشى هجرة الطلبة إلى مصر . غير أن الهجرة قد تزايدت رغم العراقيل التى وضعها الانجليز من مطاردة ومتابعة للطلبة وكذلك عدم

اعتراف بالشهادة المصرية . وكانت مصر من جانبها قد فتحت أبواب دور العلم أمام الطلبة السودانيين وشجعت هجرتهم إليها .

ولعل أكثر ما عكس ذلك التناقض بين السياسة الجديدة والطريقة التى طبقت بها ، هو تلك الدار التى أنشئت فى سنة ١٩٣٩ (دار الثقافة) لكى تكون بديلا عن نوادى الخريجين . وفتحت العضوية فيها للانجليز والسودانيين على السواء حتى تكون داراً اجتماعية تقارب بين الحكام الانجليز والمتعلمين السودانيين . ولكن بالطبع بقيت الدار خامدة خاملة . إذ أن من الصعب أن يلتقى حاكم مستعمِر مع محكوم مستعمَر ، كما أن فوارق الدين واللغة والعادات ، كانت كلها تقف دون ذلك التمازج المصطنع ، واصبحت الدار لا تضم إلا العناصر المعروفة سلفا بولائها وخضوعها للانجليز . وكان السودانيون ينظرون إليها على أنها بؤرة للجاسوسية ، وأن كل من يشترك فيها لا ينال ثقة أحد من المواطنين ، فماتت الدار منذ بدايتها . لذلك انتهت سياسة سايمز دون تحقيق أهدافها وأمانيها وظلت نوادى الخريجين هى الأماكن الوحيدة لتجمع المتعلمين ، كما أنها أصبحت معالم فى طريق التحرر ومصدراً للإشعاع الوطنى .

قيام مؤتمر الخريجين .

لم تؤد معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى تغيير سياسى أو اجتماعى فى السودان ، بل أكدت فى واقع الأمر استمرار وضع الحكم الثنائى - كما قلت . كما أنها لم تؤد بالطبع إلى أى « رفاهية للشعب السودانى » كما نصت على ذلك الاتفاقية . كذلك لم تؤد دبلوماسية الحاكم العام الجديد ومرونته إلى أى تقارب بين السودانيين والانجليز ، بل أدت ، على العكس ، إلى تمايز وتحديد الفواصل بين الطرفين . وازاء هذا فكر الخريجون فى خلق كيان يضم شتاتهم ويوحد صفهم ويعمق كفاحهم ويخلق منهم قوة حقيقية تستطيع التصدى باسم السودان إلى كل المخططات الاستعمارية ، وتميز شخصيتهم ، وتحدد معالم الطريق أمامهم .

لم تقاوم الحكومة هذا الاتجاه عند الخريجين على أمل أن تستطيع عن طريق مؤيديها من كبار الخريجين المتعاونين معها أن تسيطر على الحركة الوليدة وتوجهها الوجهة التى تريد ، حتى لا تقع فريسة فى أيدى المصريين الذين كان قد أصبح لهم وجود فى السودان بعد المعاهدة . غير أن الحوادث الجارفة والمد الوطنى الثورى والوعى المتزايد ونذر الحرب التى كانت قد أصبحت واضحة قد وقفت حائلا دون تفكير الانجليز الضيق ، كما أثبتت الحوادث ذلك .

وكان الانجليز يؤمنون بسياسة التدرج البطىء ويكرهون سياسة التطرف التى

يسير عليها الناشئة من الخريجين . فلما رأى السودانيون أن لا شيء قد تغير ، وأن ما سمى « برفاهية السودانيين » لا يعدو أن يكون مناورة سياسية بين دولتى الحكم الثنائى ، قرروا التحرك الإيجابى لإقامة هيئة تضم صفوفهم حتى إذا ما جاءت الفرصة المناسبة كانوا مستعدين لها ، متحدين لمواجهتها . لذلك أنشأوا ، فى سنة ١٩٣٨ ، مؤتمر الخريجين العتيد . ولم يكن من المنطقى أو المعقول أن تعترض حكومة السودان على قيام ذلك المؤتمر من حيث المبدأ فى وقت تتحدث فيه دولتا الحكم الثنائى عن رفاهية السودانيين ، ويتحدث فيه الحاكم العام عن ضرورة التعاون مع العناصر المثقفة المتعلمة .

فأولا : كانت اتفاقية سنة ١٩٣٦ قد قررت ضرورة العمل على رفاهية السودانيين ، ورفاهية السودانيين لا يمكن تحقيقها مع إهمال عنصر المثقفين الذين كانوا قد أصبحوا حقيقة كبرى لا يمكن تجاهلها .

ثانيا : كانت معارضة الحكومة لقيام المؤتمر ستجد مقاومة عنيفة ليس من الحكمة التعرض لها فى تلك الظروف لأنها ربما أدت إلى حركة مثل حركة سنة ١٩٢٤ كما كانوا يعتقدون .

ثالثا : كان الوعى قد تزايد وكانت ثقة السودانيين عامة بالخريجين قد أصبحت حقيقة كبرى وبذلك فقد أصبح المؤتمر حركة سياسية تمثل الطموحات الوطنية الأساسية وليس الطموحات الوظيفية .

وكما كان قد قال مدير الكلية عند افتتاح نادى الخريجين - إن النادى سوف يلعب دوراً هاماً فى تاريخ السودان - كذلك كان السير ستيوارت يرى أن يكون فى قيام مؤتمر الخريجين فرصة طيبة لتوجيه ذلك الدور الوطنى الوجهة التى يريدونها ، وأن سياسة التجاهل والعنف لم تعد تجدى فى وقف الاندفاعات الوطنية للشباب الذى كان قد أصبح يشكل القوة الحقيقية فى المجتمع ، لذلك عملت الحكومة على أن يسيطر كبار الموظفين المعتدلين على المؤتمر . وكان قبول الحكومة بقيام المؤتمر مشروطا بأن لا يعمل المؤتمر فى السياسة وأن يكون دوره محدوداً فى رعاية شئون الخريجين وفى العمل الاجتماعى العام الذى لا يتعارض مع أسس الحكم القائم . وبالطبع غض عنصر الشباب الطرف عن هذه الشروط مرحليا وقبل تواجد كبار الموظفين على رأس المؤتمر حتى يصبح المؤتمر حقيقة كبرى يستطيع مواجهة الانجليز . وهذا هو ما حدث بالفعل وما أثبتته الأيام التى تلت ذلك الصراع .

كيف نشأت فكرة المؤتمر ؟

لقد تعددت الآراء حول نشأة فكرة المؤتمر ، إذ ادعى كثيرمن الناس أن الفكرة نابعة منه . ولم يكن هذا الأمر غريباً ، فكل فكرة ناجحة تجد لها آباء كثيرين يحتضنونها ، وكل عمل فاشل يتبرأ منه حتى صانعيه .

والحقيقة أن فكرة خلق جهاز يضم شمل الخريجين قد راودت الكثيرين وإن كانت الصورة تختلف من جهة لأخرى . فالشباب مثلاً كانوا يفكرون فى قيام حزب سياسى كامل مهما كانت النتائج ، وهناك من كانوا يرون قيام جبهة وطنية وهكذا . وقد كان كل هذا التفكير منطلقا من ضرورة أن يلعب الخريجون مجتمعين دورهم كاملا فى القضية الوطنية . وقد كان هذا التفكير امتدادا طبيعيا لتجمعهم فى كلية غوردون ، ثم فى نواديهم ومدارسهم الفكرية بعد التخرج .

وعندما طرحت سؤالى عن كيفية نشأة المؤتمرلم أكن أعنى غير السؤال عمن كان أول من طرح الفكرة بصورة علنية ، ثم من سماها المؤتمر ولم يسمها حزبا أو جبهة .

لقد طرح الانجليز أولاً فكرة قيام لجنة استشارية للخريجين تساعد السلطة فى تطوير الخدمة المدنية وسودنة بعض الوظائف فيها . ثم مرت الفكرة بمرحلة تكوين ما يشبه الشكل النقابى لحركة الخريجين وهكذا . وقد حدثنى الرئيس أزهرى أن فكرة مؤتمر الخريجين قد نبعت أصلا فى الجمعية الأدبية فى مدنى حيث تقرر قيام سلسلة من المحاضرات لدراسة اتفاقية سنة ١٩٣٦ بين دولتى الحكم الثنائى وأثرها على السودان بعد أن كانت الاتفاقية قد تجاهلت أمر السودان والسودانيين ، وكذلك دراسة ما يجب أن يقوم به الخريجون إزاء هذا الموقف ؛ وأن الجمعية الأدبية كلفت الأستاذ أحمد خير المحامى بأن يقوم بدراسة الاتفاقية ووضع دراسة عنها لتلقى كمحاضرة على الأعضاء . وبالفعل تناول أحمد خير الموضوع مبينا كل جوانبه القانونية والسياسية وانتهى إلى ضرورة قيام مؤتمر للخريجين . وكان قوله هذا قد وجد طريقه للنشر فى الصحف « جريدة الفجر الجديد سنة ١٩٣٧ » . وقد وضح الأستاذ أحمد خير فى دراسته معنى « رفاهية السودانيين » وفسرها بأنها تعنى حريتهم وديمقراطيتهم ، وأن ذلك لا يتم إلا بتضافر الجهود وتوحيد الهدف والكلمة بين الخريجين بوصفهم الطليعة الواعية التى يقع على عاتقها واجب التوعية والنضال الوطنى . وقد أكد لى الأستاذ أحمد خير فى حديث خاص معه أنه كان متأثرا بفكرة المؤتمر الهندى عندما اقترح اسم مؤتمر الخريجين .

لم تغض حكومة السودان الطرف عما كان يجرى ، بل كانت تدرس وتقيم الموقف من

كل جوانبه مستعينة بآراء بعض السودانيين الذين كانوا يلتقون بهم فى جلسات خاصة لتبادل الرأى والمشورة . وقد كان رأى الحكومة فى البدء ألا تعترف بالمؤتمر إطلاقا أو على الأقل تنكر عليه أى صفة تمثيلية للخريجين عامة ، وبالتالى أى صفة تمثيلية للشعب السودانى . ولكنها كانت تتقبل بصفة غير رسمية ما كان يقدم إليها من اقتراحات فى هذا الصدد مما تعتبره اقتراحات بناءة حسب وجهة نظرها ، على ألا يكون قبولها لأى مقترحات إلا كنوع من الاستشارة غير الملزمة ، أى أنها كانت تريد من المؤتمر أن يكون بديلا عن اللجنة التى كانت تفكر فيها أساسا كلجنة استشارية من الخريجين .

قام المؤتمر وسار فى بدء حياته على نهج المعتدلين ، أى السير فى سياسة لفت النظر والمشورة بالنسبة لبعض المسائل التى كان الموظفون يشكون منها ، حتى تقوم الحكومة بدراستها ووضع الحلول الممكنة لها دون أن يكون للمؤتمر الحق فى إملاء أية آراء أو حلول معينة ، ثم سار المؤتمر على هذا النهج عدة سنوات لم تشعر فيها الحكومة بشىء يخيفها ، غير أنها كانت واثقة من أن الأمر لا يمكن أن يسير على هذا النهج طويلا إزاء طموحات الشباب المتحمس وازاء التطورات السريعة التى كانت تجتاح الراى العام السودانى بل والعالم بأسره . صحيح أن الخريجين كانوا مكتفين فى تلك المرحلة بمجرد الاعتراف بالمؤتمر كممثل لهم بصفة عامة ، وبأن يكون جهازا يجمع شملهم وخاصة أن التحرك الطائفى فى أوساط الخريجين كان قد أخذ أبعاداً جديدة وأصبح يهدد وحدة الخريجين . كما صاحب هذه الفترة مناشدة من الخريجين للسيدين بأن يحصرا نشاطهما فى إطار مسئوليتهما الطائفية وأن يتركا العمل السياسى للمثقفين الذين يحترمونهما ويعتبرونهما سندا للحركة الوطنية . ولكن أحلام السيدين كانت بالطبع أبعد من ذلك .

كان الزعيم أزهرى سكرتيرا للنادى فى تلك الفترة ، وكان فى حديثه معى صريحا غاية صراحة فقال :

إن أول صعوبة واجهت المؤتمر كانت هى عضويته . فهل تكون العضوية مقصورة على الخريجين من أعضاء النادى ، على أن يكون المؤتمر تنظيما داخليا فى لجنة النادى ، أم أن تكون عضوية المؤتمر لكل الخريجين عامة ؟

لقد كان طرح الموضوع بهذه الصورة يجعل قيام المؤتمر امراً مضحكا وسخيفا ولا معنى له ، لأن منطلقات فكرة قيام المؤتمر كما طرحت ووفق عليها كانت تهدف إلى عمل كبير يحدد دور المثقفين وواجبهم نحو السودان ومستقبله . لذلك تقرر تجميد قرار لجنة النادى حتى قيام المؤتمر نفسه .

وكان طرح لجنة النادى لموضوع المؤتمر بهذه الطريقة الساذجة يوضح لنا نوعية الناس الذين كانوا يسيطرون على لجنة النادى فى ذلك الوقت ـ فقد كانوا جميعاً من كبار الموظفين ذوى الحظوة عند الحكومة .

لذلك كان لابد أن يثير قرار لجنة النادى سخطا ومعارضة تنذران بانشقاق خطير فى أوساط الخريجين . ثم دُعى لاجتماع عام فى يناير سنة ١٩٣٨ وطُرح موضوع المؤتمر عليه ففاز قرار استقلال المؤتمر عن النادى وفتح عضويته لكل الخريجين بأغلبية ساحقة بحجة أن المؤتمر ليس ناديا أو جمعية أدبية .

ثم اختيرت لجنة للمتابعة اتخذت قرارات منها :
١ ـ أن يعقد اجتماع عام للخريجين من كل أنحاء السودان فى اليوم الثانى لعيد الأضحى المبارك .
٢ ـ أن يدفع كل عضو فى المؤتمر اشتراكا .
٣ ـ تكوين أربع لجان من أعضاء اللجنة المنتخبة ، إحداها للدعاية والثانية لتسجيل العضوية والثالثة لوضع الأجندة ، وأن يكون من مهامها أيضاً دراسة وجمع كل المقترحات التى تقدم للمؤتمر ، ورابعة لصياغة لوائح المؤتمر .

الاجتماع التأسيسى التاريخى :

اجتمع الخريجون فى ثانى أيام عيد الأضحى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٨ وحضر الاجتماع أكثر من ألف خريج من مختلف مناطق السودان ، وكان الاجتماع بنادى الخريجين بأم درمان . وقد افتتح الرئيس أزهرى الاجتماع بوصفه رئيسا للجنة المتابعة ، كما تحدث الأستاذ مكى شبيكة بوصفه رئيسا للجنة المكلفة بوضع اللائحة ثم تلاهما السادة عبد الماجد أحمد والشيخ أحمد عثمان القاضى وسار الاجتماع فى هدوء تام ، وجرى انتخاب اللجنة الستينية انتخابا سريا .

ومن جهة أخرى كانت الطائفية قد دخلت المعركة عن طريق أنصارها من كبار الموظفين . فكان محمد على شوقى هو رجل السيد عبد الرحمن المهدى ، وكان أنصاره يسمون بالشوقيين ، وكان السيد أحمد الفيل رجل السيد على الميرغنى وكان أنصاره يسمون بالفيليين . وكان هناك عنصر الشباب الذى كان يقف مع الرئيس إسماعيل الأزهرى . وكانت التيارات الثلاثة تتصارع داخل أوساط الخريجين .

وعند فرز أصوات الانتخابات ، فاز إسماعيل الأزهرى بأغلبية ساحقة فأصبح رئيسا للجنة الستين ، ذلك أن عنصر الشباب كان هو الغالب . وفى نفس الوقت كان

اختيار الأزهرى مرضيا للطرفين الطائفيين لأنه حل الإشكال بينهما . وكان أزهرى قد ترشح كمستقل وكرجل وطني وليس كرجل طائفى .

لجنة الخمسة عشر :

اجتمعت اللجنة الستينية لاختيار لجنة تنفيذية من خمسة عشر عضوا ، وكان اختيارهم قد بنى على أساس الأصوات التى نالها كل منهم فى الاجتماع العام . غير أنه قد اعترض على هذه الطريقة الأوتوماتيكية فى الانتخابات ، وتقرر أن يجرى انتخاب لجنة الخمسة عشر انتخابا مباشرا سريا من لجنة الستين . وقد اتضح أن هذه الطريقة كانت فى صالح الشوقيين ، إذ لم ينتخب من الخمسة عشر الذين نالوا أكثر الأصوات إلا ثمانية فقط ، وانتخب السبعة الباقون من عناصر الموظفين الكبار ، وأبعدوا عناصر الشباب السبعة الذين فازوا فى لجنة الخمسة عشر . وكان ممن دخلوا اللجنة على هذا الأساس محمد الخليفة شريف ، وعبد المنعم محمد ، والدرديرى نقد ، وجميعهم من جناح محمد على شوقى . وكان المخطط لهذه الفكرة المناور المعروف محمد صالح الشنقيطى فتغيرت كل الموازين بحيث أصبحت أغلبية لجنة الخمسة عشر من أنصار محمد على شوقى ، أى من الأنصار ، وأصبح عددهم ستة بينما أنصار الفيل ثلاثة أما المحايدون فقد كانوا من الشباب وعددهم ستة .

كان لوجود أغلبية كبيرة للطائفيين فى اللجنة ، انعكاس سيء فى أوساط الشباب الذين كان هدفهم أن يكون المؤتمر بعيدا عن نفوذ الطائفية . ولكن كما يقول المثل : فرب ضارة نافعة . فاختيار كبار الموظفين فى اللجنة كان موضع رضاء من السلطة وهدأ من تحفزها للقضاء على المؤتمر وهو فى مراحله الأولى . وبذلك كتب له البقاء حتى اشتد عوده مستقبلا ـ فلو كان قد سيطر عليه عنصر الشباب المتحمس فى تلك المرحلة فربما كان الانجليز قد بطشوا به .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد كان أمر المؤتمر فى أيدى الشباب الذين كانوا يسيطرون على لجنة الستين ، لذلك كانت لجنة الخمسة عشر مقيدة فى كل خطوة من خطواتها . وعندما أرادوا اختيار محمد صالح الشنقيطى رئيسا للمؤتمر تبين أن مثل هذا الاختيار سيجد معارضة شديدة من الشباب لما عرف عن الشنقيطى من تعاون مع الحكومة لذلك تقرر أن تكون الرئاسة دورية شهرية ، وأن يكون اسماعيل الأزهرى سكرتيرا عاما ، والدرديرى نقد أمينا للصندوق ، وحماد توفيق مراجعا وهكذا تم تشكيل أول لجنة لمؤتمر الخريجين .

لزمت حكومة السودان صمتا متحفزا إزاء قيام المؤتمر وكان هدفها من وراء هذا

الصمت هو تشجيع بروز الشخصية السودانية المتميزة عن مصر ، حتى لا يرتمى السودان فى أحضان المصريين ، خاصة بعد إعادة تواجدهم فى السودان عقب اتفاقية ١٩٣٦ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن يصبح الخريجون ترياقا مضادا للنفوذ الطائفى الذى كان قد بدأ يلعب لعبة السياسة الهادفة إلى السلطة والتى ربما أتت بالمهدويين إلى السلطة فى صورة مهدية جديدة كما كانوا يصفونها .

وفى الوقت الذى كان الانجليز ينظرون فيه إلى المؤتمر بحذر شديد ويراقبونه بعين ساهرة ويرفضون التعامل معه كهيئة سياسية تتحدث باسم الشعب السودانى ، كان المصريون من جانبهم ينظرون للمؤتمر على أنه صنيعة من صنائع الانجليز خُلق ليكون معارضاً لهم فى السودان .

فى هذا الجو المشحون بالشكوك من كل جانب ولد المؤتمر ، وكان شك المصريين أكبر . لأن العناصر التى كانت تسيطر على المؤتمر ظاهريا هى من كبار الموظفين ذوى الحظوة عند حكومة السودان . كما أن دستور المؤتمر لم يشر من قريب أو بعيد إلى أى نوع من أنواع الروابط مع مصر . وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى زيارة على ماهر باشا سنة ١٩٤٠ للسودان .

زيارة على ماهر باشا للسودان سنة ١٩٤٠ ، نقطة تحول :

كان على ماهر باشا أحد السياسيين المصريين البارزين . وكان فى سنة ١٩٤٠ رئيسا للوزراء فى مصر ، فقرر زيارة السودان فى ذلك العام . وقد تمت زيارته بالفعل للسودان ، وكان يصاحبه فى تلك الزيارة وزيران من ألمع وزرائه ، هما صالح باشا حرب والمهندس عبد القوى أحمد . وقد كانت الزيارة فى حد ذاتها سابقة لم يسبق لأحد من رؤساء الوزارة المصرية قبله القيام بها وقد كان على ماهر مشهورا بعدائه للانجليز وللسياسة البريطانية عامة ، وفى مصر خاصة . وكان من دعاة عدم دخول مصر الحرب بجانب الحلفاء لأنه كان يرى أن مصر لا ناقة لها ولا جمل فى الحرب وأن دخولها الحرب سيعرضها للدمار دون سبب معقول يقتنع به الشعب المصرى الذى كان لا يرى له عدوا غير الانجليز الذين يحتلون أرضه ويسيطرون على مقدراته لذلك كان على ماهر متهما بأنه ذو ميول نازية وفاشية . ومن غرائب الصدف أن شقيق على ماهر وهو أحمد ماهر باشا كان من أشد الدعاة لدخول مصر بجانب الحلفاء حتى إذا ما انتهت الحرب كان لمصر صوت مسموع يساعدها على استكمال استقلالها ، وقد كلفه هذا الموقف حياته .

ولما كانت شعوب المنطقة كلها ترزح تحت حكم الانجليز والفرنسيين ، لذلك كانت كلها تتعاطف مع دول المحور وتتمنى هزيمة الحلفاء . ولم يكن تعاطف الشعوب العربية

مع دول المحور ناتجا عن معرفة للنازية أو الفاشية ، وإنما كان سببه كراهية تلك الدول التى كانت تستعمرها وهى دول الحلفاء خاصة انجلترا وفرنسا .

كان الشباب السودانى معجبا بشخصية على ماهر ومواقفه المعادية للانجليز وجرأته وشجاعته فى إظهار ذلك العداء . والسودانيون عموما ، والمثقفون خاصة ، كانوا على طول المدى متأثرين بالفكر المصرى والمكتبة المصرية والوطنية المصرية . ولم تستطع حكومة السودان أن تغير هذه الحقيقة رغم كل ما بذلته من جهود لغرس بذور الكراهية لمصر والمصريين . وكان السودانيون كلما أرادوا الضغط على الانجليز يلوحون بسيف الوحدة مع مصر .

وكانت زيارة على ماهر للسودان حسنة التوقيت ، إذ جاءت فى وقت وصل فيه المد الوطنى الثورى فى السودان مداه ، وبرز دور الخريجين بصورة واضحة لا على مستوى الخريجين فحسب بل على المستوى الشعبى السودانى أيضاً . لذلك كانت الزيارة فرصة طيبة بالنسبة للخريجين لم يستطيعوا تركها دون الاستفادة منها .

وزيارة على ماهر لم تكن بدعوة من الحاكم العام كما أشيع فى ذلك الوقت . وإنما كانت نوعا من الجرأة التى عرف بها على ماهر كلما واتته الفرصة . ولقد كان لنا نحن الطلبة السودانيين فى مصر آنذاك دور بارز فى حمل على ماهر على إتمام تلك الزيارة ، التى أصبحت نقطة تحول كبيرة فى العلاقات المصرية السودانية . وقد كان على ماهر يريد أن يؤكد نفوذ مصر فى السودان ، كما كان السودانيون يريدون استغلال هذه الزيارة لتشجيع الحركة الوطنية المتمثلة فى مؤتمر الخريجين وأن يؤكدوا للشعب السودانى أن أشقاءه المصريين يقفون بجانبه فى كفاحه الوطنى ، وأن الانجليز ليسوا هم وحدهم أصحاب الكلمة فى السودان .

كانت حكومة السودان قد وضعت برنامجا معينا للزيارة ، غير أن على ماهر ، السياسى الذكى اللماح ، لم يتقيد بذلك البرنامج بل وضع لنفسه برنامجه الخاص النابع من تفكيره فى أغراض الزيارة ومراميها ، لذلك قام بزيارات لمختلف أنحاء السودان رغم قصر مدة الزيارة ، فزار الجنوب والشرق والجزيرة ، كما زار بعض المدارس والمعاهد والتقى بالناس فى كل مكان يستقبل حيث يذهب استقبال الفاتحين حتى جن الانجليز .

على ماهر ومؤتمر الخريجين :

طلب مؤتمر الخريجين من على ماهر أن يقبل دعوته لحفل شاى متواضع فى نادى الخريجين بأم درمان حيث مقرّ المؤتمر الرسمى . غير أن حكومة السودان ما إن

سمعت بتلك الدعوة حتى أخذت فى وضع العراقيل أمام الدعوة . فاتصل السكرتير الإدارى بمندوبى المؤتمر ولامهم على توجيه الدعوة لعلى ماهر عن غير طريقه وهو المسئول . وأخيراً سمح بالحفل على ألا يكون شعبيا ، وأن يكون مبسطا ، وأن يكون المؤتمر مسئولا عن الهدوء وعدم تعكير صفو الأمن كما أنه لم يستطع وقف الزيارة بعد قبول الباشا لها .

أقيم الحفل فى نادى الخريجين وحشدت الجماهير الغفيرة التى سدت الطرقات وملأت أسقف المنازل المجاورة ، وعلت الهتافات بحياة مصر والسودان . وكان على ماهر حتى ذلك الوقت يعتقد أن المؤتمر صنيعة انجليزية غرضه محاربة مصر . ولكنه بعد تلك الزيارة وما لاقاه من استقبال رائع وما سمعه من خطب وطنية تشيد بالعلاقات الأزلية بين الشعبين ، غير رأيه تماما وأدرك خطأ فهمه للمؤتمر ، وقد كان ذلك الحفل نقطة تحول فى العلاقات المصرية السودانية .

قدمت لعلى ماهر مذكرتان واحدة علنية والأخرى سرية . فالعلنية قد تضمنت بعض المطالب المحددة منها :

(١) مساعدة المعهد العلمى بأم درمان ماديا حتى يستطيع التوسع وأداء دوره فى الثقافة العربية والدينية .

(٢) مساعدة ملجأ القرش بأم درمان حتى يستطيع التطور واستيعاب أعداد أكبر ، ومده بالمدرسين وفتح الباب لإرسال مبعوثين للدراسة ثم العودة للمساعدة فى تطوير الملجأ وتوسيعه .

(٣) إقامة مكتبة عامة فى السودان لتساعد المواطنين على زيادة التحصيل والثقافة العربية والدينية .

(٤) إقامة مستشفى كبير حديث .

أما المذكرة السرية فقد كانت تحوى دراسة مفصلة لأعمال الانجليز فى السودان .

كما سلمت لعلى ماهر أيضاً مذكرة خاصة عن دار الثقافة وأهدافها والغرض من إنشائها . وبالطبع هدد الانجليز بعد أن علموا بأمر المذكرات بحل مؤتمر الخريجين ، فاستدعى السكرتير الإدارى ثلاثة من أعضاء المؤتمر هم محمد صالح الشنقيطى وعبد الماجد أحمد ونصر الحاج على ، وتحدث معهم حديثا شديد اللهجة ولامهم على تقديم مذكرات عن غير طريق الحكومة . وكان رأى حكومة السودان منذ قيام المؤتمر أن المؤتمر وضع دستورا عاما لم تر الحكومة فيه غضاضة لأنه لم ينص على أكثر من رفاهية الشعب السودانى ، ولم يتعرض لأية أهداف سياسية . غير أن الذين وضعوا دستور المؤتمر قد تركوا نص « رفاهية السودانيين » غامضا ، ولا أدرى إن كانوا قد تعمدوا

ذلك أم أنها مجرد الصدفة . غير أنى أعتقد أن وضع النص بهذه الطريقة الغامضة كان مقصودا حتى لا يصطدموا بالحكومة فى ذلك الوقت . ولقد كان هذا تكتيكا بارعا حقا ، لأنهم فسروا بعد ذلك - رفاهية السودانيين بأنها تعنى فيما تعنى الرفاهية السياسية ، على عكس ما كان يعتقده الانجليز من أن الرفاهية تعنى مجرد الترقى الوظيفى .

وكانت سياسة حكومة السودان تجاه المؤتمر سياسة متناقضة . ففى الوقت الذى كانت تريد فيه من المؤتمر أن يكون تنظيما يؤكد الذاتية المستقلة للسودان عن مصر لتستخدمه فى الوقت المناسب ضد المطامع المصرية ، وأن يكون فى الوقت نفسه ترياقا مضادا يحد من نشاط الزعماء الطائفيين ، فى هذا الوقت تريد من المؤتمر ألا يقوم بعمل سياسى . وهنا يكمن التناقض وتبدأ حيرة الانجليز .

ولقد تأكد على ماهر بعد تلك الزيارة أن مؤتمر الخريجين تنظيم وطنى سياسي ، وأن وجود كبار الموظفين على رأسه ليس إلا من قبيل التكتيك الذى فرضته الظروف .

وعندما علمت حكومة السودان ، بعد فوات الأوان ، بحقيقة المؤتمر والقوى الحقيقية وراءه دخلت فى معارك فاشلة مع المؤتمر دلت على تخبطها وجهلها بالوطنية السودانية(١) .

مذكرة مؤتمر الخريجين الشهيرة سنة ١٩٤٢ :

منذ سنة ١٩٣٨ وقيام مؤتمر الخريجين حتى سنة ١٩٤٢ اتسعت حركة المؤتمر ولم تعد محصورة فى نطاق الخريجين بل تعدتهم لتصبح حركة شعبية عميقة الجذور فى المجتمع السودانى . إذ أصبح المؤتمر الصوت الذى يتحدث باسم الشعب السودانى وأصبح له لجان منتشرة فى كل أنحاء السودان ، كما أنه أصبح المعبر عن أمانيه . وتحقق بذلك ما كان يخشاه الانجليز منذ البداية .

كان رئيس المؤتمر فى سنة ١٩٤٢ هو ابراهيم أحمد ، وهو مهندس ومن قدامى الخريجين . وكان معروفا باستقامته وجديته ، وكان فى الوقت نفسه موضع احترام من الانجليز أنفسهم ، وكان من أبرز رجال السيد عبد الرحمن المهدى .

وكان قد أعلن عن ميثاق الأطلنطى الذى يقرر أن لكل شعب الحق فى تقرير مصيره فانتهز المؤتمر هذه الفرصة وتقدم بمذكرته الشهيرة « مذكرة تقرير المصير » فى سنة ١٩٤٢ .

---

(١) انظر المذكرات المتبادلة بين المؤتمر والحكومة فى مؤخرة الكتاب .

قدمت المذكرة لدولتى الحكم الثنائى بواسطة الحاكم العام ممثل الدولتين ، وكانت المذكرة تحوى مطالب ثلاثة أساسية :

أولا : أن يعطى السودان الحق فى تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب مباشرة .

ثانيا : تأميم مشروع الجزيرة من أيدى الشركة الانجليزية صاحبة الامتياز بعد انتهاء عقدها فى سنة ١٩٥٠ .

ثالثا : أن تتم سودنة الخدمة المدنية ليتولى السودانيون إدارة شئون بلادهم .

وكانت المذكرة بارعة فى صياغتها وموضوعيتها ، كما أنها كانت حسنة التوقيت وكان مجمعا عليها من كل الأطراف .

اضطربت حكومة السودان وانعكس اضطرابها هذا فى ردود فعلها فقد أنكرت على المؤتمر أى صفة تمثيلية للموظفين أو الشعب السودانى ، وجاء فى ردها على المذكرة أن المؤتمر لا يمثل الشعب السودانى فحسب ، وإنما لا يستطيع ادعاء تمثيله حتى للموظفين كافة . واختتمت ردها على المذكرة بالقول أن حكومة السودان أقدر من المؤتمر على تفهم احتياجات السودان ومطالبه وطريقة تقدمه .

ثم نشطت الحكومة فى أوساط الخريجين ، مما دعا إلى تجدد الصراع بين الطائفتين الختمية والأنصارية . ودخل المصريون المعركة أيضاً ، إلى جانب الختمية . كما تعاون الشباب مع المعكسر الختمى ـ المصرى ضد معسكر الأنصار وحكومة السودان بعد أن جددت حكومة السودان علاقاتها بالسيد عبد الرحمن الذى انتهز الفرصة لتأكيد نفوذه السياسى الذى كان قد ضعف عندهم بعض الشىء وأخذ الانجليز يخيفون السيد عبد الرحمن من المطامع المصرية فى السودان .

وأقنعوه بقبول سياستهم التى ترمى إلى التدرج بالسودان نحو الحكم الذاتى بعيدا عن مصر . وهكذا تمايزت الصور وتحددت الفواصل وانقسمت الحركة الوطنية إلى حركة تنادى بالاتحاد مع مصر ، وأخرى تدعو لاستقلال السودان عن طريق المشاريع الانجليزية التى ترمى إلى سياسة التدرج نحو الحكم الذاتى . وقد تبع ذلك قيام الأحزاب السياسية السودانية كما سنرى وظل الحال بين شد وجذب حتى سنة ١٩٤٤ .

وفى سنة ١٩٤٤ سيطر الاتحاديون على المؤتمر برئاسة اسماعيل الأزهرى ، ودخلوا فى تحالف مع الختمية ، وفقد المهديون كل وجود لهم فى صفوف المؤتمر فاتجهوا بطبيعة الحال إلى تكوين حزب يضم كل العناصر التى كانت تعرف باسم العناصر المعتدلة والذين كانوا يحسنون الظن بالانجليز .

وعلى أية حال ، فقد لعب الخريجون ، تطرفا واعتدالا ، دورهم كاملا كأحسن ما يكون فحققوا بذلك أمرين :

أولا : إبراز شخصية الخريجين كطليعة رائدة واعية فى الكفاح الوطنى .

ثانيا : نشر الوعى الوطنى فى صفوف الشعب وجره للعمل السياسى وإشراكه فى الكفاح الوطنى .

ومما تجدر الإشارة إليه ويجب الوقوف عنده طويلا أن الخريجين ، على قلتهم ، قد كانوا جميعا تقريبا موظفين فى الحكومة تكبلهم قيود الوظيفة وتضغط عليهم ظروفهم المادية . إذ أن الوظيفة كانت هى المجال الوحيد المفتوح أمامهم للعيش غير أن كل هذه الظروف القاسية لم تحل بينهم وبين القيام بواجبهم الوطنى ، من توعية شعبية ومواجهة إيجابية ، فضربوا بذلك أروع الأمثال فى التضحية والكفاح . فهل ترى يعى أبناء هذه الجيل كل هذه الحقائق ؟ وسوف أحاول ، لو امتدت بى الأيام ، وضع كتاب يحدد دور المثقفين فى تلك الفترة التاريخية الحاسمة فى حياة الشعب السودانى .

لقد تم على يد الخريجين فى ذلك الوقت قيام أكبر جبهة سودانية وطنية عرفها تاريخ السودان الحديث .

هذا هو دور الخريجين وسط تجبر الانجليز ، ووسط الصراع الطائفى والقبلى المرير . فما موقف الطائفية بعد ذلك ؟ وما موقف السيدين ؟

حرب الطائفية فى السودان

أود أن أحدد فى مقدمة حديثى عن الطائفية ما معنى الطائفية ، وما أنواعها وما دور كل منها . فالطائفية فى السودان نوعان :

(١) طائفية دينية .

(٢) طائفية سياسية .

فالطائفية السياسية هى تلك الطوائف الدينية أصلا ، والتى تحولت إلى العمل السياسى مستخدمة ولاء الناس لها استخداما سياسيا لا صلة له بالدين ، ودخلت فى معارك سياسية من أجل السلطة والنفوذ . وأوضح مثل لها طائفتا الختمية والأنصار .

أما الطائفية الدينية فهى التى تقوم بمريديها على أسس دينية بحتة ، بعيدا عن السياسة والصراعات السياسية . بل هى بالنسبة لمريديها مرشدة وهادية للدين بعيدا عن الدنيا وصراعاتها ، تفتح الخلاوى لتعليم الناس القرآن وشعائرهم الدينية من خلال أورادها وتعاليمها الخاصة . وهى طوائف كثيرة معظمها نازح من الخارج مثل القادرية ، والأحمدية ، والتجانية ، والسمانية ، والاسماعيلية ، والبرهانية ، والإدريسية .. إلخ .

الطائفية السياسية :

كانت الطوائف السياسية فى السودان ثلاثة ثم تقلصت إلى طائفتين ، الختمية والأنصار . أما الثالثة ، وهى الهندية ، فقد انتهت كطائفة سياسية بعد موت مؤسسها الشريف يوسف الهندى الذى وافاه الأجل المحتوم سنة ١٩٤٢ ، وبقيت طائفته من بعده كطائفة دينية .

ولكل طائفة من الطوائف تعاليمها وأورادها . فالختمية وردها « البراق » ، وللأنصار وردهم « الراتب » ، وللهندية أورادها « المورد الكبير والصغير » . وهذه الأوراد تتشابه فى مضمونها . فهى جميعا تدعو إلى طاعة الله والإشادة بالدين الإسلامى وبزعاماتها أى بزعامات هذه الطوائف .

وبينما ظل زعماء الطوائف الدينية غير السياسية يعيشون بعيداً عن أضواء المدينة ، ويسكنون وسط أتباعهم يأكلون مما يأكلون ويعيشون كما يعيشون ، بقى زعماء الطوائف السياسية فى المدن يحيون حياة أهل المدينة بما فيها من مباهج وزخارف وأضواء وطموحات دنيوية .

طائفة الختمية :

عرفت طائفة الختمية من عهد الحكم التركى فى السودان ، وتنحدر قيادتها من أصولها فى الحجاز . وقد تعاونت أثناء الحكم التركى مع السلطة ، حتى جاءت المهدية وقضت عليها كما قضت على كل الطوائف ، وارتحل زعيمها آنذاك السيد محمد عثمان الميرغنى الكبير من البلاد ولجأ إلى مصر . ولم تعد الطائفة وزعامتها إلى السودان إلا مع الفتح الثنائى والقضاء على المهدية ، ومنذ ذلك التاريخ احتلت طائفة الختمية مركزاً متميزاً فى السودان ، خاصة لدى السلطة .

عندما تقرر إعادة فتح السودان كان من رأى الانجليز والمصريين على السواء أن يكون مرافقاً للجيش الفاتح رجل من رجال الدين المتبوعين فى شمال السودان وخاصة أن حملة الفتح اتخذت سيرها عن طريق دنقلا . وكان الزبير باشا وقتها منفياً فى مصر فاستشير فى الأمر . فرشح السيد على الميرغنى ليكون رجل الدين الذى يرافق الجيش نسبة لما للطائفة الختمية من نفوذ فى تلك المناطق . وقد وافق السيد على الميرغنى على ذلك حتى يستطيع جمع شمل أتباعه الذين كان قد أرهقهم الحكم المهدوى وفرق شملهم .

وعندما تم الفتح كان السيد على الميرغنى صاحب النفوذ الطائفى الأكبر ، إذ لم يكن ينافسه فى ذلك أحد . فالسيد عبد الرحمن مضطهد بوصفه ابن المهدى ، والشريف يوسف الهندى كان متهماً بأنه من أمراء المهدية .

ظل السيد على الميرغنى موضع التقدير والاحترام من الحكم الجديد نسبة لما قدمه من خدمات له ، وإن كان الانجليز قد احتضنوا السيد عبد الرحمن فيما بعد كما سأوضح . وكان الرأى عند التفكير فى إعادة فتح السودان متجهاً إلى الاستعانة بالزبير باشا ليسير على رأس الحملة ، غير أن الرأى العام البريطانى كان ضد الاستعانة بالزبير باشا ، لما عرفه عنه من اتجار فى الرقيق - وهناك رأى يقول بأن الزبير باشا رفض مثل هذا التعاون .

طائفة الأنصار :

وهى الطائفة التى تضم أتباع ومريدى المهدى . ويرفض زعماء الأنصار السياسيون وصف الأنصار بأنهم طائفة ، ويقولون إنهم ثوار أبناء ثوار ، وأن المهدى حل كل الطوائف الدينية وقضى عليها . فإلى أى مدى يصدق قولهم هذا ؟

وللرد على هذا السؤال لابد أن نعرف ما هى الطائفية ؟ فالطائفية هى وجود جماعة من المسلمين ذوى عقيدة فى شخص معين ، ويسيرون على هدى تعاليمه وأفكاره وممارساته الدينية . فهى إذن ليست خلافاً فى الإسلام ، وإنما هى اختلاف فى

الممارسات للعبادات الإسلامية . هذا تعريف مبسط للطائفية وعلى ضوئه لنرى إن كان تنظيم الانصار طائفة أم غير طائفة .

إن المهدى نفسه قد تربى ونشأ نشأة طائفية ومارس ممارسات طائفية ، إذ كان كل أساتذته الذين تلقى العلم على أيديهم طائفيين . فقد تتلمذ على يد الشيخ محمد شريف ود نور الدايم خليفة مؤسس الطريقة السمانية فى السودان ، حيث درس على يديه التصوف ومارسه كطريقة حتى أجازه أستاذه فى تسليك الطريق للأتباع والمريدين وحتى بعد نزوحه إلى الجزيرة « أبا » كان المهدى يشد الرحال من وقت لآخر إلى أستاذه يتلقى منه الإرشاد والتوجيه حتى دب الخلاف بينهما فلجأ إلى الشيخ القرشى فى الجزيرة ، وهو أيضاً من أقطاب الطريقة السمانية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المهدى قد وضع راتبه المشهور الذى يحدد فيه طريقة الممارسات الدينية لأتباعه . فهو فى ذلك إذن لا يختلف عن كل ما كتبه مشايخ الطرق الصوفية ، مثل « البراق » للسيد محمد عثمان الكبير أو « المولد الكبير والصغير » للشريف يوسف الهندى . أما الشىء الوحيد الذى ربما اختلف فيه المهدى عن غيره من زعماء الطرق الصوفية فهو أنه كان يؤمن بأن الإسلام دين ودولة ، وهذا ما قاده للتحرك الإيجابى للثورة مستخدما سلاح الدين .

وقد تأثر المهدى بابن عربى ، ومحمد بن عبد الوهاب منشىء الطريقة الوهابية . ومن كليهما استمد فكرة المهدية . فالسنيون والشيعيون يعتقدون بظهور مهدى ، غير أن مفهوم المهدية عند السنيين والشيعيين مختلف تماما .

إذن فالمهدى طائفى وأتباعه طائفيون وليس هناك تعارض بين أن يكون الإنسان طائفيا وثائرا فى آن واحد .

والفرق بين طائفة الختمية والأنصار أن الثانية نشأت فى السودان أما الأولى فإنها ذات جذور خارج السودان . كذلك تختلف الطائفة المهدية عن الختمية فى أن الطائفة المهدية ثائرة أما الختمية فمسالمة ولعل مفهوم الطائفية عند الأنصار بهذه الطريقة هو الذى دفع بالسيد عبد الرحمن المهدى إلى المعترك السياسى لأنه كان يشعر بأنه صاحب حكم وعرش مغتصب . أما السيد على الميرغنى فقد استمد سنده من نسبه ومركزه الدينى وانتسابه للبيت الهاشمى ، كما كان دخوله المعترك السياسى من قبيل الدفاع عن النفس والرغبة فى البقاء .

الطائفة الهندية :

تستمد الطائفة الهندية اسمها من اسم مؤسسها الشريف يوسف الهندى . ويعتقد

الكثيرون أن الشريف يوسف من أصل هندى والحقيقة ـ كما عرفتها ـ أن مرضعته كانت هندية ومن هنا لصقت به صفة الهندية منذ طفولته . والشريف يوسف هو ابن الشريف محمد الأمين ، سودانى عربى لحما ودما ، وكان يعرف بالذكاء الحاد وخفة الروح .

وكانت الطائفة الهندية تأتى فى المرتبة الثانية للطائفة الختمية ، ولكنها اضمحلت بعد موت مؤسسها كطائفة سياسية ، بل إن ضعفها من هذه الناحية كان قد بدأ حتى قبل رحيل مؤسسها ويقول بعض الناس إن الانجليز قد تعمدوا إضعافها لأنهم كانوا يعتقدون أن الشريف يوسف كان أحد أمراء المهدية وقائداً من قوادها . غير أن هذا القول لا يستقيم لأن الانجليز قد تعاونوا مع ابن المهدى نفسه . فلا يعقل أن يتشددوا مع من هو دونه فى الانتماء للمهدية . وهناك قول آخر هو أن الشريف يوسف الهندى قد ساءه أن يُمنح السيد على والسيد عبد الرحمن ألقاب (سير) كما يمنح زعيم قبيلة الكبابيش « على التوم » نفس اللقب بينما لا يمنح هو . وقد يكون هذا الأمر مقبولا فى ظاهره ولكن لماذا لم يمنح الشريف يوسف الهندى لقبا ؟ ومعنى ذلك أن غضب الانجليز منه وغضبه منهم كان قد بدأ قبل ذلك . وهناك رأى ثالث أو بالأحرى رواية ثالثة تقول إن الانجليز أثناء الحرب العالمية الأولى قد كلفوا الشريف يوسف الهندى بالاتصال بالشريف حسين ، شريف مكة ، وإقناعه بالتعاون مع الانجليز ورفع العلم البريطانى فوق الأراضى الحجازية مقابل مساعدتهم له وتنصيبه وأبنائه ملوكا على البلاد العربية ، ولكن الشريف يوسف لم يقم بالدور المطلوب منه . لذلك غضب الانجليز منه وبادروه بالعداء . وهذا القول مردود أيضاً ، لأن الانجليز قد نصبوا بالفعل الشريف حسين وأبناءه ملوكا على العراق والشام والأردن .

ولا أحد يدرى حتى الآن سر ذلك العداء ، وربما كانت كل تلك الأسباب مجتمعة هى السبب .

كلمة عن دور الطائفية غير السياسية :

على غير ما يرى الكثير من الناس من أن الطائفية وبال مطلق ، فإننى أرى غير ذلك بالنسبة للطائفية فى السودان . أرى لها وجها آخر مشرقا ، ذلك هو وجه الطائفية غير السياسية . فهذا السودان الواسع المترامى الأطراف المتعدد القبائل المختلف العادات والتقاليد ، لم يحفظ له وحدته ، على ضآلتها ، غير رجال الطوائف الدينية وذلك على عكس الطوائف الدينية السياسية التى ساعدت على تمزيق هذا الشعب بما بثته من كراهية بين أنصارها وتنافس على الحكم . فالطوائف الدينية (غير السياسية) هى

التى عملت على إحياء نار القرآن وفتحت الخلاوى فى كل مكان . وفى هذه الخلاوى تعلم الناس القرآن ، وتعلموا أن كلمة لا إله إلا الله هى العروة الوثقى التى تربط أبناء الشعب السودانى . وكان أنصار كل طائفة موزعين على مختلف المناطق ، وكانوا متحابين فى الله وبالتالى تحابوا فى الوطن . وقبل قيام الطوائف السياسية الدينية استطاع المهدى أن يجند الشعب السودانى كله فى ثورة فريدة انتزعت حرية السودان باسم الدين والوطنية السودانية . ولكنها فى ذات الوقت كرست دور الطائفية السياسية التى لم يعرف السودان فى ظلها غير التناحر والتنافر .

ولقد أدرك الانجليز هذه الحقيقة ، أى حقيقة العروة الوثقى الإسلامية . لذلك عملوا جهدهم ألا يصل الإسلام إلى جنوب السودان ، بل حاربوا كل ما هو إسلامى فى الجنوب . فأصدروا قانون المناطق المقفلة ليحول دون اتصال المسلم الشمالى بأخيه فى الجنوب ، وفتحوا فى الوقت ذاته الباب أمام التبشير المسيحى .

السيد عبد الرحمن المهدى :

لقد أبدى السيد عبد الرحمن المهدى كثيراً من صور التعاون مع الحكومة ، واضعا نصب عينيه منافسة السيد على الميرغنى له . فقد كانا يتنافسان فى كسب ود الحكومة . وإزاء ما أبداه السيد عبد الرحمن من تعاون كبير ، قرر الانجليز مساعدته اقتصاديا حتى ينشغل بجمع المال عن طموحاته السياسية (إن وجدت) فمنحوه فى سنة ١٩٢٩ الآلاف من الأفدنة بالجزيرة (أبا) للاستفادة منها . وكان من رأى المستر « ريد » مدير مديرية النيل الأبيض أنذاك ، أن مشروع الجزيرة أبا قد كان سببا من أسباب القضاء على المهدية وجيوبها لأنه شغل السيد عبد الرحمن عن ممارسة أى نشاط سياسى ، أو هكذا خيل إليه . ولكن هل نجح الانجليز حقا فى القضاء على المهدية الجديدة ، كما كانوا يسمونها ؟ وهل تخلى السيد عبد الرحمن عن أحلامه السياسية ؟

لقد أصبح السيد عبد الرحمن ثريا حقا ، ولكن هل اكتنز المال فقط أم اتخذ منه وسيلة لتحقيق أحلامه السياسية ؟

لقد استغل السيد عبد الرحمن ، الرجل الطموح ، أمواله فى كسب الأفراد والجماعات ذات الوزن السياسى والاجتماعى ، ولم يترك فرصة لتحقيق ذلك إلا وانتهزها . فشارك فى كل الأعمال الخيرية والاجتماعية ، كما قرب إليه المثقفين . ولم يكن يشارك بماله فحسب بل كان يتفقد أعوانه ويحل مشاكلهم ، كما أنه نظم حركة الأنصار تنظيما دقيقا . كذلك كان يهتم بضيوف السودان الأجانب حتى أصبح بحق ممثل الشعب السودانى أمام كل زائر كبير ، كما فعل عندما جاءت البعثة الزراعية

المصرية الملكية للسودان فى سنة ١٩٣٦ حيث دعاهم إلى الجزيرة أبا وأحسن إكرامهم وضيافتهم نيابة عن الشعب السودانى ، ولكى يظهر قوته فقد ردم مجرى النهر الصغير « الجاسر » لتمر من فوقه عربات الضيوف ، وكانت دياره العامة مفتوحة تزخر بالناس والضيوف من كل صوب وكان يهتم بالعلماء والأدباء والشعراء ورجال التعليم ، وكان يساعد كثيرا من الأسر الفقيرة ، ويتبرع لكل عمل خيرى واجتماعى ، وهكذا . فقد كان يتصرف كملك غير متوج .

وكان السيد عبد الرحمن سباقا لاكتشاف أهمية الإعلام . فأنشأ جريدة « النيل » اليومية ، وعين لها رئيس تحرير مصريا هو الأستاذ حسن صبحى ، لتبرز نشاطه وتعبر عن آرائه وفى إحدى المرات هاجمت صحيفته تلك ، مشروع الجزيرة الذى كانت تملكه شركة انجليزية آنذاك وطالب بسودنته . وبالطبع انزعج الانجليز من نشاطه هذا الذى تعدى فى نظرهم حدوده ، حتى فكرت الحكومة فى حالات كثيرة فى اتخاذ إجراءات صارمة ضده . ولكنها ترددت كثيراً خوفا من ردود الفعل لدى كثير من قطاعات الشعب التى أصبحت ترى فيه زعيما سياسيا إلى جانب زعامته الدينية ، وأصبحت الجزيرة أبا محجاً للأنصار من كل أنحاء السودان .

وكان السيد عبد الرحمن فى الوقت نفسه يوطد علاقاته مع بعض كبار الانجليز ، ويغرقهم فى الهدايا والعطايا ، ويقيم لهم الحفلات والولائم . وقد حدثنى رجل مقرب منه ، ومن خلصائه قائلاً : « إن السيد عبد الرحمن كان يصدق ما يوحى به إليه أولئك الانجليز الذين يغرقهم فى عطائه من أنه يجب عليه أن يعد نفسه ليصبح ملكا على السودان .. » ولقد كانت تصرفات السيد عبد الرحمن كلها توحى بأنه كان يعد نفسه فعلا ليصبح ملكا على السودان .

وقد روى عن السيد على الميرغنى أنه قال ذات مرة عندما سئل عن ماذا يكون موقفه لو أن الانجليز جعلوا السيد عبد الرحمن ملكا على السودان ، فقال : « إذا فرض على الخيار بين أن يكون فؤاد ملكا على السودان أو السيد عبد الرحمن ، فإننى سأختار الأول » . هذا بالرغم من أن السيد على كان قبل ذلك أشد الناس تحمسا وترحيبا بعزم بريطانيا على تطوير البلاد نحو الاستقلال بعيدا عن مصر .

وكان نشاط السيد عبد الرحمن مثارا لخلاف حاد بين الانجليز أنفسهم . فبينما كان بعضهم يرى فى نشاطه خطرا ، كان البعض الآخر يرى فى نشاطه هذا دليلا على أنه مواطن نشط ورجل أعمال ناجح ، وأنه أظهر بكل الطرق ولاءه للحكومة ، وأنه لابد أن يسمح له بالمنافسة الحرة مع الختمية فى مجالات الثروة والاقتصاد حتى يحدث التوازن المطلوب غير أن السيد عبد الرحمن كان قد احتاط لكل الظروف ، فبعد أن مكن لنفسه فى

أوساط الخريجين ورؤساء القبائل وفى المناشط الاجتماعية العامة فهو لم يغفل فى الوقت ذاته عن نشاطه وسط أتباعه من الأنصار فعمل على بعث تعاليم المهدى ودراسة راتبه ، كما أنه اقام له وكلاء فى كل أنحاء السودان مستعينا على ذلك بكل الوسائل المتاحة له علنية كانت أم سرية .

السيد على الميرغنى :

لم يكن السيد على الميرغنى سعيدا ، على أية حال ، بما كان يجرى ويسمع عن نشاط السيد عبد الرحمن بل وغض الانجليز الطرف عن نشاطه ذاك ، واتساع نفوذه . فقد كان السيد على الميرغنى يرى أنه هو رجل السودان الأول ، وأنه ساند الحكم منذ الفتح ، وأنه بالتالى أحق بالرعاية من السيد عبد الرحمن ، وأن المقارنة بينه وبين خصمه لا مكان لها .

وقد كان السيد على ـ عكس منافسه ـ قليل الحركة والتحريك . فكان مقتصرا فى علاقاته الاجتماعية الخاصة والعامة استنادا إلى مركزه وحسبه ونسبه . فكان يرى أن الناس هم الذين فى حاجة إليه أكثر من حاجته هو إليهم .

كان يحتمى بدثاره الدينى ويعتمد على ما كان قد قدمه من خدمات للحكم الجديد .. وكان الانجليز منذ البداية يتعاونون معه على هذا الأساس ويقدمونه فى كل المناسبات على السيد عبد الرحمن المهدى .

وخلاصة القول أن السيد على الميرغنى ، كان يعتمد فى زعامته على الآتى : ـ

أولا : نسبه العائلى الشريف .

ثانيا : ما أسداه من خدمات للحكومة بعد الفتح وقبله .

ثالثا : التفاف كثير من القبائل حوله ممن كانت تعادى المهدية خاصة فى شمال السودان وشرقه وبعض قبائل الغرب خاصة قبائل الكبابيش التى أصابها الكثير فى حكم المهدية .

رابعا : رضاء السلطة عليه .

ولم يكن للسيد على الميرغنى اهتمامات اقتصادية ، بل كان مكتفيا بزعامته الروحية لذلك فكرت الحكومة من نفسها أن تشغله أيضاً بالنشاط الاقتصادى فكونت لجنة من الختمية لتخطط له اقتصاديا . كذلك لم تكن له طموحات شخصية ، فلم يكن يطمع فى ملك ، وإن كان يرى دائماً وأبدا أن لا يكون بعيدا عن السلطة ، وأن يمنع وصول المهديين إليها . ومن الطبيعى أن يكون هذا هو تفكير السيد على الميرغنى لأنه لم يكن يستمد مركزه من السياسة بل من نسبه ومركزه الدينى الذى كان يراه أرفع من المراكز السياسية الزايلة . كذلك لم يغض السيد على الميرغنى الطرف عن نشاط السيد عبد الرحمن المهدى ، وخاصة أنه كان يعرف أهداف ومرامى منافسه ، وهى إحياء

المهدية فى صورة جديدة ـ الأمر الذى لا يقبله السيد على إطلاقا ويحاربه بكل ما أوتى من قوة . لذا وجد السيد على نفسه فى معركة مفروضة عليه ، وكان لابد أن يخوضها دفاعا عن نفسه وأمنه وبقائه .

أخذ السيد على يدخل ميدان النشاط الاقتصادى ، فأنشأ مشروع المسرة الزراعى ، كما اهتم بتوسيع مشاريعه الزراعية فى المديرية الشمالية ، وأكثر من شراء الأراضى الزراعية والسكنية .

أما من الناحية الاجتماعية ، فقد بدأ يهتم بالخريجين ويقربهم إليه ، كما اهتم بالنواحى العامة الاجتماعية ، وقرب بعض كبار الخريجين إليه ، كما اهتم بزعماء القبائل والعشائر ، وعين له مستشارين من كبار الموظفين من أبناء الختمية ، أمثال ميرغني حمزة ، والدرديرى محمد عثمان ، وخلف الله حاج خالد ، وعمر اسحاق وغيرهم . كما أنه مد الجسور مع المصريين ونال الحظوة عندهم بوصفه قوة مناهضة للسيد عبد الرحمن ، العدو التقليدى لهم . وقد زاد الانجليز أنفسهم النار اشتعالا بينه وبين السيد عبد الرحمن ، إذ أصبح جانب منهم يدعو لاحتضان السيد عبد الرحمن ، ليكون الكفة الموازية لنفوذ السيد على الميرغنى ، وهكذا .

الصراع الطائفى ولعبة الموازنات :

جاء الحكم الثنائى بمساعدة ومباركة طائفة الختمية الذين حاربتهم المهدية حربا عنيفة ودفعت بقيادتهم للاحتماء بمصر ، ولم يكن تعاون الختمية مع السلطة آنذاك أمرا مستغربا أو مستنكرا ، لأن السلطة الجديدة ردت لهم ما فقدوه وانتقمت لهم من اعدائهم . كذلك لم يكن غريبا أن ينال الختمية الحظوة عند الحكام الجدد . كما لم يكن غريبا أيضاً أن يواجه الأنصار غلظة وشدة من جانب الحكم الجديد الذى كان يخشى انتكاس الموقف وتجدد حركة المهدية ، وخاصة أن كثيرا من جيوبها كانت ما تزال قائمة ، مما تطلب حملات عسكرية متعددة إلى كثير من المناطق .

وقبل بداية الحكم الجديد ، كان العداء قائما بين الطائفتين أصلاً ، وكان لابد له أن يتجدد إن عاجلا أو آجلا . فقد أصبح الختمية الآن فى موقف القوى المنتصر ، وأصبح الأنصار فى موقف الضعيف المنكسر . غير أن الظروف السياسية تتغير ، والمواقف تتبدل ، وخاصة أن الانجليز يجددون سياستهم من وقت لآخر تبعا لمصلحتهم . فالسياسة عامة ، والانجليزية خاصة لا تعترف بالاخلاق إلا فى حدود مصالحها ، وهذا ما حدث فى السودان . فبعد أن تأكد الانجليز من انكسار شوكة الانصار ، وبعد أن أصبح ابن المهدى السيد عبد الرحمن يتقرب إليهم ، وينتهز كل فرصة لإظهار ولائه لهم ، بدأ موقفهم يتغير نحوه ونحو طائفته ، ولكن فى حذر شديد .

فلقد أراد الانجليز أن يلعبوا لعبتهم المفضلة ، أى لعبة الموازنات . فقد أحسوا بأن انفراد السيد على بالنفوذ وحده ليس فى مصلحتهم ، ولابد من وجود كفة أخرى موازية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أرادوا أن يخلقوا قوة مناوئة للمطامع المصرية فى السودان ، يمكن استخدامها فى الوقت المناسب . وكنتيجة لهذه السياسة أصبح كل من السيدين ينافس الآخر فى التقرب للانجليز وتأكيد ولائه لهم أكثر من الآخر ، حتى كثرت الاتهامات بين الطرفين وكان لكل منهما أنصاره وسط كبار الموظفين السودانيين ، ليكونوا حلقة الوصل بينه وبين السلطات .

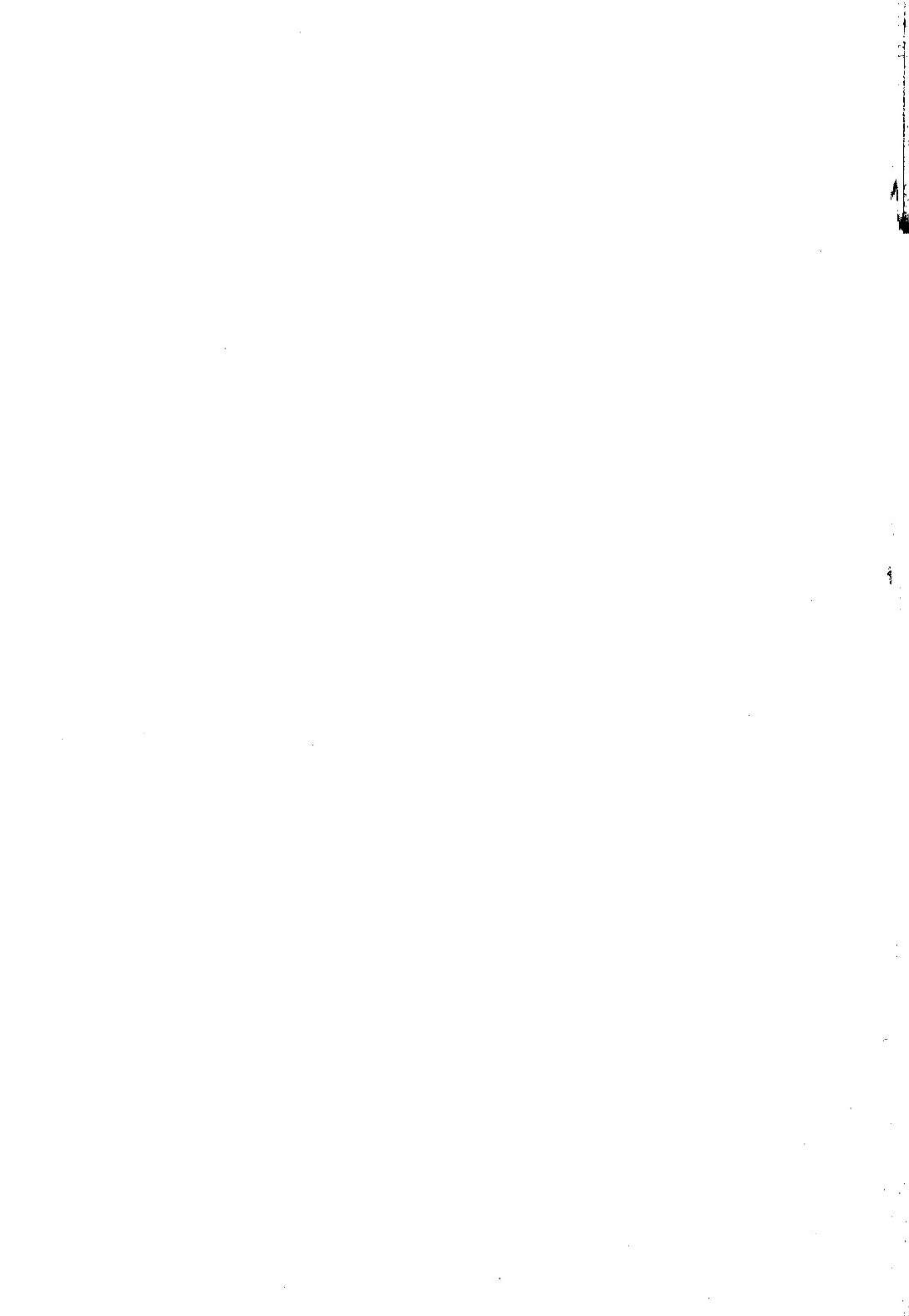
فالسيد عبد الرحمن يتهم السيد على بأنه يتقرب للطليان عن طريق طائفته فى ارتريا والسيد على يتهم السيد عبد الرحمن بأنه يعمل لإعادة المهدية الجديدة .

ولقد ظل الصراع على حاله هذا ، حتى ظهر الخريجون كقوة ثالثة لتنتزع الموقف من كليهما ، وأصبح التنافس بين السيدين على كسب ود الخريجين . فكثفا من نشاطهما فى دوائر المؤتمر حتى تقدم المؤتمر سنة ١٩٤٢ بمذكرته الشهيرة التى طالب فيها بحق تقرير المصير .

ارتفعت حدة الصراع داخل المؤتمر وتبلورت التحالفات السياسية عام ١٩٤٤ حيث سيطر تحالف الختمية مع الأشقاء والعناصر الاتحادية على المؤتمر فانسحب المهديون منه ليقيموا حزبا سياسيا مستقلا هو حزب الأمة .

الفصـــل الخامـــس

قيام الأحزاب السودانية وقضية السودان



كانت مذكرة الخريجين [1] فى سنة ١٩٤٢ نقطة تحول فى مسار القضية الوطنية ،وفى التكوينات الحزبية التى أعقبتها .

وقد تضمنت المذكرة مطالب سياسية هامة كحق تقرير المصير ، كما تضمنت مطالب أخرى مثل التوسع فى التعليم ، وإعطاء السودانيين فرصاً أكبر فى الإدارة والخدمة المدنية وكل مراكز الدولة . وقد نوقشت المذكرة بعد صياغتها فى لجنة الستين للمؤتمر ، وأجيزت بالأغلبية . وقد قوبلت المذكرة عند تقديمها برفض تام من قبل الحكومة ، وهدد السكرتير الإدارى آنذاك ، المستر نيوبولد ، بأن كل موظف يشترك فى نشاطات المؤتمر السياسية سيعرض نفسه للفصل من خدمة الحكومة ، مما أدى إلى انشطار فى صفوف المؤتمر ، وبالطبع قد صاحب هذا التهديد ضغوط من جانب الحكومة على بعض كبار الموظفين من أجل إضعاف حركة المؤتمر .

كان الأشقاء حتى سنة ١٩٤٣ يتعاونون مع السيد عبد الرحمن المهدى عن طريق ابن أخيه السيد عبد الله الفاضل ، غير أن بعض رجالات السيد عبد الرحمن من آل بيته لم يحبذوا هذا التعاون ، خاصة محمد الخليفة شريف الذى كان على غير وفاق مع السيد عبد الله الفاضل ، على أساس أنه عندما شجع السيد عبد الرحمن على التعاون مع الأشقاء كان يعمل لتوطيد مركزه عند عمه ويهيىء نفسه لخلافته . وكان محمد الخليفة شريف ، وهو خال لابن السيد عبد الرحمن المهدى ، السيد الصديق ، يعمل من جانبه على إبعاد السيد عبد الله الفاضل ، وإحلال ابن أخته محله حتى يرث الإمامة من بعد أبيه . وقد نجح محمد الخليفة شريف فى حربه تلك وزحزح السيد عبد الله الفاضل وأتى بابن أخته ، السيد الصديق ، ليكون مديراً للدائرة ، وبالتالى قريباً من

---

(١) انظر المذكرة فى مؤخرة الكتاب .

أبيه بدلاًمن السيد عبد الله الفاضل ، ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف الحرب فى بيت المهدى ، وفى طائفة الأنصار حتى يومنا هذا .

ويعلل بعض الأشقاء تعاونهم فى تلك الفترة مع السيد عبد الرحمن ، بأنه لم يكن واضح الاتجاه ، وأنه كان يشارك فى كل الأعمال الخيرية ، وأنه كان منفتحا على الخريجين ، ولكنهم عندما تبينوا اختلاف أهدافهم السياسية تخلوا عنه . هذا ما قاله لى يحيى الفضلى وحسن عوض الله وغيرهم من الأشقاء القدامى .

كان الأشقاء يمثلون عنصر الشباب النشط المتحمس الذى يسيطر على مؤتمر الخريجين وعلى النادى .

وكان السيد على الميرغنى ، يحتاج فى صراعه ضد السيد عبد الرحمن ، إلى واجهة سياسية يعمل من ورائها ، فاتصل أول ما اتصل « بالأبروفيين » (حزب الاتحاديين فيما بعد) ليكونوا تلك الواجهة . غير أن الاتحاديين رفضوا ذلك التعاون على أساس أنهم ضد تدخل الطائفية فى السياسة ، وكانوا الحزب الوحيد الذى كانت له برامج محددة ومدروسة ، وهم بهذا يختلفون عن الأشقاء الذين كانوا يتميزون بالشعبية والنشاط الشعبى الدءوب مما جعل السيد على الميرغنى يتجه إليهم أخيراً ، فاستعان بهم واستعانوا به حتى قيام الحكم الوطنى . وكما اعترض بعض رجالات السيد عبد الرحمن على تعاونه مع الأشقاء ، كذلك اعترض بعض رجال الختمية على تعاون السيد على الميرغنى معهم ، غير أن السيد على ، الرجل الذكى ، لم يأبه لمثل هذا الاعتراض وتعاون مع الأشقاء بزعامة اسماعيل الأزهرى لأنه كان مصمما على أن يهزم خصومه بأى وسيلة .

كان السيد عبد الرحمن قد قبل التعاون مع الحكومة فى مخططاتها الرامية للتدرج بالسودان نحو الحكم الذاتى ، باعتبار أن شيئا خير من لا شيء ، كما أورد هذا السيد الصادق فى كتابه « جهاد فى سبيل الاستقلال » إذ قال ، كتبرير على موافقته لدخول انصاره فى المجلس الاستشارى : « لما عرضت على فكرة المجلس الاستشارى قبلتها ونصحت رجالى أن يقبلوا الاشتراك فى المجلس ، وأذكر أننى ضربت لهم مثلاً بالشخص الذى له دين على آخر ، فهل يرفض إذا سلمه المدين جزءاً من دينه ، أم أنه يأخذه ويطلب الباقى ؛ وهكذا نحن نقبل المجلس ونطالب بباقى حقوقنا . » .

كذلك يقول السيد عبد الرحمن فى نفس المصدر : « قابلت السيد هدلستون فى قصره وذكرت له أنهم خيبوا آمالنا بإهمالهم لمذكرة الخريجين فرد هدلستون بقوله : إننا سنعمل شيئاً للسودان » .

ثم يضيف السيد عبد الرحمن قائلاً : « سافرت بعد ذلك لأركويت ، مصيف كبار الانجليز ، وقابلت المستر بنى ، السكرتير القضائى ، فقال لى إنكم فعلتم خيراً بقبولكم للمجلس الاستشارى ، لأن هذا المجلس سيتطور بعد عشر أو عشرين سنة إلى جمعية تشريعية . »

وهنا تجدر الاشارة إلى موقف السيد اسماعيل الأزهرى من دخـول الجمعية التشريعية ، فلقدقال قولته الشهيرة : « سنرفضها ولو جاءت مبرأة من كل عيب » .

وعندما اتجه السيد عبد الرحمن للتعاون مع حكومة السودان فى مخططاتها ، وبدأت حكومة السودان تزداد اقترابا منه ويزداد هو اقترابا منها ، كان من الطبيعي أن يتجه السيد على الميرغنى إلى الطرف الآخر فى الحكم ، أى إلى المصريين . ذلك أن كل ما يخشاه السيد على الميرغنى هو أن يصل الأنصار إلى السلطة فى أى صورة من صورها ، أو أن تكون لهم اليد العليا فى السودان وهو موجود فيه .

ولم يكن الخلاف بين السيدين خلافاً على مبادىء . فقد كان الطرفان يؤمنان بالتعاون مع الإنجليز ، ولكن .. كل على طريقته . وإنما كان الخلاف سداته الكراهية ، ولحمته الخوف . ومن هنا تمايز الاتجاهان ، واتضح الخطان . اتجاه نحو التعاون مع مصر ، والمناداة بالوحدة معها ، واتجاه نحو الانفصال ، والسير فى مخططات الحكم الذاتى وصولاً للاستقلال بالطريقة التى يراها الإنجليز .

وعندما سيطر الأشقاء وحلفاؤهم الختمية على مؤتمر الخريجين سنـة ١٩٤٤ وانسحب الانصار منه ، كانت حكومة السودان قد كونت المجلس الاستشارى لشمال السودان . وهو مجلس إلى جانب أنه يمثل شمال السودان دون جنوبه ، فإن عضويته كانت إما بالتعيين أو بحكم المنصب الحكومى . لذلك أصدر المؤتمر قراراً وزعه بمنشور على أعضائه يقضى بأن أى خريج يقبل الدخول فى ذاك المجلس يعتبر نفسه مفصولاً من عضوية المؤتمر ، لأن الدخول فيه يعتبر خيانة وطنية لأنه مجلس يقر تقسيم السودان إلى شمال وجنوب .

وإزاء هذا أحجم الكثيرون عن دخول المجلس ولم يدخله إلا بعض كبار الموظفين الضالعين مع الحكومة فى كل مخططاتها ، والذين ربطوا مصائرهم بها مثل زعماء العشائر والقبائل إلى جانب الأنصار . وقد انسحب كبار الموظفين من المؤتمر وبذلك انتهى دور المؤتمر كجبهة وطنية تضم الجميع ، وكان لابد للأحزاب من أن تشكل ، حتى تملأ الفراغ بصورة أكثر قوة ووضوحاً .

ســـفور الحزبيـــة

قامت الأحزاب ــ أو بالأحرى أعلنت عن نفسها فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٤ ــ ١٩٤٥ ، فلقد كانت هذه الأحزاب من ناحية الواقع قائمة فعلاً ، وإن تفادت تسمية نفسها بالأحزاب ، لأن معظم قياداتها كانت من الموظفين الذين يمنعهم القانون من العمل فى السياسة .

ولقد أخذت الحزبية شكلين :

(١) أحزاب اتحادية ، وهى الأحزاب التى ترى الارتباط بمصر بشكل أو بآخر .

(٢) أحزاب استقلالية ترى الانفصال عن مصر وتوافق على سياسة الحكومة بالتدرج بالسودان نحو الحكم الذاتى وصولاً إلى الاستقلال .

ويندرج تحت النوع الأول ، الأشقاء ، وحزب الاتحاديين ، والأحرار الاتحاديون ، وحزب وحدة وادى النيل . ويندرج تحت النوع الثانى حزب الأمة ، وحزب القوميين والأحرار الانفصاليون .

وبعد إبرام اتفاقية الحكم الذاتى سنة ١٩٥٣ ، اندمجت الأحزاب الاتحادية كلها فى حزب واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى ، كما اندمجت الأحزاب الاستقلالية فى جبهة واحدة هى الجبهة الاستقلالية . كما ظهرت أحزاب أخرى مثل الحزب الشيوعى وجبهة الميثاق .

حـزب الاتحاديين

أبدأ بحزب الاتحاديين لأنه كان أول حزب أعلن عن قيامه ، وذلك فى أواخر سنة ١٩٤٤ . ولقد تكون حزب الاتحاديين من جماعة « أبوروف » الأدبية نسبة « لحى أبوروف » بأم درمان . إذ كان معظم أعضائه من « حى أبوروف » وإن لم يكن جميعهم من ذلك الحى . وقد جمع بين أعضائه حب الاطلاع والقراءة . كما أن أفكارهم الوطنية فى تلك المرحلة كانت متقاربة ، ثم اتسعت حركة الأبروفيين مع مرور الأيام لتشمل مناطق خارج العاصمة . ولكنها كانت أيضاً محصورة فى نوع معين من الناس يمكن أن نطلق عليهم وصف « مثقفين » . وفى سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، عقد الابروفيون اجتماعاً موسعاً فى دار المرحوم عبد الله ميرغنى ، وفى ذلك الاجتماع تقرر قيام حزب الاتحاديين وقد حضر ذلك الاجتماع عدد من المثقفين المتقاربى الأفكار والميول أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : خضر حمد ، إبراهيم يوسف سليمان ، حسن زيادة ، بشير محمد سعيد ، الهادى أبو بكر ، محمد خليل جبارة ، اسماعيل العتبانى ، حسين وحسن

أحمد عثمان الكد ، ومحيى الدين البرير ، حسن محمد الأمين ، وآخرون لا أذكرهم الآن .

والذى لا شك فيه أن الاتحاديين كانوا يمثلون صفوة مثقفة مختارة ، وكانوا متحررين من كل قيود طائفية أو قبلية . لذلك كان البعض يصفهم بأنهم أرستقراطيو الفكر . تماما مثل جماعة الفابيانز ، يهتمون بالتنظير أكثر من اهتمامهم بالتطبيق لذلك لم يكن نفوذهم الشعبى واسعاً وإن كان كل عمل فكرى ، من صنعهم . وقد كانوا يؤمنون بضرورة العلاقة مع مصر والدول العربية على ألا تفنى شخصية الشعب السودانى فى مصر ، كما يبدو ذلك من مبادئهم وبرامجهم . ولقد أثبتت الأيام أن الاتحاديين كانوا دائماً صمام الأمان للتحركات السياسية داخل المؤتمر ، وفى كل المواقف الوطنية الكبيرة ، مثل إصرارهم على أن يكون وفد السودان سنة ١٩٤٦ ـ ممثلاً لكل وجهات النظر ، الاتحادية والاستقلالية ، حتى لا تتفرق الكلمة وينهار الصف . وقد كان الاتحاديون من أوائل الدعاة للقومية العربية والوحدة الأفريقية . وقد كان لى شرف الانضمام إليهم وأنا فى سنواتى الأخيرة بالجامعة فى مصر .

وعند عودتى للسودان سنة ١٩٤٩ أصبحت عضواً فى اللجنة التنفيذية ، ثم كنت أحد ثلاثة مثلوا الحزب بعد اندماجه مع الأحزاب الأخرى فى الحزب الوطنى الاتحادى . وقد كان انضمامى للاتحاديين يعزى إلى إيمانى بنزاهة الاتحاديين وثقافتهم ، وعميق وطنيتهم . كما كان لمناقشاتى مع الأخ خضر حمد أثناء زياراته لمصر الأثر الأكبر فى توصلى لتلك القناعة . وحزب الاتحاديين لا يختلف عن حزب الأشقاء فى المبادىء ، إذ أن كلا الحزبين يؤمن بالارتباط مع مصر ، غير أنهما يختلفان فى الأسلوب ، فالاشقاء كانوا أكثر مرونة من الاتحاديين ، لذلك كان لقاء الطرفين سهلاً فى الحزب الوطنى الاتحادى ، لأنهما يشتركان فى الايمان بضرورة العلاقة بمصر وإن اختلفا فى صورة تلك العلاقة

حـــزب الأشـــــقاء

حزب الأشقاء ـ أو « الأشقياء » ، كما كان يسميهم أعضاء حزب الأمة ـ هم الحزب الجماهيري ، الحزب النشط المرن الذى لايترك عقبة تقف أمامه . لذلك كان دوره فى الحركة الوطنية دوراً رائداً . وأعضاء حزب الأمة يسمونه بحزب « الأشقياء » ، كنوع من المداعبات السياسية ؛ فشقاوتهم كانت فى نشاطهم العرم ، حتى إن أحد الاتحاديين ، ـ وأظنه حسن الكد ـ قد وصفهم وصفاً طريفاً حين قال : « فى الفجر لا تجد فى الشوارع غير القطط والأشقاء » . وحقيقة أن الأشقاء كانوا أثناء معارك

الانتخابات فى المؤتمر يسهرون الليالى ، يطوفون الأحياء ، ويجندون الأعضاء ، لذلك اكتسحوا كل الانتخابات حتى سيطروا على النادى ، وعلى المؤتمر ، وأخيراً على الحركة الوطنية كلها .

وقد اختلفت الآراء حول أصل تسميتهم بالأشقاء ، فمن قائل أن التسمية آتية من أن الحزب يضم فى عضويته أكثر من شقيقين ، مثل يحيى ومحمود الفضلى ، وأحمد وحسن محمد يس ، واسماعيل وعلى الأزهرى وحسن ومحجوب عوض الله وهكذا . ومن قائل أن التسمية آتية من أنهم كانوا لصيقين ببعضهم البعض التصاق الأشقاء والتوائم . ويرى فريق ثالث أن تسميتهم قد أتت من أنهم كانوا أكثر تمسكاً من غيرهم بالعلاقة مع مصر ، علاقة الشعبين الشقيقين . وإن كنت أستبعد الرأى الثالث الأخير ، لأن الأشقاء بدأوا حياتهم الأولى تحت مظلة السيد عبد الرحمن المهدى الذى كان لا يخفى عداءه لمصر . كما أن الأشقاء لم يضعوا برامج تحدد علاقاتهم بهذه الجهة أو تلك ، كما أنهم لو كانوا أساسا من أنصار وحدة وادى النيل ، لما قام حزب بهذا الاسم وهم موجودون . وأغلب الظن أن التسمية جاءت من أنهم كانوا شديدي الالتصاق ببعضهم البعض ، شأن الأشقاء التوائم ، وأنهم كانوا متجانسين فكرياً واجتماعياً ، وأن عنصر الشباب كان هو الغالب بينهم .

ولابد أن يتساءل المرء ، كيف بدءوا حياتهم السياسية فى كنف السيد عبد الرحمن صاحب الميول الانفصالية عن مصر ، ثم تحولوا بعد ذلك ليصبحوا من دعاة وحدة وادى النيل . وفى اعتقادى أن الأشقاء كعناصر شابة ، متحمسة ضد الإنجليز ، وضد الوجود الإنجليزي في السودان ، قد رأوا أن لابد لهم من الاستناد إلى مصر ، الشريك الآخر فى الحكم ، والاستفادة من التناقض القائم بين دولتى الحكم الثنائى ، وأنهم عندما لجأوا للسيد عبد الرحمن فى بدء حياتهم ، كانوا يعتقدون أن السيد عبد الرحمن ، بوصفه ابن المهدى الذي قضى الإنجليز على ثورته ، ونكلوا بأهله ، لابد أن يشاركهم الحرب ضد الإنجليز ، ولم يكن السيد عبد الرحمن قد كشف عن نواياه الحقيقية من توافق مع سياسة الإنجليز على التدرج نحو الحكم الذاتى . والأشقاء ـ كما اثبتت الأيام ـ كانوا يرسمون سياسات قصيرة الأمد حسب مقتضيات الظروف . لذلك لم يعلنوا عن حقيقة مبادئهم . لذلك كان البعض يصفهم « بالميكافيلية » ، بل والانتهازية أحياناً . وقد دلت الأيام على أنهم لم يكونوا جادين فى وحدة وادى النيل بالشكل الذى كان يريده المصريون ، وإنما اتخذوها سبيلاً لإيجاد سند لهم فى مواجهة الإنجليز. والذى لا شك فيه أن الأشقاء كانوا وطنيين مخلصين للسودان وأنهم كانوا يكرهون الإنجليز كراهية

شديدة . كما أنهم كانوا يؤمنون بوحدة المصير بين السودان ومصر ، ولكن دون تفريط فى حقوق الشعب السودانى .

وكانوا إلى جانب كل ذلك مرنين ، فعندما عُرض مشروع الاعلان الحزبى الجامع سنة ١٩٤٥ ، قبلوا به ووافقوا عليه كسياسة مرحلية أيضاً . كما أنهم وافقوا فى المراحل الأولى لتكوين المؤتمر على أن يتولى كبار الموظفين المراكز الكبيرة الرسمية فى لجان المؤتمر ، حتى يجتازوا مرحلة التربص الإنجليزي بالمؤتمر . وفى الحقيقة أن موقف الأشقاء كان محيراً. ومصدر الحيرة - على ما أعتقد - هو أنهم كانوا قليلى الخبرة بالتيارات السياسية ، شأن كل قطاعات الشعب السودانى آنذاك . لذلك بدت مواقفهم متناقضة ، ولكنهم من خلال الكفاح استطاعوا إكمال مداركهم السياسية حتى استطاعوا فى النهاية أن يخلقوا من المؤتمر جهازاً وطنياً قوياً يقود سياسة الكفاح الوطنى وسط العواصف والأنواء إلى أن تحقق استقلال السودان . وكان لهم - دون شك - القدح المعلى فى ذلك .

وقد استطاع الأشقاء تحقيق أمرين هامين جداً :

[**أولهما**] أنهم بنشاطهم الشعبى الدءوب الصابر قد استطاعوا استغلال الطائفية واستقطبوا كثيراً من أفرادها وحولوا ولاءهم إلى الوطن قبل الطائفة .

[**ثانيهما**] أنهم صبروا وثابروا وأصبحوا فى النهاية قوة ضخمة قائمة بذاتها ، لها كيانها وشعبيتها المستقلة ، التى استطاعوا عن طريقها أن يقودوا الكفاح ضد الاستعمار حتى تحقق استقلال السودان .

حزب الأمة :

بدأ التفكير فى إنشاء حزب الأمة بعد تقديم مذكرة المؤتمر سنة ١٩٤٢ وما ترتب عليها من استقالات كبار الموظفين من المؤتمر ، وانفراد الاتحاديين به دون الاستقلاليين من أنصار حزب الأمة ومن سار خلفهم. وفى تلك الفترة بدأت الأحزاب الاتحادية تعلن عن نفسها تباعاً ، وكان لابد أن يظهر حزب مضاد للأحزاب الاتحادية ، فظهر فى سنة ١٩٤٥ حزب الأمة .

ولقد صاحب ظهوره كثير من الشائعات التى أوردتها بعض الوثائق التى نشرتها جريدة البلاغ فى مصر والتى تشير صراحة إلى أن الإنجليز ساعدوا على قيامه كترياق مضاد للحركة الاتحادية . والذى ساعد على رواج فكرة أن حزب الأمة قام بمساعدة ومباركة الإنجليز وأن الشخصيات التى انضمت إليه كلها من الشخصيات المعروفة

بولائها للإنجليز مثل أحمد عثمان القاضى ، وعبد الكريم محمد ، وعبد الله خليل ومحمد على شوقى ومن بيت المهدى محمد الخليفة شريف .

لم يكن لحزب الأمة رئيس ، بل كان له راع هو السيد عبد الرحمن المهدى نفسه . وكان سكرتيره الأميرالاى عبد الله خليل . وقد اشترك حزب الأمة فى كل مؤسسات حكومة السودان آنذاك من مجلس استشارى ومجلس تشريعي . كما أنه ناصب مصر العداء السافر . وبالطبع كان حزب الأمة يستند فى تأييده إلى طائفة الأنصار .

حزب الأحـــــرار

كان هذا الحزب ، كغيره من الأحزاب الصغيرة فى السودان ، قد تكون من مجموعة من الأصدقاء الذين جمعت بينهم الصداقات الشخصية أكثر من المبادىء الفكرية . لذلك انقسم الحزب بعد سفر الوفد السودانى إلى مصر إلى قسمين : أحرار اتحاديون اندمجوا فيما بعد فى الحزب الوطنى الاتحادى ، وأحرار انفصاليون اندمجوا فيما بعد فى حزب الأمة ، وكفى الله المؤمنين القتال . وكان من أهم أعضائه الاتحاديين الطيب محمد خير ، ومحيى الدين البرير ، ومن أعضائه الانفصاليين زيادة أرباب وآخرون لا أذكرهم الآن .

الحـزب الجمهورى الاشتراكى

تكون الحزب الجمهورى الاشتراكى من زعماء القبائل والعشائر . وقد أنشأه ذووه فى ظروف مـد ثورى لا مكان له فيه . ويقول أعضاء حزب الأمة : إن الإنجليز قد انشأوه ليضعف من نفوذهم الشعبى وسط القبائل . غير أن السيد على الميرغنى ، رغم تأييده للحزب الوطنى الاتحادى كان سعيداً بقيام ذلك الحزب لأنه يضعف من قوة خصمه التقليدي حزب الأمة . وقد مات الحزب سريعاً لأن نشأته أساساً كانت لغرض محدد وقد أداه . فقد استطاع إدخال ثلاثة نواب من أعضائه فى البرلمان الذى انتخب بعد ذلك ، رغم أن دخول هؤلاء النواب لم يكن راجعاً لقيام الحزب بقدر ما كان راجعاً لكونهم أساساً زعماء قبائل محبوبين من قبائلهم ، أمثال الناظر أبو ســـن ، والناظر يوسف العجـب .

الأحـــزاب العـقـائـديـــة :

الأحزاب العقائدية هى الأحزاب التى لم يكن منشؤها السودان أصلاً وإنما هى امتداد لأفكار وفلسفات ومنظمات خارجية ، مثل الحزب الشيوعى الذى هو امتداد للشيوعية العالمية ، ومثل الإخوان المسلمين الذين هم امتداد لحركة الإخوان المسلمين

العالمية . وكلاهما اتخذ له اسما محلياً ، فالشيوعيون أطلقوا على حزبهم اسم الجبهة المعادية للاستعمار ، كما أطلق الإخوان المسلمون على تنظيمهم اسم جبهة الميثاق .

وقبل قيام الأحزاب السودانية ، كان السودانيون ، ولو على البعد ، ينتمون إلى الأحزاب المصرية وإن لم يشكلوا فروعاً لها فى السودان ، ولكنهم كانوا يستوحون شعاراتهم السياسية وأفكارهم الوطنية من الحركة الوطنية فى مصر . فكان من بينهم الوفدى ، والسعدى ، والحر الدستورى وهكذا . ولكنه انتماء فكرى فقط باعتبار أن المكتبة المصرية ، والصحافة المصرية ، والمد الثورى المصرى ، كلها تؤثر فى الفكر السودانى .

ففى الوقت الذى كان يقول فيه أحمد شوقى ، شاعر مصر :

فمصر الرياض وسودانها
عين الرياض وخلجانها

تتمم مصر ينابيعه
كما تتمم العين إنسانها

كان شاعر السودان التيجانى يوسف بشير يقول كذلك :

إنما مصر والشقيق الأخ السودان
كانا لخافق النيل صدرا

حفظا مجده القديم وشادا
منه صيتاً ، ورفعا منه ذكرا

كلما أنكروا ثقافة مصر
كنت من صنعها يراعا وفكرا

كذلك كانت حوادث التاريخ كلها تتحدث عن العلاقة بين شعبى وادى النيل . فثورة عرابى وجدت صداها فى ثورة المهدى ، وثورة ١٩١٩ وجدت صداها فى ثورة ١٩٢٤ .

كما أن كلا الحزبين الجبهة المعادية للاستعمار ، وجبهة الميثاق قد أتيا من مصر .

الحزب الشيوعى السودانى

ولا أود هنا أن أتحدث عن الشيوعية كنظرية ، وإنما أود أن أتحدث عن الحزب الشيوعى فى السودان من حيث ممارساته ونشأته فى بلادنا .

ففى أواخر القرن التاسع عشر هاجر كثير من الطلبة المصريين إلى أوربا بغية العلم .

وهناك وجدوا مجتمعات غير مجتمعاتهم ، ومفاهيم غير مفاهيمهم ، ووجدوا شعوباً متحركة تمارس قدراً كبيراً من الحرية التى يفتقدونها فى أوطانهم المحتلة المستعمرة ، وقد جذبتهم تلك الأفكار السياسية خاصة اليسارية منها ، فتأثروا بها إلى حد كبير حتى احتضنتهم المنظمات اليسارية تلك ، وخاطبتهم بلغة جديدة عليهم . وعندما عاد أولئك الطلبة إلى أوطانهم أخذوا يبشـرون بتلك التعاليم اليسارية ، تارة بالنشر فى الصحف ، وتارة أخرى بإقامة الندوات وهكذا . ولعل من أبرز العائدين من أوربا فى ذلك الوقت سلامة موسى ، الذى تأثر إلى حد كبير بمدرسة الفابيانز ، وكذلك توفيق ديـاب ، وعصام الدين حفنى ومحمد حسين هيكل وحتى محمد فريد ، مؤسـس الحـزب الوطنى ، كان متأثراً بتلك الأفكار اليسارية .

وعندما هاجر الطلبة السودانيون إلى مصر فى الأربعينيات وما بعدها من أجل العلم ، وجدوا جوا كذلك الذى وجده الطلبة المصريون الذين هاجروا إلى أوربا من قبل ، فعمل اليسار المصرى فى أوساطهم ، فانجذب كثير من الطلبة إلى الأفكار اليسارية . صحيح أن الطلبة السودانيين الذين هاجروا فى العشرينيات لم يتأثروا بتلك الأفكار اليسارية ، ذلك أن الأفكار اليسارية لم تكن قد تبلورت فى مصر نفسها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أولئك الطلبة كان قد احتضنهم عمر باشا طوسون .

كما أن كل تفكيرهم كان محصوراً فى وحدة وادى النيل .

وقبيل الحرب العالمية الثانية وخلالها ، اشتد التيار اليسارى فى مصر ، وقد ساعد عليه توافد أعداد كبيرة من اليساريين الأوروبيين الذين ساقتهم الجيوش ـ جيوش الحلفاء ـ إلى مصر التى كانت من أهم الجبهات الحربية فى الحرب . وكان معظم اليساريين من الفرنسيين والطليان واليونانيين والانجليز .

تجربتى مع اليسار :

فى سنة ١٩٣٦ ، هاجرت إلى مصر طلبا للعلم ، أو بالأحرى هربت إلى مصر . وكان قد سبقنى إليها رفقاء سواء للدراسة المدنية أو الأزهرية . وكنا ونحن طلبة فى كلية غوردون ـ نستمد ثقافتنا من المدارس الفكرية المصرية ، من المجلات والكتب المصرية ، ولم نكن نعرف شيئاً عن الأفكار اليسارية ، بل كان تفكيرنا السياسى كله يسير فى اتجاه وحدة وادى النيل ، ومع تيار القضية الوطنية فى مصر .

وكنت ولا زلت أعتقد أن الثقافة الحقة ، لا يتحصل عليها الإنسان من الكتب والجلوس فى الفصول المدرسية أو المدرجات الجامعية ، وإنما الثقافة الحقة فى دراسة الإنسان نفسه . لذلك قررت منذ اللحظات الأولى لوجودى فى مصر أن أتعرف على

الإنسان المصرى فى كل صوره وأشكاله . كيف يعيش وكيف يفكر ، وكيف يعمل ، وحتى كيف يتآمر . ولذلك انغمست فى النشاطات السياسية كلها ، لم أترك حزبا إلا وتعرفت عليه .. حزب الوفد وحزب الكتلة ، وحزب مصر الفتاة ، والأحرار الدستوريين والسعديين ، وأخيراً كل المنظمات اليسارية فى مصر ، وكان يسهل علىّ مهمتى أن جماعات هذه الأحزاب فى الجامعة ، كانت تتسابق لكسب الطلبة السودانيين فى صفوفها . فانغمست فى النشاطات العلنية والسرية وكان نشاطى السرى كله فى المنظمات اليسارية التى كانت تعمل تحت الأرض وكنت على صلة بأكثر من منظمة . غير أن انتمائى الحقيقى كان لحركة التحرر المصرية (ح .ت .م) والتى أصبحت فيما بعد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (ح . د . ت . و) أو ماسمى اختصاراً « حدتو » .

ولانضمامى للحركة الشيوعية قصة ، كما لجميع الطلبة السودانيين الذين انضموا إليها قصص أيضاً .

لقد كنا ، محمد أمين حسين المحامى ، وعز الدين على عامر ، وعبد الوهاب زين العابدين وشخصى ، أول من دخل الحركة الشيوعية من الطلبة السودانيين بمصر ومنا تكونت أول خلايا سودانية شيوعية فى مصر .

كان ذلك سنة ١٩٤٥ ، وكنا جميعاً طلبة فى الجامعة ، عدا محمد أمين حسين الذى كان قد تخرج فى كلية الحقوق . وعن طريقنا نحن توافد عدد غير قليل من الطلبة السودانيين إلى الحركة الشيوعية .

وكان الذى قادنا إلى طريق الشيوعية هو الأخ عبده دهب حسنين . وقد كان يعمل عند حضوره للقاهرة مشرفاً على النادى الإيطالى بالقاهرة ، وأثناء عمله هناك جنده بعض الإيطاليين الشيوعيين ، ثم تحول للحزب الشيوعى المصرى (ح . ت . م) . وعبده دهب حسنين كان ومايزال يمثل الخلق السودانى الأصيل من كرم وشهامة ووطنية ، وعندما تعرف علينا أخذ يدعونا لمنزله بحارة درويش ، بحى عابدين ، حيث نجد عنده اللقمة الهنية كما يقولون .. نجد اللحمة التى كنا لا نراها إلا أول الشهر عندما نتسلم تحويلاتنا البائسة من أهلينا . فقد كنا طوال الشهر نعيش على الفول والطعمية وفتة الكوارع من « المسمط » والفول ، الذى كان يسميه صديقنا قيلى أحمد عمر « بغيره » . والتسمية مأخوذة من بيت الشعر الذي يقول :

« من لم يمت بالسيف مات بغيره » .

والفول ، وأكله ، كان مصدراً أساسياً من مصادر حياتنا ، ولولاه لما عاد طالب سودانى إلى السودان يحمل شهادة ، بل لعاد محمولا على آلة حدباء . ولعل خير مايمكن

أن نصور به حياتنا مع الفول فى مصر « نكتة » لعلها من الأخ عبيد حسن حامد : فقد كنت ذات مرة نزيلا بالمستشفى عندما حضر بعض الزملاء لزيارتى . وعند دخولهم سألوا عبيد حسن حامد عن مرضى فقال لهم : « لا أدرى ، ولكن عندما أرادوا أخذ عينة من دم أبو حسبو وجدوه ماء فول » .

كنا ـ كما قلت ـ نذهب لمنزل عبده دهب ، وهناك كنا نلاقى بعض الشبان المصريين المثقفين ، فيدور الحديث بيننا عن القضية السودانية والمصرية . وكان إخواننا المصريون يتحدثون إلينا بلغة لم نألفها ، ومفاهيم جديدة علينا ، عن الاستعمار ودوره ، وكيف أن الحكام فى مصر وعلى رأسهم الملك ليسوا إلا أدوات فى يد الانجليز . وكان أسلوبهم علمياً جذابا ، فتكررت لقاءاتنا بهم ، ثم تحولت اللقاءات إلى شبه حلقات ، ثم أصبحوا يمدوننا بمنشورات تحمل أفكارهم وتحليلاتهم . كل هذا كان يجرى ونحن لا نعلم أننا فى خلية شيوعية ، وإنما كنا نظن أننا فى ليالى سمر ثقافى .. لقد لعب الأخ عبده دهب دوره ببراعة كاملة ، وعندما أخطرنا بأننا فى خلية ، لم نهتم بالأمر ، وقلنا فلتكن شيوعية أو شيطانية طالما أن ما نسمعه يروق لنا ويزيد من مفاهيمنا عن الاستعمار ودوره وكيف يمكن أن نحاربه .

وكانت هناك خلية أخرى كان من بين أعضائها الدكتور عبد الوهاب زين العابدين . ثم تكونت خلايا أخرى من الطلبة السودانيين عن طريقنا ، لا أرى داعيا لذكر أسمائهم ، ومضينا فى النشاط الشيوعى إلى مداه ، وأصبحنا بعد قليل جزءاً من كادر الحزب ، وأصبحنا نقوم بدورنا فى التدريس والتجنيد ، وكان من بين من درستهم فى تلك الخلايا عبد الخالق محجوب .

كان إخواننا المصريون اليساريون يتعجبون من تمسكنا بوحدة وادى النيل ويرون ـ كما قلت ـ أنها إن تمت تؤدى إلى توسيع سلطات الملك والاقطاعيين . وكانوا يرون أن نربط كفاحنا بالشعب المصرى ، وأن ننادى بالكفاح المشترك بدلاً من وحدة وادى النيل .

وقد ترقيت فى صفوف الحزب حتى أصبحت أول سودانى يدخل اللجنة المركزية للحزب فى مصر .

مجلة أم درمان :

تطور نشاطنا تطوراً سريعاً ، وازداد عددنا ، فجاءنا عبده دهب يوماً ليقول لنا لماذا لا نصدر مجلة سودانية فى القاهرة ؟ فسخرنا منه وقلنا له كيف نصدر مجلة ونحن لا نجد ثمن الوجبات الثلاث من الفول ، وظنناه هازلا بادىء الأمر ، غير أنه طمأننا إلى

أنه سيقوم بكل شيء ، وأنه لا يطلب منا غير أن نشحذ أقلامنا للكتابة ، ثم أضاف : إن المجلة لا تكلف كثيراً ، وإنها سوف تروج وهكذا . وبالفعل بدأ عبده دهب يستعد لإصدار الصحيفة ، وأخذنا نناقش بجدية أمر إصدارها . وكان أول ما ناقشناه أمرين : كيف نتحصل على الترخيص ، ثم ماذا نسمى الصحيفة ، فاتفقنا على تسمية المجلة « أم درمان » بوصفها العاصمة الوطنية للسودان ومنبع الحركة الوطنية فيه . أما الترخيص ، فقد استعنا بالسيد أحمد دمرداش تونى أحد نواب البرلمان وممثل الحزب الوطنى وصهر محمد محمود جلال رئيس الحزب الوطنى ، الذى كان أول حزب نادى بوحدة وادى النيل .

استصدرنا ترخيص الجريدة باسم الأستاذ محمد أمين حسين المحامى لأنه كان الوحيد المؤهل بيننا لرئاسة التحرير ، فلقد كان محامياً وكنا طلبة ، وهكذا تم لنا كل شيء وبقى أن نصدر الجريدة .

اتفق الأخ عبده دهب مع إحدى المطابع فى حى « الدراسة » بالقاهرة ، ولم يكن لنا مكتب ، فكنا نكتب مقالاتنا فى المقاهى البلدية فى ذلك الحى .. نكتبها بين أطباق الفول والطعمية والعجة والبصارة ، وخرج أول عدد لأول صحيفة سودانية تصدر خارج السودان ، مسجلين بذلك حدثاً تاريخياً هاماً . ثم استأجرنا مكتباً فى أحد البدرومات الرطبة ، وخرجت الصحيفة صارخة ثائرة ، فتلقفها الناس ، خاصة السودانيين ، بفرحة عظيمة لأنها كانت معبرة عن آمالهم وأحلامهم ولاقت نجاحاً أكثر مما توقعنا كثيراً ، وحرصنا على أن تصل إلى كل البلاد العربية لتحمل صوت السودان وقضيته لأول مرة خارج حدود السودان . وأخذت الصحف الخارجية خاصة فى البلاد العربية تنقل عنها أخبار السودان والمقالات التى كنا نكتبها ضد حكومة السودان ، مما أزعج الانجليز فى السودان وأزعج دوائر السراى فى مصر . فكانت حكومة السودان تصادرها ، ولكنا كنا نهربها بطرقنا الخاصة ، ولأول مرة أحس السودانيون بأن قضيتهم خرجت للعالم . وللحقيقة والتاريخ أقول إننا لم نحس بأن الحزب الشيوعى (حدتو) كان يتدخل فيما نكتبه أو يملى علينا أى شيء ، فكان طابع الصحيفة وطنياً صرفاً ، الشيء الذى لم يمكن السلطات فى مصر أن تتخذ ضدها أى إجراء . وكنا فى سياستنا العامة نقف مع الحركة الوطنية المتمثلة فى مؤتمر الخريجين . وكنا نهاجم سياسة حزب الأمة لأنها كانت تسير فى ركاب سياسة الانجليز فى السودان . ولقد حاول رجال حكومة السودان مثل أحمد عثمان القاضى شراءنا وبذلوا لنا الوعود ولكنا رفضنا كل مغرياتهم بل كشفنا هذه المحاولة على صفحات الجريدة نفسها . ولم تكن صحيفتنا (أم درمان) تدعو لوحدة وادى النيل تحت التاج المصرى . الشيء الذى أثار حفيظة

الحكومة المصرية علينا ، فتربصت بنا ، وقبل أن تضربنا ضربتها القاتلة لجأت السراى ، عن طريق أنصار وحدة وادى النيل ، إلى إصدار جريدة (السودان) ، وكان يشرف عليها وعلى تمويلها الأخ المرحوم على البرير ، وكان رئيس تحريرها الأستاذ بشير البكرى ، ومن محرريها الأساتذة أحمد السيد حمد ومحيى الدين صابر وآخرون من أنصار الوحدة تحت التاج المصرى ، غير أنها لم تجد رواجاً كما وجدت مجلة أم درمان التى كانت صارخة فى حربها على حكومة السودان والاستعمار . وبالرغم من فخامة مجلة السودان وطباعتها الحسنة ، إلا أنها كانت تحمل شعارات عاطفية مثل (نيل واحد) و(ملك واحد) الخ .. الشىء الذى تخطاه التفكير فى ذلك الوقت .

لم تكن (أم درمان) شيوعية وإن كانت يسارية فى نهجها ، غير أن يسارها كان وطنياً وليس أممياً .

وعندما اشتد ساعد المجلة وراجت فى مصر وفى السودان وفى البلاد العربية ، وجدنا أن لابد لها من مكاتب تتناسب ومركزها الإعلامى ، فاستأجرنا مكتباً متواضعاً فى شارع إبراهيم باشا ، أصبح بمرور الأيام أشبه بدور الحزب يؤمها السودانيون والمصريون المهتمون بالقضية السودانية . وقد انزعجت ـ كما قلت ـ حكومة السودان والسراى على السواء فأصدر صدقى باشا قراراً بتعطيل كل الصحف التى كان يرى أنها يسارية النهج . وكان فى أول قائمة التعطيل مجلة أم درمان . وبالرغم من الأعداد القليلة التى أصدرناها من المجلة إلا أنها لعبت دوراً هاماً فى إبراز القضية السودانية ، خاصة فى المحيط العربى .

قيام الحزب الشيوعى السودانى « حسدتو »:

كان سكرتير الحزب الشيوعى المصرى (حدتو) هو المليونير اليهودى الشاب هنرى كورييل . وقد كان شاباً ذكياً ونشطاً ومخلصاً لمبادىء الشيوعية . وكانت زوجته أيضاً ابنة المليونير اليهودى المشهور موصيرى ، وكانت مثله شيوعية مخلصة لمبادئها . وكان كلاهما ، كورييل وموصيرى ، أصحاب بنوك عقارية فى مصر .

كان هنرى كورييل متفرغاً تماماً لنشاطه الشيوعى ، وكان لا يُرى إلا وهو يرتدى (الشورت) الكاكى والصندل ، ولا يركب إلا دراجة (بسكليت)رغم ثرائه الشديد ، وكانت حكمته من ركوب الدراجة أنه يستطيع دخول الحارات الشعبية الضيقة ، حيث يسكن العمال (البروليتاريا) إذ كثيراً مايذهب لتلك الأحياء لإلقاء المحاضرات فى الخلايا الشيوعية العمالية .

كان كورييل من أنصار تمصير الحركة الشيوعية فى مصر . وقد جره هذا إلى صراعات

كثيرة مع كثير من الشيوعيين الأجانب فى مصر الذين كانوا يرون أن تكون الحركة الشيوعية فى مصر تابعة للأحزاب الأم فى أوروبا ، فمنهم من كان يرى تبعيتها للحزب الشيوعى الفرنسى وآخر يرى تبعيتها للحزب الشيوعى الانجليزى وهكذا ، غير أن هنرى كورييل قد انتصر فى النهاية وكون حركة (حدتو) . وكانت أكبر الحركات الشيوعية فى مصر ، وإلى هذه الحركة انضم معظم السودانيين .

وفى الوقت الذى كان هنرى كورييل يعمل على خلق كادر شيوعى سودانى ، كان هناك شاب انجليزى من الحزب الشيوعى الانجليزى يعمل جنديا مع القوات البريطانية بالسودان ، وقد قام هذا الشاب بتكوين خلايا فى السودان من الطلبة والمثقفين والعمال أمثال أحمد زين العابدين وحسن أبو جبل ، وعبد الله أبو القاسم وعبد الرحيم أحمد وهكذا ، وكان من رأى هذا الشاب واسمه « ستورى » أن يلحق الحزب الشيوعى السودانى بالحزب الشيوعى الانجليزى ، فى الوقت الذى كان هنرى كورييل يرى تبعية الشيوعيين السودانيين للحركة الشيوعية المصرية ، وأخيراً انتصر رأى ثالث هو أن تقوم حركة مستقلة لحزب شيوعى سودانى ، واتفق الطرفان على ذلك . كان أول من تخرج من جماعتنا فى مصر هو الدكتور عبد الوهاب زين العابدين الذى عاد مباشرة للسودان ولم يعمل فى مستشفيات الحكومة ، وإنما فتح عيادة خاصة ، فكلف من الحزب فى مصر بالإشراف على تنظيم الحركة الشيوعية فى السودان ، وبالفعل أصبح هو الرئيس الموجه ، وكان عوض عبد الرازق سكرتيراً للحزب الوليد . غير أن خلافاً قد دب فى الحركة الناشئة فآثر عبد الوهاب زين العابدين الابتعاد تاركاً عوض عبد الرازق وزملاءه يديرون الحركة .

اضراب طلبة المدارس العليا سنة ١٩٤٦ :

فى سنة ١٩٤٦ قام طلبة المدارس العليا بالخرطوم باضرابهم الشهير ففصلوا بالجملة ، فاحتضنتهم مصر ، وسافر العشرات منهم فيما سمى « ببعثة السنهورى باشا » ، وقد كان السنهورى وقتها وزيراً للمعارف ، فأدخل الطلبة فى الجامعات ، وفتحت لهم بيوت السودان فى مصر ، وأعطتهم الحكومة المصرية إعانات شهرية مناسبة ، وكان من بين أولئك الطلبة عبد الخالق محجوب الذى جاءنى بخطاب توصية من أحد الأصدقاء يشيد فيه بذكائه ، ويطلب منى أن أعطيه عناية خاصة . فأنزلت عبد الخالق فى بيتى ، وكنت قد تزوجت حديثاً ، ولم أتركه يغادر بيتى إلا بعد أن اطمأننت على كل شىء بعد افتتاح بيوت السودان .

كانت اهتمامات عبد الخالق كلها تنصب على الأدب الانجليزي ، ولم تكن الشيوعية

قد خلبته بعد . غير أن هنرى كوربيل قد اكتشف فيه الذكاء ، فأولاه عناية خاصة وتولى تدريسه بنفسه حتى ألم بكثير من مبادىء الشيوعية . ولقد كانت غالبية الطلبة الذين أتوا إلى مصر فى ذلك العام من اليساريين وإن لم يكونوا قد عرفوا الكثير عن الشيوعية أكثر من شعاراتها .

وفى سنة ١٩٤٧ عاد عبد الخالق محجوب من القاهرة لأنه أصيب بمرض وقد نصحه الأطباء بالذهاب للسودان لأن مرضه لا يتحمل طقس مصر الرطب ، وكان عوض عبد الرازق قد فقد والده وتزايدت مسئولياته الأسرية فترك منصب السكرتارية لعبد الخالق محجوب ، وكان كل من عوض عبد الرازق وعبد الخالق محجوب من الشباب الأذكياء ، لذلك كثيراً ما اصطدما وأصبح التعاون بينهما مستحيلاً فانشقت الحركة الوليدة . وكان عبد الخالق أكثر نشاطاً من عوض ، وأكثر تفرغاً منه ـ لذلك استطاع أن يسيطر على الحركة ويوسع من نشاط الحزب .

أسباب اختلافى مع الشيوعيين :

أولاً : فى سنة ١٩٤٧ ، قررت هيئة الأمم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وكان القرار سيئاً أثار الأمة العربية والإسلامية كلها ، وكان رأى الشيوعيين الذى التزمنا به من قبل بالنسبة للقضية الفلسطينية هو أن تقوم فى إسرائيل دولة علمانية تضم اليهود والعرب ، ولكننا فوجئنا بأن الحزب الشيوعى فى مصر يؤيد التقسيم ويطلب منا تأييد ذلك . وعندما استنكرنا هذا الأمر ، قيل لنا بأنه قد « نزل خط » بتأييد التقسيم وأن الاتحاد السوفيتى قد وافق على ذلك ، وعندما يقرر الحزب الشيوعى فى موسكو أمراً فليس من حق أى شيوعى أن يناقشه ، لذلك فهم يصفون قرارات الحزب الشيوعى بقولهم « نزل خط » كأن قرارات الحزب الشيوعى هى التنزيل ! ولقد كان لذلك القرار ، قرار قبول التقسيم ، أثر سيء فى كل مصر ، وفى كل البلاد العربية والإسلامية ، مما أدى إلى انشقاقات كثيرة فى كثير من الحركات الشيوعية فى العالم العربى وخاصة فى مصر . وكنت فى ذلك الوقت عضواً فى اللجنة التنفيذية لحدتو . أى كنت الوحيد الذى يحتل هذا المركز من السودانيين . وبحكم مركزى هذا كان موقفى حساساً جداً ، وقد اضطرب تفكيرى بين مركزى القيادى ، والتزامى الوطنى والقومى فلجأت لكوربيل علنى أجد عنده حلا لموقفى الحرج هذا ، فسألته كيف تطلبون منا أن نؤيد التقسيم وأنتم تعلمون خطورة ذلك علينا ، لأن مجتمعاتنا ستنظر إلينا على أننا خونة ، وأننا عملاء للشيوعية الدولية وبالتالى ستعزلنا عنها ، فقال كوربيل : « إن الاتحاد السوفيتى عنده المنظرون الذين يدرسون كل شيء دراسة واعية ولا يتخذون إلا القرار السليم ، ويجب أن نضع

ثقتنا فيهم ، وأن ننفذ مايقولون دون مناقشة » . وكان معى فى هذا اللقاء أحد الرفاق من الطلبة فقال لكوريبل بانفعال شديد : « لو أن لينين بعث حيا ، وأراد أن يتخذ قراراً فى أمر يخصنا كعرب ، فإنه لابد أن يسألنا قبل أن يتخذ قراره لأننا أدرى بأحوال بلادنا وما ينفعنا أو يضرنا ، ونحن نرفض قراركم هذا .. » وخرج ذلك الصديق ولم يعد بعد ذلك بل أصبح من أشد أعداء الشيوعية . أما أنا فقد تخليت بعد ذلك بقليل ولنفس السبب عندما لم أجد مبرراً يقنعنى بقبول القرار ، أى قرار التقسيم .

ثانياً : الشيوعية تنادى بالأممية وترفض الوطنية والقومية ، وتعتبرهما نزعات عنصرية وشوفينية . ومعنى أممية ، أنه إذا تعارضت المصلحة الوطنية أو القومية مع مصلحة الشيوعية الدولية ، فإن الشيوعى الحق يقف مع المصلحة الشيوعية دون اعتبار للوطنية أو القومية . ومعنى ذلك أن يجد الإنسان نفسه فى كثير من المواقف يعمل ضد وطنه أو أمته . وهذا مايجعل الشيوعى يبدو فى كثير من الأحوال وكأنه غير وطنى .

ثالثاً : المفاهيم الخلقية عند الشيوعيين نابعة من أن مصلحة الحزب الشيوعى فوق كل شىء ، وأن الأخلاق الحقيقية هى تلك التى تخدم أهداف الحزب ولا تنفصل عنه بحال من الأحوال .

رابعاً : عندما يختلف الإنسان مع حزبه الشيوعى ، أو عندما تضطره ظروفه لوقف نشاطه الشيوعى ، فإن حزبه لا يقبل الاختلاف ، ولايعرف أن هناك ظرفا يمكن أن يمنع نشاط العضو . بل إن الحزب يتهم العضو بالجبن والانهزامية والانتهازية ، وقد يتهمه بالبوليسية أيضاً وهكذا . لذلك كثيراً ما يتحول ذلك العضو إلى عدو رغم أنفه ، وربما أصبح فريسة فى يد أجهزة الأمن تستغله وتستغل معلوماته فى ضرب الحزب . مع أنه لو ترك الشخص كصديق فقط لكان خيراً ، فالعضو عندهم إما أن يظل عضواً ، وإما أن يصبح عدواً ، ليس هناك وسط بحال من الأحوال .

أخطاء الحزب الشيوعى السودانى :

يرى كثير من الناس ، سواء فى السودان ، أو فى المنطقة العربية أن الحزب الشيوعى السودانى يمتاز بميزتين على الأحزاب الشيوعية الأخرى فى المنطقة العربية كلها .

الأولى : أنه أقوى الأحزاب العربية تنظيماً .

الثانية : أنه مستقل فى سياسته عن الشيوعية الدولية .

وفى اعتقادى أن الرأيين خطأ . فقوة تنظيم الحزب الشيوعى السودانى لم تأت من حسن تنظيمه بقدر ما تأتى من ضعف الآخرين على اختلافهم فى السودان . وهو ضعف ناتج عن الفكرة السائدة بأن الشيوعية نبت لا ينمو فى أرض السودان الطائفى المسلم

ولذلك ترك الآخرون الشيوعيين دون منافسة جادة فى التنظيم تحت هذ الاعتقاد ، وهذا بالطبع اعتقاد خاطىء وساذج ، لأن الشيوعيين لا يعملون فى أوساط الطوائف أو القبائل وإنما يعملون فى أوساط العمال والطلبة والمثقفين ، وهى العناصر القيادية فى أى قطر من الأقطار ، خاصة المتخلفة منها .

صحيح أن الحزب الشيوعى السودانى يعتبر بالقياس إلى الضعف العام فى المنطقة تنظيماً قوياً ، وأنه استطاع أن يخوض معارك كثيرة بنجاح ، ولكنه رغم هذا كان كثير الأخطاء وأهم سبب لتلك الأخطاء هو أن الشيوعيين لم يحللوا تحليلاً منطقياً طبيعة التكوين الاجتماعى للشعب السودانى ، وطبيعة ردود فعله السياسية فى تلك الفترة . لقد نشطت الشيوعية فى السودان فى الخمسينيات وهى فترة المد الثورى الوطنى ، لذلك وجدت شعارات الشيوعيين المتطرفة تجاوبا من بعض الناس ، خاصة فى أوساط العمال والطلبة والمثقفين ، لأن تلك الشعارات كانت هى نفس الشعارات التى تطرحها الحركة الوطنية ، فظنوا أن كل من يؤيد شعار الإضراب مثلا ، أو المظاهرة هو شيوعى ، مع أن التحرك كان فى حقيقته مدا وطنيا ، فالعمال والطلبة والمثقفون كانوا وطنيين قبل أن يعرفوا الشيوعية والشيوعيين .

وهذا الفهم الخاطىء من الرفاق السودانيين ، جرهم إلى مواقف وسط العمال وغيرهم كانت وبالا عليهم ، ونبهت تلك الفئات الوطنية إلى ما يجرهم إليه الشيوعيون ، فانقسمت الحركة العمالية ، وانقسمت حركة الطلاب وظهر عنصر الإخوان المسلمين كعامل جديد فى الساحة السياسية . وقد كانت استجابة العمال لبعض الشعارات الشيوعية استجابة مطلبية ، ولم تكن استجابة شيوعية بحال من الأحوال .

أما أن الحزب الشيوعى كان مستقلا فى تفكيره عن الحركة الشيوعية الدولية ، فهذا أيضاً خطأ جسيم . ذلك أن الشيوعية الدولية لا تعترف بهذه الاستقلالية من ناحية المبدأ ، فلو أن الحزب الشيوعى السودانى كان كذلك ، لفصل من الحركة الشيوعية الدولية ، ولما كان حزبا شيوعيا أصلا لأن الشيوعية - كما قلت - أممية وليست وطنية أو قومية .

ومن أخطاء الشيوعيين أيضاً أنهم كانوا فى عداء مستمر مع حزب الحركة الوطنية ، فكانوا يعتبرون أن عدوهم الرئيسى هو الحزب الوطنى الاتحادى الذى يمثل الحركة الوطنية . وحجتهم فى ذلك أن هذا الحزب يسيطر على كل الطبقات التى يرى الحزب الشيوعى أنها مجاله الطبيعى للعمل والكسب الحزبى مثل الطلبة والعمال والمزارعين والمثقفين . فبدل أن يتحالفوا معه أعلنوا الحرب ضده ، دون تقييم للمرحلة ، وكانت هذه إحدى نقاط الخلاف بين عوض عبد الرازق وعبد الخالق محجوب .

ففى الانتخابات التى جرت بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ ، أعلن عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى السودانى ، على صفحات الجرائد ، أن حزبه سوف يرشح فى كل الدوائر التى يترشح فيها اتحاديون ، لا بغرض كسب تلك الدوائر وإنما لإضعاف مرشحى الحزب الوطنى الاتحادى . ومعنى ذلك مساعدة حزب الأمة للفوز بتلك الدوائر ، وحزب الأمة حسب التصنيف الشيوعى للأحزاب ، هو حزب رجعى طائفى إقطاعى ، فكيف يستقيم هذا المنطق ؟ إن عبد الخالق محجوب فى كثير من مواقفه كان يتصرف من منطلق انفعالات شخصية وردود فعل أبعد ما تكون عن المنطق وعن منطوق النظرية الشيوعية نفسها ، ولعل هذا كان نفس السلوك الذى اتبعه عبد الخالق حتى مع أعضاء حزبه ، فخلق له وللحزب منهم أعداء وصلوا حد التعاون مع أجهزة الأمن للانتقام منه ومن حزبه ، وبذلك خلق فيه انشقاقات كثيرة قضت على كثير من نشاطاته . واستطرادا من هذه السياسة الانفعالية لجأ عبد الخالق للتعاون مع حزب الأمة ، وحزب الشعب الديمقراطى ، وهى أحزاب طائفية ولكنه لم يتعاون فى يوم من الأيام مع حزب الحركة الوطنية ، الحزب الوطنى الاتحادى !

ومن أخطاء الشيوعيين السودانيين التسرع فى الأحكام ، واتخاذ المواقف الخاطئة المدمرة دون دراسة أو وعى ، وهم الذين يتحدثون دائما عن المنطق والفهم والمادية الجدلية ، فعندما قامت الثورة المصرية سارعوا إلى اتهامها بأنها ثورة أمريكية وعميلة ، ثم عادوا وأيدوها بعد أن نزل إليهم الخط المقدس من موسكو . وعندما زار برزنيف السودان أيام حكم العساكر « حكم عبود » وزار عبود الاتحاد السوفيتى أيدوا حكم عبود لمجرد زيارة برزنيف للسودان . ومع ذلك يتحدثون عن استقلالية حزبهم .

وعندما أدين ستالين وعهده ، ودمغ بالانحرافية فى الاتحاد السوفيتى نفسه ، لم يكن للحزب الشيوعى السودانى أى موقف غير قبول اتهام ستالين رغم عبادتهم له حتى آخر لحظة . ولم يبدوا رأيا مستقلا ، كما فعل الحزب الشيوعى الصينى مثلا ، أو الحزب الألبانى ، بل التزموا بالخط الجديد ، وبالتنزيل الجديد .

وعندما ظهرت الشيوعية الأوربية التى قادتها الأحزاب الأوربية الغربية الكبيرة لم يكن لهم رأى وإنما ظلوا ومازالوا يتلقون التعليمات من موسكو . فأين إذن استقلالية الحزب الشيوعى السودانى ؟

وعندما حلت الأحزاب الشيوعية نفسها فى مصر ، أيام عبد الناصر ، لم يدلوا برأيهم ، بل كانت علاقاتهم مع مصر عبد الناصر على خير حال ، كل ذلك لأنهم ملتزمون بنزول الخطوط من موسكو . وسوف أعود للحديث عن مزيد من أخطاء الحزب الشيوعى السودانى عندما يأتى الحديث عن دورهم فى عهد مايو وما انتهوا إليه فيه .

حقيقة عن الشيوعية لابد أن تقال :

مخطىء من يقول إن الشيوعية كلها شر ، أوكلها خير ، ومخطىء أيضاً من يقول إنه يمكن أن يعرف السياسة دون معرفة الشيوعية ، لا لأن الشيوعية نظرية فلسفية اقتصادية فحسب ، بل لأنها واقع كبير ملموس لا يمكن تخطيه بحال من الأحوال . فالشيوعية فلسفة لم تأت من فراغ ، أو أنها نبت شيطانى ، بل هى نتاج لفلسفات وتجارب سابقة ، بدءا بفلسفة أرسطو وأفلاطون ومرورا بهيجل وماركس وإنجلز ولينين . فالسياسى الذى لم يقرأ « رأس المال » لماركس وأسس اللينينية والمادية الجدلية ، لا يستطيع ادراك التيارات السياسية التى تجتاح العالم اليوم وتسيطر على مقدرات الشعوب

والحكم على الشيوعية يجب ألا يبنى على أخطاء وممارسات الشيوعيين المحليين ، وإنما يجب أن يبنى على دراسة واعية متعمقة للشيوعية ، سواء قبلناها أم رفضناها . لأن قبولنا لها أو رفضها لن يغير من الحقائق الكبرى للشيوعية كنظرية وواقع .

ولو أن الشيوعية قد حققت نجاحات كبيرة من الناحية الاقتصاديـة والعلمية والاجتماعية ، إلا أنها لم تحقق فى هذه المجالات أكثر مما حققته النظم الأخرى ، بل إننى أرى أنها تنتكس فى مسارها وتعود إلى الوراء بدلا من أن تمضى إلى غاياتها التى رسمها واضعوها . وهذا يتضح من أن كثيراً من مبادئها التى نادت بها وكانت تراها ضرورية وحتمية قد أثبتت الأيام عكسها تماما ، فأصبحت الشيوعية ذات ألوان وصور متعددة متنافرة متناحرة . فهناك الشيوعية التيتوية والصينية والأوربية . كذلك بدا المعسكر الشيوعى وكأنه سجن كبير عالى الحصون ، وكل ما فيه أصبح يحل بالقوة ، كما حدث فى المجر ، وألمانيا الشرقية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وأخيرا فى بولندا حيث قامت ثورة شعبية عمادها العمال ، وضد الحزب الشيوعى طليعة الطبقة العاملة . وفى الحقيقة أن ما جرى ويجرى فى بولندا يثير علامات استفهام كبيرة حول الشيوعية كنظرية وكنظام . ذلك أن الحركة الثورية فى بولندا يقودها العمال ، ضد حزب العمال ، الحزب الشيوعى ، وهذا يؤكد فشل الحزب الشيوعى فى حل مشاكل بولندا . كذلك ، يفاخر الشيوعيون وتفاخر الشيوعية بأنها لا تعرف الانهيارات الاقتصادية ، مع أن الانهيار الاقتصادى الذى عانت وتعانى منه بولندا لم يحدث لا فى العالم الشيوعى ولا العالم الرأسمالى ولا حتى فى العالم الثالث . أضف إلى ذلك أنه قد اتضح بعد عشرات السنين من الحكم الشيوعي فى بولندا أن الكنيسة أقوى من الحزب .

كذلك لابد أن يقف الإنسان متعجباً عند العداء الشديد بين الاتحاد السوفيتى والصين ، رغم أن كلتا الدولتين تقيم نظامها على أساس النظرية الشيوعية الواحدة .

فلئن دل هذا على شيء فإنما يدل - على الأقل - على أن النظرية نفسها قابلة للتغيير وأنها ليست ثابتة جامدة كما يعتقدون هم .

ومع ذلك فلا يستطيع أحد أن ينكر إنجازات الاتحاد السوفيتى فى المجالات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والسياسية . كما لا يستطيع الإنسان أن ينكر أن نجاح الشيوعية فى خلق الصين خلقا جديدا جعل منها دولة لها وزنها الكبير فى العالم . بل إن إنجازها يعد أكبر من إنجاز الاتحاد السوفيتى ، فانتشال مليار من البشر من ظلام الجهل والتخلف إلى عالم النور والتقدم خلال خمسين عاماً يعتبر فى حد ذاته معجزة من معجزات الشيوعية الصينية .

قيام الحزب الوطنى الاتحادى :

عندما قامت الثورة المصرية فى يوليو سنة ١٩٥٢ كان فى السودان من الأحزاب الاتحادية حزب الأشقاء ، والاتحاديين ، ووحدة وادى النيل ، والأحرار ، والجبهة الوطنية ، وكان هناك أيضاً حزب الأمة ، والحزب الجمهورى الاشتراكى ، والحزب الوطنى ، وحزب القوميين ، وهى الأحزاب الاستقلالية .

وكان حزب الأشقاء آنذاك منقسما على نفسه ، قسم بزعامة إسماعيل الأزهرى ، وآخر بزعامة نور الدين .

ثم اندمجت الأحزاب الاستقلالية ، عدا الحزب الجمهورى الاشتراكى ، فى تنظيم واحد عرف باسم « الجبهة الاستقلالية » وبقى الحزب الجمهورى الاشتراكى منفردا . وكانت الأحزاب الاتحادية قد بدأت مشاوراتها فى السودان لتوحيد نفسها ، وقبل أن يتم لها ذلك استدعيت إلى مصر ، وأمام مستجدات الظروف خاصة توقيع اتفاقية الحكم الذاتى اندمجت الأحزاب الاتحادية لمواجهة التحدى الكبير بينها وبين دعاة الانفصال ، تاركين تفاصيل خلافاتهم لما بعد الانتخابات .

ولقد كان للواء نجيب دور كبير فى تهدئة تلك الخلافات وتوحيد الكلمة . وقد كان الرأى أن يترك توزيع المناصب والمراكز فى الحزب الجديد لحين عودة الجميع للسودان غير أن اللواء نجيب رأى أن يتم تعيين اللجنة التنفيذية فى القاهرة وقبل العودة للسودان ، حتى لا تكون موضع خلاف قد لا تسمح به الظروف الطارئة تلك وبالفعل تم اختيار ثلاثة أشخاص ليضعوا هيكل الحزب ، وهم السادة ميرغنى حمزة ، وخضر حمد والدرديرى أحمد إسماعيل على أن يكون رأيهم فى ذلك التشكيل قاطعا . وبعد مناقشات هادئة تم اختيار لجنة تنفيذية من عشرين عضوا - كان لى شرف عضويتها واختير الزعيم إسماعيل الأزهرى رئيسا للحزب ، كما اختير محمد نور الدين وكيلا له وخضر حمد

سكرتيرا عاما له ، واستبعد كل من يحيى الفضلى وخضر عمر من تلك اللجنة نسبة لما بينهما من خلاف خُشى أن ينقلاه إلى الحزب الجديد . كذلك تم اختيار هيئة عامة من تسعين عضوا .

وكان واضحا أن التكوين بهذه الطريقة قد أملته الظروف المحيطة بالموقف . لذلك قام الحزب وفى أحشائه تلك الخلافات دون حسمها . وكان لا بد لها ـ طال الزمن أو قصر ـ أن تطفو على السطح ، وتؤدى إلى ما أدت إليه . لقد جمع الحزب الوطنى الاتحادى بين طائفة الختمية ، وحزب الأحرار الاتحاديين ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكانت مصر ترعى هذا التجمع الجديد لأنها هى نفسها تدخل فى تحدى لانجلترا وأنصارها فى السودان .

الحزب فى مراحله الأولى :

كما قلت ، نشأ الحزب الوطنى الاتحادى على عجل ، واندمجت فيه الأحزاب الاتحادية على اختلاف نظرتها إلى نوعية الاتحاد مع مصر ، وقبل أن تحدد العلاقة فيما بينها . وكان طبيعياً أن تظهر تلك الخلافات فى مستقبل الأيام بعد أن تمر مرحلة التحدى بين التيار الاتحادى والتيار الاستقلالى .

كانت زعامة الختمية « السيد على الميرغنى » هى صاحبة الكلمة والرأى المسموع ، فلقد كانت الطائفية فى أوج سطوتها . فالسيد على الميرغنى على رأس التيار الاتحادى ، والسيد عبد الرحمن المهدى على رأس التيار الاستقلالى .

والطائفية ـ كما ذكرت من قبل ـ كانت قد دخلت فى أوساط المتعلمين منذ الثلاثينيات ، واستمر نفوذها بعد ذلك حتى قبيل الاستقلال .

ولم تسر الأمور فى الحزب الوطنى الاتحادى سيرا سهلا . فقد كانت زعامة الختمية تفرض سلطانها على طول الخط . وكان السيد على الميرغنى يعتقد أن أنصار الحزب الوطنى الاتحادى الذين حققوا النصر فى الانتخابات فيما بعد كلهم من الختمية . وعلى العموم ، لم يكن من المصلحة الدخول مع الطائفية فى صراع فى تلك المرحلة الحرجة حتى يتحقق استقلال السودان ، لذلك كان الحزب يرضخ رغما عنه لكل طلبات زعامة الختمية ، وكثيراً ما شكا رئيس الحزب إسماعيل الأزهرى من التدخل المستمر فى شئون الحزب وفى شئون الحكومة فيما بعد . كان ممثلو القيادة الختمية فى الحزب هم الدرديرى محمد عثمان ، وميرغنى حمزة ، وخلف الله الحاج خالد ، فلا يتم ترشيح فى دائرة إلا بموافقتهم ، ولا يبت فى أمر إلا بمشورتهم بوصفهم ممثلين للسيد على الميرغنى شخصياً . وقد وصل الأمر إلى حد أن طلب السيد على الميرغنى من حماد توفيق ، وهو

رئيس لحزب الاتحاديين ، أن يثبت انتماءه الختمى لكى يصبح مرشحا فى دائرة الحصاحيصا .

ومضت الأمور على هذا النهج حتى تمت الانتخابات وفاز الحزب بالأغلبية المطلقة وكون حكومته منفردا . ولكن مرة أخرى ، كان الرأى الأول والأخير فى تشكيلها للسيد على الميرغنى . فدخل الدرديرى محمد عثمان ممثلا للحزب فى لجنة الحاكم العام ، وتقلد ميرغنى حمزة ثلاث وزارات ، كما تقلد خلف الله الحاج خالد وزارة الدفاع ، وأمين السيد وزارة الصحة ، وأحمد جلى وزير دولة . وكانوا كلهم من كبار رجال الختمية . أما فى دوائر الحزب فقد كنا نفاجأ فى كل يوم بطلب جديد من السيد على الميرغنى لتعديل اللجنة التنفيذية حتى يصبح عنصر الختمية أغلبية فيها وهكذا . لم يكن رئيس الحزب وأعضاء لجنته يملكون حق المعارضة خوفا من الانشقاق فى تلك المرحلة الحرجة من حياة السودان وللحقيقة والتاريخ أقول : لولا حكمة الرئيس أزهرى وما يتحلى به من فضيلة الصبر لتحطم كل شىء منذ البداية .

ولكن هل حقيقة أن كل مؤيدى الحزب الذين نصروه فى معركته الانتخابية كانوا من الختمية ؟

الرد على ذلك بالنفى طبعاً . ولكن قد يتساءل القارىء : لماذا قبلنا هذا الوضع ؟ والرد أيضاً أننا علقنا كل أحاسيسنا وكراماتنا فى تلك المرحلة الخطرة حتى نجتازها بسلام ونجاح . فكراماتنا وأحاسيسنا تأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة لكرامة الوطن . لقد كانت جميع الطوائف الأخرى غير السياسية -وهى كثيرة- تؤيد الحزب ورجاله لما عرف عنهم من تاريخ وطنى عامر . كما كانت فئات المثقفين والعمال والطلبة تؤيد الحزب لنفس السبب ولكننا لم نشأ المغامرة بمستقبل البلاد فآثرنا الصمت والاستجابة لمطالب السيد على حتى نجتاز تلك المرحلة .

سارت الحكومة وسط هذه التيارات الجارفة يقودها ربان أعطى الكثير من الجلد والحنكة والحكمة ، غير أن الجنادل فى طريقه كانت كثيرة يصطدم بها حينا ويتفاداها حينا آخر حتى تمت السودنة والجلاء وأصبح الاتجاه نحو الاستقلال واضحاً وعندها تحركت كل الجبهات لإسقاط الحكومة ؛ فقبيل الاستقلال حدثت الجفوة بين الحزب وقيادة الختمية ، ذلك أن قيادة الختمية « لسبب لم يحن الوقت لذكره » قد عارضت الاتجاه نحو الاستقلال ، وطالبت بإجراء استفتاء عام لوقف تيار إعلان الاستقلال .

ولكن حكمة الرئيس أزهرى وصبره على الناس ووعيه لما كان يدور حوله من مؤامرات مكنته من أن يفاجىء الشعب من داخل البرلمان بضرورة إعلان استقلال السودان ، بعد

أن تمت السودنة وإجلاء الجيش الانجليزى والمصرى عن البلاد . وهكذا أسقط فى أيدى الجميع فأعلن استقلال السودان ، ورفع علم السودان المثلث الألوان .

التمزق فى صفوف الختمية :

بعد إعلان استقلال السودان ، واجه الحزب حربا ضارية من حكومة مصر ومن الختمية على السواء . وبالفعل فقد انتهت تلك الحرب بإسقاط حكومة الوطنى الاتحادى وإحلال حكومة السيدين مكانها . ولكن كان الحزب قد خرج منتصرا بإعلانه الاستقلال وإتمامه على يديه ثم وقف بعد ذلك وحيداً فى المعارضة .

كنت فى ذلك الوقت قد أصدرت جريدة « النداء » لنواجه بها الحملة الضارية ضد الطائفية ، وضد حكومة السيدين . وقد كانت جريدة « النداء » حدثا تاريخيا هاما ، إذ على صفحاتها أُعلِنتْ الحرب على الطائفية بلا رحمة ولا هوادة ، وكانت الطائفية حرما مقدسا حتى ذلك العهد ، لا يجرؤ أحد على مسها من قريب أو بعيد . فاستخدمت كل تجاربى فى مصروما تعلمته من الصحافة المصرية . فدخل عنصر الكاريكاتير لأول مرة ، وبدأ يحيى الفضلى يكتب مقالات متسلسلة بعنوان بيننا وبين على « يعنى السيد على » ، وفى تلك المقالات كشف المرحوم يحيى الفضلى عن دور السيد على وتدخله فى شئون الحزب والحكومة . وقد كان لتلك المقالات صدى بعيد فى أوساط الرأى العام هزته من أركانه . وقد واجهت أنا باعتبارى صاحب المجلة ، تهديدات كثيرة بالموت والويل والثبور ، ولكننا سرنا فى الطريق إلى نهايته ، وبذلك تمايزت عناصر الحزب الوطنى الاتحادى عن عناصر الختمية ، وأصبح الحزب مستقل الشخصية ، بعد أن كان تابعا . ولا شك أن هذا كان تحولا كبيرا فى مسار الحزب ، إذ ظهر فى أول انتخابات بعد ذلك « انتخابات ١٩٥٧ » أنه أقوى من الختمية . فقد فاز بضعف الدوائر التى فاز بها حزب الشعب الذى كان قد تكون بعد ذلك كواجهة سياسية لطائفة الختمية .

الفرسان الثلاثة والسيد على الميرغنى :

قبل إعلان الاستقلال بأشهر ، سافر الرئيس أزهرى وبرفقته يحيى الفضلى والشيخ على عبد الرحمن إلى لندن فى زيارة رسمية . فلم يعجب هذا الأمر « الفرسان الثلاثة » كما كانوا يسمون ـ الدرديرى عثمان والميرغنى حمزة وخلف الله خالد ـ فأرسلوا للرئيس أزهرى مذكرة ينتقدون فيها عدم مرافقة واحد منهم له فى تلك الرحلة ، وعددوا كل مآخذهم على الرئيس فى تلك المذكرة ، بل زادوا على ذلك أن امتنعوا عن حضور جلسات مجلس الوزراء وطلبوا استقالتهم من الحكومة .

كان السيد على الميرغنى فى ذلك الوقت فى مصر . فآثر أزهرى ألا يبت فى استقالتهم

حتى عودة السيد على الميرغنى . فلما علم السيد على بالأمر ألغى - أكثر من مرة - تاريخ عودته للسودان ، حتى تنجلى الأزمة . وكان أزهرى دائم الاتصال به يستعجله العودة ، فلما كثر إلحاح أزهرى على السيد على بالعودة قال له الأخير : « هؤلاء الجماعة إذا أصروا على استقالتهم فاعزلهم ، لأنني لا أود أن أعود لأواجه بالوساطات . » هذا ما قاله لى الرئيس بالحرف الواحد آنذاك . فعجبت من الأمر ، ولكن أزهرى قال لى : « هذا هو السيد على فلا تعجب لشىء » . وترتب على ذلك أن خرج ميرغنى حمزة وخلف الله خالد وكونوا حزب الاستقلال الجمهورى . وعندما كون السيد على الميرغنى حزبه « حزب الشعب » جعل رئيسه السيد على عبد الرحمن ولم يجعل رئيسه واحداً من الفرسان الثلاثة رغم أنهم كانوا ختمية ولم يكن على عبد الرحمن ختمياً .

ويرى بعض المراقبين أننا قد تعجلنا الخلاف مع الختمية ، والحقيقة هى أن الختمية ، أو بالأحرى قيادة الختمية ، هى التى تعجلت الخلاف لأسباب قد زالت فيما بعد ، وعاد التعاون بين الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى ليكونا حزبا جديدا هو الحزب الاتحادى الديمقراطى فى سنة ١٩٦٨ .

والخلاف فى الحزب الوطنى الاتحادى قد غذته جهات أجنبية كانت تريد الانتقام من الحزب لتحوله عن الاتحاد إلى الاستقلال ، كما غذته جهات داخلية كانت دائما وأبدا تسعى لتمزيق الحزب والقضاء عليه لأنه قاد سفينة الكفاح وحده وحقق استقلال السودان دونها . وهناك الكثير مما لم يحن الوقت لذكره الآن وربما ذكر فى ظروف أخرى أكثر مناسبة من هذه .

الفدائى خضر حمد :

منذ تكوين الحزب الوطنى الاتحادى وخضر حمد هو الأمين العام للحزب ، ومع ذلك لم يشمله التكوين الوزارى الأول ، ذلك لأن خضر حمد أولاً : ليس ختمياً ، أو موضع رضاء من السيد على الميرغنى ، ثانياً : أنه بطبعه لا يحب الأضواء ويؤثر العمل الصامت على الأضواء .

سألته يوما لماذا لم تعين وزيرا وأنت سكرتير الحزب ؟ فقال بابتسامته المعهودة : مالك ومالى ، ولماذا تريد أن تزج بى فى هذا المعترك ، ألا يكفى ما ألاقيه فى سكرتارية الحزب . ثم إذا كان رئيس الحزب قد أصبح رئيسا للحكومة أليس من الأوفق أن يبقى السكرتير ليدير شئون الحزب ؟ لم يشر من بعيد أو قريب إلى رأى الختمية فيه ، أو إلى أى سبب آخر . فسألته : هل عرض عليك الرئيس الوزارة فاعتذرت ؟ فقال : نعم . مع أننى أعلم غير ذلك ، فذهبت للرئيس أزهرى وسألته : لماذا لم يعين خضر حمد وزيراً ، فقال

بعد برهة صمت « ليت جميع الناس مثل خضر حمد ، فهو لم يتحدث معى ولم أتحدث معه فى هذا الأمر رحمة به من هذا الوضع الذى أواجهه وأعانى منه أنا شخصياً » . ثم أضاف « إننى أدخره لما هو أهم من ذلك ، وسترى » . فقلت له : ولكن الناس سوف يتساءلون ، ولن يأخذوا الأمر بهذه البساطة التى تأخذه بها أنت ، إذ كيف يعين أناس لا دور لهم فى الحركة الوطنية أو تاريخ فى الجهاد ولا يؤخذ خضر حمد ؟ فقال من وراء ابتسامته « السبب الذى لم آخذ به خضر حمد هو نفس السبب الذى لم أرشحك فيه حتى نائبا فى دائرة » وهنا أدركت مرماه وتركته . وبعد أزمة الفرسان الثلاثة واستقالتهم من الحزب عين خضر حمد وزيرا للرى رغما عنه ، ثم أصبح بعد ثورة أكتوبر عضوا فى مجلس السيادة حتى آخر لحظة .

والحقيقة أن خضر حمد لا يكره شيئاً كرهه للمناصب والجاه والسلطان . وقد ظل وهو عضو فى مجلس السيادة يركب عربته الصغيرة ولا يركب عربات مجلس السيادة الحمراء بأعلامها الخفاقة . وكان يتبرع بنصف مرتبه إلى الحزب وهكذا . وكان فى سنواته الأخيرة أقرب الناس إلى أزهرى وموضع سره .

إسماعيل الأزهرى زعيم حزب الأشقاء :

لقد أفردت هذا الحديث عن الزعيم الراحل إسماعيل الأزهرى لأنه كان مثار مناقشات كثيرة بين محبيه وأعدائه ، فهو الرجل على أى حال الذى تحقق على يديه استقلال السودان .

لقد رأس إسماعيل الأزهرى حزب الأشقاء منذ أيامه الأولى ، كما رأس مؤتمر الخريجين لفترات طويلة . كذلك رأس وفد السودان سنة ١٩٤٦ ، ثم أصبح أول رئيس لحكومة وطنية . فكيف تم له كل هذا المجد ، وما مميزاته ؟ ولماذا اتهم إسماعيل الأزهرى بعد استقلال السودان بأنه تنكر لوحدة وادى النيل ، فهل هذا صحيح ؟

وأود فى بداية حديثى ، وقبل الرد على تلك التساؤلات ، أن أبدى رأيى الشخصى فى الأزهرى كما عرفته وتتلمذت على يديه ورافقته فى رحلة الكفاح الوطنى .

لقد كان إسماعيل الأزهرى أستاذى فى كلية غوردون فى الثلاثينيات ، ومنذ ذلك التاريخ عرفت فيه الأخ الأكبر والقائد المحنك . لم يكن أزهرى كغيره من الأساتذة يلجأ إلى أسلوب العقاب والضرب ، بل كان يميل دائماً وأبداً إلى الإقناع لذلك كان محبوباً من طلبته . كان أزهرى أستاذاً للرياضيات ، وهى أكثر المواد صعوبة ولا يستسيغها إلا الأذكياء . ولعل أبرز صفات إسماعيل الأزهرى الصبر وقوة الاحتمال . فهو يحسن الاستماع إلى الناس ، لا يقاطعهم أو يشعرهم بالملل من حديثهم مهما كان ساذجاً أو

تافها . وكان عفيف اللسان ، لم أسمعه يوماً واحداً يغتاب أحدا . فعندما اختلف الحزب مع السيد على الميرغنى ، كنا نحن جميعاً قد اندفعنا فى العداوة وتوغلنا فى النقد بالصورة التى تصدر عن الخصومات السياسية . ومع ذلك كان هو فى أشد حالات الصراع والخصومة لا يذكر اسم السيد على الميرغنى إلا مصحوباً بكل ألقاب التمجيد والتكريم ، حتى أن يحيى الفضلى قال له يوما : إنك بأسلوبك هذا تريد أن تحملنا « وش القباحة » ، فنحن نهاجم السيد على بشراسة ، بينما تذكره أنت بكل الأوصاف الكريمة . فضحك أزهرى وقال : « لكل شيخ طريقته » .

كما قلت كان صبوراً على الناس ، يستمع إليهم وإلى شكاواهم بصبر يحسده عليه أيوب عليه السلام . ففى يوم من الأيام جاءه رجل مسن وكان هذا الرجل قد اعتاد الحضور إليه كل صباح ولكنه تغيب عنه لمدة خمسة أيام ، فسأله أزهرى مشفقا عن سبب غيابه . فقال الرجل : « ياريس ماتت حمارتى التى تحملنى إليك كل يوم ، وهذا هو سبب غيابى » . فتأثر الرئيس وأخذ يواسيه فى فقد حمارته زمناً طويلاً ، وعندما خرج الرجل قلنا له : « ياريس لم يبق لك إلا أن (تعطيه الفاتحة) فى الحمارة ، فقال : « والله لو أن هذا يجوز لما ترددت فى فعله ، فهو رجل من قدامى رجال الحزب ، لا يغيب عنى يوماً » . وبمثل هذه الروح كان أزهرى يعامل أعضاء الحزب . ففى اجتماعات الحزب ، التى كثيراً ما كانت تطول حتى الفجر ، كان لا يمل ولا يكل ويعطى كل فرد حقه فى الحديث دون أن يسمح ، مهما كان رأى المتحدث ضحلاً ، بمقاطعته أو إسكاته . وكان دائماً يقول : إنه لا يعتقد أن هناك رأيا ضحلا . وأن أى رأى يبديه العضو يستحق الاستماع إليه .

وكان لا يبدى رأيه إلا آخر الناس حتى لا يؤثر على الآخرين . كانت الديمقراطية فى دمه ، وكان لا ينفرد برأى ، بل يخضع دائماً لرأى الأغلبية .

وفى اعتقادى أن الأزهرى كان يتمتع بكل الصفات اللازمة للزعامة ، وأهمها صفة الصبر ، فلقد ورث إسماعيل الأزهرى زعامة الحركة الوطنية بصبره على الشدائد وعلى الناس وقد سبقه كثيرون على رئاسة المؤتمر غير أنهم جميعاً لم يصبروا على الشدائد . ولعل من أبرز صفاته أيضاً أنه لا ينسى الناس أو أشكالهم ، أو أسماءهم ، فقد كان يتمتع ، بجانب ذكائه ، بذهن فوتوغرافى . وهما صفتان إن اجتمعتا لشخص مكنتاه من صنع العجائب . لذلك ولكل هذا كانت رئاسته لحزب الأشقاء وللمؤتمر ولوفد السودان ، ثم للسودان كله رئاسة حتمية فى رأيى .

ولنعد الآن إلى الرد على السؤال الهام : هل تنكر إسماعيل الأزهرى لوحدة وادى

النيل ؟ لا أود هنا أن أسوق المبررات ، وإنما أود أن أسوق تجربتى الخاصة معه فى هذا الصدد .

١ ـ فى وفد السودان سنة ١٩٤٦ :

عندما حضر إسماعيل الأزهرى على رأس وفد السودان إلى مصر ، كنت طالباً بالجامعة فى مصر . وكنت أذهب إليه باعتبارى من طلبته السابقين ومن المعجبين بكفاحه السياسى ، فهو أستاذى فى الدراسة وفى الوطنية . ذهبت إليه يوماً فى فندقه « الكونتننتال » ، حيث كان يقيم هو وبعض أعضاء الوفد ، فقلت له : إن بعض أصدقائنا من الطلبة المصريين يسألون عن وحدة وادى النيل فى نظر الزعماء السودانيين ، فهل هى وحدة أم اتحاد ؟ فقال : ولماذا هذا السؤال ؟ قلت : إن الطلبة اليساريين المصريين يرفضون وحدة وادى النيل باعتبارها دعوى برجوازية يريدها الملك ليوسع من رقعة نفوذه ويريدها الاقطاعيون لتوسيع ملكياتهم الزراعية فى السودان ، ويضيفون بأن وحدة وادى النيل إن تمت فإنها ستكون خيانة للشعب المصرى قبل الشعب السودانى ، لأنها تقوى الملك والاقطاع على حساب المصالح الشعبية الوطنية . ذلك بينما يريد غير اليساريين تحديدا قاطعاً وصريحاً بأن تكون الوحدة اندماجية وهكذا .

قال ببساطته المعروفة : قولوا لهم إننا نريد أن نتحد مع مصر لأن العلاقة بين الشعبين قديمة وراسخة ، والمصالح مشتركة والنيل والتاريخ واحد وهكذا . فقلت له : إن بعض إخواننا من المصريين يرفضون هذا التعميم ، ويريدون الوضوح ووضع النقاط فوق الحروف . وهكذا بدأت أحاوره وأداوره وهو يبتسم ولا يكل ولا يمل . وأخيراً قلت له لنترك أسئلة الزملاء جانباً ، فأنا شخصياً أريد أن أعرف الحقيقة ... حقيقة شعار وحدة وادى النيل . هل المقصود مثلا أن تكون المديرية الشمالية مثل مديرية أسوان بالنسبة لمصر ؟

صمت الرئيس قليلا ثم قال بطريقته المعروفة بضرب الأمثال :

« الاستعمار الانجليزى مارد جبار ، يضع إحدى قدميه على صدر مصر ويضع القدم الأخرى على صدر السودان . ولكى نزحزحه لابد لنا أن نتفق على زحزحته سوياً فى وقت واحد حتى نسقطه » . فقلت له : ولكن هذا مايقوله اليساريون والشيوعيون ، ويصفونه بأنه الكفاح المشترك بين الشعبين . فضحك وقال لى : إننى أعرف أنك يسارى ، وليس هذا مهما ، ولكن الحقيقة الكبرى أننى فى هذه المرحلة لا أستطيع إلزام الشعب السودانى بأى نوع من أنواع الارتباط ، ولكنى أستطيع نيابة عن الشعب

السودانى أن أضع يدى فى يد أى شخص أو جهة تساعدنا على زحزحة الاستعمار الانجليزى عن السودان ، تحت أى شعار ، وتحت أى ظروف . وبعد أن نتغلب على الاستعمار الانجليزي الجاثم على صدر أبناء وادى النيل ، فالأمر متروك للشعب السودانى الحر آنذاك أن يقرر نوع علاقته مع شقيقه الشعب المصرى وبقية الدول العربية الأفريقية ، فأكدت له من جديد أن هذه هى نظرية الكفاح المشترك التى ينادى بها الشيوعيون .

٢ ـ تصريح جريدة الأيام :

أدلى الرئيس أزهرى قبيل إعلان الاستقلال بتصريح لجريدة الأيام يدعو فى مضمونه إلى وجوب استقلال السودان ، الشىء الذى أثار حكومة مصر فشنت علينا حرباً عنيفة وحملة إعلامية ضارية . وعندما قرأت التصريح ذهبت غاضباً للرئيس ألومه على إعطاء هذا السبق الصحفى لجريدة غير جريدة الحزب ، ثم أظهرت له مخاوفى من نتائج هذا التصريح على الحكومة وعلى الحزب وعليه شخصياً .فقال لى « إن هذا التصريح قد أدليت به بعد جولتى الأخيرة فى أنحاء البلاد وتلمسى لرغبات الناس ، خاصة أعضاء الحزب ، فلقد لمست ميلاً شديداً من الجميع إلى ضرورة إعلان الاستقلال فى تلك المرحلة وتأجيل الوحدة مع مصر لظروف أخرى مواتية » . ثم أضاف : « أنا رجل ديمقراطى ورئيس حكومة ديمقراطية برلمانية ، وليس من حقى أن أفرض رأياً خاصاً على الناس ، ولو حاولت ذلك لأقيلت حكومتى وسقط حزبى . لذلك أردت بنشر هذا التصريح أن أرى رد فعله عند الناس ، وانعكاساته على الرأى العام ، أما كونى خصصت به جريدة الأيام ، فهذا لأنها مستقلة ولو نشرته فى صحيفة الحزب لأصبح هذا رأى الحزب . وحتى الآن أنا لم أعرض الأمر على لجان الحزب ، وعندما أعرض الأمر عليكم فأنتم أصحاب الرأى النهائى » . أما عن إخواننا المصريين فقال بطريقة ضرب الأمثال : فليعلم إخواننا المصريون المثل القائل « إن كبر ابنك فخاويه » . وأنا سوف أذهب لإخواننا المصريين وأشرح لهم الظروف التى أدت إلى تغيير اتجاهنا فى هذه المرحلة على الأقل . وأرجو أن يتفهموا موقفنا وظروفنا ، وإن استقلالا صديقا خير من اتحاد مفروض على غير رغبة . فقلت له : إنى أخاف عليك من السفر إلى مصر . فضحك وقال : هل تعنى أنه سيحدث لى مكروه عندهم ؟ قلت : ربما حدث هذا ولو على مستوى الأفراد المتطرفين . فقال : أنا مؤمن بأننى سأموت بالطريقة وفى الزمان والمكان المحددين من عند الله سلفا ، فلا تخش شيئاً . وإذا قتلت فلن أكون أنا الخاسر ، بل سيكون القاتل خاسراً ، والمصريون أبعد الناس عن فعل كهذا .

وبالفعل ذهب الرئيس وصحبه مبارك زروق ويحيى الفضلى وعلى عبد الرحمن . وكان هناك نور الدين وآخرون . فكان استقبالهم فاترا ، وأنزلوا فى مكان قصى عن قلب العاصمة (فندق مينا هاوس) ، وأخذت الجماهير المعادية تُرسل إليهم حيث ينزلون ، وليهتفوا هتافات عدائية ضدهم . وقد استجلب لهذه الهتافات بعض النوبيين « السمر الوجوه » الذين يعيشون فى مصر . وكان يشرف على هذا العمل المرحوم صلاح سالم .

وبعد هذا الاستقبال عقد اجتماع بين الطرفين ، حضره عن مصر الرئيس عبد الناصر وصلاح سالم وحسين ذو الفقار وزكريا محيى الدين على ما أذكر . وحضره الرئيس أزهرى ورفاقه . وفى هذا الاجتماع حاول الرئيس ورفاقه أن يشرحوا الظروف المحيطة بالسودانَ وأن يوضحوا أن تحول الحزب نحو الاستقلال إنما أملته بعض الظروف التى كان للمصريين أنفسهم الضلع الأكبر فى خلقها . فكانت هناك أخطاء من الثورة فى مصر نفسها انعكست على الوضع فى السودان ، مثل الخلاف مع محمد نجيب الذى اعتبره السودانيون أمراً غريباً ، وخاصة أن السودانيين ينظرون إلى نجيب على أنه واحد منهم ، وأنه ممثلهم فى الثورة المصرية ، لذلك لم يأخذوا الخلاف معه ببساطة بل رتبوا عليه موقفاً كبيراً فى مواجهة مصر . كما أن المحاكمات التى جرت للإخوان المسلمين بتلك الصورة لم يتقبلها السودانيون . كذلك أوضحوا للمسئولين المصريين أن العناصر التى لا تريد الوحدة مع مصر ، ومن خلفها الانجليز ، ربما قامت بعمل يخول للحاكم العام إعلان الانهيار الدستورى والعودة إلى الحكم الثنائى . وعندما اشتد النقاش قال مبارك زروق : إن الرأى العام السودانى كله يطالب الآن بالاستقلال بما فى ذلك جماهير الاتحاديين ، وهنا ثار المرحوم صلاح سالم وقال : « اعطنى عشر دبابات وأنا أصنع الرأى العام فى مصر أو فى السودان » فرد عليه مبارك زروق قائلاً : « قد يحدث هذا فى القاهرة ولكنه لن يحدث فى الخرطوم » فغضب المصريون من هذا القول واعتبروه طعنا فى مصر وفى القيادة المصرية . غير أن مبارك زروق أوضح ما يعنيه بأن الثورة فى مصر قد أتت للحكم بالقوة العسكرية ، أما الحكومة فى السودان فقد جاءت نتيجة انتخابات ، ويمكن أن تسقط نتيجة التصويت ضدها أيضاً . ولم يقتنع الجانب المصرى بكل ما سبق من حجج . وعاد الوفد إلى السودان بعد أن شرح وجهة نظره . عاد الوفد وهو أكثر إصراراً على الاستقلال بأقرب فرصة ، وأقصر طريق .

الأحزاب السودانية وقضية السودان :

تقرر عام ١٩٤٦ استئناف المفاوضات بين دولتى الحكم الثنائى لمناقشة القضايا المعلقة بينهما . وفور إعلان هذا النبأ تحرك مؤتمر الخريجين والأحزاب السودانية

لإثبات وجودهم ، ولمنع التوصل مرة أخرى لقرارات حول قضية السودان دون إشراك السودانيين فى اتخاذها . وعليه تقرر تكوين وفد ممثل لجميع وجهات النظر السياسية للسفر لمصر والاشتراك فى المفاوضات المزمعة .

وفد الأحزاب السودانية للمفاوضات : ١٩٤٦ .

سافر الوفد السودانى سنة ١٩٤٦ ليشترك فى المفاوضات المزمع عقدها بين دولتى الحكم الثنائى ، أو- على الأقل -لكى يكون على مقربة منها ، إن لم يشترك فيها فعلاً .

ولم يكن تكوين الوفد أمراً سهلاً ، نسبة للخلافات الكبيرة بين الاتحاديين والاستقلاليين . ولكن إزاء ضغط الرأى العام السودانى تم الاتفاق على صيغة موحدة حتى يكون الوفد ممثلاً لكل وجهات النظر ، وبعد البحث وتقليب وجهات النظر لجأ الجميع إلى « صيغة البيان الجماعى » . وكان هذا البيان قد صيغ من قبل بين تلك الأحزاب فى سنة ١٩٤٥ كمحاولة لتقريب وجهات النظر بين أنصار الاتحاد مع مصر والمعارضين له . وكان قد رفع هذا البيان إلى الحاكم العام الذى رفضه . ويشتمل ذلك البيان على الآتى :-

١ - قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا .

٢ -قيام لجنة مشتركة من ممثلى حكومة السودان ومن المثقفين السودانيين على أن يقوم المؤتمر بانتخابهم . وأن تضع تلك اللجنة المشتركة مشروعاً لنقل أداة الحكم فى السودان إلى أيدى السودانيين فى أقرب فرصة ممكنة .

٣ - المطالبة برفع القيود المفروضة على حرية الصحافة والحركة والاجتماعات وقيام النقابات على أساس ديمقراطى سليم ، وأن تعدل كل القوانين المقيدة لتلك الحريات . غير أن هذا الاتفاق لم يعلن وظل فى طى الكتمان إلى أن جاءت فكرة سفر وفد السودان . فتم الاتفاق حوله ، حتى تتفادى الأحزاب الخلافات ، إذ لم يكن هناك وقت لمناقشة جديدة .

والاتفاق كما هو واضح من بنوده ، ليس اتفاقا سياسياً على مصير بلد يعانى من أبشع أنواع الاستعمار المزدوج . وإنما كان محاولة بائسة يائسة تهدف إلى المساومة الساذجة التى قصد بها إرضاء كل الأطراف المتناقضة . إذ كيف تقوم حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر ، وفى تحالف مع بريطانيا فى نفس الوقت ؟ وهل الانجليز من السذاجة بحيث يقبلون نصا كهذا لا يعطيهم أى حق أكثر من التحالف . كما أن التحالفات لا تكون إلا بين دولتين قائمتين فعلاً وذواتى سيادة . والحلف أمر مؤقت بينما الاتحاد أمر مصيرى . ولابد أن الانجليز والمصريين على السواء قد سخروا من هذا

التفكير . غير أن الرغبة الملحة فى الاتفاق قد دفعت بالسودانيين إلى ركوب هذا المركب المهتز .

سافر وفد السودان وفى أحشائه كل هذه المتناقضات ، فقد كان يحمل منذ البداية جراثيم موته ، وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : كان الاتجاه أولاً أن يكون الوفد مكونا من أعضاء المؤتمر فقط والذى كان يسيطر عليه الاتحاديون وحدهم . ولكن إزاء الرغبة الشعبية الجامحة ، وإزاء ضغط الطلبة السودانيين فى مصر والسودان تم توحيد الصف على الأسس التى سبق شرحها . وهى أسس واهية لا يمكن أن تصمد طويلاً .

ثانياً : كان الوفد نفسه مكونا من عناصر متطرفة فى اتحاديتها ، وأخرى متطرفة فى انفصاليتها .

ثالثاً : لم يكن أعضاء الوفد ، اتحاديين واستقلاليين ، يثقون فى صدقى باشا رئيس حكومة مصر آنذاك .

رابعاً : كانت الأحزاب المصرية ـ حتى المعارضة لصدقى باشا ـ كحزب الوفد مثلا ، تعمل على إفشال المفاوضات لأن صدقى هو الذى يجريها ، كما تعمل على إفشال مهمة وفد السودان لأن اتفاقه لا يشير من بعيد أو قريب إلى الاتحاد تحت التاج المصرى . كما أن أحزاب المعارضة كانت ترى فى حزب الأمة عدوا تقليديا لمصر ، وحليفاً للانجليز .

اختلف أعضاء الوفد فيما بينهم ، كما اختلفوا مع المصريين . ولم يكن صدقى باشا سعيداً بحضور الوفد السودانى أصلاً وذلك لأنه كان يسعى إلى مناقشة قضية مصر وحدها دون قضية السودان ، التى كانت دائماً وأبداً الصخرة التى تتحطم عليها المفاوضات المصرية ـ الانجليزية . لذلك فقد عامل الوفد معاملة غير كريمة ، فأشار على سلطاته أن تنزل الوفد فى محطة الجيزة وقبل الوصول إلى محطة القاهرة حيث قام السودانيون بحشد كبير لاستقبال الوفد . غير أن السودانيين فى مصر قد كشفوا المخطط وأفسدوه ، فنزل الوفد وسط هتافات الجماهير السودانية الهادرة فى محطة مصر .

وكان صدقى باشا يعلل موقفه ذاك ، بأن وجود وفد سودانى فى المفاوضات يعنى أن الشعب السودانى شىء والشعب المصرى شىء آخر ، وهذا ما لا يرضاه هو أو الملك أو الشعب المصرى . كما أنه كان يرى أن ينتهى من قضية مصر أولاً وتحقيق الجلاء عنها حتى تكون فى موقف أقوى لمواجهة الانجليز فى موضوع السودان ... كذا .

غير أن المفاوضات برمتها لم تصل إلى أى نتيجة ، وانفرط عقدها . لأن الشعب المصرى كله كان ضد صدقى باشا لما عُرف عنه من ولاء مطلق للانجليز . وأن أى اتفاق

معه مرفوض سلفاً من الشعب المصرى . وإزاء ذلك الموقف استقال صدقى باشا وقطعت المفاوضات .

مسرحية بروتوكول صدقى ـ بيفن

قلت فيما سبق إن مفاوضات صدقى ـ بيفن قد فشلت ، وأن صدقى باشا قد استقال . ولكن الملك طلب منه البقاء فى منصبه لاستئناف المفاوضات فيما بعد . فبعد مضى شهر من انقطاع المفاوضات استؤنفت من جديد بين الجانبين ، وتم الاتفاق بينهما على ماسمى « ببروتوكول صدقى ـ بيفن » والذى وقعه الطرفان بالأحرف الأولى . وقد تناول هذا البروتوكول قضية السودان ومسها مساً ماكراً خفيفاً ، فلقد ورد فيه :

١ ـ أن السياسة التى تتبع فى السودان تكون فى حدود وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى .

٢ ـ أن يكون من أغراض تلك السياسة العمل على « رفاهية الشعب السودانى » ، وإعداده للحكم الذاتى لاشتراك السودانيين فى إدارة حكم بلادهم حتى يتيسر لهم فى المستقبل أن يختاروا المصير الذى يريدونه . وإلى أن يتم ذلك فقد اتفق الطرفان على أن يظل الوضع كما هو فى ظل اتفاقيتى ١٨٨٩ و١٩٣٦ أى استمرار الحكم الثنائى .

ويتضح من الوهلة الأولى أن الاتفاق لا يعدو أن يكون تلاعبا بالألفاظ ، ومساومة مكشوفة بين دولتى الحكم الثنائى ، حتى لا تفشل المفاوضات مرة أخرى ، فى ظروف سياسية وعالمية حرجة .

ويبدو التناقض واضحاً فى البروتوكول من النصوص التى حواها . فهو يعترف فى إحدى فقراته بوحدة السودان ومصر تحت التاج المصرى . وذلك بغرض إرضاء مصر والملك . ويعترف فى فقرة أخرى بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم ، وذلك لإرضاء الانجليز ومن ورائهم دعاة الانفصال . لأن تقرير المصير كما يراه الانجليز هو تطوير السودانيين للحكم الذاتى تحت المظلة الانجليزية وفى إطار الاستراتيجية الامبريالية .

والذى لاشك فيه أن هذه هى المرة الأولى التى يعترف فيها الانجليز صراحة بحق مصر فى السيادة على السودان ، وأن قيام أى شخصية للسودان لابد أن تكون تحت التاج المصرى وفى إطار وحدة وادى النيل .

وعندما عاد صدقى باشا من مفاوضاته إلى مصر صرح قائلاً « لقد أتيت لكم بالسيادة على السودان » . وهذه حقيقة رغم التفسيرات اللاحقة التى حاول بيفن فيها التنصل من الاتفاقية . فقد انزعج الحاكم العام وكبار موظفى حكومة السودان ، كما انزعج

السيد عبد الرحمن المهدى . فقرر كل منهما السفر إلى مصر وإلى انجلترا لاستيضاح حقيقة البروتوكول المتناقض فى صياغته ومضمونه . وقد سافر الحاكم العام مدفوعاً من كبار موظفيه . كما سافر السيد عبد الرحمن أيضاً بناء على اتفاق بينه وبين سلطات حكومة السودان ، بغرض إثناء حكومة بريطانيا عن تلك الاتفاقية . فقد أصبح موظفو حكومة السودان قوة ثالثة بجانب دولتى الحكم الثنائى كما سأوضح فيما بعد .

وكان قد سبق سفر السيد عبد الرحمن والحاكم العام تحركات محلية ، هدفها تقوية مركزهما أمام حكومة بريطانيا حتى تغير من موقفها ، فلقد هدد السيد عبد الرحمن بأنه لا يستطيع ضمان استمرار الهدوء والاستقرار بين أتباعه إذا أقر ذلك البروتوكول . كما أنه استدعى كثيراً من أنصاره فى الأقاليم للعاصمة فى مظاهرة لاستعراض العضلات ، وسير مظاهرة صاخبة على رأسها أحمد عثمان القاضى لتسليم مذكرة تهديدية باسم الاستقلاليين ضد البروتوكول وضد حكومة السودان إن هى وافقت عليه . وقد أثرت تلك الاستعراضات فعلاً على موقف بريطانيا من البروتوكول ، فتراجع بيفن وحكومته . وقد صرح بيفن بعد ذلك بأن البروتوكول يعنى أن يكون للسودانيين ، بعد استقلالهم ، أن يختاروا نوع العلاقة التى يريدونها مع مصر بما فى ذلك حقهم فى الانفصال عنها .

كما أن البروتوكول لم يرض الاتحاديين أيضاً ، باعتبار أنه ترك الحكم الثنائى كما هو ، ولم يلغ اتفاقية ١٨٨٩ ، والمادة ١١ من اتفاقية ١٩٣٦ ، لأن هذا ربما ساعد حكومة السودان على تسليم السلطة كلها للإنفصاليين . لذلك سير الاتحاديون مظاهرة مضادة لمظاهرة الانفصاليين .

وإزاء هذا التناقض فشل البروتوكول ، واستقال صدقى باشا ليخلفه النقراشى الذى قرر نقل القضية كلها إلى الأمم المتحدة . وهذا هو الرأى الذى كان ينادى به حزب الاتحاديين منذ البداية ، لتدويل القضية بدلا من جعلها محصورة بين دولتى الحكم الثنائى .

قضية السودان أمام الأمم المتحدة

السودان تحكمه دولتان .. وفيه نيلان .. وفيه سيدان .. وبه سودانان (شمالى وجنوبى) ، ويضم شعبين (عربى وزنجى) . بل حتى عندما ذهب إلى الأمم المتحدة كان له وفدان (اتحادى واستقلالى) . فكأنما كتب على السودان منذ الأزل ألا يتوحد إطلاقا فى أى شيء ، وفى أى موقف ، وعلى أية حال .

أثار النقراشي باشا قضية السودان فى الأمم المتحدة . فكانت تلك الثنائية تلاحق السودان حتى على المستوى الدولى ، فقد سافر كما قلت وفدان (اتحادى واستقلالى) . هذا يطالب بالاتحاد مع مصر ، وذاك يطالب بالانفصال عنها .

وعندما نقل النقراشي القضية من نطاقها الضيق بين دولتى الحكم الثنائى إلى المحيط الدولى الرحب لأول مرة فى التاريخ ، تفاءل الناس كثيراً وظنوا أن تلك الثنائية سوف تموت وإلى الأبد . ولكن حكومة السودان التى ظلت طوال الوقت تغذى الخلافات بين السودانيين وتضع كل العوائق أمام وحدة الشعب ، لم تقف مكتوفة الأيدى . فأرسلت من جانبها وفداً ثالثاً يمثلها بحجة أن دولتى الحكم الثنائى اللتين تمثلهما ، قد تحتاجان إلى معونتها ومساعدتها بمدهما بالوثائق اللازمة ، وقد زاد هذا العمل فى تعميق القضية فجعلها ثلاثية بعد أن كانت ثنائية . وكان وفد حكومة السودان كله من الموظفين الانجليز ، لذلك لم يلجأ إليه المصريون إطلاقا ، بينما لجأت إليه حكومة بريطانيا . ولكى تكون حكومة السودان أكثر اطمئنانا ، فقد أرسلت أحد موظفيها من السودانيين الموالين لها كعضو فى وفد الاستقلاليين ، ذلك هو محمد صالح الشنقيطى . ولم يكن محمد صالح الشنقيطى مجرد موظف سودانى كبير ، بل كان قاضياً .

وقد أصدرت حكومة السودان آنذاك بياناً استنكرت فيه أن تذهب وفود سودانية إلى الأمم المتحدة بحجة أنها هى وحدها التى تستطيع تمثيل الشعب السودانى .

وبالطبع تحرك السيدان ، الميرغنى والمهدى ، ليعلن كل منهما رأيه فى مستقبل السودان . فلقد طالب السيد عبد الرحمن المهدى بانسحاب قوات الحكم الثنائى ، كما استنكر مطالبة مصر بانسحاب الانجليز وحدهم وبقاءها هى من بعدهم . أما السيد على ، فكعادته ، لم يتحدث عن انسحاب هذه القوة أو تلك ، وإنما أبرق إلى الأمم المتحدة موضحاً أن الزعماء الدينيين يجب ألا يزجوا بأنفسهم فى الشئون السياسية . وكان يعنى بهذا ، بطبيعة الحال ، السيد عبد الرحمن المهدى وتدخله المباشر أو عن طريق وفده فى قضية السودان . وهذه هى طريقة السيد الميرغنى المعروفة ، فهو يلمح ولا يصرح ويشير ولا يغير ، ويصمت ولا يتكلم .

عرض النقراشى القضية على الأمم المتحدة على أساس حق سيادة مصر على السودان ، الشيء الذى لم يجد أذناً صاغية بطبيعة الحال ، لأن مبادىء الأمم المتحدة كانت قد استقرت على أن لكل شعب الحق فى تقرير مصيره . لذلك انتهت القضية إلى لاشيء بالنسبة لمصر ، بل إن قرار هيئة الأمم كان ضربة لمصر . إذ قررت الهيئة أن للشعب السودانى الحق فى تقرير مصيره .

وقد اعتبرت حكومة السودان أن ذلك نصر لها ، وقد كان كذلك بالفعل ، فقد اعتبرت حكومة السودان أنها قد أصبحت حرة فى السير فى مشاريعها للتدرج بالسودان نحو الحكم الذاتى . لذلك أسرعت فى إنشاء المجلس التشريعى والتنفيذى .

فى هذا الوقت كانت الحركة الوطنية فى حالة مد ثورى ، كما ظهر عنصر جديد فيها ، هو عنصر العمال الذى أصبح سنداً قوياً للحركة الوطنية ، يقوده اتحاد العمال . وتكونت نقابة السكة الحديد وهى أقوى نقابة منتجة فى السودان وبها أكبر تجمع عمالى واع سياسياً . غير أن حكومة السودان ـ تمشياً مع سياسة التشدد التى سارت عليها ـ بعد فشل القضية فى الأمم المتحدة أو ما اعتبرته هى نصراً لها رفضت الاعتراف بهيئة شئون العمال ، وأقامت لجاناً عمالية لحسابها تتم العضوية فيها بالتعيين لا بالانتخاب . فرفض العمال ذلك مما أدى إلى أن يعلنوا إضراباً عاماً ويصطدموا بالبوليس ويعتقل زعماؤهم ويسقط بينهم شهداء . وبالطبع تجاوب الشعب معهم تجاوبا بعيد المدى ، فلم تجد الحكومة بدا من الاعتراف بهيئة شئون العمال . وكانت هذه أول هزيمة لحكومة السودان وانتصار للعمال . وقد شجع هذا النجاح العمال على الدخول فى مزيدٍ من الاضرابات والمظاهرات التى شارك فيها الطلبة أيضاً . فازداد المد الثورى فى كل فئات الشعب ، وعندما قامت الحكومة بحل اتحاد الطلبة سارع الطلاب بإنشاء رابطة لهم بدلا عن الاتحاد وتزايدت المقاومة الشعبية شيئاً فشيئا .

المؤتمر الإدارى سنة ١٩٤٦ :

قررت حكومة السودان إقامة مؤتمر إدارى لدراسة الخطوات المستقبلية لمشاركة السودانيين فى إدارة شئون بلادهم . فطلبت الحكومة من مؤتمر الخريجين والأحزاب تعيين مرشحين عنها ليشاركوا فى هذا المؤتمر . غير أن المؤتمر والأحزاب الاتحادية رفضت دعوة الحكومة تلك على أساس أن سياسة حكومة السودان مرفوضة من حيث المبدأ ولذلك لا معنى للمشاركة فى أى مظهر من مظاهرها . أما حزب الأمة فقد قبل المشاركة ورشح أعضاءه ومندوبيه للمؤتمر .

قسم المؤتمر الإدارى نفسه إلى قسمين أو إلى لجنتين :

١ ـ لجنة لدراسة كيفية مشاركة السودانيين مستقبلا فى إدارة شئون البلاد .

٢ ـ لجنة لدراسة مشروع الحكومات المحلية .

وانتهت دراسة المؤتمر فى نهاية الأمر إلى توصية بضرورة قيام مجلس تشريعى منتخب لكل السودانيين للنظر فى التشريع والمسائل المالية والأداء الوظيفى ، مع قيام مجلس تنفيذى يحل محل مجلس الحاكم العام .

رفض الاتحاديون هذه التوصيات أيضا ، باعتبار أن المجالس المقترحة لا تختلف عما سبقها من تنظيمات شكلية مضللة ، أما الاستقلاليون فقد قبلوها على أساس أنها تعطى السودانيين الفرصة لأن يكونوا أغلبية فى هذه المجالس . وقد كان الاتجاه أن يتكون المجلس التشريعى من سبعين عضواً (٧٠ عضواً) ، يتم تعيين عشرة منهم بواسطة الحاكم العام (وهذه هى أول خطوة تجعل المجلس يفقد صفة التمثيل الشعبى) ، أما الستون الباقون فإنهم لا ينتخبون انتخاباً مباشراً وإنما انتخاب غير مباشر ، كما أن الأعضاء الجنوبيين كان من المفترض أن يعينوا بواسطة مديرى المديريات حسب هواهم . وأخيراً ، وبعد كل هذا ، فإن أى تشريع يصدره ذلك المجلس لا يكون نافذاً إلا إذا وافق عليه الحاكم العام الذى له حق الاعتراض . كما كان له أيضاً أن يصدر أى تشريعات فى غيبة المجلس دون أن يكون ملزماً بعرضها عليه عند انعقاده .

هذه هى صورة الحكم الذاتى ومشاركة السودانيين فى إدارة شئون بلادهم كما كانت تراها حكومة السودان .

ولا أعتقد أن هناك سخرية أكثر من ذلك بأى شعب من الشعوب . ومع ذلك لم يعدم الانجليز من يقبلون منهم هذا العبث .

أما المجلس التنفيذى فكان الاختيار له يتم بإحدى طريقتين : التعيين ، أو بحكم المركز الوظيفى .

وقد أرسلت مشروعات المجالس هذه لدولتى الحكم الثنائى ، فوافقت عليها انجلترا دون اعتراض أو تعديل . أما مصر فقد أدخلت عليها بعض التعديلات التى تدعو إلى زيادة نصيب السودانيين فى إدارة شئون البلاد ، كما تضمنت بعض الفقرات التى تحد من سلطات الحاكم العام .

استنكر الاتحاديون من مصر مجرد قبول هذه المشروعات من ناحية المبدأ ، بينما كان الاستقلاليون كما قلت قد قبلوها كما هى تماماً وكما قبلتها حكومة بريطانيا . ولم تقبل حكومة السودان بطبيعة الحال تلك التعديلات التى أدخلها المصريون من جانبهم .

أما بالنسبة لجنوب السودان فقد عقد مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧ وناقش الإداريون الانجليز الجنوبيين فى أمر اشتراكهم فى هذه المجالس حيث استقر الرأى على اشتراكهم فيها .

ثم أصدر الحاكم العام أمرا جمد به قانون الجوازات لسنة ١٩٢٢ ، والذى يحرم على السودانيين الشماليين الذهاب لجنوب السودان إلا بأمر وإذن خاص . وقد جمد الحاكم العام القانون ، ولم يلغه ، تحسبا للظروف التى قد تجعله فى حاجة لاستعماله مستقبلاً . كما أصدر تشريعات أخرى خاصة بالتجارة بين الشمال والجنوب . وفى منتصف سنة ١٩٤٨ ، صدر قانون المجلس التشريعى والتنفيذى ، ونص فيه على أن يعين الوزراء ووكلاء الوزارات الانجليز أعضاء فى المجلس التنفيذى ، أى فى مجلس الوزراء ، وأن يعين زعيم المجلس التشريعى وزيراً فى المجلس وأن يتشاور الحاكم العام معه فى تعيين بقية الوزراء .. كذا .

لقد كان الأمر كله أشبه بلعبة الأطفال ، ولم يدركوا أن الزمن قد تخطى تفكيرهم ذاك ، لذلك قاوم الشعب هذه المشاريع مقاومة عنيفة حتى قضى عليها .

الجمعية التشريعية ١٩٤٨
« سنقاطعها ولو جاءت مبرأة من كل عيب »

إسماعيل الأزهــرى

ما إن أعلنت الحكومة عن عزمها على افتتاح الجمعية التشريعية حتى تحركت جبهات الشعب كلها ، الأحزاب ، العمال ، الطلبة والمزارعون والتجار وغيرهم . وخرجت المظاهرات الهادرة تهتف بسقوط الاستعمار ومشاريعه المضللة . فسقط الشهداء والجرحى ، وزج بكثير من الناس فى السجون . غير أن هذا لم يجد نفعاً وازدادت المقاومة الشعبية ، ولم يشذ عن هذا الموقف غير حزب الأمة الذى انخدع بالوعود الكاذبة والأحلام الخادعة . وفى هذا الجو المشحون بالكراهية أصرت الحكومة على المضى فى الانتخابات للجمعية التشريعية . وبالفعل تم افتتاحها فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، واختير الأميرالاى عبد الله خليل زعيما للمجلس . كما عُين مجلس تنفيذى كله من الانجليز عدا عبدالله خليل الذى رشح كلا من عبد الرحمن على طه والدكتور على بدرى . فأصبح الأول وزيراً صوريا للمعارف ، والثانى وزيراً صوريا للصحة . ولم يكن هؤلاء أكثر من موظفين رقوا إلى تلك المناصب الشكلية ، معطين بذلك حجة للانجليز ليقولوا إنهم أشركوا السودانيين فى حكم بلادهم .

تصاعدت الحركة الوطنية أكثر فأكثر بعد قيام المجلس التشريعى الذى اعتبره الشعب تحديا لإرادته . فتحركت كل قطاعات الشعب السودانى ، كما قلت ، وانتشرت المظاهرات فى كل مكان وامتدت إلى الأقاليم . وكانت الجمعية التشريعية قد انكشفت على حقيقتها ، واتضحت رسالتها ، ونوعية المشتركين فيها . فلم تضم غير زعماء العشائر وبعض الموظفين . كما انكشف المجلس التنفيذى الذى لم يكن إلا مجلس الحاكم العام باسم جديد .

حاول الانجليز أن يضفوا على تلك المجالس نوعاً من المساحيق لتجميل وجهها القبيح ، فأوعز الحاكم العام لزعيم المجلس الأميرالاى عبد الله خليل بأن يتقدم هو وزملاؤه بمشروع يطالبون فيه بالحكم الذاتى .

كان هذا فى أواخر سنة ١٩٥٠ ، فتقدم هؤلاء بالاقتراح ونوقش فى المجلس . وكان الغرض من كل ذلك هو إثبات أن حكومة السودان جادة فى التدرج بالسودان نحو حكم نفسه بنفسه . وبعد شهر من تقديم المشروع أصدر الحاكم العام قراراً

بإنشاء لجنة دستورية لتعديل القوانين والسير فى اتخاذ خطوات تمكن السودانيين من الحكم الذاتي المزعوم . وكانت الحكومة المصرية ترقب الموقف بحذر شديد ، وكان على رأس الحكومة المصرية آنذاك ـ لحسن الحظ ـ النحاس باشا رئيس حزب الوفد . فأصدرت حكومته كرد على تحدى الانجليز ـ قراراً يقضى بإلغاء اتفاقية الحكم الثنائي ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وهكذا أسقط فى يد الانجليز ، ونشأت أزمة سياسية حادة بين دولتى الحكم الثنائى . وأصبح وضع الحاكم العام نفسه فى مهب الريح ، ذلك أن تعيينه أساسا يتم بمرسوم ملكى مصرى . كما أصبح وضع الإدارة فى السودان كله غير دستورى . وظل الحال هكذا دون سند غير القوة الغاشمة حتى هبت رياح التغيير العاتية بقيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

انتقال قضية السودان إلى الخارج سنة ١٩٤٨ :

بينما كانت المقاومة الشعبية فى السودان ضد الجمعية التشريعية وكل مخططات حكومة السودان ومجالسها الفارغة المفرغة من كل محتوى تتصاعد ، كان السودانيون فى الخارج يشاركون بطريقتهم الخاصة فى كشف المخطط الاستعمارى فى السودان . فتكونت فى مصر جبهة وطنية سودانية لتسند الكفاح فى الداخل . وكان المرحوم على البرير يقود هذه المعركة فى مصر ويعاونه خضر حمد الذى كان يعمل فى ذلك الوقت فى الجامعة العربية فى مصر ، وعندما اجتمعت هيئة الأمم المتحدة فى باريس فى سنة ١٩٤٨ اقترح على البرير ، سفير السودان « الشعبى » فى مصر آنذاك ، قيام وفد سودانى إلى باريس لشرح القضية السودانية على المستوى العالمى . ولما لم تكن قضية السودان مدرجة فى أجندة الجمعية ، فقد كان قرار الوفد إثارة القضية على الوفود المشاركة فى أعمال الجمعية ، وإثارتها إعلامياً . وكان فى فرنسا فى ذلك الوقت نفر من الطلبة السودانيين استعان بهم الوفد فى مهمته .

ولم يتخلف حزب الأمة عن القيام بدوره المعروف فى معارضة الاتحاديين . فأرسل عضواً من أعضائه ، هو يعقوب عثمان الذى كان يدرس فى انجلترا وقتها ، ليقاوم نشاط الوفد الاتحادى . فأخذ يعقوب عثمان ينشر دعايات مضادة متهماً الوفد بأنه عميل مصرى لا يمثل الشعب السودانى .. وهكذا .

وعندما عاد خضر حمد إلى السودان لينقل لإخوانه ما قام به الوفد فى فرنسا ، ألقت سلطات الحكومة فى السودان القبض عليه وزجت به فى سجن كوبر ليجده يعج بالمناضلين والمكافحين من الوطنيين .

وهنا لابد أن أتحدث عن المواطن العظيم على البرير ، الذى أوقف حياته وشبابه وماله من أجل القضية السودانية والشعب السودانى .

لقد كان على البرير شخصية معروفة مرموقة فى مصر وفى المنطقة العربية كلها ، وكان سفيرا للسودان حقا ، سفيرا مشرفا . ولو أراد على البرير أن يكون أثرى رجل فى السودان كله لكان ، ولكنه كان لا يهتم بهذا بل كان اهتمامه كله منصبا على القضية السودانية . لقد كان يستقبل كل سودانى يأتى إلى مصر ويقدم له العون . وكان أبا لكل طالب سودانى تلقى العلم فى مصر . كان على البرير من أنصار وحدة وادى النيل ، وعندما أراد أن يثبت هذه الوحدة عمليا رشح نفسه فى إحدى دوائر القاهرة الانتخابية « دائرة عابدين » . فتدخل الانجليز لدى الحكومة المصرية لتمنع ذلك ، وإزاء استجداء رئيس الحكومة آنذاك أحمد ماهر ، اضطر على البرير لسحب ترشيحه إذ كان غرضه أن يثبت أن لا فرق بين سودانى ومصرى . وهذا ما تحقق له بقبول ترشيحه ، وإن كان قد تنازل فى النهاية . وعندما سافر وفد الجبهة الوطنية السودانية بمصر إلى باريس ، تكفل هو بكل نفقات الوفد . هذا وغيره من المواقف قد استنفدت كل دخوله ولا أظنه قد فارق الدنيا ثريا رغم أنه كان يمكن أن يكون أثرى الأثرياء كما سبق وذكرت .

الفصل السادس

السياسة المصرية فى السودان



بالرغم من العلاقات الكثيرة الضاربة فى القدم بين شعبى مصر والسودان ، إلا أن السياسة المصرية قد أثبتت على طول المدى فشلها فى فهم العقلية السودانية والواقع السودانى . على عكس ما يحدث فى السودان إذ أن السودانيين يعرفون كل صغيرة وكبيرة عن مصر ، وعن الإنسان المصرى .

وقد يرد على هذا القول بأن مصر أكثر تقدما ، وأنها تنظر إلى الأمام ، إلى الشعوب الأكثر تقدما منها ، ولا تلتفت إلى الوراء للتعرف على شعب متخلف كالسودان . ولكن هذا منطق أعرج وقول ساذج ، فمصر أكثر تقدما فى المنطقة العربية فعلا ، لا بالنسبة إلى السودان وحده بل بالنسبة لكثير من الأقطار العربية ، غير أن هذا التقدم وهذه الزعامة هى التى كان يجب أن تخلق الحافز عند المصريين لمعرفة بقية الشعوب العربية معرفة تليق بهذه الريادة فالزعيم الذى لا يعرف قومه هو الجهل بعينه .

وعلاقة مصر بالسودان علاقة من نوع خاص ، فقد حكم المصريون السودان منذ عهد محمد على وحتى الحكم الثنائى ، غير أنهم لم يقوموا طوال هذه الفترة بأية دراسات فى السودان سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو غيرها ، بينما كان الإنجليز قد خلفوا فى نفس هذ الفترة ـ فترة « الحكم الثنائى » دراسات كثيرة تناولت كل مناحى الحياة السودانية ، وأصبحت هى المرجع لكل دارسى حياة السودان والسودانيين . ولا شك أن الإنجليز قد عرفوا السودان والسودانيين أكثر من المصريين ، وكان حكمهم له قائما على تلك الدراسات المتأنية ، لذلك كان حكمهم أكثر تغلغلا وتأثيراً من الحكم التركى ـ المصرى الأول .

تربى المواطن المصرى منذ قديم الزمان على أن السودان ملك له . وقامت حجة الحكام على طول المدى ـ فى مفاوضاتهم مع الانجليز ، وعند عرض القضية

السودانية على مجلس الأمن - على أساس هذا المفهوم أى سيادة مصر على السودان ومن هنا نشأت مشكلة مصر فى السودان واستمرت حتى بعد الاستقلال ، بل وإلى يومنا هذا والسبب أن المصريين ظلوا ينظرون إلى السودان من خلال نفس المنظار الذى كان ينظر به محمد على باشا وأحفاده من بعده ، وحتى الأحزاب المصرية ، فإنها قد وقعت فى نفس الخطأ غير أن الإنصاف يقتضينى أن أقرر حقيقة هامة وهى أن نظرة الحكام فى مصر للسودان غير نظرة الشعب المصرى الذى ينظر إلى شقيقه الشعب السودانى من خلال منطلقاته التاريخية والقومية والإسلامية ، بينما كان الحكام ينظرون إليه من خلال طموحاتهم السياسية وأفكارهم التوسعية . فالسودان ، لاشك ، عمق استراتيجى واقتصادى لمصر ، لا فكاك منه .

ظل الشعب السودانى وفيا لشقيقه المصرى ، فعندما جرت الانتخابات بعد اتفاقية الحكم الذاتى على أساس الاتحاد مع مصر أو الانفصال عنها ، فازت فكرة الاتحاد والارتباط بمصر ، ولن يقلل من قيمة هذا النصر وتقرير هذه الحقائق أن السودان عاد بعد ذلك ولظروف محلية بحتة - إلى اختيار الاستقلال فكل الذى كان يهم السودانيين آنذاك هو أن يؤكدوا وحدة المصير بينهم وبين أشقائهم فى مصر ، داحضين بذلك كل منطق ساقه الانجليز وظلوا يعملون له على مدى نصف قرن من الزمان .

ولم اقصد من حديثى هذا أن أطعن فى وفاء مصر للسودان أو أن أقلل من أهمية تلك العلاقة الأزلية ، فهى علاقة لا يمكن أن يؤثر عليها قولى أو قول أى شخص ، لأنها علاقة تعلو على الأشخاص وعلى الحكومات ، وإنما أردت فقط أن أقول إن السياسة المصرية كانت دائما وأبداً بل ولا تزال تسير فى طريق خطأ بالنسبة للسودان .

وقبل قيام الأحزاب السودانية كان السودانيون مقسمين على الأحزاب المصرية ، فهذا وفدى وذاك حزب وطنى ، وهكذا وحتى المدارس الفكرية كانت مدارس فكرية مصرية ، مثل مدرسة طه حسين . والعقاد ، والمازنى ، وهكذا . وكان كل عمل ثورى فى مصر يجد له صدى فى السودان .

وعندما كنا طلبة فى الثلاثينيات والأربعينيات ، كانت الأحزاب المصرية رغم خلافاتها فيما بينها تتفق على شيء واحد ، هو ضرورة وحدة وادى النيل ، غير أن هذا الاتحاد بينها فيما يتعلق بأمر السودان قد كان من جانبها وحدها دون اعتبار للرأى العام السودانى ، مما مكن الانجليز أن يخلقوا حركة انفصالية قوية فى السودان ، ما كان يمكن أن تقوم أو تقوى لو أن الساسة المصريين قد ربطوا

الكفاح الشعبي منذ البداية على أساس من التكافؤ والتشاور والتفاهم ، وحتى اليوم فإن الحكومات المصرية تقرر سياساتها فى السودان على مستوى الحكومات لا على مستوى تطلعات الشعوب مع أن الحكومات بطبيعتها زائلة وأما الشعوب فهى الباقية ، فالسياسات المفروضة من أعلى لن تجد لها سندا لا فى مصر ولا فى السودان وسأعود لهذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر

فى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كنت فى إجازة مع أسرتى فى القاهرة . وكنت وقتها أعمل مدرسا بمدرسة الأقباط بالخرطوم ، وبينما كنت أغط فى نوم عميق أيقظتنى زوجتى وبيدها راديو ، وسمعت صوت أنور السادات يذيع بيان الثورة ، وأن الجيش استلم السلطة كان أنور السادات يلقى البيان نيابة عن اللواء محمد نجيب الذى أعرفه حق المعرفة ، وأعرف وطنيته وشجاعته الفائقة ولولا سماعى لاسمه لظننت أن المسألة كلها لعب عيال .

وكان محمد نجيب بالنسبة لنا ، نحن الطلبة السودانيين ، أباً وأخاً أكبر ، يتفقدنا دائماً أينما كنا ويواسى مرضانا ويعطف علينا ويساعد كل من يحتاج لمساعدته ، لقد كان أباً وأخاً حقاً .

سمعت النبأ بين الفرحة والخوف ، الفرحة لأن أبناء الشعب المصرى تسلموا لأول مرة زمام أمور بلادهم ، وأزاحوا عرشاً غريباً عنهم لاقوا على يديه الأمرين ، والخوف لأن الإنجليز كانوا فى ذلك الوقت يسيطرون على كل مقاليد الأمور فى مصر وكان جيشهم رابضاً فى القناة لا يفصله عن القاهرة إلا كيلو مترات قليلة ، وخيل إلى أنهم لا يمكن أن يسكتوا على أمر كهذا .

ولم أكن أعرف عن أنور السادات شيئا ، وإن كنت قد قابلته مرة واحدة فى سنة ١٩٣٩ فى منزل أحد الضباط السودانيين وهو السيد شحاتة ، قابلته هو وضابط سودانى آخر من دفعته هو المرحوم على خضر . وكنا نذهب كل يوم خميس إلى منزل سيد شحاتة لأن ابنه المرحوم اسماعيل كان زميلا لنا ، فلما جاء أنور السادات وجدنا نغنى أغانى سودانية ، وكان لا يستسيغها لأنه ولد وتربى فى مصر ، فكان يحاول أن يغنى لنا أغانى عبد الوهاب ، وكنا نقول له : لو أننا نريد أغانى عبد الوهاب لاستمعنا إلى اسطوانته ولكننا نأتى هنا كل أسبوع لأمرين :

أولهما : أن نأكل (الملاح والكسرة) .

وثانيهما : أن نغنى أغانينا السودانية .

فكان يسخر منا مداعبا : ماذا يعجبكم فى أغانى البرابرة هذه ؟ لقد كانت أمنيته ـ كما بدا لى ـ أن يصبح مغنيا ، وقد كان حسن الصوت فعلاً ـ ولذلك هو الذى قرأ بيان الثورة الأول . ولكنه لم يصبح مغنيا كما كان يتمنى ، بل أصبح رئيساً لجمهورية مصر !

أعود إلى يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فبعد أن تأكدت من النبأ ، وكنت أسكن

بحى عابدين ، لبست ملابسى وخرجت لأرى الشارع وما يجرى فيه ، وكان أول شيء رأيته هو ميدان عابدين حيث سراى الملك ، فوجدته أشبه بخلية النحل ، تحيط به الدبابات والجنود الشاكى السلاح ، وكان الأطفال يركبون على ظهور الدبابات دون أن يمنعهم العساكر وكان الناس جميعا - مثلى - فى حالة فرحة وترقب وخوف من تدخل عسكرى انجليزى ثم اتجهت من ميدان عابدين إلى ميدان الأوبرا مارا بشارع ابراهيم باشا فوجدت الناس فى تجمعات هنا وهناك ، والمقاهى مليئة بهم وكلهم حول الراديو آذان صاغية ، ووصلت إلى محل صديقى سليمان حمدى فى أول شارع عدلى ، فوجدت صديقى كغيره من الناس فى فرح ممزوج بالخوف ، مضى اليوم هادئا ، وفى كل مكان أذهب إليه أجد أحاديث وشائعات وتوقعات جديدة ولكن لم يحدث شيء .

وتوالت بيانات الثوار ، فحلت الأحزاب وعطل الدستور ، وأوقفت الصحف وتمت اعتقالات من العسكريين والمدنيين ، وكان كل شيء يحدث سريعا ولا أحد يعرف تلك القوة الرهيبة التى فعلت كل ذلك ، فلم يكن ظاهرا غير نجيب والسادات ، أما بقية أعضاء الثورة فلا أحد يعرف عنهم شيئا .

وكنا نحن السودانيين أسعد الناس ، لأن على رأس الحركة اللواء نجيب ، الذى نعتبره سودانيا أكثر منه مصريا ، فلقد ولد وترعرع فى السودان فى « حِلَة » أو قرية « أبو معلا » بالخرطوم ، وأكمل دراسته حتى المرحلة الثانوية فى كلية غوردون ولم يذهب إلى مصر إلا لدخول الكلية الحربية .

كان محمد نجيب مشهورا بوطنيته وشجاعته ، ففى سنة ١٩٤٢ ، عندما حاصر الإنجليز قصر الملك فى ٤ فبراير ، كان الضابط الوحيد الذى اتخذ موقفا وطنيا واضحا ، فقد خلع نياشينه وأخذها لسراى الملك قائلا : نحن لا نستحق شرف الجندية إذا كنا نقف مكتوفى الأيدى والإنجليز يحاصرون سرايك ، ولم يستردها إلا بعد أن رجاه الملك باستردادها .

وفى سنة ١٩٤٨ ، أثناء حرب فلسطين ، كان محمد نجيب ضابطا عظيما ، وقائدا من قواد المعركة ، فتعلق به ضباطه وجنوده تعلقا شديداً وأحبوه لوطنيته وشجاعته . ومنذ ذلك التاريخ أصبح بالنسبة لهم محط الرجاء والأمل .

كان الضباط الأحرار يبحثون عن ضابط كبير يكون على رأسهم إذا ماقاموا بانقلابهم ، فاتفق الجميع على محمد نجيب لما عرف عنه من وطنية وشجاعة وجسارة .

ولقد ساد اعتقاد عند كثير من الناس أن محمد نجيب لم يكن يعلم شيئا عن

الضباط الأحرار ، وأنه إنما اتخذ واجهة لحركتهم ليلعبوا به دوراً معينا لا يستطيع هو أن يزيد عليه . غير أن هذا قول فيه كثير من السذاجة وسوء التقدير والقصد . فقبل أن يقوم الضباط الأحرار بثورتهم ، كانوا قد جربوا قوتهم فى انتخابات نادى الضباط . وهى انتخابات لها مدلولها الكبير بالنسبة للصراعات داخل الجيش . وكان محمد نجيب هو مرشح الضباط ضد مرشح السراى حسين سرى وبالطبع لم يكن نجيب يجهل أنه يدخل معركة ضد الملك كما انه لم يكن يجهل القوة التى تقف خلفه وحتى لو افترضنا ـ جدلا ـ أن نجيب قَبِلَ أن يقود الثورة دون أن يعلم شيئا عن الضباط الاحرار ، فهو يزداد عظمة فى رأيى ، إذ كيف يقبل مثل هذه المخاطرة التى قد يكون ثمنها رأسه دون أن يعلم عنها شيئا لولا أنه وطنى فذ ، وفارس يقتحم المواقع دون خوف أو تردد ، إن الذين أرادوا أن يسيئوا إليه بهذا القول قد أشادوا به دون أن يعلموا .

ونجيب ـ كما قلت ـ ليس مجنونا ، أوجاهلا ، أوجوعان يهيم فى الطرقات يستدعونه لأى وليمة فيذهب ، فلقد كان بلاشك على علم بحركة الضباط الأحرار ، وكان هناك أشخاص معينون يتصلون به ويستشيرونه فى كل خطوة ، وإلا فكيف نتصور أنه يوم الانقلاب كان ينتظر فى مكان معين لا ستدعائه بعد إتمام العمليات الميدانية ؟ فهل كان ينتظر ليستدعى لقيادة انقلاب لا يعرف أشخاصه أو أبعاده ؟ قد يقال إن محمد نجيب كان يشارك من على البعد ـ نظرا لحساسية مركزه ، ونظرا لأن تأمين الحركة يستدعى ذلك ، أما أن يقال إنه أحضر فى التو واللحظة ليقود حركة ثورية ، فهذا قول لا يستقيم[1] .

إن الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر هو خلاف فى طريقه التفكير ، خلاف بين الخبرة والحماس وهو خلاف على السلطة أيضاً . وبالطبع لا يمكن اتهام نجيب أو عبد الناصر بالخيانة ، فإذا كان محمد نجيب ليس إلا رمزا لجأوا إليه فى بداية الثورة لاجتياز مرحلة معينة ، لأن نجيب لم يكن أصلا من الضباط الأحرار ، إذا كان أساس الخلاف هو هذا ، فبماذا يمكن تعليل خلاف عبد الناصر مع زملائه الذين صنعوا معه حركة الضباط الأحرار منذ بدايتها وحتى قيامها بالثورة ، أمثال عبد الحكيم عامر ، وخالد وزكريا محيي الدين ، والبغدادى ، وكمال الدين حسين وجمال وصلاح سالم وغيرهم .

أعود إلى مسار الثورة وأثرها على الوضع فى السودان ؛ فعندما تم للثورة استلام

---

(١) وهاهو احد الضباط الاحرار ينشر مذكراته فى مجلة التضامن وهو الأستاذ احمد حمروش ولنر رايه فى موقف محمد نجيب وموقف على ماهر والهلالى وانور السادات . ملحق رقم (٢) .

مقاليد الحكم لم يكن لها برنامج محدد معروف ، بل كان هدفها ، كما أوضحه لى المرحوم صلاح سالم ، أن تنحى بعض الشخصيات وتبعدها عن الملك لأنها شخصيات فاسدة ومفسدة على حد تعبيره ، وقال إنهم كانوا يعتبرون الملك رجلا وطنيا وأن سبب فساده هو تلك الحاشية ، ثم أضاف إنهم لم يفكروا فى خلع الملك ولكن تطور الأحداث قادهم إلى ذلك ، كما أخطرنى بأن هدفهم كان إعادة بناء الجيش بناء جديداً يمكنه من أداء رسالته كاملة ضد اسرائيل ، وذلك بإقالة كبار الضباط الذين تربوا تحت مظلة السراى ، وفقدوا كل قدرات عسكرية ، وإتاحة الفرصة للجيل الجديد ليتولى مقاليد الأمور فى الجيش ، وأن يكون الجيش رقيبا على أداء الحكومات وتصرفاتها ، قال صلاح سالم هذا الحديث فى إحدى الليالى فى بيتى بحى « العرضة » بأم درمان ، وكان معى السادة حماد توفيق وخضر حمد ، فسأله حماد توفيق : « كيف اطمأننتم إلى نجاح ثورتكم والانجليز موجودون فى فايد ؟ » فقال المرحوم صلاح سالم بعد أن صمت طويلا : لولا أننى أثق فيكم أنتم الاتحاديون بنوع خاص لما أفضيت لكم بما سأقوله الآن ، ثم استطرد قائلا : لقد كانت حركتنا على تنسيق كامل مع الأمريكان الذين كانوا يشاركوننا التفكير فى ضرورة تغيير الوضع فى مصر ، وكان التغيير بالنسبة لهم يعنى أن يحلوا هم محل الانجليز ، وكان التغيير بالنسبة لنا يعنى الخلاص من الانجليز أولا ثم الدخول فى معركة ضد الاستعمار فى الوقت المناسب ، لذلك تدخل الأمريكان وأوقفوا الانجليز عند حدهم وأخطروهم بأن الثورة مسألة داخلية بحتة تهم المصريين وحدهم ، وطمأنوهم على أن مصالحهم لن تمس ، ثم ختم حديثه بقوله .. « أنا لا أستطيع أن أزيدكم على هذا » .

هذا ما قاله لنا صلاح سالم ، لذلك عندما قرأت كتاب « لعبة الأمم » وجدت أن كثيرا مما ورد على لسان صلاح سالم قد ورد أيضا فى ذلك الكتاب ، ثم أكده أيضا ما نشر فى الصحافة المصرية وغيرها فيما بعد ، وقال لى صلاح سالم فى اليوم التالى لهذا اللقاء : « إن ما قلته بالأمس إنما قلته للتاريخ والأيام غير معروفة » ولولا أن صلاح سالم قد انتقل إلى جوار ربه لما أشرت إليه ، لكننى أجد أن الأمانة نحو صلاح سالم نفسه تقتضينى أن أذكر ذلك .

مسيرة ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

كان محمد نجيب ، كما أخطرنا فى إحدى زياراتنا له بمنزله فى حى الزيتون ، يعرف على ماهر باشا ويعجب بشجاعته وإخلاصه وكرهه للانجليز ، لذلك اقترح على زملائه أعضاء مجلس الثورة الاستعانة به وبخبراته القانونية والسياسية ، فاقترح تعيينه رئيسا للوزراء لأنه إلى جانب كل ذلك كان رجلا شعبيا ومحبوبا فى مصر لمواقفه ضد

الانجليز ورفضه دخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ، غير أن على ماهر -شأنه فى ذلك شأن محمد نجيب -لم يستطع أن يساير اندفاعات الشباب وتسرعهم فى اتخاذ القرار ، فتنحى بعد أن قام بكل المهام فى بداية الثورة حتى خروج الملك من مصر واستقرار الوضع فى أيدي رجال الثورة ، وقد أرغم الملك على التنازل عن عرشه وتعيين ابنه الطفل بدلا عنه تحت وصاية مجلس معين .

وهنا لابد أن يقف الإنسان كثيرا عند هذا التصرف ، فإذا كانت الثورة قد استطاعت أن تطرد الملك نفسه فلماذا استبقت ابنه الطفل ؟ هل لأن رجال الثورة لم يكونوا أساسا ضد الملكية أم أنه نوع من التكتيك المرحلى ؟ ثم لماذا تخلوا عنه أخيرا وحولوها إلى جمهورية ؟ وكذلك لماذا بطشت الثورة بالإخوان المسلمين بعد أن تعاونوا معها قبل وبعد قيام الثورة ؟ كل هذه المواقف إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الثورة لم يكن لها برنامج مدروس ، وإنما كانت تتصرف تصرفات يغلب عليها طابع ردود الفعل ، لذلك ظلت الثورة ، وإلى وقت طويل ، حقلا للتجارب . ومن الناحية السياسية الشعبية يلاحظ أنها شهدت فى فترة قصيرة قيام تنظيمات شعبية متعددة ، ففى سنة ١٩٥٣ أنشأت ما سمى بهيئة التحرير وفى سنة ١٩٦٠ أنشأت ما سمى بالاتحاد القومى ، وفى سنة ١٩٦٢ أنشأت الاتحاد الاشتراكى العربى . وكل هذه التنظيمات انتهت إلى الفشل . ثم جاء السادات بعد عبد الناصر فأنشأ المنابر ، التى انتهت هى الأخرى إلى الفشل .

ولابد أن يتساءل المرء ، عن الأسباب التى دعت الأمريكان لمساعدة الثورة المصرية ضد الانجليز ، غير أن الرد على ذلك بسيط وميسور ، فالأمريكان قرروا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن يحلوا محل الامبراطوريتين القديمتين ، (الانجليزية والفرنسية) فقد شعر الأمريكيون بعد الحرب أنهم قوة لا يستهان بها وأنها تستطيع أن تلعب دورا عالمياً كبيراً خاصة - كما قلت - بعد أن ضعفت الامبراطوريتان التقليديتان وانحسر دورهما . غير أن الأمريكان قد قرروا أن يكون استعمارهم من نوع جديد ، أعنى استعمارا اقتصاديا بعيداً عن مظاهر الاحتلال العسكرى ، وهذا يعنى خلق حكومات فى البلدان الأخرى من صنعهم ، يحركونها كما يريدون . غير أن الأمريكان -كدأبهم -لم يقدروا حقيقة دور الشعوب ووعيها . وأن مراكز القوى ليست فى يد الحكومات وإنما فى أيدى الشعوب ، لذلك كثيرا ما تحولت الحكومات تحت ضغط الشعوب لتصبح حربا على الاستعمار الأمريكى ، وكانت مصر إحدى هذه الدول .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والسودان :

وجدت ثورة ٢٣ يوليو نفسها ، بعد أشهر قليلة ، تواجه مشروع الحكم الذاتى الذى

تقدمت به حكومة السودان ، وكان لابد أن تدخل فى مناقشات مع بريطانيا فى هذا الصدد ، ولأول مرة فى التاريخ يأتى نظام فى مصر يعترف بالوجود السودانى وضرورة التفاهم معه . لذلك دعت حكومة الثورة الأحزاب السودانية كلها ، اتحادية واستقلالية ، للتفاهم معها قبل الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ، وكان هذا ــ دون شك ــ تحولا كبيرا فى موقف مصر التقليدى القائم على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، كما أن هذه الخطوة كانت فى حد ذاتها موضع رضاء من جميع الأحزاب السودانية ، إذ أنها شعرت لأول مرة أن إحدى دولتى الحكم الثنائى تعترف للسودانيين بحقهم فى المشاورة فى مصيرهم .

وكان بالطبع لوجود محمد نجيب على رأس الثورة المصرية أكبر الأثر فى الوصول إلى تفاهم وإلى جمع كلمة السودانيين حول خطة موحدة ، فقد كان محمد نجيب موضع رضاء كل الأطراف السودانية وموضع ثقتها ، لذلك استطاع أن يحصل على توكيلات من جميع الأحزاب السودانية ليتحدث نيابة عنها فى مواجهة الانجليز ، ويقينى أنه لولا وجود نجيب لصعب الأمر كثيراً .

وقد اتضح لحكومة الثورة المصرية أن هناك رأيين متعارضين بين السودانيين ؛ رأى يرى الارتباط بمصر بصورة أو بأخرى ، ورأى أخر يرى الاستقلال والانفصال عنها ، وكان الانجليز دائما وأبداً يحاجون المصريين على أن السودانيين يريدون الانفصال عن مصر . فلم تجد حكومة الثورة إلا أن تلقى بالقفاز فى وجه الانجليز ، وتقرر أن يترك الأمر للسودانيين ليقرروا مصيرهم ، اتحاداً كان أم انفصالا . ولم يجد الانجليز حجة يحتجون بها أو يرفضون بها هذا التحدي ، وإلا انكشف أمرهم وأمر دعاواهم ، فقبلوا التحدى ، وهكذا تم الاتفاق على وضع الأمر كله موضع التنفيذ فكانت اتفاقية السودان والتى عرفت باتفاقية الحكم الذاتى[1]

---

(١) انظر ملخص اتفاقية الحكم الذاتى . ملحق رقم (٣) .

الفصل السابع

الحكم الذاتى ثم الاستقلال

انتخابات الحكم الذاتى

عادت الأحزاب السودانية من مصر إلى السودان بعد إبرام اتفاقية السودان ، وبدأت الاستعداد للمعركة الكبرى . الاتحاديون الذين اندمجوا فى الحزب الوطنى الاتحادى ، والاستقلاليون الذين اندمجوا فى الجبهة الاستقلالية .

وكانت عداوات الماضى ما تزال تعمل عملها فى النفوس . وكان كل جانب يراقب الآخر بحذر شديد ويفسر تصرفاته على ضوء تلك العداوات . فكثرت الاتهامات التى زادت من حدة الصراع .

يقول محمد أحمد محجوب فى هذا الصدد ، فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » :

« بعد الاتفاق على الحكم الذاتى ، انطلقنا فى السودان إلى العمل فى الإعداد للانتخابات . لكن ذلك لم يكن سهلاً . ولزيادة فى التعقيد تجاهلت مصر بصورة مفضوحة اتفاقية الشرف . فصبت المال والدعاية خلال حملة الانتخابات ، بينما جاءت انجلترا بفكرة سيئة ولكنها والحمد لله قصيرة الأجل .

ثم أضاف قائلاً : أما مصر فقد كانت جهودها منظمة ومتواصلة .. فقد نجح الصاغ صلاح سالم بالسخاء وباستعمال الضغط والرشوة ، علاوة على مهارته فى الرقص ، فى توحيد الفئات المختلفة التى تدعو إلى وحدة وادى النيل فى جماعة واحدة ، سميت الحزب الوطنى الاتحادى . وقد كان هذا الحزب توحيداً بين جماعة الأشقاء وفئات أخرى متعصبة تؤيد مصر .. وأما الانجليز ، فقد جاءوا من ناحيتهم بفكرة إضعاف نفوذ السيد عبد الرحمن المهدى عن طريق القبلية . فظهر على المسرح السياسى حزب زعماء القبائل وهو الحزب الاشتراكى الجمهورى . ولكنه لم يفعل شيئاً غير خلق شىء من الفوضى . وما لبث أن ظهر سوء تركيبه وانحل فور انتخابات سنة ١٩٥٣ ، التى لم ينل فيها غير مقعدين » .

واختتم محجوب حديثه بقوله : « إن المصريين تدخلوا بصورة مكشوفة ». وهكذا ..

ومع احترامي للمحجوب ، فإنه قد ذهب بعيداً مع عواطفه الخاصة ، وغلب عاطفته الحزبية على الحقائق الموضوعية . فأطلق لنفسه العنان وساق الاتهامات التى ينكرها الواقع ويرفضها العقل . فقد اتهم المصريين والانجليز على السواء بأنهم كانوا ضد حزب الأمة . ولا أظن أن الانجليز والمصريين فى حاجة إلى مثل هذا التواطؤ . فلو كانوا متفقين لما لجأوا أساساً إلى الاتفاقية ، بل لأعلن الانجليز أنهم أتوا للسودان باسم مصر ويخرجون منه بطلبها . وكذلك لما كانوا قد فشلوا فى المفاوضات المتتالية من أجل السودان . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن المحجوب ، وهو الرجل العليم ببواطن الأمور ، والمدرك للسيطرة الانجليزية فى السودان ، يعرف أن الانجليز كانوا قبل وأثناء الانتخابات يحتلون كل المراكز الإدارية فى السودان ، وأنهم كانوا يراهنون على فوز حزب الأمة ، وإلا لما قبلوا الاتفاقية أساساً .

أما صلاح سالم المسكين فقد اتهمه محجوب ظلماً . فإذا كان قد رقص فى حفلة من حفلات الجنوب مجاملة لمضيفيه ، فإن المفتشين الانجليز قد عاشوا عشرات السنين مع الجنوبيين يرقصون معهم ويعيشون معهم عراة . ومع ذلك لم يتهمهم أحد بأن رقصهم ذاك كان سبباً فى إنجاح بعض مرشحى حزب الأمة . ويجب الا ننسى أنه عندما جرت الانتخابات كان الحاكم العام فى مركزه وكذلك السكرتاريون .

صحيح أن مصر تعاونت مع الاتحاديين وهذا وضع طبيعى . ولكن الأقدر منها قد تعاونوا مع حزب الأمة ، ووقفوا ولا يزالون يقفون بجانبه ، ويقينى أنه لولا وجود الادارة الانجليزية ونفوذها فى ذلك الوقت لفاز الاتحاديون بأكثر مما فازوا به . فلقد ورد فى تقرير الجنوب الخاص بحوادث التمرد سنة ١٩٥٥ ، وهو تقرير قد كتبته لجنة محايدة اختارها الحاكم العام آنذاك ، وعلى رأسها قاض أجنبى « هو قطران » ومن أعضائها خليفة محجوب مدير عام المشاريع الاستوائية آنذاك والزعيم الجنوبى لوليك لاوو زعيم ليريا ، ولم يكن فيها اتحادى واحد ، فقد جاء فى التقرير بالحرف « كانت نقطة الخلاف الرئيسية بين الحزبين الكبيرين فى السودان هى هل يرتبط السودان مع مصر كما كان ينادى الحزب الوطنى الاتحادى . أم يكون مستقلاً كما كان ينادى حزب الأمة .. **ومن الجلى أن البريطانيين كانوا يعطفون على حزب الأمة وقد أثر الإداريون البريطانيون هناك ، لما لهم من صلة وثيقة بالزعماء والأهالى فى مراكزهم ، سواء أكان ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر على الناس لتأييد الاستقلال . وقد كانت آراؤهم فيما يختص بنقطة الخلاف الرئيسية مطابقة لوجهة نظر حزب الأمة . لذلك لم يكن رجال حزب الأمة فى حاجة إلى القيام بحملة**

واسعة لكسب الأصوات فى الانتخابات فى جنوب السودان . لأن هناك آخرين يقومون لهم بهذه المهمة .

وقد سلم هذا التقرير لحكومة السيدين [حكومة عبد الله خليل] ولكنه ولهذا السبب لم ير النور لما فيه من إدانة لحزب الأمة .

المهم أن الانتخابات جرت فى مواعيدها المقررة ، فحصل الحزب الوطنى الاتحادى على الأغلبية المطلقة التى خولته الحكم منفرداً . إذ فاز بواحد وخمسين مقعداً . كما فاز حزب الأمة باثنين وعشرين مقعداً وفاز الجنوبيون بتسعة مقاعد . كما فاز المستقلون بأحد عشر مقعداً ، وفاز الحزب الجمهورى الاشتراكى بثلاثة مقاعد وفاز ممثل الجبهة المعادية للاستعمار بمقعد واحد .

ولاشك أن الله أراد بالسودان خيراً عندما أعطى الحزب الوطنى الاتحادى أغلبية تمكنه من الحكم منفرداً . لأن أية حكومة قومية أو ائتلافية مع وجود تلك الخلافات العميقة بين الأحزاب . ربما أعاقت إتمام السودنة وبالتالى الاستقلال نفسه . الذى تم بطريقة فريدة .

حوادث أول مارس :

تحدد اليوم الأول من شهر مارس سنة ١٩٥٤ ليكون يوم افتتاح البرلمان الأول فى تاريخ السودان ، لذلك حرصت الحكومة على أن يخرج ذلك اليوم عظيماً عظمة المناسبة التاريخية . فدعت ممثلين لمعظم الدول العربية والأفريقية ، كما دعت ممثلى مصر وبريطانيا . وقد حضر اللواء نجيب عن مصر ، كما حضر وزير خارجية بريطانيا المستر سلوين لويد عن بريطانيا .

لم يكن السيد عبد الرحمن المهدى وأنصاره سعداء بنتيجة الانتخابات التى جاءت على غير ما أرادوا . وثبت دون شك أن الشعب السودانى يقف مع الأحزاب الاتحادية التى قاطعت كل مشاريع حكومة السودان . ويرفض حزب الأمة الذى وقف مع تلك المشاريع . ومثل هذه الهزيمة الكبيرة ، ما كان يمكن أن يستقبلها السيد عبد الرحمن وأنصاره الذين ظلوا يؤكدون أن لهم الغلبة فى السودان . وكان من الطبيعى أن ينكروا تلك الهزيمة [والشينة منكورة كما يقول المثل] لذلك تعالت الأصوات من المهزومين بأن الانتخابات كانت غير نزيهة . وأن المصريين تدخلوا بالمال والرجال . وأن تقسيم الدوائر لم يكن سليماً وهكذا . وهى تبريرات لابد أن يسوقها المهزوم للتخفيف عن نفسه وعن جماهيره . وقد شرحت هذه النقطة فى ردى على ما ساقه محجوب من قبل .

كان من الطبيعى والسيد عبد الرحمن فى مثل تلك الحالة النفسية ، أن يفعل شيئاً

لذلك جلب أنصاره قبيل افتتاح البرلمان إلى الخرطوم فى استعراض للعضلات ليثبت للضيوف مدى قوته ، وكانت جماهير الأنصار مستثارة بالتحريض ومثارة بالهزيمة . وعندما حضر اللواء نجيب إلى تلك المناسبة ، خرجت جماهير الأنصار وهى فى حالتها النفسية تلك لتملأ الشارع المؤدى للمطار . وكان رجال الأمن قد أحسوا بالخطر ، وأن زمام الأمن قد يفلت من يدهم . لذلك حولوا طريق اللواء نجيب من الطريق الذى كان الأنصار يقفون فيه إلى طريق جانبى ،. كاجراء احتياطى . وما إن علم قادة تلك الجماهير بذلك حتى قادوها إلى السراى حيث سينزل نجيب . وعندما اقتربوا من السراى حاولوا تخطى الحواجز ، فاصطدم بهم البوليس الذى حاول منعهم ، ودارت معركة بينه وبينهم سقط فيها قتلى من البوليس والجماهير . فانقلب الاحتفال إلى مأساة دامية تقرر على أثرها إبطال كل الاحتفالات إذ لا يجوز الاحتفال وسط بكاء الثكالى ونواح الحزانى ، وعاد الضيوف إلى بلادهم حزانى أيضاً .

بالطبع طارت الشائعات وكثرت الاتهامات . وكانت كلها تدور حول أن ما حدث كان مقصوداً له أن يحدث حتى يؤدى إلى انهيار دستورى وإنهاء كل ما تم حتى يعود الحكم ثنائياً كما كان . ذلك أن الاتفاقية تعطى الحاكم العام الحق فى إعلان الانهيار الدستورى متى رأى ذلك ضرورياً .

وفى اعتقادى أن المسألة كلها كانت انعكاساً نفسياً لدى الأنصار نتيجة ما واجهوه من هزيمة لم يتوقعوها . وعلى أية حال فقد استطاع رجال الأمن أن يسيطروا على الموقف ، وقدم المحرضون إلى المحاكمة فحكم على سكرتير شباب الأنصار آنذاك [نقد الله] بالسجن المؤبد وحكم على مساعده « على فرح » بالسجن أيضاً . وقد كان القضاء حتى ذلك الوقت فى يد الانجليز ، وكذلك الإدارة والأمن .

وكما قلت فإن الغرض الواضح من الحادث كان إعطاء الفرصة للحاكم العام لاعلان الانهيار الدستورى . وقد أكد هذا المفهوم محمد أحمد المحجوب فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » حيث قال :

« دعانى الحاكم العام ، كزعيم للمعارضة ، وسلمنى مذكرة شفهية قال فيها : إذا كانت جبهة الاستقلال غير راضية عن سير الأمور فإنه سيستعمل حقه فى إعلان تعطيل الدستور » أى إعلان الانهيار الدستورى وإلغاء كل ما تم والعودة إلى الحكم الثنائى . حدث هذا عقب حوادث مارس مباشرة[1] .

---

(١) بعد كتابتى لهذه المذكرات تشاء الصدف الجميلة أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بنشر الوثائق والأسرار التى صاحبت استقلال السودان . وتؤكد كل هذه الوثائق ما ذهبت إليه فى حديثى قبل أن تصدر هذه الوثائق ، ولأهميتها التاريخية رأيت أن أنشرها كما أوردتها جريدة الشرق الأوسط بالعدد الصادر يوم الأربعاء ٦ مارس سنة ١٩٨٥ . انظر ملحق (٤) .

لجنة الســـودنة

كان أهم ما قررته اتفاقية السودان هو قيام لجنة للسودنة تكون مهمتها تصفية جميع الموظفين الذين يؤثر وجودهم على الجو المحايد ، سواء أكانوا من الانجليز أم المصريين . وقد حدد لهذه اللجنة مدة ثلاث سنوات للخلاص من مهمتها . ولكنها أكملت مهمتها فى سنتين بدلاً من ثلاث ، مما حاز على إعجاب الجميع . وقد تم جلاء الجيش الانجليزى والمصرى من السودان فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ . ومن غرائب الصدف أنه فى اليوم الذى سافر فيه آخر فوج من الجيش الانجليزى من السودان ، كانت الحكومة تواجه صوتاً بالثقة فيها لإسقاطها . وكأن مقدمى ذلك الصوت أرادوا بطريقة غير مباشرة أن يعلنوا عن عدم رضائهم على جلاء تلك القوات . وبالرغم من أن أغلبية الحكومة البرلمانية لا تتعدى الصوت الواحد ، إلا أن أزهرى ذهب لوداع القوات الانجليزية فى محطة السكة الحديد مما كان له أطيب الأثر فى النفوس .

قامت اللجنة بسودنة جميع الوظائف الأجنبية ، وأحلت بدلا عنهم سودانيين من رجال الخدمة المدنية . وقد اضطرت الحكومة أمام الظروف أن ترقى كثيرا من الموظفين السودانيين الذين عرفوا بولائهم المطلق للإنجليز . وبالطبع كان ذلك موضع استنكار كثير من المواطنين ، غير أن الحكومة رأت أن المهم هو السودنة وإبعاد الانجليز ، رغم أن الوظائف التى خلت قد احتلها كثير ممن لم يكن لهم دور وطنى ، بل كانوا حربا على الوطن والوطنيين .

ولقد حاول بعض كبار ضباط الجيش آنذاك أن يثنوا الحكومة عن سودنة الجيش بحجة أنهم لا يستطيعون أن يحلوا محل قادتهم الانجليز ولكن الحكومة استطاعت إرغامهم على ذلك ، وهكذا تمت سودنة الجيش بالإضافة للخدمة المدنية .

ســـــودنة القضاء :

لم يكن هناك استعجال بالنسبة لسودنة القضاء . غير أن القضاة الانجليز أنفسهم قالوا إنهم لا يستطيعون ممارسة القضاء تحت إدارة سودانية بحتة . ولقد كان لهم ما أرادوا فأراحوا واستراحوا .

والحديث عن لجنة السودنة والدور العظيم الذى قامت به يحتاج إلى كتاب خاص أرجو من الأساتذة عثمان أبو بكر ومحمود الفضلى أن يكتبوه لأنه سجل لأروع عمل وطنى فى قضية الاستقلال .

وعندما علم الجمهور بأن القضاة الإنجليز طلبوا سودنتهم بحجة أنهم

لا يستطيعون العمل تحت سلطة سودانية بحتة ، أثار هذا القول الشعور العام ، فقرر البعض أن يردوا على هذه الإهانة بصورة مهينة لموقفهم المهين للشعب ، فماذا فعلوا ؟

مال الفداء :

كنا جماعة من الأصدقاء ، تعودنا أن نلتقى كل يوم فى مكتب المرحوم صالح بيومى بالخرطوم ، وتطرقنا للحديث عن موقف القضاة الانجليز . وإساءتهم للشعور الوطنى . فطرحنا فكرة أن يرد الشعب على هذا التحدى بأكبر منه . وتوصلنا إلى أن ندعو الشعب للتبرع بالمال لتغطية نفقات تعويضات أولئك القضاة حتى يحسوا بأن الشعب نفسه - لا الحكومة وحدها - يريد أن يساهم إيجابياً فى الخلاص منهم . وعلى الفور تكونت لجنة مؤقتة برئاسة الحاج صالح بيومى الذى أعلن عن تبرعه السخى ، وسكرتاريتى . ثم طلب منى أن أرفع الأمر للرئيس إسماعيل الأزهرى الذى أيد الاقتراح وأثنى عليه ، وأعطانا الترخيص بالبدء فى العمل . فأصدرنا بياناً وضحنا فيه مرامينا وافتتحنا مكتبنا فى أحد المكاتب الملحقة بعمارة الجامع العتيق وانهالت علينا التبرعات السخية ، نقدية وعينية . وقد أبى العمال وصغار الموظفين إلا أن يشاركوا باستقطاع جزء من مرتباتهم شهرياً كمساهمة منهم وهكذا .

ولم نكن نعتقد أن نداءنا سوف يلاقى مثل هذا الحماس والترحيب . وقد عينت الحكومة المرحوم شريف أحمد عمر المراجع للإشراف على عملنا . وقد جمعنا مبالغ طائلة كانت خير دليل وأعمق رد على سخافات الانجليز من القضاة .

ومن المؤسف حقاً أن يصدر حزب الأمة تعليمات إلى أعضائه بألا يساهموا فى مال الفداء بحجة أن هذا العمل فيه إساءة للإنجليز ، ناسين ما وجهه القضاة الانجليز من إهانة للشعب السودانى حين رفضوا ممارسة العمل فى ظل حكومة سودانية . غير أن كثيراً من إخواننا الأنصار وأعضاء حزب الأمة قد ساهموا فى التبرعات ولم يلقوا بالاً لتعليمات القيادة فأثبتوا بذلك أن السودانيين لا يختلفون عندما يكون الأمر متعلقاً بالسودان وكرامة أهله .

الاستقلال

عندما وضح اتجاه الحزب الوطنى الاتحادى نحو الاستقلال بدلاً من الاتحاد ، تحركت كل القوى المصرية والمؤيدون لها لإجهاض هذا الاتجاه . فطالب السيد على الميرغنى بضرورة إجراء استفتاء عام ، وطالب آخرون بقيام حكومة قومية وهكذا . وكان الهدف من وراء كل هذه المحاولات هو تعطيل استقلال السودان . وكان لكل جهة هدفها من وراء هذا التعطيل .

ولم يكن الاتحاديون يجهلون مرامى كل جهة . لذلك ولكسب الوقت ، قبلوا فكرة قيام حكومة قومية . فتكونت لجنة تمثل كل وجهات النظر لدراسة قيام تلك الحكومة . غير أن الاتحاديين قد قبلوا قيام تلك اللجنة بشرط الموافقة على إعلان الاستقلال **بسرعة وبأقرب الطرق** . فوافق المجتمعون على ذلك ، وهم يضمرون ما يضمرون ، ويضمر الاتحاديون ما يضمرون . ومكروا والله خير الماكرين . والاتحاديون معروف عنهم البراعة فى المناورات السياسية . وقد نجحوا فى مخططهم هذا كما سيأتى بيانه .

قال الأستاذ محمد أحمد محجوب فى كتابه السابق الذكر ، ينصح السيد الصادق بما يلى :

« إنك ستتعامل مع الرئيس أزهرى السياسى الحاذق الذى يستطيع أن يلوى ذراع أى شخص .. كذا » .

والحقيقة أن إسماعيل الأزهرى من السياسيين النادرين الذين عرفهم السودان ، بل عرفتهم أفريقيا الحديثة . وكانت له مقدرة فى الوصول إلى أهدافه . لذلك أوصى مندوبيه فى اللجنة التى كانت تناقش موضوع الحكومة القومية ، أن يحرصوا على شىء واحد هو الحصول على موافقة الجميع على إعلان الاستقلال **بأسرع فرصة وبأقرب الطرق** . وكان عندما أوصاهم بذلك قد أعد خطته لمفاجأة الجميع بالصورة التى تمت والتى يعرفها كل إنسان . فما إن تحصلت اللجنة على الموافقة على إعلان الاستقلال بسرعة وبأقصر الطرق . حتى فاجأ البرلمان فى يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ ، بقوله إن هذا البرلمان سوف يعلن استقلال السودان يوم الاثنين القادم . فبهت الذى كفر .

وفى ذلك اليوم التاريخى المشهود واتت الفرصة الرئيس أزهرى حين تقدم أحد نواب حزب الأمة ، وهو النائب يعقوب حامد ، فوجه سؤالاً للرئيس أزهرى قائلاً : « إن هناك شائعات تقول بأن الحكومة البريطانية أخذت وعداً من حكومتكم بأنها ستمنح المملكة المتحدة قاعدة جوية فى السودان . » فرد الزعيم أزهرى قائلاً : « كلا ... ثم كلا » واستطرد إلى القول « إن مهمة حكومتى محددة فى إتمام السودنة ، وقد تمت . وفى اتمام

الجلاء ، وقد تم . وفى جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال ، وقد تم ذلك أيضاً ، ولم يبق إلا إعلانه من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله . وأرجو ألا يفوت حضرات النواب فى هذا المجلس الموقر ، حكومة ومعارضة ، قطاف هذه الثمار الدانية . وأرجو أن يقدموا عليه ويقروه بكل شجاعة . وأؤكد أن حكومتى لم توقع اتفاقاً أو معاهدة مع أى جهة أو شخص أو حكومة . كما لم تتقدم حكومتى بشىء مثل هذا إلى هذا المجلس ولن تتقدم به فى المستقبل إن شاء الله .»

وفى يوم الاثنين الأغر الموافق ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ اجتمع المجلس فى جلسته التاريخية وقدم اقتراح الاستقلال وكان نصه كالآتى :

« نحن أعضاء مجلس النواب المجتمعين فى البرلمان ، نصرح باسم الشعب السودانى ، أن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة تامة ، ونلتمس من سعادتكم [الحاكم العام] الطلب من دولتى الحكم الثنائى أن تعترفا بهذا التصريح فوراً .»

كذلك قدمت اقتراحات أخرى يستلزمها إعلان الاستقلال وهى اقتراحات تتعلق بتعيين رئيس للدولة ليملأ الفراغ بإنتهاء وظيفة الحاكم العام . فاقترح تكوين مجلس للسيادة من خمسة أعضاء سودانيين .

وقد صوت البرلمان بالإجماع على استقلال السودان . إذ لم يكن هناك مجال للخروج عن إجماع الشعب وممثليه . كما صوت بالموافقة أيضاً على قيام مجلس للسيادة ثم تحدث بعد ذلك زعيم المجلس المرحوم مبارك زروق فقال :

« إن ما قطعناه فى حساب الزمن لا يتجاوز عامين ، ولكنه فى حساب الحوادث والقيم والانتصارات سجل ضخم تحسدنا عليه الأجيال القادمة ، حينما نصبح جميعاً جزءاً من ثرى هذه الأرض المقدسة ، وحينما يصبح جيلنا هذا أثراً من آثار التاريخ ، ثم استطرد إلى القول : إن نهرو قد قال يوم ميلاد جمهورية الهند [إن هذا اليوم يختتم حقبة هامة من تاريخ كفاحنا الوطنى انتهت به رحلة أسلمتنا إلى رحلة قد تكون أشق وأقسى . ولقد أوفينا اليوم بعهد قطعناه للشعب ، وفى الوفاء بالعهد ، وفى إنجاز الوعد ، راحة للنفس والضمير وقوة وزاد إلى مرتبة أخرى وعمل أكبر] .

ثم مضى إلى القول : إننى أود أن أضيف إلى ما قاله نهرو بأن هذا اليوم يسجل انتصاراً ضخماً من انتصارات الشعب على أعداء الحرية وعلى الشقاق والخوف ، وأن إعلان الاستقلال من داخل هذا البرلمان سيظل ذكرى حية لمدى ما يمكن أن يحققه الشعب الموحد الكلمة المؤمن بحقه . ولن يزيدنا هذا اليوم إلا إيماناً بقوة هذا الشعب الجبارة وصلاحيته التى لا تنازع فى أن يعيش حراً كريماً . وأنه شعب واعٍ مهيأ

للديمقراطية وأنه سيظل دائماً يفرض إرادته على كل إرادة ، فعلينا ونحن نمثله أن نكون فى خدمته ، وأن نظل رهن إشارته ، لأن تمجيد الشعب وتقديره أسمى من الحكم والسلطان ، وقوته الدافعة لا يستطيع أن يقف فى وجهها إنسان . إن السودان إذ يقرر مصيره كوحدة مكتملة إنما يريد من كل أبنائه أن يتقاسموا خيره وأن يشتركوا فى الحقوق والواجبات ، الأمر الذى لا يتعارض مع خلق نظام لا مركزى بتدعيم الحكومة المحلية وخلق المجالس ورفع مستواها ، والسير بهم فى الدرب الديمقراطى الصحيح ، وأود أن أؤكد باسم الحكومة أن هذه السياسة تسير قدماً ، وأنها فى العهد الجديد سوف تكون أسرع وأقوى أثراً . وإننا كما نختتم بهذا اليوم عهداً مضى ، نفتتح عهداً يقبل بشراً لأن الحق قد عاد لبنيه والأرض أصبحت خالصة لساكنيها . ويجب أن نذكر أننا نواجه مع هذا العهد مسئوليات من نوع جديد . ويجب أن نقيم دعائم السودان . ومنذ اليوم على أسس من الديمقراطية والعدالة .. وأن نواجه مشاكل المستقبل كرجال ، وأن نعرف كيف نزن ونقدر الأمور . فبناء الأمم ليس بالشىء الهين . وبإنكار الذات وسلامة القصد وصدق العزم ونفاذ البصيرة والصبر والتعاون نستطيع أن نعوض ما فاتنا حين كانت مقاليد الأمور يصرفها الأجنبى .

إن عملنا يجب أن يكون لمصلحة الشعب أولاً وأخيراً .. وأن نحل إرادته المحل الأول . وأن يكون همنا العمل على إسعاده . ونرفع مستواه . ونمحو الآثار التى خلفها فى نفسه وجسمه ومجتمعه الاستعمار . وأن نعيد له الثقة بنفسه . وأن نهيىء له الظروف التى يستطيع التنفس فيها بحرية ، وتفتح فيها أبواب الفرص أمامه . وأن نعطيه الحريات التى يتمتع بها الأحرار فى كل مكان . والسودان قد عزم عزماً أكيداً على نيل حريته واستقلاله الكامل ولن تثنيه قوة عن ذلك .

ولن أختتم هذه الفقرة قبل أن أتقدم بتحذير هو : « إن موقف الدولتين منا اليوم سوف يكون العامل الأول والأخير فى تكييف علاقاتنا المستقبلية . وكما لم نتساهل فى الوقوف ضد من يقف فى وجه حريتنا ، كذلك لن نتردد فى مد يد الصداقة والتعاون من غير تفريط لكل من يحترم حقنا ويعترف بوضعنا الطبيعى الجديد . »

وقد يتساءل القارىء لماذا أنشر كل هذا الخطاب . ولكن السبب هو أن هذا ليس خطاباً فحسب . بل إنه برنامج حكم وطنى يضع الأسس لكل من يتاح له حكم السودان . وفى هذه المناسبة السعيدة تحدث أيضاً زعيم المعارضة محمد أحمد محجوب فقال :

« إن واجبنا أن نبدأ من الغد بناء صرح الجمهورية الديمقراطية السودانية . فلنشتغل جميعاً بالحماسة لبناء صرح مجيد . وعلينا جميعاً أن نفعل ذلك ، فعلى العمال

فى المصانع أن يضاعفوا إنتاجهم والفلاحين فى الحقول أن يعتنوا بالبذور التى يزرعونها كى تزهر وتعطى محصولاً غنياً والتاجر فى حانوته ان يظل أميناً ، والموظف فى قيامه بواجباته العامة .

وأخيراً وليس آخراً إن مجد صرحنا القومى الجديد هذا يرتكز على عمل المتعلمين والمفكرين سواء كانوا فى حقول التربية أو السياسة أو الاقتصاد . الواجب يأتى أولاً فلنؤد جميعاً واجباتنا كى نكسب حقوقنا وننعم بها .»

بعد ذلك قرأ رئيس الوزراء إسماعيل الأزهرى كتابى الاعتراف اللذين تسلمهما من حكومتى مصر وانجلترا .

ولعل أهم ما ورد فى كتابى الاعتراف باستقلال السودان هو حرص الدولتين على أن تواصل الحكومة الجديدة بصورة فعالة تنفيذ الاتفاقيات والمواثيق التى عقدها الحكم الثنائى نيابة عن السودان أو طبقها عليه . فلقد جاء فى تعليق رئيس الوزراء على هذه الفقرة قوله : « ستسأل حكومتى حكومتّى مصر والمملكة المتحدة أن تحددا تلك الاتفاقيات والمواثيق التى أشارتا إليها فى كتابىّ اعترافهما قبل أن نتقيد بهما »

وبعد أن أقسم أعضاء مجلس السيادة اليمين ، سار الجميع نوابا وشيوخاً وجماهير فى موكب حافل إلى القصر للاحتفال رسمياً بإنزال علم الحكم الثنائى ورفع العلم السودانى المثلث الألوان . وقد قام برفع العلم السودانى إسماعيل الأزهرى ، وشاركه زعيم المعارضة . فكان مظهراً من مظاهر الوحدة الوطنية على الاستقلال . ثم انضم السودان إلى الأمم المتحدة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ . وكان السودان قد انضم قبل ذلك إلى الجامعة العربية لإعلان انتمائه العربى وتأكيده .

مناورات ما بعد الاستقلال

لقد تم استقلال السودان رغم كل المناورات والمحاولات التى سبقت إعلانه . تم وسط عاصفة من الحقد ودخان من الحسد . تم والقلوب واجفة والنفوس مضطربة راجفة . غير أن عظمة الشعب السودانى وحكمة قيادته ، قد أفشلا كل المخططات ودحرا كل الشائعات وحققا المعجزات .

لقد أثبت إسماعيل الأزهرى أنه زعيم ورجل دولة حقاً .

قال لى ذات مرة ، وكانت المؤامرات قد وصلت حداً مخيفاً : « إنكم لا تعرفون ما يحيط بى ، ويحيط بكم ، وبحزبكم ، وببلدكم . إن قوى متعددة تعمل ليل نهار لإسقاط حكومتى ، ولإعلان الانهيار الدستورى حتى يعود الوضع إلى ما كان عليه ، أى إلى الحكم الثنائى . ولكننى أقاوم كل هذا والله معنا » ثم أضاف : « دولتا الحكم الثنائى غير سعيدتين باستقلالنا . ولكل منهما أسبابها . وكثير من الجيوب فى الداخل ترفض الاستقلال خوفاً مما سيترتب عليه من ضياع مصالحها ».

وكنت رغم تلميحه أعرف كل كلمة يعنيها ، لأننى أعيش معه فى نفس المركب التى تتقاذفها تلك الرياح . أعرفها وأعرف تفاصيلها ومصادرها الداخلية والخارجية . وكنت فى الوقت نفسه واثقاً من حكمة الرئيس وصبره وإخلاصه وحسن إدراكه . وأعرف أيضاً أن الله معنا . لأننا مع الحق .

إن المؤامرات التى كانت تحيط بالموقف كله هى مؤامرات خارجية وداخلية . ولعل الداخلية منها كانت أكثر خطراً . لأن المؤامرات الخارجية لا تستطيع عمل شىء إذا لم يكن لها سند فى الداخل .

وظروف الحكم الثنائى ومتناقضاته والتكوين الاجتماعى فى السودان [من طائفية عميقة وقبلية راسخة وعنصرية خطرة] كلها اجتمعت تعمل لتدمير ما كان قد تم .

بالطبع لم يكن استقلال السودان مقبولاً من حكومة مصر . إذ أنها عاشت طوال حياتها على أن السودان والسيادة عليه لها . بل إن الحكومات المصرية كانت دائماً ترى أن حل مشاكلها كلها سيكون فى السودان . فالتكاثف السكانى وشح رقعة الأرض المزروعة والعمق الاستراتيجى . كلها موجودة فى السودان وأنه لا بقاء لمصر إلا بالتوسع فى السودان . ومن هنا كان عدم رضاء مصر عن استقلال السودان . أما الانجليز فقد ساءهم أن تنكشف سياستهم التى ظلوا يعملون لها على مدى نصف قرن أو يزيد . فلقد كانوا يريدون فصل جنوب السودان ليتخذوا منه منطقة استيطان لهم تماماً كما فعلوا فى كينيا وروديسيا . وفى الداخل فقد ساء حزب الأمة ألا يتم الاستقلال على

يديه ، وأن يتم على يد الحزب الوطنى الاتحادى . فوسط كل هذه المتناقضات استطاع الحزب الوطنى الاتحادى أن يعلن استقلال السودان بما أوتيت قيادته وعلى رأسها إسماعيل الأزهرى ، من حكمة وحسن تدبير وتبصر سياسى ، فلو أن الحزب الوطنى الاتحادى ورئيسه لم يكونا كذلك لحدث فى السودان ما حدث فى الكونغو . فقد كانت هذه الفترة من أخطر الفترات التى مرت على السودان وعلى الحزب الوطنى الاتحادى . ولقد لعب فيها دوره كاملاً وقاد سفينة البلاد وسط تلك الأمواج الهوج حتى حقق استقلالاً نظيفاً دون قطرة دم .

وهنا لابد لى من وقفة قصيرة أمام السياسة المصرية تجاه السودان فى ذلك الوقت . فلقد تربى الشعب المصرى ـ كما قلت ـ على أن السودان امتداد طبيعى له وأن حل مشاكله كلها فيه . وللحقيقة والتاريخ أقول : إن الشعب المصرى عندما نادى بشعارات الوحدة لم يكن يقصد بها السيادة على السودان ، أو استعمار شعب السودان ، بل كان يقصد وحدة المصير بين الشعبين . أما الحكام والملاك والاقطاعيون فكانوا يرون غير ذلك .

ومن المؤسف حقاً أن جميع الحكومات فى مصر كانت تنظر للسودان من خلال منظار واحد ، حتى رجال الثورة المصرية . فقد قال لى صلاح سالم فى يوم من الأيام : « ترى ماذا يكون مصيرنا لو لم تتم وحدة وادى النيل ؟ إن الشعب المصرى سيقطعنا إرباً إرباً » وكان بهذا القول يريد أن يجس نبضى ، لأن إرهاصات الاستقلال كانت قد بدأت تظهر . فقلت له : إن العلاقة بين الشعبين لا يحددها الشكل وإنما يحددها الواقع ، فالشعبان يشتركان فى المصير سواء أكان استقلالاً أم إتحاداً أم وحدة . ولكنه لم يقبل منى ذلك الحديث وقال : « يجب أن تفكروا ملياً قبل أن تقدموا على أى خطوة فى الاتجاه الانفصالى » . فقلت له : إن الاستقلال ليس انفصالا ، فالاستقلال الصديق خير من الوحدة المفروضة .. وهكذا ظللنا نتحاور حتى افترقنا .

ولقد كان هذا التشبث بالوحدة دون اعتبار لظروف السودان وطبيعة تركيبته الاجتماعية ، هو السبب منذ البداية فى خلق معارضة لمصر فى السودان . وقد اعترف الرئيس عبد الناصر بذلك فى حديث له معى :

ففى إحدى مقابلاتى له فى سبتمبر ١٩٦٧ وأنا عائد من مؤتمر الاعلام العربى بتونس قال لى ما يلى :

أريد أن أحملك رسائل هامة لكل من الإمام الهادى المهدى والسيد إسماعيل الأزهرى ، وأرجو أن تنقلها بحرفها لهما قال :

« بالنسبة للإمام الهادى المهدى أرجو أن تخطره بأننا قد أسأنا التقدير منذ البداية

للأنصار . فلقد كنا ننظر إليهم كأعداء تقليديين لنا . ولكن بعد ذهابى لمؤتمر القمة فى الخرطوم ، وبعد رؤيتى لجماهير الأنصار التى استقبلتنا بذلك الحماس والإكرام ، وبعد حديثى مع الإمام الهادى ورئيس الوزراء محجوب . أدركت أننا أخطأنا فى حقهم . لأن ما وجدته منهم قد أثبت لى أن العربى والمسلم ينسى كل عداوته مع أخيه العربى المسلم ساعة الشدة فأرجو أن تنقل لهم اعتذارى هذا .

وأما بالنسبة للسيد إسماعيل الأزهرى فلقد أسأنا التقدير أيضاً بالنسبة له وللظروف التى كانت تحيط به عندما أعلن استقلال السودان . وقد لا يكون هذا خطأى ، وإنما خطأ أولئك الذين أوكلت إليهم أمر السودان ، سامحهم الله .» وقد قمت ـ وأنا غاية فى السرور ـ بإبلاغ تلك الرسائل . ومن هذا يتضح أن العلاقة بين مصر والسودان كانت دائماً وأبداً علاقة لازمتها أخطاء كثيرة خلقت كثيراً من أسباب الجفوة وعدم الثقة ..

وأعود إلى حديثى عن المؤامرات التى تلت إعلان الاستقلال فأقول : فتحت مصر نيرانها على حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ، وسلطت إذاعة ركن السودان كل نشاطاتها على الحزب وقياداته . وبعد أن كانت إذاعة ركن السودان تعمل لفترات محدودة ، حولت إلى إذاعة كاملة تعمل ثمانى عشرة ساعة فى اليوم ، كلها هجوم على الحزب وحكومته . فاتهمته بالخيانة والتنكر للمبادىء وعدم الثبات فى المواقف ، وهكذا . وكانت الإذاعة المصرية أقوى بكثير من إذاعة أم درمان . وكان مداها يصل إلى كل أطراف السودان . فتبلبل الرأى العام السودانى وكان لابد من مواجهة تلك الحملة الضارية الضارة . فاستدعانى الرئيس أزهرى وأوكل إلىّ الإشراف على الركن السياسى بإذاعتنا « أم درمان » للرد على تلك الحملة ، على ألا ندخل فى مهاترات أو نجارى تلك الاتهامات ، بل نرد عليها فى حدود المنطق والعقل ، وأن أستعين فى هذا العمل بكل الطاقات السياسية المتاحة من كتاب وصحفيين وغيرهم . ولما كانت الإذاعة ـ كما قلت ـ ضعيفة المدى فقد عملنا على إذاعات بموجات موجهة ، واستطعنا أن نحافظ على الرأى العام عندنا دون أن يتأثر بما تذيعه عليه إذاعة ركن السودان القاهرية .

وقد قلت للرئيس أزهرى ذات مرة إن حكومة مصر لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدى إزاءك وإزاء الحزب والحكومة ، وهى ستعمل جاهدة لإسقاط الحكومة . فضحك وقال :

« هل كنت تتوقع غير ذلك ؟ نعم ستسقط الحكومة دون شك . والحكومة المصرية قادرة على ذلك ، لأن لها أياديها بيننا وبين نوابنا . ولكن الشىء الذى لا تستطيع فعله هو إلغاء الاستقلال الذى أصبح حقيقة كبرى فوق كل المطامع والمناورات . فالاستقلال يحدث مرة واحدة وقد حدث ، ولا رجعة فيه . وليحكم السودان بعد ذلك أى سودانى

لأنه لا يستطيع الرجوع بعجلة التاريخ إلى الوراء . أما نحن فنشكر الله على أن خصنا بأن تحقق الاستقلال على أيدينا .»

كانت خطة إسقاط الحكومة تتجه فى إتجاهين :

الأول : بذر بذور الخلاف داخل صفوف الحزب الوطنى الاتحادى باستغلال بعض العناصر الرخوة للوقوف ضد الحزب .

الثانى : جمع أطراف المعارضة لإسقاط الحكومة ، خاصة السيدين على الميرغنى وعبد الرحمن المهدى .

ولقد لعبت الحكومة المصرية آنذاك ، دوراً مهماً فى هذا اللقاء بين السيدين ، لم يحن الوقت بعد لكشف أسبابه وأبعاده .

إن السياسة لا تعرف الأخلاق ولا القيم ، وإنما تعرف المصلحة فقط ، فالأطراف الثلاثة - حكومة مصر والختمية والأنصار قد التقت مصلحتهم عند ضرورة إسقاط حكومة الحزب الوطنى الاتحادى . بالطبع كان لكل طرف مصلحته الخاصة . فمصر غاضبة لأن الحزب الوطنى الاتحادى قد تنكر للوحدة كما ظنوا . وزعامة الختمية كانت ترى خطراً من أزهرى الذى انفرد بالأضواء دونها وأصبح يهدد زعامتها التقليدية . والسيد عبد الرحمن كان يرى فى ذلك تمزيقاً للقوة الوحيدة التى ظلت تقف أمامه وأمام مطامعه .

وقد أقام السيد على الميرغنى حزب الشعب الديمقراطى ليكون الواجهة السياسية لطائفة الختمية بدلاً عن الحزب الوطنى الاتحادى ، واختار لرئاسته الشيخ على عبد الرحمن رغم أنه لم يكن ختمياً . ولم يختر له واحداً من كبار رجاله أمثال ميرغنى حمزة أو خلف الله حاج خالد ، أو الدرديرى عثمان . وعلل ذلك بأن هؤلاء الثلاثة تنقصهم الشعبية اللازمة لقيادة حزب سياسى . كما أن المصريين الذين شجعوا أساساً قيام هذا الحزب ، يرون أن الثلاثة المذكورين ليسوا اتحاديين . وإنما هم استقلاليون يتسترون وراء هذا السيد على الميرغنى . وهذه حقيقة عرفتها شخصياً منهم فى أحاديثى معهم . كما أكدها لى صلاح سالم الذى لا يخفى شكه فيهم منذ البداية .

وكما قلت فإن الشيخ على عبد الرحمن لم يكن فى يوم من الأيام ختمياً ولم يصبح ختمياً حتى بعد أن صار رئيساً لحزب الشعب . بل كان من مؤسسى حزب الأشقاء الأوائل . وكان من أقرب الناس إلى قلب إسماعيل الأزهرى وقد كان اعتقادى أنه آخر من كان يمكن أن يخرج على أزهرى . ناهيك عن مواجهته بالعداء . ولكن عالم السياسة عالم غريب ، وتطلعات الناس تعميهم عن الحقائق .

والأسباب التى دعت الشيخ على عبد الرحمن للخروج على إسماعيل الأزهرى مختلفة .

فأولاً : بدأ تحول الشيخ على عبد الرحمن حين انتخب الحزب فى مؤتمره العام سنة ١٩٦٤ المرحوم مبارك زروق نائباً لرئيس الحزب ، فلقد كان يعتبر نفسه أكبر سناً من مبارك وأنه من مؤسسى حزب الأشقاء وبالتالى أولى من مبارك زروق بهذا المنصب .

ثانياً : انتهز المصريون فرصة هذا التمزق النفسى عند الشيخ على عبد الرحمن وشجعوه على الخروج على أزهرى .

ثالثاً : اعتقد الشيخ على عبد الرحمن أنه طالما يجد سند الختمية شعبياً وسند المصريين مادياً وأدبياً ، فإنه سيصبح زعيم السودان دون منازع .

ورابعاً : اعتبر الشيخ على أن اختياره زعيماً لحزب ختمى ، وتقديمه على رجال السيد على المعروفين [ميرغنى وخلف الله والدرديرى] كسب كبير له .

ولنناقش هذه الأسباب .. فاختيار مبارك زروق لم يأت من إسماعيل الأزهرى ، بل أتى من المؤتمر العام للحزب ، وحسب تقاليد الحزب فإن الرئيس ونائبه يختارهما المؤتمر العام . وكان من واجبه أن يحترم قرارات المؤتمر ، ولكنه إزاء الضغوط والوعود اتخذ موقفه ذاك . كذلك لم يستطع الشيخ على مقاومة طموحاته لوراثة الحزب والرئاسة والحكومة ، طالما أنه يتمتع برضاء السيد على الميرغنى والحكومة المصرية . ولقد أخطأ الشيخ على التقدير حين ظن أن جماهير الحزب الوطنى الاتحادى كلها من الختمية . فلقد استطاع الحزب من خلال نضاله الطويل أن يكون جماهيره الخاصة من كل قطاعات الشعب ، من عمال ومزارعين ومثقفين وتجار وطلبة ، كما أن جماهير كل الطوائف الأخرى الدينية غير السياسية كانت تنتمى إلى الحزب الوطنى الاتحادى . فالمسألة كلها سوء تقدير وسير وراء السراب الكاذب . وقد اتضحت هذه الحقيقة عندما جرت انتخابات سنة ١٩٥٧ التى خاضها الحزب الوطنى الاتحادى ، كما خاضها حزب الشعب الديمقراطى الذى كان فى السلطة والحزب الوطنى الاتحادى فى المعارضة . ومع ذلك فقد فاز الحزب الوطنى الاتحادى بأربعة وأربعين مقعداً ، بينما فاز حزب الشعب بتسعة وعشرين مقعداً رغم ما صاحب الانتخابات من أساليب فاسدة فى توزيع الدوائر واستغلال للنفوذ ، وتلاعب بالجنسية .

بداية النهاية :

عندما التقى السيدان المهدى والميرغنى ، أصدرا بياناً عجيباً ينكر الواقع وينكر

التاريخ بل وينكر كل المقاييس التى عرفها الشعب السودانى عن الزعيمين وعن الطائفتين . وهاهو نص البيان العجيب :

« الآن وقد شاء الله وتحقق الأمل العظيم الذى ظلت تنشده البلاد منذ أمد بعيد **فالتقينا ابتغاء مرضاة الله والوطن** ، فيسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين فى كل ما يعود على الأمة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة ، وأننا إذ نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول ، نهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق أمانيه الكبرى حتى يتوافر الاستقرار والطمأنينة الضروريان فى هذا الظرف العصيب . ونرجو أن يهيأ بذلك الجو العام الملائم لتعاون جميع أحبابنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير . كما نأمل أن يمكن **التقاء الأحزاب فى الحال** ونستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع ، والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب . »

ولعل أبلغ ما وصف به لقاء السيدين ذلك ، ما جاء على لسان محمد أحمد المحجوب ، عضو حزب الأمة البارز فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » حيث وصف ذلك اللقاء بقوله :

« لقد كان التحالف بين المهدى والميرغنى أعظم كارثة مُنِىَ بها تاريخ السياسة السودانية . ففى هذا التحالف سعى عدوان لدودان مدى الحياة إلى السيطرة على الميدان السياسى .. إلخ » وخير الكلام ما قل ودل .

قيام الحكومة القومية كلازمة لذلك التحرك المريب ..

طالب السيدان بقيام حكومة قومية ، فقبل إسماعيل الأزهرى طلبهما ، وهو يعلم سلفاً ما كان مبيتاً لحكومته ، وأن قيام الحكومة القومية لم يكن إلا مراوغة لها ما بعدها . وأن حكومته طال الزمن أو قصر سوف تسقط . وكان فى استطاعته أن يستقيل بعد أن حقق الاستقلال ، ولكنه آثر أن يسير فى اللعبة حتى نهايتها ليكشف للرأى العام زيف ما كانوا يضمرون . وليسجل على السيدين هذا الخطأ الجسيم . وقد حدث ما كان متوقعاً فسقطت حكومة الوطنى الاتحادى لتحل محلها حكومة السيدين .

ثم كون الحكومة الجديدة الأميرالاى عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة ، وأدخل فيها على عبد الرحمن وزيراً للداخلية . وخرج الحزب الوطنى الاتحادى ليصبح فى المعارضة .

ومن الصعب على كاتب اليوم أو الغد ، أن يدافع عن الطائفية السياسية فى السودان ، والدور الضار الذى لعبته فى اضعاف البلاد على طول المدى .

فقد كان قيام حكومة السيدين اعلاناً صارخاً عن سيطرة الطائفية السياسية على مقاليد الأمور فى البلاد ، وانكاراً لكل ما قامت به الحركة الوطنية من كفاح وتضحيات ضد الاستعمار فى وقت كانت فيه الطائفتان تتنافسان على استرضاء الانجليز وتشكلان الركائز الأساسية للحكم الثنائى وتقفان صراحة ضد الحركة الوطنية .

قامت حكومة السيدين وفى أحشائها عداوات عشرات السنين فقد قامت لا لشىء إلا لإسقاط أزهرى وحكومته ، ومنذ اليوم الأول لتشكيلها كان واضحاً أن هناك وزارتين ، ختمية وأنصارية . وبعد أن انتهى السبب الذى من أجله اجتمعا ـ وهو سقوط أزهرى وحكومته ـ كان لابد لهما من المواجهة خلال الحكم بعد أن تواجها خارجه . كانت هناك حكومة أنصارية يرأسها عبد الله خليل ، وأخرى ختمية يرأسها على عبد الرحمن . ولم يكن هناك انسجام بين أفراد الحكومة ، وكان كل وزير يعمل فى وزارته وكأنه حكومة قائمة بذاتها . وكانت اجتماعات مجلس الوزراء اجتماعات شكلية بحتة ، إما للمشاجرة وإما للمتاجرة . وكانت أخبار الحكومة ومشاحناتها حديث المجالس وكان دولاب العمل فى الحكومة قد توقف وتعطلت مصالح الناس .

كنت وقتها مسئولاً عن إعلام الحزب وصحفه ، فلم أكن أجد عناء فى الحصول على أخبار الحكومة وأدائها ، إذ كان كل طرف يتطوع بإمدادى بالأخبار ضد الطرف الثانى . كذلك كان نواب كل طرف يمدوننى بأخبار الطرف الآخر ، بل إن بعض الوزراء كانوا يخرجون من الجلسة ليبلغونى ما يقوله الآخرون . وكانت صحيفتنا تخرج فى اليوم التالى وبها كل ما دار من أسرار ومشاجرات داخل مجلس الوزراء . وأذكر أنه فى يوم من الأيام أراد حزب الشعب إدخال أحمد السيد حمد للوزارة ، وعرض الأمر على عبد الله خليل بوصفه رئيس الوزراء ، فلم يكتف بالرفض ، بل قال أمام الجميع : « أما يكفينى وجود جاسوس واحد مصرى ، حتى يأتونى بآخر ... » وكان يعنى بالجاسوس الأول الشيخ على عبد الرحمن . وبهذه الروح كانت الحكومة تعمل لخير الوطن !

وعندما أصدر الشيخ على عبد الرحمن أمره بتعطيل جريدة « النداء » لأنها تهاجم زعامة الختمية ، لم يستشر مجلس الوزراء أو رئيسه رغم خطورة القرار . فلما شكوت لعبد الله خليل عن تصرف وزير الداخلية ، أبدى دهشته من أن الأمر لم يعرض عليه ولم يعرف عنه شيئاً .

وكانت الأحوال الاقتصادية فى البلاد قد تدهورت كثيراً لتدنى أسعار القطن وبواره . ونسبة لعدم الانتاج وتوقف دولاب الحكم ، تقلصت عائدات الدولة واختل مركزها فأخذت تسعى للمعونات الأمريكية المشروطة وغير المشروطة ، والتى كانت قد رفضتها كثير من البلاد . كان ذلك فى أوائل عام ١٩٥٨ .

وإزاء هذا الخطر من ارتماء الحكومة فى أحضان الأمريكان ومعوناتهم المشروطة استشعرت المعارضة الخطر وجمعت صفوفها لمواجهة هذا الخطر المحدق بالبلاد . فتكونت جبهة للمعارضة من الحزب الوطنى الاتحادى ، ونقابات العمال والمزارعين والطلبة والتجار والمثقفين ، لمقاومة الحكومة وطالبت برفض تلك المعونة . كما ضاعف نوابنا - نواب المعارضة - الهجوم داخل البرلمان مما جعل الحكومة فى وضع لا تحسد عليه ، وحتى أن حزب الشعب الديمقراطى المشترك فى الحكم قد انقسم على نفسه ، وخاصة أن مصر كانت ضد تلك المعونة الأمريكية ، وكان من الطبيعى ، والحال كذلك ، أن يأتى التفكير فى فك هذا التحالف الشاذ بين حزبى الحكومة ، ولكن كيف يتم ذلك وما البديل ؟

الفصل الثامن

الانقلاب العسكرى الأول : ١٧ نوفمبر ١٩٥٨

أصبحت الحكومة مشلولة شللا تاما ، والحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم ، فقد اتضح أن الائتلاف قد فشل ، وأن المتناقضات فيه بدأت تطفو على السطح ، وإزاء هذا الموقف فكر رئيس حزب الأمة (السيد الصديق) فى فك ذلك الائتلاف وإقامة حكومة مؤتلفة بين حزبه والحزب الوطنى الاتحادى . وبدأ بالفعل مفاوضات سرية مع رجال ذلك الحزب دون أن يشترك فيها عبد الله خليل أو حتى يخطره بها مع أنه سكرتير الحزب . ذلك أن السيد الصديق كان يرى ألا يشترك عبد الله خليل فى الحكومة الجديدة ، وأن يعين بدلا عنه الدكتور مأمون شريف كرئيس للوزراء .

وكان عبد الله خليل – رغم إبعاده – يعلم ما يجرى خلف ظهره ، مما أثار حفيظته وغضبه على السيد الصديق وعلى حزب الأمة كله ، واعتبر أن هذا العمل طعنة له من الخلف ، فقرر أن يقاوم وأن يفشل المخطط مهما كان الثمن .

والأميرالاى عبد الله خليل رجل عسكرى لا يستسلم بسهولة لذلك قرر اتخاذ سياسة « علىّ وعلى أعدائى يارب » .

قال عبد الله خليل ، كما حدثنى صديقه حسن محجوب : « إن السيد الصديق يعتقد أننى لا أعرف ما يقوم به من وراء ظهرى ، وأنا لن أسلم السلطة لا إلى حزب الأمة أو الحزب الوطنى الاتحادى أو كليهما معا » . ثم سألنى حسن محجوب إن كنت أعرف شيئا عن تلك المحاولة التى يقوم بها السيد الصديق . فقلت له إننى لا أعرف شيئا . رغم أنى كنت على علم بها وبأبعادها . ولكننى كنت أعرف أن حسن محجوب سوف يخطر عبد الله خليل بذلك .

الخطة الماكرة الماهرة :

كان عبد الله خليل رئيسا للوزراء ، وكان إلى جانب ذلك وزيرا للدفاع ، وكان له

أصدقاء عديدون فى الجيش ، فاتصل بهم وعرض عليهم أمر تسليم السلطة للجيش ، فتدارسوا الموقف وقرروا أن يتسلم الجيش السلطة .

اجتمع عبد الله خليل بكبار ضباط الجيش الذين يثق بهم . وكان من بينهم اللواء أحمد عبد الوهاب ، واللواء حسن بشير واللواء أحمد عبد الله حامد والقائمقام عوض عبد الرحمن صغير والقائمقام التيجانى محمد أحمد والقائمقام حسن كراره وكانوا جميعهم من أصدقائه ، ومن أنصار حزب الأمة ، وبعد أن وافق هؤلاء على الخطة اجتمعوا بالباقين من قيادات الوحدات ، أمثال اللواء طلعت فريد وأخيه اللواء أحمد فريد ، والأميرالاى البحارى والأميرالاى عثمان نصر والأميرالاى محمد أحمد عروة ، وفوق كل هؤلاء اللواء ابراهيم عبود .

وبنظرة سريعة يتضح أن هذه المجموعة التى كونت المجلس العسكرى الأعلى ، فيما بعد ، تضم الأنصار والختمية ومن لالون لهم .

والانقلاب كما هو واضح هو انقلاب من أعلى ، غير أن هناك ملاحظتين لابد من الإشارة إليهما :

أولهما : عدم وجود الأميرالاى عبد اللطيف الضو الذى كان معروفا بولائه المتطرف للحزب الوطنى الاتحادى ، وكان لابد من إزاحته من الطريق فاتهم بإحدى الجرائم وأبعد عن الجيش .

ثانيهما : تخطى الأميرالايين عبد الرحيم شنان ومحيى الدين أحمد عبد الله . وكان أولهما قائدا للقيادة الشمالية وكان ثانيهما قائدا للقيادة الشرقية بينما عين من هم دونهما رتبة ، مثل عوض عبد الرحمن صغير والتيجانى محمد أحمد ومرة أخرى كان سبب إبعادهما ميولهما الاتحادية .

ومن هاتين الإشارتين يتضح أن الانقلاب بجانب العامل الشخصى لدى عبد الله خليل ، كان موجها أساسا ضد الحزب الوطنى الاتحادى أى ضد المعارضة !

وبعد أن تم لعبد الله خليل إقناع الضباط بالانقلاب ، كان عليه أن يقنع السيدين ، السيد عبد الرحمن والسيد على الميرغنى . فماذا فعل ؟ أقنع السيد عبد الرحمن المهدى بأن لا خلاص من الأزمة إلا بتسليم السلطة للجيش وأن كبار الضباط من أبنائه وأنهم على استعداد بعد إتمام الانقلاب أن ينصبوه أى السيد عبد الرحمن رئيسا للجمهورية . وأن الاتحاديين قد عادوا إلى أصدقائهم القدامى واتفقوا مع حزب الشعب على إسقاط الحكومة وإقامة حكومة ائتلافية منهما ، ولمزيد من الإقناع فقد أبرز عبد الله خليل تقريراً من سفير السودان بمصر آنذاك « يوسف التنى » يؤكد أن لقاء قد تم فى القاهرة بين أزهرى وعلى عبد الرحمن لهذا الغرض ، ويوسف التنى عضو بارز فى

حزب الأمة ، وكان قبل ذلك رئيسا لتحرير جريدة النيل لسان حال حزب الأمة ، وكان فى الوقت نفسه من أعز أصدقاء عبد الله خليل ، وتعيينه سفيراً فى مصر قصد منه أن لا يكون السفير فى مصر ممن له ميول اتحادية .

اقتنع السيد عبد الرحمن برأى عبد الله خليل وأعطاه الضوء الأخضر ليسير فى مخططه .

بقى على عبد الله خليل بعد ذلك أن يقنع السيد على الميرغنى بضرورة تسليم السلط للجيش ، فقال له إن لديه معلومات أكيدة أن السيد الصديق والاتحاديين يتفاوضون على إسقاط الحكومة وإقامة حكومة إئتلافية بينهما يبعد عنها حزب الشعب . وأخطره بأن رجاله الختمية فى الجيش وعلى رأسهم عبود سيتولون السلطة فوافق السيد علي على المخطط أيضاً .

وكانت اللجنة المكلفة بتنفيذ الانقلاب قد أرسلت مندوبيها إلى القيادات الخارجية وكبار ضباطها ، وهيأتهم للانقلاب قبل اليوم السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٨ وهو يوم افتتاح الدورة البرلمانية وكان قد سبق ذلك اليوم شائعات بأن رئيس الحكومة سوف يؤجل افتتاح البرلمان . كما سرت شائعات بأن النواب سوف يقتحمون البرلمان فى ذلك اليوم لافتتاح الدورة عنوة ، ولم تكذب الشائعات ، فقد أعلن عن تأجيل افتتاح البرلمان إلى أجل يحدد فيما بعد .

فى القيادة الشرقية :

كانت رئاسة تلك القيادة فى القضارف وكان قائدها آنذاك الاميرالاى محيي الدين أحمد عبد الله .

وفى حوالى ١٢ نوفمبر ١٩٥٨ كنت قد سافرت إلى مدينة القضارف للدفاع عن بعض المتهمين فى إحدى القضايا ، وأثناء تواجدى هناك دعانى الأخ محيى الدين إلى الغداء معه بمنزله فى القيادة التى تحتل مكانا عاليا فى أطراف المدينة . وعند ذهابى إليه وجدت معه أحد الضباط ولم أكن أعرفه . وقد علمت فيما بعد أنه الأميرالاى محجوب طه .

ومحيي الدين صديق قديم عرفته منذ أن كنا طلبة فى كلية غوردون فى الثلاثينيات . وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشقيقى عبد الرحمن أبو حسبو ، وفوق هذا وذاك محيى الدين اتحادى أصيل .

وفى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، وبعد الانتهاء من القضية التى ذهبت من أجلها للقضارف ، اتجهت إلى منزل محيي الدين حيث تناولت معه الغداء ، وبعد الغداء تطرق الحديث إلى الموقف السياسي . فكنت حذرا فى حديثى لأننى لا أعرف ـ ذلك الضابط

فلما شعر محيي الدين بذلك قال لى « إن فلان هذا » وذكر اسمه . هو مثلى تماما فلا تتحرج من الحديث أمامه فقلت له : « إن الشائعات تتحدث عن سقوط حكومة عبد الله خليل ، وقيام حكومة ائتلافية بيننا وبين حزب الأمة دون إشراك عبد الله خليل فيها » . صمت محيي الدين قليلا . ثم نظر إلى زميله الذى لم يفتح فمه بكلمة واحدة وسألنى فجأة : « هل هناك احتمال لأن يتدخل الجيش ويستولى على السلطة ؟ وهل تعلم أن هناك معلومات تفيد بأن رئيس الحكومة قد يعطل افتتاح دورة البرلمان ؟ » .

فوجئت بالسؤال ، وبالطريقة التى ساقه بها . ولم يكن يخطر على بالى أن جيش السودان ، الذى تربى على النظام ، يمكن أن يقوم بعمل كهذا ، ولكنى شعرت من السؤال بأن محيى الدين يريد أن يخطرنى أكثر من أنه يريد أن يسألنى . وأن سؤاله ذاك ، فى ظروفه تلك ، هو أقصى ما يمكن أن يقوله لى . فقلت بعد تروشديد : « ليس هناك شيء مستحيل . وأن عبد الله خليل ، بما عرف عنه من عناد ، يمكن أن يفعل أى شيء ، وإن كنت أستبعد مجاراة الجيش له فى هذا العمل » فقال لى : « أرجو أن تفكروا فى هذا الأمر جيدا وأن تخطر الرئيس بكلامى هذا بمجرد وصولك » .

ودعته والأفكار تصطرع فى رأسى والحيرة تملأ نفسي وذهبت واتفقت مع صاحب عربة لورى تسافر فى الصباح الباكر على أن أسافر معه فرحب بى . وهكذا سافرت مبكرا لأصل الخرطوم فى المساء . وذهبت مباشرة إلى منزل الرئيس أزهرى فوجدت معه بعض الضيوف ، فاستأذنتهم وانتحيت به جانبا وأخطرته بما قاله محيي الدين ، فقال الرئيس حديثا أشبه بما قلته أنا لمحيي الدين عندما وجه لى سؤاله ذلك . وخرجت من عند الرئيس إلى مكتبى لأحضر قضايا الغد . وأثناء تواجدى بالمكتب جاءنى أحد أعضاء الحزب وقال لى إن صهره ، وهو جاويش بالجيش فى « الشجرة » ، قد أحضر زوجته وأولاده للبيت وقال : إنهم فى حالة استعداد مائة فى المائة وأنه لايعرف السبب » .

ذهبت بعد ذلك إلى منزلى وكنت مرهقا فتناولت عشائى ورحت فى نوم عميق من أثر السفر الطويل ، وفى الصباح أيقظتنى زوجتي لتزف إلى خبر تسلم الجيش للسلطة . كما سمعت بعد ذلك بيانات التأييد من السيدين .

بيانات الأسياد :

أن يقع انقلاب عسكرى فى أى بلد من بلاد العالم الثالث لم يعد شيئا يثير الدهشة أو الاستغراب . فلقد أصبحت الانقلابات وباء وحمى فى هذا العالم البائس . وأن يؤيد هذا الزعيم أو ذاك السيد هذا الانقلاب أو ذاك ، ليس بالشيء المستغرب أيضا ، فهذا دأب الزعماء والأسياد على طول الخط . أما أن يؤيد السيدان انقلابا ضد حكومتهما « حكومة السيدين » فلقد كان الشيء الذى لم يقبله عقل ولم يهضمه إنسان .

فعندما أقنع عبد الله خليل كلا من السيدين بخطته لم يفته أن يأخذ من كل منهما بيانا ليعلنه مع بيان الانقلاب ، وبالطبع أصيبت الناس بحيرة شديدة ، فإذا كان الانقلاب ضد حكومة السيدين ، والسيدان يؤيدان الانقلاب ، فضد من يكون هذا الانقلاب إذن ؟

ولكن سرعان ما اتضح الأمر وانكشف المستور ، فالانقلاب كان ضد المعارضة - ضد الحزب الوطنى الاتحادى - وضد الديمقراطية .. وضد الدستور .

لقد أدان السيدان فى بيانيهما حكومتهما ، وأدانا الحزبية وأدانا الطائفية وكان الشيء الوحيد الذى لم يديناه هو شخصاهما . فقد كان الانقلاب كما يبدو قائما على المصلحة الشخصية ، كما ذكر محمد أحمد المحجوب .

ولكن هل هذه هى الحقيقة كلها ؟ هل صحيح أن الانقلاب كان لمصلحتهما ، أم أنهما كانا مخالب لقط أكبر ؟

والانقلاب بالصورة التى شرحتها لا يمكن أن يكون تفكير عبد الله خليل ، أو ضباطه أو حتى أسياده ، رغم العنصر الشخصى كما سبق وذكرت . لقد كان انقلابا مدروسا تتضح فيه اليد الأجنبية الماهرة الماكرة ولم يكن كل من هؤلاء أكثر من قطع شطرنج تحركها أيادٍ أجنبية ، خاصة اليد الأمريكية . ذلك أن الحكومة الانقلابية بمجرد تسليمها للسلطة ، سارعت إلى قبول المعونة الأمريكية دون قيد أو شرط . كما أن بيانها الأول لم يحرص على شيء كحرصه على استرضاء الحكومة المصرية . إذ وصف عبود فى بيانه الأول أن الجفوة بين مصر والسودان هى جفوة مفتعلة ، ولا ندرى ما تلك الجفوة . وزيادة فى استرضاء مصر ، فقد قبلت حكومة عبود من مصر أن تدفع لها تعويضا عن ترحيل أهالى حلفا وتهجيرهم مبلغ خمسة عشر مليونا من الجنيهات مع علمها بأن الحكومات السابقة رفضت عرضا بأضعاف هذا المبلغ .

ولنستمع الآن إلى الفريق عبود يحكى القصة كاملة أمام لجنة التحقيق التى حققت معه ومع أصحابه بعد قيام ثورة أكتوبر . وكانت هذه اللجنة قد كونت خصيصا للتحقيق والتعرف على الظروف التى تم فيها انقلاب عبد الله خليل ، والذى سمى خطأ بانقلاب عبود . يقول الفريق عبود :

« قبل انعقاد البرلمان بحوالى عشرة أيام ، جاءنى عبد الله خليل وقال لى : الحالة السياسية سيئة جداً ومتطورة وممكن أن يترتب عليها أخطاء جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن يستولى الجيش على زمام الأمر . فقلت هذا لضباط الرئاسة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين . ومرة ثانية جاءنى عبد الله خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف . فقال لى : ضرورى إنقاذ البلاد من هذا الوضع ، ثم أرسل لى

زين العابدين صالح أبو قاضي ليكرر لى نفس الكلام ، والضباط وقتها كانوا يدرسون الخطة وتنفيذها ، وقبل التنفيذ بثلاثة أيام جاءنى عبد الله خليل فى الرئاسة ليطمئن على الموقف ، فقلت له : كل حاجة تقريبا انتهت ، وستتم قبل انعقاد البرلمان . فقال لى : ربنا يوفقكم .. الخ » .

ومن حديث الفريق عبود هذا يتضح الآتى :

١ ـ أن هناك إصرارا ومتابعة ، وإلحاحا على اتمام الانقلاب .

٢ ـ أن هناك أناسا من خارج الجيش قد اشتركوا فى التدبير والمؤامرة . أمثال زين العابدين صالح ، الذى كان يشارك عبد الله خليل فى كل شيء ..

٣ ـ أن عبود لم ينظر إلى الأمر أكثر من أنه أوامر صادرة له من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، لذلك يشاع بأنه طلب من عبد الله خليل أمراً كتابيا باتمام الانقلاب ، ولو حدث هذا من عبود لدل على أنه كان يعرف ـ على الأقل ـ خطورة ما كان مقدما عليه . وفى ظنى أن وجود أمر كتابى كهذا الذى طلبه كفيل بتبرئته إذا ما حوسب فى المستقبل .

هذا ما كان من أمر إبراهيم عبود ، فلنستمع لتصريحات مدبر الانقلاب الأصلى عبد الله خليل ، فقد صرح لمندوب جريدة « الفيجارو » الفرنسية فى نوفمبر ١٩٥٨ بالتصريح التالى الذى نشرته الصحف الانجليزية نقلا عن المراسل ماكس كلوس :

صرح لى رئيس الوزراء السابق بأنه لولا الكتلة العسكرية لمر السودان بنفس المآسى التى حدثت فى لبنان « الثورة الأهلية فى لبنان سنة ١٩٥٨ والتى تدخل فيها الأمريكان باستدعاء من كميل شمعون » إن انقلابا نظيفا قام به سودانيون ، وإننا خططنا له منذ ثلاثة أشهر ، وكنت على علم بذلك ، وقال : إنه كان يستشار وأن العناصر الهدامة كانت تنظم لقيام انقلابها الخاص وكان من الضرورى إيقاف ذلك . ثم كرر أنه لولا هذا الانقلاب لأصبح السودان مسرحا لنفس الأحداث والمآسى التى حدثت فى لبنان ، وأنه يعتقد أن أغلبية السودانيين ضد الاتحاد مع مصر ولا تؤيد عبد الناصر ، ثم ختم حديثه بقوله إنه سيبقى فى الخرطوم وأنه على استعداد لأن يتعاون مع الحكومة الانقلابية إذا طلب منه ذلك .

وعندما سئل الشيخ على عبد الرحمن الشريك الآخر فى حكومة عبد الله خليل . قال أمام لجنة التحقيق القضائية : إن حزب الأمة هو الذى قام بالانقلاب تنفيذا لسياسة حزب الأمة الأمريكية .

وعبد الله خليل ، عندما قام بانقلابه ذاك ، كان متأكدا ، بل موعودا بأن يكون على رأس الحكومة . لذلك قال فى تصريحه ، إنه كان على استعداد لأن يتعاون مع الحكومة الانقلابية إذا طلب منه ذلك . كما وعد عبد الله خليل السيد عبد الرحمن بأنه سيكون

رئيسا للجمهورية ، وهذا ما أكده لى صديقى المرحوم نصر عثمان وزير الاعلام فى عهد حكومة عبود .

لقد كان الانقلاب أمريكيا لحما ودما ، فهم الذين خططوا له ونفذوه بواسطة رجلهم عبد الله خليل .

فقد كان عبد الله خليل رجل الأمريكان والغرب ، ولم يكن يخفى هذا . بل كان يفاخر ويدافع عن موقفه شأنه فى ذلك شأن صدقى باشا فى مصر ، ونورى السعيد فى العراق ، وإليكم هذه القصة التى توضح الدور الذى كان يلعبه عبد الله خليل فى المنطقة ، وهذه القصة عشتها مع صديقى حسين الهندي فى مصر .

فى صيف سنة ١٩٥٨ ، كنت فى أجازتى الصيفية فى مصر وكنت أنزل مع صديقى الشريف حسين الهندي فى فندق « الكونتيننتال » عندما حضر إلينا ذات صباح وهو فى أبهى حلله ، المرحوم محمد مكى صاحب جريدة الناس ، وكنا نعلم سلفا أن محمد مكى لا يستطيع الحضور إلى مصر لأنه مطلوب القبض عليه من سلطات الأمن المصرية ، فلما رأيناه أمامنا فى الفندق لم نصدق عيوننا ولما رآنا فى هذه الحيرة وهذا الذهول قال : « مالكم تنظرون إلى هكذا ؟ » فقال له الشريف حسين : « كيف قدر لك أن تأتى لمصر وأنت تعلم أنه مطلوب القبض عليك ؟ ثم كيف أنت الآن طليق هكذا ؟ » ضحك محمد مكى ضحكة عالية وقال : « أنا محمد مكى .. ألا تعرفون ؟ » فقلنا له . « نعم نعرف هذا لذلك سألناك » فقال : « أنا لست غبيا كما تعلمون وأنا أعرف أن هناك أمر قبض علىَّ ، ومع ذلك حضرت وهأنذا طليق ، بل أنا فى ضيافة الحكومة وأنزلت فى فندق شبرد وتحت تصرفى عربة تقف الآن فى الخارج » . قلنا له : زدنا علما ، ففوق كل ذى علم عليم قال : « عندما نزلت فى مطار القاهرة ألقى على القبض ، فقلت لهم : أريد مقابلة رئيس الحكومة لأن عندى أشياء لا أستطيع أن أقولها أو أعرضها إلا عليه شخصيا . ولم يكن أمامهم إلا أن يتصلوا برئيس الحكومة الذى أمر بإحضارى إليه .. ثم أردف قائلا : لقد كنت أحمل خطابات غاية فى الخطورة والسرية من رئيس الحكومة عبد الله خليل إلى كل من هيلاسيلاسى امبراطور أثيوبيا وكميل شمعون رئيس جمهورية لبنان . والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك إدريس السنوسى ملك ليبيا ، والخطابات تتعلق بما سمى « الحزام الأفريقى » حول مصر عبد الناصر ، أى قيام حلف بين هذه الدول يطوق مصر . وأضاف قائلا : إننى مصرى فى المقام الأول ، لذلك رأيت أن أكشف هذا المخطط لحكومة بلدى ، وقد أعطيت الخطابات لرئيس الحكومة المصرية وفتحت بطريقة معينة وصورت وقفلت كما هى لأسلمها للجهات المعنية .. ثم ضحك ضحكته المشهورة وقال : « ألم أقل لكم أنا محمد مكى » .

لقد أصبح عبد الناصر وثورته منذ سنة ١٩٥٦ يسببان صداعا للاستعمار الأمريكي ، لذلك رأوا استكمالا للحصار الاقتصادي أن يحاصروه سياسيا عن طريق كل دول المنطقة وذلك بخلق حلف يسمى بالحزام الأفريقي .

ومحمد مكى عندما قام بذلك العمل لم يكن دافعه وطنيا كما قال : وإنما هى طبيعته التى نشأ عليها .

ومحمد مكى لا صلة له بالسودان البتة . فهو من قرية « بلانة » بالشلال وسبب مجيئه للسودان لا يعرفه إلا القلائل من السودانيين الذين عاشوا فى مصر . وخاصة من كان لهم نشاط شيوعى أمثال عبده دهب وعز الدين على عامر ، فلقد كان محمد مكى « صولا » فى « القلم المخصوص » أى الأمن المصرى وكان مخصصا لمراقبة نشاط الشيوعيين السودانيين . ولم تكن تخفى عنا هذه الحقيقة ، بل كثيرا ما كنا نملى عليه التقارير التى نريد منه أن يكتبها عنا ، ولما كان نوبى الأصل فقد كان التفاهم بينه وبين عبده دهب سهلا . لذلك اتفق معه عبده دهب حتى يوقع به مع السلطات المصرية وحتى يجعله فريسة فى يد الحزب الشيوعى فى مصر . اتفق معه على أن يحضر مستندا معينا ضد الحزب الشيوعى مقابل مبلغ كبير من المال وسلمه الحزب الشيوعى نصف المبلغ على أن يسلمه الباقى بعد تسليم المستند لتصويره وإعادته إليه ، وقد راقت الفكرة لمحمد مكى ، فأحضر المستند غير أن الحزب لم يعد إليه المستند ، بل هدده بأن يرد ما استلمه وإلا أرسلت نسخة من المستند إلى « القلم المخصوص » وإخطاره بمن سرقه . وكان محمد مكى قد تصرف فى المبلغ ولم يستطع رده وحتى لو رده فإنه قد وقع فى قبضة الحزب الذى لا يرحم ، فلم يجد محمد مكى بدا من الفرار إلى السودان واللجوء لعبد الله خليل لأنه من نفس قريته « بلانه » .

وبعد عودتى من مصر فى أواخر الأربعينيات قابلت محمد مكى فى مقهى الحلوانى بالخرطوم ، وأخذنا نتحدث ونسترجع الماضى . وكان وقتها يعمل موظفا صغيرا فى مصلحة المخازن أو النقل الميكانيكى لست أدرى . ولم يكن سعيدا بوضعه لأنه تعود الصرف الكثير الذى كان القلم المخصوص يهيئه له فى مصر . فشكا لى من حاله . فسألته إن كان قد عرض نفسه على الاستخبارات فى السودان للتعاون معهم فضحك ضحكة ساخرة وقال : لقد عرضت خدماتى وخبراتى على بابكر الديب الذى كان وقتها ضابطا كبيرا فى جهاز الاستخبارات غير أن بابكر الديب وكل ضباطه السودانيين لا يعرفون قدر شخص مثلى ، وعرضوا على إتيانهم بالأخبار مقابل مبلغ ضئيل عن كل خبر ، فسخرت منهم ، ثم أردف بعد أن علا وجهه نوع من الصرامة الحزينة ، إنهم سيرون ، فأنا أريد المال وسأحصل عليه مهما كلفنى الأمر ، فأنا أذكى من كل هؤلاء الذين يضعون

« الدبابير » فوق أكتافهم وهكذا أخذ يهدد ، فقلت له : يامكى كفاك ما فعلت فى مصر ، والآن أنت تعمل موظفا ، ولقد جاء الوقت لكى تسلك طريقا يرضى الله . فقال ساخرا : أما زلت تؤمن بالأخلاق والقيم الوطنية هذه خرافات . إن المال هو كل شيء ، وبه وحده تستطيع أن تفعل ما تريده . وهكذا أخذ يسخر منى ومصير محمد مكى الآن غير معروف . وهذه نتيجة حتمية لسلوكه فلقد عاش عيشا غير طبيعى واختفى بطريقة غير طبيعية .

هل كان عبود دكتاتورا ؟

كان الفريق عبود فى الأساس مهندساً ، ضم إلى الجيش السودانى وعمل به حتى أعلن استقلال السودان ، وكان فى المرتبة الثانية بعد أحمد محمد . وبعد أن أحيل أحمد محمد للمعاش ، أصبح هو أكبر ضابط سودانى ، ولما جاءت السودنة أصبح أتوماتيكيا القائد العام للجيش .

والذين يعرفون عبود عن قرب يقولون : إنه كان بطبعه انطوائيا ، وأن علاقاته الاجتماعية كانت محدودة ، وكان هدفه عندما يذهب إلى التقاعد أن يعمل عملا حرا يساعده على مواجهة التزاماته ، ولم يكن له أى اتجاهات سياسية إطلاقا ، وقد حدثنى صهرى المرحوم محمد مصطفى الجعفرى -وقد كان وكيلا للبوستة وزميلا سابقا لعبود فى الدراسة بكلية غوردون ثم فى النقل الميكانيكى -أنه عجب غاية العجب عندما سمع أن عبود قام بانقلاب وتسلم السلطة . وقال إنه « يعنى عبود » رجل مسالم لم أسمعه فى يوم من الأيام يتحدث فى أى موضوع سياسي ، ناهيك عن أن يقوم بانقلاب ، وأضاف قائلا : لابد أن هناك خطأ فى الأمر وأن عبود ضحية الآخرين .

هذا ما يقوله أصدقاء عبود عنه ، وعن نشأته وطبيعته . غير أن عبود كما اتضح من أقواله أمام لجنة التحقيق أخذ الأمر على أنه تعليمات عسكرية صادرة له من رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، ثم أصبح عبود مع الأيام حاكما مطلقا ، فكيف حدث ذلك ؟

الحاكم المطلق ، أو الدكتاتور ، لا يخلق نفسه وإنما تخلقه الظروف ويخلقه الناس الذين يلتفون حوله ، يزينون له التفرد والتسلط ويوهمونه بأنه الفرد المطلق الذى لا يخطىء . والإنسان مهما كان ، فهو من لحم وعظم وضعيف أمام المغريات .

والانقلاب كما أوضحت كان من أساسه من صنع أيدٍ خارجية ، ولم يكن التفكير فيه نابعا من أوساط الجيش ، وإنما استغل الجيش فيه استغلالا سيئا ، وقد جاء الانقلاب من أعلى الجنرالات دون أن يكون له هدف أو غاية ، لذلك ظل رئيسه يعطيه من الأوصاف الشيء الكثير ؛ فتارة سماه « حركة » ثم بعد أن باركه السيدان أسماه « حركة مباركة » وأخيرا أسماه « ثورة » .

وكان الانقلاب يضم رهطا غير متجانس من الضباط ، ضباط أنصار وضباط ختمية ، وآخرين لا لون لهم ، وكان من الطبيعى أن تثور تلك الفوارق وتتناقض . فتكونت حول عبود مجموعات أخذت أشكالا طائفية تارة ، وأشكالا قبلية وأسرية تارة أخرى . فكنا نسمع عن مجموعة الشايقية بزعامة حسن بشير ، ومجموعة الأنصار بزعامة أحمد عبد الوهاب ، ومجموعة العبابدة بزعامة البحارى ، وجماعة المواليد التى تضم أولاد فريد وهكذا ، وكانت كل جماعة تحاول التقرب إلى عبود على حساب الجماعات الأخرى . حتى أصبح عبود قطب الرحى وشعر بأن كل شيء فى يده . وفى الوقت نفسه كانت وسائل الإعلام - كدأبها - قد أخذت تركز على الرئيس وتصفه بكل الصفات التى يملكها والتى لا يملكها . فوجد عبود نفسه حاكما مطلقا دون إرادة منه ، وما حدث لعبود حدث مع كل حاكم مطلق على سطح هذه الأرض .

لماذا تنكر الضباط لعبد الله خليل ؟

يجب أن نلاحظ أن كل الضباط الكبار فى ذلك الوقت كانوا من ضباط « قوة دفاع السودان » . وأنهم عملوا طويلا تحت إمرة الضباط الانجليز ، وأن مهمتهم كانت أساسا هى حماية الحكومة ، حكومة الحكم الثنائى . وأن قسمهم قد أدوه للحاكم العام . وهم بهذه الصورة لا يستطيعون القول بأنهم كانوا فى أى صورة من الصور ينتمون إلى أى تيار وطنى ، لأنهم كانوا ممنوعين بحكم عملهم من أن تكون لهم اهتمامات سياسية ، بل أكثر من ذلك فإنهم ما كانوا يجهلون أن مهمتهم الأساسية ليست الدفاع عن تراب الوطن أو الشعب السودانى . بقدر ما كانت الدفاع عن الحكومة ضد كل من تحدثه نفسه بالخروج عليها ، لذلك أقام الانجليز قيادات إقليمية منفصلة عن بعضها البعض حتى إذا ما ثارت هذه المنطقة ضد الحكومة أرسلت لها قوات من منطقة أخرى لإخماد ثورتها . ولقد حدثنى صديقى اللواء حمد النيل ضيف الله ذات يوم أنهم كانوا يقومون بتدريبات عسكرية فى مختلف مناطق السودان . وكانت تدريباتهم تتم بالذخيرة الحية - تارة فى الشرق وأخرى فى الغرب وثالثة فى الجنوب ، وهكذا . وقد كان الغرض من تلك التدريبات كما عبر عنه هو استعراض عضلات الحكومة فى المناطق المختلفة . وكان الغرض من هذا الاستعراض هو تخويف القبائل فى المناطق النائية البعيدة عن مظاهر الحكومة والحكم حتى يعرف أهالى تلك المناطق أن الحكومة موجودة وقوية ويمكن أن تأتى إليهم فى أى وقت .

وعلى أية حال فسوف يسجل التاريخ أن عبود وجنرالاته كانوا أول من جر الجيش السودانى إلى المعترك السياسي وأفقدوه بذلك أهم مميزاته وهى الضبط والربط وحسن النظام .

انقلاب على الانقلاب : مارس ١٩٥٩

كان انقلاب عبود . كما أوضحت أغرب انقلاب من نوعه ، ذلك أن الانقلابات تقوم عادة ضد السلطة الحاكمة ، غير أن انقلاب عبود قام من السلطة ضد المعارضة التى كانت فى الشارع بعيدة عن كراسى الحكم ، أى ضد الحزب الوطنى الاتحادى .

وكما شرحت سابقا ، فإن الانقلاب قام به الجنرالات وكبار ضباط الجيش ، حسب التدرج الوظيفى ، ولم يستثن من هذه القاعدة إلا الأميرالايان محيى الدين أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان لما عرف عنهما من ميول اتحادية .

ولم يكن هذا التخطى بالشيء الهين أو المقبول عسكريا . لذلك ظل الأميرالايان فى حالة نفسية سيئة ، وكان من الطبيعى أن يفكرا فى الانتقام لكرامتهما ورد اعتبارهما .

اتفق الأميرالايان على الزحف على الخرطوم واستلام السلطة من عبود ورفاقه . فتحركت قواتهما ، الشرقية والشمالية ، فى ٢ مارس سنة ١٩٥٩ ووصلتا الخرطوم وحاصرتاها ، وكدأب السودانيين قام « الأجاويد » الوسطاء وأقنعا القائدين بالعودة ، ولكنهما عادا بعد يومين « يوم ٤ مارس ١٩٥٩ » وحاصرا الخرطوم وطوقا القيادة والمرافق الهامة وألقيا القبض على عبود وجنرالاته .

وقبل أن أستطرد فى الحديث عن انقلاب مارس ، أود أن أقف عند ظاهرتين هامتين لا يمكن أن تحدثا إلا فى السودان .

أولاهما : قيام قوات عسكرية بالتمرد ، ثم الزحف من الأقاليم وحصار العاصمة ، هذا العمل كان لابد أن ينتهى إما إلى استلام السلطة ، وإما إلى محاكمة المتمردين عسكريا ، ولكن الذى حدث هو قيام الوساطات ورجوع القوة المتمردة وكأن شيئا لم يحدث . الشيء الذى تنكره كل الأعراف العسكرية ولكنه حدث فى سودان العجائب ، فالمفاهيم العسكرية لا تعرف شيئا اسمه الوساطات ، بل تعرف فقط الضبط والربط والالتزام بالقانون .

ثانيتهما : أن هذه القوات المهاجمة ، قد عادت إلى مراكزها ، ثم عادت بعد يومين لإتمام انقلاب آخر بنفس القوة وعن نفس الطريق ، ولم تفكر حكومة الخرطوم فى اتخاذ أى إجراء وقائى ، وكأن الأمر ليس إلا مناورة كشافة أو لعبة أطفال .

والآن أعود للموضوع الأساسي .

بعد أن أتم الأميرالايان احتلال العاصمة ، وألقيا القبض على عبود ورفاقه ، كان المفروض حسب المفاهيم العسكرية أن يقدماهم للمحاكمة العسكرية ، وأن يعلنا وضعا جديداً ، ولكنهما بدلا عن ذلك ـ كما قلت ـ أقنعا بالجلوس معهم إلى مائدة

مستديرة للصلح ، وبمقتضى ذلك الصلح أصبح محيي الدين وزيرا للمواصلات وشنان وزيرا للحكومات المحلية . وكأن شيئا لم يحدث أو كأن إهانة لم تلحق بعبود وجنرالاته بل وكأن هزة فى الجيش والحكم لم تحصل ولقد اكتفى الأميرالايان برد اعتبارهما فقط . فقد كانت حركتهما شخصية بحتة .

ولكن كان واضحا أن عبود ورفاقه قد أحنوا الرءوس حتى تمر العاصفة ، وأنهم لابد أن يبيتوا النية للانتقام الصارم فى الوقت المناسب .

ولقد عارض أحمد عبد الوهاب فكرة المصالحة ، وأصر على محاكمة الأميرالايين محاكمة عسكرية لأنهما تمردا ، ونسى أنه هو نفسه قد تمرد عندما قام بانقلابه مع عبود . وأنه حنث اليمين ، أى يمين الولاء للدستور والحكومة ، لذلك أصر الأميرالايان على تنحيه من الجيش ، وقد كان .

الجرس يــــرن :

رن جرس التليفون فى مكتبى ، وكان المتحدث صديقى محيي الدين أحمد عبد الله وزير المواصلات آنذاك ، وبعد التحية والسؤال عن الصحة سألنى إن كنت أستطيع مقابلته فى مكتبه بمبنى البوستة بالخرطوم ، وكان قريبا من مكتبى فقلت له ممكن . فقال : متى ؟ قلت : الآن لو أردت .. وهكذا ذهبت إليه .

قابلنى ببشاشته المعهودة ، وذكرنى بحديثه لى فى منزله بالقيادة بالقضارف ، وكيف أنه كان يعرف ما سوف يجرى إلا أنه لم يشأ أن يتسرع الأمور ثم سألنى فجأة قائلا : « ما رأيك فى ثورتنا ؟ » كان سؤاله مفاجأة أيضا ، إذ لم يكن يخطر على بالى أن ماقاموا به هو ثورة . فتأنيت فى الإجابة وقلت له محاذرا : « هل تريد منى رأيا صريحا كأخ لأخيه ، أم تريدنى أن أخاطبك كمواطن مدنى عادى عندما يخاطب حاكما عسكريا ؟ فقال : « كلا بل قل لى رأيك كصديق وكحزبى » . فقلت له : « إن ماقمتم به ليس ثورة وإنما هو انقلاب كانقلاب عبود . بل هو جزء من انقلاب عبود ، لأنكما أنت وشنان الآن تعملان فى حكومة عبود ، ولابد أنكما أديتما القسم أمام عبود ومجلسه الأعلى .. فقال : كلا .. نحن ثورة ٤ مارس . فقلت له : ليس الموضوع موضوع قيل وقال . فقال : « المهم أنا لم أستدعك لهذا وإنما استدعيتك لأننى أريد منك شيئا معينا » فقلت له : ماذا ؟ قال : أريد أن أجتمع باسماعيل الأزهرى ومبارك زروق على انفراد وفى منزلك وبحضورك ، على أن يكون الأمر سرا بيننا » قلت له : سوف أنقل رغبتك هذه لهما وأخطرك ، فربما لايريان أن تتم هذه المقابلة لأنهما مراقبان ، وجميعنا مراقبون .

كان الزمن شهر رمضان المبارك ، فعدت إلى مكتبى المجاور لمكتب المرحوم مبارك زروق وأخطرته بما تم ، فاتصلنا بالرئيس أزهرى ووجدناه بالبيت فذهبنا إليه وأخطرناه

بالأمر فوافق على اللقاء وحددنا اليوم والإفطار بمنزلى بالخرطوم بشارع الحرية . ثم عدت واتصلت بمكتب محيى الدين فوجدته قد غادره إلى منزله ، وقد كان حتى ذلك الوقت ضيفا على صديقه أمين حسون الذى كان يسكن فى الخرطوم بحرى ، فذهبت إليه هناك وانتحيت به جانبا ، وأخطرته بموافقة الرئيس ومبارك على اللقاء فى منزلى ، وحددت له اليوم والساعة وهى ساعة الإفطار .

خيبة الأمل :

وفى اليوم المحدد ، حضر الرئيس أزهرى ومبارك إلى منزلى ، وانتظرنا حضور محيي الدين ، وضرب مدفع الإفطار ولم يحضر محيي الدين . فانتظرناه قليلا ، ثم كثيرا ، ولكنه لم يحضر ، وأخيراً قال أزهرى : ربما استدعى لاجتماع مفاجىء والغائب عذره معه ، وتناولنا الإفطار وبقينا بعده ساعتين على أمل أن يحضر أو يتصل تليفونيا معتذرا ، ولكنه لم يفعل فتفرقنا وكنت أنا فى غاية الحرج ، لأن اسماعيل الأزهرى ليس بالشخص الذى يواجه بمثل هذه المواقف . ولوكان الأمر معى - أوحتى مع مبارك لهان الأمر . أما أن يحدث هذا مع اسماعيل الأزهرى ، فهذا ما كان يحز فى نفسي حقاً . ولم أحاول أنا من جانبى أن أتصل به ، كما لم يحاول هو ذلك ، حتى جاءنى أخى عبد الرحمن وأخطرني بأن محيى الدين جاءه فى ذلك اليوم بعد الإفطار فى أم درمان وقال له إن لديه ميعاداً معى فى منزله ، أي فى منزل عبد الرحمن . وكان محيي الدين أحد أصدقائه . فقال له عبد الرحمن : إن عبد الماجد كما تعلم لا يسكن معى وإنما فى الخرطوم ، وبقى محيي الدين مع عبد الرحمن إلى ساعة متأخرة من الليل ودون أن يشير إليه بأن لديه اجتماعا مع أزهرى ومبارك فى منزلى ، فلما أخبرت عبد الرحمن بالحقيقة تعجب غاية العجب . وبعد أيام جاءنى صديق للطرفين ليخطرنى بأنه قابل محيي الدين وسأله عن الحقيقة ، وأن محيي الدين أخطره بأنه لم يستطع الحضور إلى منزلى لأنه اكتشف أنه كان مراقبا ، وهنا تذكرت ما قاله لى محيى الدين عندما قابلته لأول مرة بمكتبه ، وكنت قد حذرته من أن عبود ورفاقه لن يغفروا له إذلاله لهم ، وأنهم لابد متربصون به سنتقمون منه ، ثم أخرج من درج مكتبه قائمة قال إنها تحوى أسماء بعض الضباط الذين ليسوا معه ، وأنه سوف يتخلص منهم قريبا ، وأن بقية الجيش كلها طوع أمره . وكان يتحدث معى عن أن الضباط معه وحده ، وليسوا معهما سويا ، هو وشنان . فأدركت منذ تلك اللحظة أن خلافا ما قد نشأ بينهما .

بعد أن أصبح محيى الدين وشنان وزيرين ، أحسا بعد فترة أنهما معزولان تماما من زملائهما أعضاء المجلس الأعلى ، وأن هناك نذرا فى الأفق ، ففكرا فى القيام بانقلاب

ثالث ، واتفقا فى هذه المرة مع اللواء أحمد عبد الله حامد ، والأميرالاى مقبول الأمين قائد القيادة الوسطى ، غير أن الاتفاق كان هشا ، وحركا قواتهما من الشرقية والشمالية ولم تتحرك القيادة الوسطى واختلف القائدان بعد أن وصلت قواتهما إلى مشارف العاصمة وفشلت حركتهما وقبض عليهما ، وقدما لمحاكمة عسكرية قضت بسجنهما مددا طويلة ، أما أحمد عبد الله حامد فقد اعترف فى محاكمته بأنه كان على علم بالانقلاب ولم يخطر به واعتذر عن خطئه ، أما مقبول الأمين فلم يتعرض للمحاكمة ربما لأنه لم يتفق مع الانقلابيين أساسا ، أو ربما أخطر السلطات بالحركة والله أعلم ، ولم أقابل محيي الدين بعد ذلك إلا فى سنة ١٩٦٢ عندما اعتقلتنى سلطات عبود فى سجن كوبر ، وكان محيي الدين هناك يقضى عقوبة السجن . وعندما رأيته تذكرت قول الشاعر :

نصحتهمو نصحى بمنعرج اللوى فلم يستبينوا النصح إلاضحى الغد .

عبود يواجه المتاعب

لم يكن الطريق ممهدا أمام عبود . ذلك أن الانقلاب كان منذ لحظاته الأولى شبوها ، قام به كبار الضباط دون صغارهم الذين وجدوا أنفسهم ينفذون تعليمات عسكرية لم يستشاروا فيها ، كما كان واضحا أن الانقلاب قد خططت له ونفذته قوى أجنبية ، لذلك واجه نظام عبود محاولات متعددة من الجيش للإطاحة به ، فبعد انقلاب محيي أحمد وشنان ، قامت محاولة من صغار الضباط على رأسهم على حامد . غير أن انقلابهم كان هشا أيضا قضى عليه فى وقته وأعدم قادته . وقد شارك فى هذه المحاولة بعض المدنيين أمثال الرشيد الطاهر الذى كان وقتها مرشدا للإخوان المسلمين بالسودان . وأحمد سليمان عضو الحزب الشيوعى . وألقى القبض على الرشيد الطاهر فى معسكرات الجيش وبحوزته بيان الانقلابيين وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات ، أما أحمد سليمان فلم يكتشف أمره ولذلك نجا من المحاكمة .

وبدأ نظام عبود يضيق من الحريات ، وانتشر رجال الأمن فى أوساط الشعب وفى دور الحكومة ، وفى كل مكان ، كما اتخذ سياسة متشددة فى الجنوب قوامها القهر العسكرى ، مما زاد من حدة التمرد فى الجنوب ، وتوقف الإنتاج . وساءت كذلك الحالة الاقتصادية وانتشرت الأقاويل عن الفساد والإفساد والتحلل الخلقى .

وكان يسند النظام ، كما أوضحت من قبل ، السيدان على الميرغنى وعبد الرحمن المهدى ، وفى يونيو سنة ١٩٥٩ ، توفى السيد عبد الرحمن المهدي وخلفه فى الإمامة وزعامة حزب الأمة ابنه الإمام الراحل السيد الصديق المهدى وكان السيد الصديق المهدى منذ البداية ضد تسلم العسكر للسلطة ، لذلك ما إن أصبح إماماً حتى تخلى عن تأييده لنظام عبود تاركا السيد على الميرغنى وجماهير الختمية وحزب الشعب وحدهم يؤيدون النظام . وتكونت فى نفس الوقت جبهة وطنية ضمت الحزب الوطنى الاتحادى ، وحزب الأمة والعمال والمزارعين ، والطلبة وأخيرا انضم إليهم الشيوعيون .

كان الحكم قد أصبح عاريا تماما ، وكان الرأى داخل الجيش نفسه غير مؤيد للحكومة لأن أخطاء السلطة قد انعكست عليه .

وقد دفع هذا الضعف الحكومة إلى الارتماء فى أحضان النظام المصرى من جهة وفى أحضان الأمريكان من جهة أخرى .

الجبهة الوطنية تواجه الحكومة :

أرسلت الجبهة الوطنية فى نوفمبر سنة ١٩٦٠ مذكرة إلى رئيس المجلس الأعلى ،

مطالبة بعودة الجيش إلى ثكناته وإعادة الديمقراطية ، وبالطبع لم تستجب الحكومة إلى تلك المطالب بل واستنكرتها . فأرسلت الجبهة مذكرة أخرى أشد لهجة وأقوى تصميما تستنكر فيها أساليب الحكم البوليسية وممارسة وسائل التعذيب غير الأخلاقية مع المواطنين كما طالبت الحكومة مرة أخرى بالتنحي وسحب الجيش إلى ثكناته وإعادة الدستور والحياة الديمقراطية للبلاد ، وقد وقع على هذه المذكرة إسماعيل الأزهرى عن الحزب الوطنى الاتحادى ووقعها عبد الله خليل بوصفه سكرتيرا لحزب الأمة نيابة عنه .

وكانت المذكرة قاسية فى لهجتها وأسلوبها ومضمونها ، وما كان يمكن للسلطة أن تسكت عليها . لذلك قامت باعتقال كل من حضر الجلسة التى تقرر فيها إرسال تلك المذكرة . فشملت الاعتقالات مبارك زروق ، محمد أحمد المرضى ، إبراهيم جبريل ، إلى جانب الزعيم أزهرى ، كما شملت الاعتقالات من جانب حزب الأمة ، عبد الله خليل ، محمد أحمد المحجوب نقد الله . وإلى جانب كل هؤلاء أعتقل عبد الخالق محجوب من الحزب الشيوعى ، وربما اعتقل آخرون لا أذكر أسماءهم الآن .. وتشاء الصدف أن يذهب رجل لا صلة له بالسياسة إلى مكان الاجتماع فرآه رجال الأمن فاعتقل أيضا وهو المواطن « عبد الرحمن حسن الشاذلى » المعروف باسم شاخور . وقد كان ذهابه لمقابلة عبد الله خليل لأمر بعيد عن السياسة .

السيد الصديق يواجه الموقف :

باعتقال الزعماء والقادة فى الجبهة الوطنية ، أصبح السيد الصديق ، رئيس الجبهة الوطنية ، هو الشخص الوحيد الذى يتحمل الموقف إلى جانب آخرين مساعدين تم اعتقالهم بعد أيام من ذلك ، وقد كنت واحدا منهم . وقد كان اعتقالنا فى سجن كوبر بينما أرسل الآخرون إلى الجنوب .

فى صباح اليوم التالى لاعتقال القادة ، استدعانا السيد الصديق لمقابلته فى القبة بأم درمان ، أعنى أنه استدعى بقية قيادة الاتحاديين الذين لم يلق القبض عليهم بعد . وكنت واحدا منهم .

قال لنا السيد الصديق رحمه الله ، وكان فى حالة من الغضب الشديد المكبوت ، الذى كان يظهر فى خلجات وجهه ، وفى حركاته واهتزاز أعضائه .. قال « لقد دعوتكم لأقول لكم إننى أصبحت اليوم المسئول عن كل شيء ، وعن كل جهة ، اتحاديين وغير اتحاديين ، ثم أردف قائلاً : فى استطاعتى اليوم أن أثير ثورة فى معظم مناطق السودان ولكننى لن أفعل شيئا من هذا ، لأننى لا أستطيع تحمل إراقة دماء المواطنين

والمسلمين . وكان يردد من وقت لآخر آيات من القرآن . ثم قال : أرجو أن تخطروا إخوانكم بأنني لن أسكت على ما حدث فلنتذرع بالصبر وسننتصر على الطغاة » ثم طلب منا أن نكون على اتصال دائم به . لقد كان رحمه الله يحمل فوق ما تحمله طاقة البشر . كان كبيراً وكان مؤمناً ، وكان مسئولاً .

وقد استمر يقود المعارضة كلها ، لا يهدأ ولا ينام وتأبى الظروف إلا أن تواجهه كل وقت بمشكلة ، فاعتقال الزعماء ثم حوادث المولد ، وهكذا ولاشك أن تلك الظروف قد أدت إلى ارتفاع ضغطه ، ثم إلى موته رحمه الله رحمة واسعة وجعله بين الصديقين والشهداء .

إضراب الزعماء فى جوبا :

فى شهر يناير ، قرر الزعماء المعتقلون الإضراب عن الطعام حتى يعادوا إلى بيوتهم ، فلم تجد السلطات بدا من إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى ذويهم . وقد قضى الزعماء سبعة أشهر تحت الاعتقال .

ندوة جامعة الخرطوم وشرارة ثورة ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

الثورة الشعبية لا يحركها تنظيم أو خطيب أو زعيم ، وإنما تتفجر الثورة عندما تكتمل عواملها. وهذا هو الفرق بين الثورة والانقلاب ولو كانت الحوادث وحدها تفجر الثورة لتفجرت ثورة أكتوبر قبل ميعادها ذاك ، ولتفجرت مثلاً ، يوم حوادث المولد الرهيبة التى راح ضحيتها العشرات من المواطنين . ولكنها تفجرت فى أكتوبر . فلم تقم الثورة لأن القرشى قد قتل ، فقد قتل فى حوادث المولد الكثيرون بل لأن عواملها كانت قد اكتملت وقد كرم الله القرشى بأن كان تلك الشرارة .

كانت الحالة الاقتصادية ـ كما قلت قد تدهورت تدهورا شديداً . وكبت الحريات قد فاق المدى ، ورائحة الفساد أصبحت تزكم الأنوف ، وسياسة الكبت والإرهاب فى الجنوب قد تعدت كل الحدود ، فكثرت الإضرابات رغم منعها وخرجت المظاهرات رغم البطش .

والطلبة دائما وأبداً يمثلون طليعة الكفاح ، يدفعهم دم الشباب وحرارته . فأقاموا ندوات متعددة تناولوا فيها كل شىء .. تحدثوا فيها عن كل المثالب والسلبيات . وكان قد تحدد يوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، وأسلوب القمع الذى اتبعته الحكومة فيه دون نظر إلى أساس المشكلة فهى مشكلة تحل بالحوار وليس بالبطش والإرهاب ، وكان النقد للحكومة مرا لم تستطع تحمله . فأصدرت قراراً بمنع تلك الندوات وكان يوم ٢١ أكتوبر هو اليوم الذى تحدد لمناقشة مشكلة الجنوب ، فلم يكترث الطلبة لأمر المنع وأقاموا

الندوة ، فتعرض لها البوليس ، بعد أن اجتاح الحرم الجامعى المقدس ، فاصطدم به الطلبة ، وانطلقت رصاصة لتستقر فى جسم الشهيد القرشى ، ونقل إلى المستشفى حيث فاضت روحه إلى بارئها . فجزعت الحكومة ونشرت بوليسها فى كل مكان ، ومنعت الطلبة من أخذ جثمان الشهيد ، إلا أنهم بمساعدة إخوانهم طلبة الطب استطاعوا وضع أيديهم على الجثمان ، ونقلوه إلى الجامعة وخرجوا به فى مظاهرة ضخمة إلى ميدان عبد المنعم فى الخرطوم ، حيث كان مقررا نقله من هناك إلى قريته فى « القراصة » وكان على رأس الطلبة أساتذتهم . فخرجت جموع الطلبة ، والتحمت بها جماهير الشعب وسار الموكب المهيب فى شوارع الخرطوم إلى ميدان عبد المنعم . وحاول البوليس التعرض للموكب . فاصطدم به الجمهور وانفجر الغضب الشعبى فأحرقوا عربات البوليس وتطور الموقف وعم كل العاصمة المثلثة ، ثم امتد إلى الأقاليم كلها . فخرجت جماهير الشعب تهتف بسقوط الحكومة العسكرية وتطالب الجيش بالعودة إلى ثكناته وعودة الديمقراطية للبلاد .

الفصل التاسع

ثورة أكتوبر ١٩٦٤

هدف الثورة .. أية ثورة .. هو التغيير الجذرى فى المجتمع . وليس هدفها إزالة حكومة أو إحلال أخرى محلها ، فقد يكون هذا من عمل الإنقلابات . فالثورة الفرنسية مثلاً قد رسخت مبادىء الأخوة والعدل والمساواة ، وألغت النظام الملكى والاقطاعى وأحلت محله النظام الجمهورى .

والثورة ـ كما قلت ـ تقوم بها جماهير الشعب ، كل الشعب ، بغرض التغيير الجذرى للمجتمع ، وهذا ما يميزها عن الانقلاب . فالثورة عمل وطنى أخلاقى والانقلاب عمل جبان لا أخلاقى تقوم به حفنة منظمة فى يدها سلاح ، ويكون هدفه فى الغالب الأعم هو السلطة ، دون اعتبار للشعب ومصالحه . فهو عمل تآمرى .

ولعل أكبر دليل على جبن الانقلابات أنها لم تحدث طوال عهد الاستعمار رغم الكبت والظلم الذى كانت تعانيه الشعوب ، وإنما ظهرت الانقلابات كلها تقريباً بعد خروج الاستعمار من تلك البلاد ، خاصة فى أفريقيا .

والانقلابات دليل تخلف لأنها لا تحدث فى البلاد المتقدمة ، وإنما تحدث فى البلاد المتخلفة أو فى بلاد العالم الثالث الأكثر تخلفاً فى آسيا وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية وحتى فى البلاد الأوربية فقد حدثت فى أكثر بلادها تخلفاً ، مثل تركيا واليونان .

صحيح أن دوافع الانقلابات قد تحدد إلى حد كبير طبيعة الحركات الانقلابية ، فهناك حركات قامت بها بعض الجيوش باعتبارها أداة التغيير الوحيدة ، وقد يكون غرضها وطنياً . ولكنها مع ذلك ليست ثورات بالمعنى المعروف ، بل كثيراً ما تتحول إلى حكم فردى دكتاتورى كما حدث ويحدث فى العالم الثالث ..

يقول محمد أحمد محجوب فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » [ص ١٩٢] : إن ثورة أكتوبر تميزت بعنصر رئيسى ، وربما فريد من نوعه وهو أن الثورة قد حدثت بصورة عفوية من أجل إعادة الحكم المدنى بعد ست سنوات من الحكم العسكرى السىء ، فلم

تكن لدينا خطط سرية ولا مؤامرة مؤقتة من أجل عصيان ولا رموز للعمليات ، ولا وحدات من الجيش ... إلخ .

غير أن الثورة لا يخطط لها بصورة قطعية ويحدد لها يوم أو تاريخ أو رموز للعمليات . ولكن يمكن أن يمهد لها بتوعية الجماهير عما يجرى حولهم . وثورة أكتوبر لم تحدث عفواً كما قال محجوب وإنما مهد لها عمل طويل شاق قادته الجبهة الوطنية التى أشرت إليها من قبل ، وكان محجوب نفسه من أعضائها . ولاشك أن أخطاء الحكم العسكرى نفسها قد ساهمت إلى حد كبير فى تفجير الثورة .

عودة إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤ :

لم ينته أمر ثورة أكتوبر بمقتل القرشى ، وإنما تطور الأمر بسرعة إذ تزايد السخط وانتقل من العاصمة إلى الأقاليم فعمت المظاهرات كل شوارع المدن الكبيرة فى السودان ، وتحركت وفود من جماهير الأقاليم لتزحف إلى العاصمة الثائرة ، وقبيل ظهر يوم ٢١ أكتوبر تجمعت الهيئات فى دار القضاء بالخرطوم ، وبعد اجتماع صاخب تقرر إرسال مذكرة إلى المجلس الأعلى يطالبون بالتنحى عن السلطة وتسليمها إلى الشعب وإعادة الديمقراطية إلى البلاد . وخرج موكب من دار القضاء واتجه إلى القصر فاعترضه البوليس المدجج بالسلاح ، فتدخل رئيس القضاء وكان مسموع الكلمة لدى السلطة ، وطلب منها السماح للموكب بالسير إلى القصر ، فقبلت السلطة الاقتراح غير أنها اشترطت أن ينتدب خمسة لتسليم تلك المذكرة . وكانت الاجتماعات فى نفس الوقت مستمرة فى دار القضاء لمناقشة الموقف من كل جوانبه وطرح شعار الإضراب السياسى والعصيان المدنى ، فوجد الاقتراح تجاوباً كبيراً وخرجت الجماهير واتجهت إلى القصر غير عابئة بالبوليس ، فظهرت دبابات الجيش فى استعراض لتخويف الجماهير التى لم يعد يخيفها شىء ...

إزاء تأزم الموقف اضطر عبود وأعضاء مجلسه إلى الرضوخ ، واستدعى زعماء الأحزاب للتفاوض ، فأملى هؤلاء شروطهم وسط غليان الشعب وثورته ، غير أن بعض أعضاء المجلس الأعلى رفضوا الرضوخ ، واستمرت الثورة ، وتزايد لهيبها حتى يوم ٢٦ أكتوبر ، فجاء بعض من الضباط الوطنيين الذين هالهم الموقف وخشوا العواقب ، وحاصروا القصر وأجبروا أعضاء المجلس الأعلى على التخلى ، فأعلن حل المجلس ، ومجلس الوزراء والمجلس المركزى ، وبدأت على الفور المشاورات لتشكيل حكومة جديدة برئاسة سر الختم الخليفة ، جرى كل هذا والقصر محاصر بالجماهير الغاضبة وجرت مناوشات بينها وبين رجال الجيش مما أدى إلى سوء تفاهم دفع بعض العساكر إلى إطلاق النيران على الجماهير فقتل من قتل وجرح آخرون .

أعلن سر الختم الخليفة أسماء حكومته كما أعلن سياستها فى الفترة الانتقالية التى حدد لها ستة أشهر تجرى بعدها انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تضع دستور البلاد الدائم . وعادت الحرية للصحافة وأطلق سراح المسجونين السياسيين بمن فيهم محيى الدين أحمد عبد الله وعبد الرحيم شنان ، وعادت الأحزاب السياسية لممارسة نشاطها وهكذا انتصر الشعب الأعزل إلا من إيمانه ، على جيش مدجج بالسلاح . وكما يصاحب الثورات عادة من شائعات فقد انطلقت شائعة تقول إن بعض فصائل الجيش بدأت التحرك لتسلم السلطة من جديد ، فاضطربت الجماهير وخرجت المظاهرات أشد وأعنف تهتف « إلى القصر حتى النصر » غير أن رئيس الوزراء أذاع بياناً كذب فيه تلك الشائعات فهدأت الجماهير ، وكان مصدر هذه الشائعات بعض الحاقدين والمخربين .

وحفاظاً على أعضاء المجلس الأعلى من غضبة الشعب وشعوره المعادى لهم فقد رحلوا إلى سجن زالنجى ، بغرب السودان ، أما عبود فقد وضع فى منزله تحت الحراسة المشددة . وعدل الدستور المؤقت ليلائم الفترة الانتقالية وأضيف إليه ميثاق يقضى بإقامة محكمة عليا بدلاً عن وضع السلطة القضائية كلها فى يد رجل واحد هو رئيس القضاء ، كما كان الحال من قبل ، كما تقرر إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر فى المشاكل الدستورية .

حــوادث مؤســفة

لقد أشاد العالم كله بثورة أكتوبر بوصفها ثورة رائدة ، لأنها أول ثورة فى العالم الثالث يقوم بها شعب أعزل ضد حكم عسكرى مسلح وينتصر عليه . وكانت أخبار الثورة تذاع من محطات العالم كلها إلا من محطات الإذاعة المصرية التى لزمت الصمت التام لمدة ثلاثة أيام رغم أن مصر تهتم تقليدياً بما يجرى فى السودان . وأقامت لذلك اذاعة خاصة هى [إذاعة ركن السودان] .

صمتت وسائل الإعلام المصرية عن ثورة الشعب السودانى وسط حيرة الناس وتساؤلهم عن السبب فى ذلك ، حتى نشرت إحدى الصحف المصرية أن ثورة السودان هى من وحى ثورة ٢٣ يوليو فى مصر .

قرأت الجماهير هذا الكلام ، وقد كان الاستياء يسيطر عليها أصلاً من صمت الإعلام المصرى ، فساءها أن توصف ثورتها بأنها ثورة مقلدة ، وأنها ليست أصيلة واتجهت إحدى المظاهرات إلى السفارة المصرية فى الخرطوم وأنزلت العلم المصرى وأحرقته كتعبير عن غضبها من صمت الإعلام المصرى ثم وصفه لثورتها بأنها ثورة موحى بها وذيلية ومقلدة .

كذلك اتجهت مظاهرة أخرى إلى السفارة الأمريكية وفعلت نفس الشىء ولعل السبب فى ذلك أن الجماهير كانت تعلم أن انقلاب عبد الله خليل الذى أتى بالجيش أصلاً للحكم ، كان انقلاباً من صنع أمريكا فكان الانتقام مؤجلاً .

ولعل أبرز ما فى ثورة أكتوبر أنها الثورة الوحيدة فى العالم الثالث التى لم يصاحبها اعتداء على أحد أو نهب لمتجر ، وكان الشعب حارساً لثورته وصفائها ونقائها من كل ما يعيبها .

يوم الأحد الأسود :

فى يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، استدعى كلمنت أمبورو ، أحد أبناء الجنوب من الاداريين ليصبح وزيراً فى حكومة أكتوبر ، فقرر بعض الجنوبيين بالعاصمة استقباله استقبالاً شعبياً حين وصوله إلى مطار الخرطوم ، فذهبوا إلى استقباله ، ولسوء الحظ تأخر وصول الطائرة التى تقله ، وهو شىء عادى كثيراً ما يحدث ، غير أن بعض عناصر الفتنة قد أشاعت وسط الجنوبيين شائعات مغرضة حول تأخير الطائرة مما أدى إلى نوع من الاضطراب فى أوساط الجنوبيين .وقد استدعى الأمر تدخل البوليس الذى طلب من الجموع الجنوبية المستقبلة أن تتفرق ، غير أن الجنوبيين ، تحت تأثير الشائعات المغرضة ، دخلوا فى مشادة وصدام مع رجال الشرطة مما ترتب عليه وقوع حوادث

مؤسفة راح ضحيتها عدد من المواطنين شماليين وجنوبيين ، وقد استطاعت سلطات الأمن فى النهاية السيطرة على الموقف ، لذلك سمى ذلك اليوم « يوم الأحد الأسود » لما صاحبه من ضحايا وحداد .

حكومة أكتوبر وأداؤها

تم تكوين حكومة أكتوبر على أساس قومى روعى فيه تمثيل كل الأحزاب والفئات التى شاركت فى الثورة ، دون اعتبار لقوة هذا أو ضعف ذاك . فالحكومة انتقالية محدودة الأجل ، فمظهر التضامن الشعبى فى أعقاب حكم عسكرى فردى ، أمر كانت تقتضيه الظروف فى ذلك الوقت ، لذلك اشتملت الحكومة على ممثل للعمال ، آخر للمزارعين ، وممثلين لمختلف الهيئات والجنوبيين وقد أدى هذا التكوين الفئوى إلى دخول عدد كبير من الشيوعيين والمتشيعين بحيث أصبحوا يشكلون أغلبية فى مجلس الوزراء .

وكان رئيس الحكومة سر الختم الخليفة رجلاً مثقفاً عمل فى حقل التربية والتعليم طوال حياته ، ولم يكن يعرف عنه قبل ذلك أية اهتمامات سياسية محددة إلا كما يهتم كل مثقف مثله ، ولم تضم حكومته وزراء من ذوى الخبرة بالحكم إلا مبارك زروق ومحمد أحمد محجوب .

بدأ الشيوعيون - كدأبهم كلما واتتهم الفرصة - يخلقون المشاكل ويضعون العراقيل أمام الحكومة ، واستطاعوا عن طريق أغلبيتهم الميكانيكية فى المجلس أن يستصدروا القرارات التى تتسم بالفوضى وعدم تقدير المسئولية ، حتى خلقوا فى الحكم وللحكم المصاعب التى انعكست على الرأى العام وعلى أجهزة الدولة والأداء فيها ، فلقد استصدروا قراراً بتكوين لجنة باسم « لجنة التطهير » وكان الغرض من تكوينها تطهير جهاز الحكومة من كل العناصر غير المنتجة ، أو التى أدخلت فى ظروف الحكم العسكرى دون أن تكون مؤهلة لما استخدمت من أجله . أو أنها استخدمت أساساً لغير ما حاجة إليها . وقد وضع على رأس هذه اللجنة وزير هو أحمد سليمان ، فأخذت اللجنة تفصل كل من لم يكن شيوعياً أو موالياً للشيوعية ، وكل من كانوا يعتبرونه عدواً لهم دون اعتبار لاهمية الشخص وخبرته وكفاءته فى العمل . فكان يكفى أن يأتى شيوعى مهما كان موقعه فى إحدى الوزارات ليقرر أمام اللجنة أن وكيل الوزارة التى يعمل بها رجل رجعى حتى تقوم اللجنة بفصله عن العمل أو إحالته إلى التقاعد . وهكذا أصبحنا نسمع كل يوم عن فصل العشرات من أقدر وأكفأ الموظفين لا لسبب إلا لأن الشيوعيين لا يريدونهم . فضجت مرافق الدولة ، وأصبح كل موظف جالساً فى مكتبه ينتظر أن

يسمع إقالته أو إحالته للمعاش فى أية لحظة ، ووقف دولاب العمل وتعطل كل شيء . وكان من نتيجة هذه السياسة أن فقدت البلاد الكثير من العناصر القادرة المقتدرة ، وأصبح الشيوعى مهما كان وضعه فى المرفق الذى يعمل فيه هو مصدر القوة ولذلك شاع الإرهاب فى كل مرافق الدولة .

وكان بعض الوزراء الشيوعيين فى الحكومة يحرضون العمال على الاضرابات ، ويبذلون الوعود التى لا يمكن تحقيقها بغرض وضع العراقيل للحكومة أو من يأتى بعدها . وقد انصب عمل لجنة التطهير على رجال البوليس خاصة لأن رجال البوليس بحكم عملهم كانوا يطاردونهم .

كذلك استصدروا من المجلس قراراً بأن تعطى المرأة حق التصويت وأن تخفض سن الناخب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة . كما استصدروا قراراً آخر يجعل دوائر المثقفين ١٥ دائرة وهكذا .

وهنا يظهر التناقض الغريب فى تفكير الشيوعيين . ولا أدرى كيف قبل ممثلو الأحزاب هذه القرارات ؟

فأولاً ـ عندما قدموا الاقتراح باعطاء المرأة حق التصويت . ساقوا حججاً واهية متناقضة . فقالوا بأن المرأة فى السودان قد وصلت حداً من الوعى السياسى يخولها حق الانتخاب . وعندما أقر هذا الأمر كانت المرأة فى سويسرا لم تنل بعد حق التصويت . ليس فى سويسرا وحدها بل فى كثير من الدول الأوربية .

ثانياً ـ عندما قدموا الاقتراح بجعل دوائر المثقفين ١٥ ساقوا حججاً متناقضة مع سابقتها ، فقالوا : إن المجتمع السودانى لم يصل حداً من الوعى يجعله يأتى بعدد كاف من المثقفين لمجلس النواب ـ كذلك لابد من اكمال هذا النقص بزيادة عدد دوائر المثقفين .

فالمرأة فى السودان ـ حسب منطقهم هذا ـ قد بلغت حداً من الوعى السياسى يخولها حق الانتخاب ، والرجل لا يزال جاهلاً ولم يصل حداً من الوعى السياسى يخوله اختيار ممثله .. أليس هذا مضحكاً ومبكياً فى آن واحد ؟.

وثالثاً ـ عندما تقدموا باقتراح تخفيض سن الناخب إلى ١٨ سنة كان تفكيرهم كله محصوراً فى أن نشاطهم فى أوساط طلاب المدارس الثانوية سوف يعطيهم مزيداً من الأصوات . وهكذا كان الشيوعيون ، ولا زالوا ينظرون إلى كل شيء من أضيق الزوايا وهذا سر بلائهم وما أصاب حركتهم ودمرها فى النهاية ، وسبب للبلاد كوارث ما زالت تعانى منها . وكان الوزراء الشيوعيون يأتون إلى مجلس الوزراء بقرارات متفق عليها

سلفاً ويمررونها بأغلبيتهم الميكانيكية . فكان طبيعياً أن يثور الخلاف بينهم وبين الوزراء الحزبيين الذين فقدوا الصبر على هذا الحال . وعندما اشتد النزاع قام وزير الإعلام بنشر بيان متفق عليه بينهم دون علم رئيس الوزراء أو الوزراء غير الشيوعيين ، وأذيع البيان من محطة الإذاعة بصوت الوزير نفسه ، ويدعو البيان إلى الإطاحة بالحكومة . وكانت الجماهير ترى ذلك وتسكت عليه على أمل أن فترة الانتقال ستنتهى ويعود كل إلى مكانه الطبيعى ، غير أن هذا البيان الذى أذاعه وزير الإعلام كان بياناً تحريضياً للشعب ، للثورة على الحكومة ، ويبدو أنهم كانوا يظنون أن الرأى العام معهم ، ولكنهم فوجئوا بالثورة ضدهم وخرجت الجماهير لتزحف إلى وزارة الاعلام لتهتف للوزير المحرض قائلة : [استقيل يا وزير] ولم يدرك الشيوعيون والمتشيعون معهم حقيقة قدرهم إلا بعد فوات الأوان .

ذهب رجال الأحزاب لرئيس الحكومة وطالبوه بالاستقالة بعد أن كشفوا له حقيقة المخطط الشيوعى ، فاعتذر رئيس الوزراء بأنه لم يخطر بالبيان ولم تؤخذ به موافقة منه ، وقدم استقالته فوراً ، وشكل حكومة جديدة لم يشترك فيها من الشيوعيين أو المتشيعين إلا واحداً هو أحمد سليمان وهكذا عادت المياه إلى مجاريها وعرف كل قدره .

والشيوعيون ـ كما عرفتهم ـ لا يجيدون شيئاً إجادتهم الانتحار ، فما أسهل أن ينتحروا . ولقد أثبتت كل الحوادث ولا تزال أن الشيوعيين يجهلون أول ما يجهلون الشيوعية نفسها ـ ومبادئها ـ وتكتيكاتها ، ومنطقها ـ ومنطلقاتها . ومع ذلك ـ وهذا شر البلية ـ يعتقدون بأنهم أذكى من غيرهم .

وعندما أتحدث عن الشيوعيين فإنما أتحدث عن الشيوعيين السودانيين ، أو بالأحرى بعض الشيوعيين السودانيين ، ولكنى لا أتحدث عن الشيوعية عامة . ورأيى فيهم كرأى نهرو عندما وصف الشيوعيين الهنود حيث قال : [إننى أحترم الشيوعيين فى بلادهم ولكنى أحتقر الشيوعيين الهنود ، لأنهم أبواق ولا أصالة لهم]..

ويتميز الشيوعيون بالتسرع فى الأحكام دون دراسة أوروية ، فعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو فى مصر ، سارعوا إلى اتهامها فى صحفهم ونشراتهم بأنها ثورة أمريكية ، ولكنهم بعد أن رأوا مصر تتجه إلى الاتحاد السوفييتى وصفوها أعظم وصف . وعندما قام انقلاب عبود اتهموه أيضاً بأنه انقلاب أمريكى ، فلما زار برزنيف حكومة عبود ، وزار عبود موسكو ، أشادوا به بل دخلوا فى انتخابات مجلسه المركزى . وهكذا هم ينتقلون من أقصى اليسار إلى اليمين والعكس دون أن تصيبهم هزة ..

حكومات ما بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤

فى ربيع سنة ١٩٦٥ ، جرت أول انتخابات بعد ثورة أكتوبر لقيام جمعية تأسيسية لوضع دستور السودان الدائم ، ومراقبة أعمال الحكومة فى نفس الوقت ، وقد اشتركت الأحزاب السودانية الشمالية كلها ما عدا حزب الشعب الديمقراطى فى تلك الانتخابات وفاز حزب الأمة بالأكثرية يليه الحزب الوطنى الاتحادى . ومن كليهما تكونت حكومة ائتلافية تولت السلطة وكان الاتجاه لدى الحزبين الكبيرين قبل نتيجة الانتخابات أن الظروف المحيطة بالبلاد ومخلفات الحكم العسكرى ، وما حدث من اهتزاز فى الخدمة المدنية وفى الاقتصاد وفى الحياة الاجتماعية ، كلها تدعو إلى قيام حكم قوى تسنده قوى شعبية حقيقية حتى يستطيع مواجهة تلك المشاكل . إن حكم حزب واحد فى مثل هذه الظروف الشاذة التى أعقبت الثورة سيكون حكماً غير مجمع عليه ، الشىء الذى يتنافى وخطورة المسئولية آنذاك . كما أن قيام حكم ائتلافى مرقع لا يفيد أيضاً فى مثل هذه الظروف . لذلك تشكلت الحكومة من الحزبين الكبيرين اللذين كانا يسيطران على القوى الشعبية الحقة وهما الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الأمة ، بالإضافة إلى الجنوبيين .

وانتخبت أول حكومة فى يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ ، وفى هذه الحكومة عينت وزيراً للأشغال ووزيراً للثروة المعدنية - ووزيراً للعدل .

كان الانسجام تاماً فى مجلس الوزراء - فلم يحدث أن صوت المجلس على أى قرار وإنما كانت تصدر كل قراراته بالإجماع .

لماذا قاطع حزب الشعب الانتخابات ؟

كما سبق وذكرت ، فقد كان حزب الشعب هو الحزب الوحيد الذى كان يؤيد حكومة عبود حتى قيام الثورة ، وكان بعض الناس ينظرون إليه على أنه جزء منها ويجب محاسبة قيادته كما يحاسب رجال الحكم العسكرى أنفسهم . فلم يكتف حزب الشعب بالتأييد المستمر للحكم العسكرى - بل كان يمثل المعارضة للأحزاب فعندما أرسلت الجبهة الوطنية التى تكونت لمقاومة الحكم العسكرى ، خطاباتها ، مطالبة العساكر بالعودة إلى ثكناتهم ، كان حزب الشعب هو الذى يتصدى لها . ولعل الناس لا ينسون مذكرة [كرام المواطنين] التى أصدرها حزب الشعب مدافعاً عن العساكر ومتهماً الأحزاب الأخرى بالخيانة والعمالة .[١]

لقد قرر حزب الشعب مقاطعة الانتخابات لأنه كان يعلم سلفاً أن لا مكان له فيها ،

---

(١) اقرأ نص المذكرة فى مؤخرة الكتاب .

وأن كثيراً من جماهيره قد انصرفت عنه نتيجة سنده للحكم العسكرى الذى عانت منه جماهيره ايضاً . لذلك ولئلاً ينكشف أمره وضعفه إذا خاض الانتخابات ، قرر المقاطعة .وقد كانت حجته أنه يريد انتخابات فئوية يمثل فيها العمال والمزارعون ،وهى نظرية أقنعه بها حلفاؤه الشيوعيون الذين خذلوه فى آخر لحظة وتخلوا عنه ودخلوا الانتخابات تاركينه وحده فى الميدان . والحقيقة هى أن شيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب آنذاك كان مدركاً لحقيقة موقف حزبه وضعفه شعبياً .فاتخذ تلك الذريعة ليتفادى الانتخابات حتى لا ينكشف ضعف حزبه . إذ ماذا يهم حزب الشعب من العمال والمزارعين وهو يعلم الا سند له بينها ويعلم أن العمال والمزارعين جميعهم لهم انتماء إلى هذا الحزب أو ذاك وأنهم لم يدخلوا الانتخابات يوماً ما بصفتهم عمالاً ولم يكن لهم حزب خاص بهم . وكما يقول الشاعر :

وللبخيل على أمواله علل
زرق العيون عليها أوجه سود

كذلك نقول :

« وللغبى على أفعاله علل
زرق العيون عليها أوجه سود

الخلافات فى حزب الأمة

عندما أجريت الانتخابات للجمعية التأسيسية سنة ١٩٦٥ ،لم يكن السيد الصادق المهدى قد بلغ الثلاثين من العمر وهى السن القانونية للترشيح فى الانتخابات ودخول البرلمان .وكانت موافقته على ترشيح محمد أحمد محجوب ، أحد أعضاء حزبه لرئاسة الوزارة ـ فى رأيه ـ موافقة رهينة ببلوغه سن الثلاثين ، ثم ترشيحه فى إحدى الدوائر لدخول البرلمان ليصبح رئيساً للوزراء . إذ كان يرى أنه بوصفه رئيساً للحزب أحق برئاسة الوزارة من محجوب ..ويقول محمد أحمد محجوب : إن السيد الصادق لم يكن من البداية موافقاً على ترشيحه بل إنه كان يعمل على إسقاطه فى دائرته .ولنستمع إلى رأى محجوب نفسه حيث أورد فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » ما يلى :

« إن السيد الصادق كان يعمل منذ الأيام الأولى ضدى ،وإننى [محجوب] عندما ذهبت لتفقد سير المعركة فى دائرتى بالدويم بالنيل الأبيض وجدت أن أعضاء الحزب المشرفين على دائرتى محلياً يتآمرون ضدى .. لذلك تركت ابنى سيد لمراقبة العمل فى الدائرة ،وأن السيد الصادق المهدى الذى كان فى بيروت عند إعلان نتائج الانتخابات ، كان ينتظر سماع سقوطى ، كما أعلن ذلك لبعض اللبنانيين ..»

غير أن محجوب كان مؤازراً من الإمام الهادى إمام الأنصار ، والحقيقة ـ كما أعرفها ـ أن الخلاف كان أعمق من هذا ، وأكثر بعداً ، فالخلاف فى حقيقته لم يكن بين المحجوب والصادق ، وإنما بين الصادق وعمه الإمام الهادى ولم يكن سببه رئاسة محجوب للوزارة ، وإنما سببه الإمامة نفسها .

والخلاف فى الإمامة خلاف قديم بدأ منذ وفاة الإمام الصديق المهدى والد السيد الصادق ، بل إن شئت لقلت إن الخلاف بدأ منذ وفاة السيد عبد الرحمن المهدى نفسه فى سنة ١٩٥٩ م .

فالإمامة حسب تقاليد الأنصار والمهدية لا تورث ، وإنما تنتقل إما بتعيين الإمام لخلفه . وإما بالتشاور بين أفراد أسرة الإمام الاكبر وكبار شيوخ الأنصار . فعندما توفى الإمام عبد الرحمن المهدى كان أكبر أفراد الأسرة هو عبد الله الفاضل ، ابن شقيق الإمام الراحل ، وكان هو المرشح للإمامة ، غير أن محمد الخليفة شريف شقيق زوجة الإمام عبد الرحمن المهدى ، وخال ابنه الأكبر السيد الصديق قد عمل على تنصيب ابن اخته السيد الصديق إماماً للأنصار من بعد والده . وقد ثار خلاف شديد بين السيد عبد الله الفاضل وبين محمد الخليفة شريف فى هذا الصدد ، إلا أن محمد الخليفة شريف انتصر فى هذه المعركة ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النزاع داخل الأسرة نفسها ، وألقى بظلاله على الأوضاع فيما بعد كما سنرى .

رحيل الإمام الصديق المفاجىء :

انتقل إلى رحاب الله الإمام الصديق المهدى فى شهر أغسطس سنة ١٩٦٢ ، فنشب الخلاف حول الإمامة من جديد وجرت بيعتان للإمامة ، إحداهما للسيد الصادق ، والأخرى لعمه الإمام الهادى المهدى الذى كان أكبر أبناء السيد عبد الرحمن آنذاك . وكان السيد عبد الله الفاضل خارج السودان عندما توفى الإمام الصديق ، فاستدعى بسرعة واستطاع بلباقته المعروفة أن يسوى الأمر بحيث أصبح الهادى إماماً ، كما أصبح الصادق رئيساً للحزب ، ولم تكن هذه المساومة مقبولة من الطرفين ، فطبيعة الإمامة وما درجت عليه من قبل لا تقبل الثنائية أو التجزئة ، فالإمام الهادى يريد إمامة كاملة مشرفة على كل شىء كما كان الحال بالنسبة لوالده وأخيه ، كما يريد السيد الصادق أن يرث الإمامة كاملة أيضاً بوصفه ابن الإمام الراحل الأكبر . وهكذا سار الخلاف ، سرياً تارة ، وعلنيا تارة أخرى ، حتى طفا على السطح وأخذ أبعاداً أدت فى النهاية إلى الإضرار بالأسرة والطائفة والحزب بل وبالسودان كله .

وعندما تعمق خلاف السيد الصادق وعمه ، انعكس هذا الخلاف بطبيعة الحال على

الحكومة نفسها لأن وزراء حزب الأمة انقسموا إلى قسمين ؛ قسم سار مع الإمام وقسم سار مع السيد الصادق . وحدث نفس الشيء بالنسبة لنواب حزب الأمة .

وحزب الأمة هو الحزب الوحيد المنافس لنا دائماً وأبداً ، فانقسامه وضعفه فى مصلحتنا حزبياً ، غير أن الموقف كان أكبر من المصلحة الحزبية . فضعف حزب الأمة فى تلك الظروف التى تمر بها البلاد فيه إضعاف للحكم الذى كان يواجه مشاكل ما بعد الثورة لذلك تحركنا جميعاً بدءا من رئيسنا إسماعيل الأزهرى ، إلى نوابنا ووزرائنا لنتلافى هذا الخلاف فى أوساط الحزب الحليف معنا . واتصل كل منا بمن يستطيع الاتصال به . من وزراء ونواب وساسة حزب الأمة نرجوهم تلافى هذا الخلاف ، غير أن الأمر كان قد تعدى الحدود وتعمق بصورة لا رجعة فيها . والحقيقة أن كلاً من الإمام الهادى والسيد الصادق كان حولهما أناس يهمهم ويخدم مصلحتهم هذا الخلاف ، فبدل أن يقربوا بين الطرفين أخذوا يزيدون الخرق اتساعاً .

ذهبت إلى أحد أصدقائي فى حزب الأمة ، وكنت أظن أنه رجل معقول ومحايد ، وقلت له : إن الموقف أصبح خطراً على الوضع كله ، غير أنه تبين لى فيما بعد أن هذا الصديق من أنصار السيد الصادق وأشد أعداء الإمام الهادى . ومع ذلك طلبت منه أن يقدر الظروف التى تمر بها البلاد . فقال لى : إن هذا الرجل « يعنى الإمام » تحيط به بطانة سيئة وذكر بعض الأسماء . فقلت له : « إذا كانت هناك مجموعة سيئة تحيط بالأمام فمن أحق بمواجهة الإمام بهذه الحقائق ومحاولة توضيح الأمر له والاتفاق معه على إبعاد هذه البطانة السيئة غير الصادق ؟»

فقال لى إن هذا الرجل عنيد ولا فائدة منه . فقلت له : « إذا كان أبى أو عمى محاطا برهط سوء فهل أتركه لهم وأكتفى بالشكوى أم أعمل على تصحيح الوضع ؟» وهكذا ظللت أحاوره ، ولكنى اكتشفت أخيراً أن هذا الصديق كان صاحب مصلحة فى هذا الخلاف ، بل ومن العناصر التى ساعدت على خلقه ..

لم تكن لى علاقة بأى فرد من أفراد أسرة المهدى من قبل ، إلا علاقات سطحية مع بعض أبنائهم من أبناء جيلى ومن زاملونى فى الدراسة ، غير اننى أثناء حكم العساكر « حكومة عبود » قد توطدت الصلات بينى وبين الإمام الراحل الصديق المهدى الذى كان رئيساً للجبهة الوطنية فى ذلك الوقت وكنت عضواً فيها . فوجدت فى الرجل صرحاً شامخاً من العظمة وقلبا مفتوحاً وصراحة قلما توفرت فى غيره ، وغيرة وطنية شديدة وصلابة يحسده عليها الحديد الصلب ، فأحببته كما لم أحب أحداً من أسرته أو حزبه .

وعندما توفى إلى رحمة ربه ، كنت أشعر بأن علىّ دينا كبيراً نحوه ، فقررت أن أرد ذلك الدين فى شخص ابنه . وأن أجعله فى موضع البنوة منى . وأنا لا أملك ما أقدمه له غير

النصح وأن أضع تجاربى وخبرتى تحت تصرفه . وكان يقدر لى هذا الوفاء فى البداية إلا أن بعض أهل السوء من خصومى فى حزب الأمة حذروه منى وأخذوا يثيرون الشكوك فى نفسه . فبعد عنى ، وهو معذور فى هذا ، لأنهم أناسه والمقربون منه . ولم أكن أنا فى موضع يسمح لى بأكثر من أن أنكمش عنه وهذا ما حدث ، ولكن ساءنى أن أراه يسير فى طريق الفراق مع عمه وفى طريق تمزيق البيت الكبير والطائفة الكبيرة .

وكان السيد الصادق إلى جانب كل ذلك يعتقد أننى من أنصار محجوب ، لذلك فأنا عدو له ولذلك عندما شكل حكومته القصيرة العمر [يوليو سنة ١٩٦٦ حتى مايو سنة ١٩٦٧] لم يعترض إلا على ثلاثة وكنت أنا أولهم ولم أشرك فى حكومته . وصداقتى مع محجوب لم أنكرها ولن أنكرها . بل أتشرف بها ، وهى صداقة قديمة ربما بدأت قبل مولد الصادق نفسه .

لا أعتقد أن أحداً فى السودان قد مهد له اهله من أسباب الرفعة والمجد كما مهد بيت المهدى للسيد الصادق . فلقد ولد السيد الصادق وملعقة الذهب فى فمه كما يقول المثل . وتلقى تعليمه فى انجلترا . كما يتلقاه أبناء الملوك والأمراء واللوردات ، ثم عاد وهو فى سن الثامنة والعشرين ليجد حزباً وطائفة ينطوى تحتهما الملايين فأصبح رئيساً للحزب فى تلك السن ورئيساً للوزراء بمجرد بلوغه سن الثلاثين .. رئيس لحزب فيه رجال مثقفون وذوو خبرة ظلوا طوال حياتهم يخدمون جده وأسرته وطائفته على طول المدى . ومع ذلك لم يستنكروا زعامته لمجرد أنه ينتسب للبيت الكبير لا لتفوق فى علمه عليهم ولا لمزيد من خبرته ، وإنما احتراماً لأبيه وأجداده فهو قد أتى من كرسى الدراسة إلى كرسى الرئاسة . فماذا فعل السيد الصادق بكل هذا المجد ؟

كان رأيى دائماً وأبداً أن السيد الصادق بعد أن تعلم أكاديمياً ، عليه أن يتعرف أولاً على السودان وعلى أهله أو على الأقل على الأنصار ومشاكلهم ، ولكنه آثر أن يتسلم السلطة قبل أن يقوم بأى شىء من هذا . ولاشك فى أن هذه غلطة كبيرة ، لأن تولى السلطة فى بلد لا يعرف الحاكم أهله ومشاكلهم أمر يقود دائماً إلى الأخطاء الجسيمة .

وعندما تولى الصادق رئاسة الوزارة كان فى الثلاثين من عمره ، فكان بينه وبين سن الرشد والنضوج عشر سنوات على الأقل . كانت كفيلة بأن تعطيه الخبرة العملية المطلوبة . ورئاسة الحكومة بالنسبة له لا تزيده قدراً أو شرفاً فلقد كان هو رئيس الحزب الذى يرشح رئيس الوزراء نفسه .

وفى اعتقادى أن السيد الصادق كان فى كل أخطائه ضحية نصح مغرض لا يريد له الخير ، وضحية قلة التجربة إذ لم يمر السيد الصادق حتى بمرحلة الوزير بل دخل الوزارة لأول مرة كرئيس للوزراء فى بلد كالسودان يحتاج الإنسان فيه لكثير من المعرفة

بالناس وأخلاقهم وعاداتهم ومشاكلهم ، وكلها أشياء لم يتح للسيد الصادق معرفتها قبل توليه رئاسة الحكومة . كل هذه الظروف قد دفعت بالسيد الصادق إلى ركوب الصعاب والمخاطر وعرضته وحزبه لكثير من المشاكل كان فى غنى عنها .

بدء المعركة مع محمد أحمد المحجوب :

محمد أحمد محجوب أحد المثقفين الأوائل القليلين . وقد تخرج فى كلية غوردون كمهندس ، ثم درس القانون فأصبح قاضياً ومحامياً . وهو رجل أديب وشاعر مرموق وكان من بناة الحركة الفكرية والثقافية والوطنية ، وقد شارك فى الحكم منذ أمد بعيد واكتسب بحكم تجاربه فى الحكم خبرات قلماً توافرت لغيره . فهو لذلك مؤهل لأى منصب سياسى مهما علا . وقد اختير فى أول انتخابات برلمانية ممثلاً للمثقفين وأصبح أول زعيم للمعارضة ، فهو برلمانى متمرس ورجل دولة وله علاقات سياسية واسعة خارج السودان ، وموضع الإعجاب والاحترام فى كل المحافل الخارجية سواء فى الجامعة العربية أو الأفريقية أو هيئة الأمم . وبعد ثورة أكتوبر أصبح رئيساً للوزراء ثلاث مرات . ويقينى أنه كسب لأية جهة ينتمى إليها .

وكان المحجوب مقرباً وقريباً جداً من الإمام عبد الرحمن المهدى ، وأحد كبار مستشاريه فى الشئون السياسية والاجتماعية وقد قضى عمره كله فى خدمة بيت المهدى وحزب الأمة .

ومحمد أحمد المحجوب يتميز بظاهرة خاصة وهى أنه عربى التفكير ، وكثيراً ما تبدو اهتماماته العربية أكثر من اهتماماته الإقليمية أو الوطنية ، وهذا ما كان يأخذه عليه السيد الصادق حين ينقده .

فى أوائل عام ١٩٦٦ ، كان الصادق المهدى قد بلغ الثلاثين ، وأخليت له دائرة الجبلين ففاز فيها ودخل البرلمان ، وبمجرد دخوله إليه طالب بأن يكون رئيساً للوزراء بدلاً عن محجوب ، فأرسل بعضاً من أفراد أسرته يحملون رغبته تلك إلى محجوب ..

وبعد أيام من هذا الطلب الغريب سافر محمد أحمد محجوب إلى نيروبى لحضور مؤتمر هناك ، وفى المطار وقبل إقلاع الطائرة انتحى بالسيد الصادق : جانباً وجرى حديث بينهما أخطرنى بعده أنه قال للسيد الصادق: « أنا لست متشبثاً بالحكم ولا أطمع فى مزيد على ما نلته وليس لدى مانع من تسليمك السلطة شريطة أن تتفق مع عمك على ذلك وسيكون تسليم السلطة إليك بطريقة هادئة لا تثير القيل والقال أو تنعكس على الأوضاع كلها » . غير أن الإمام الهادى لم يوافق على تنحى محجوب عن رئاسة الحكومة وإحلال السيد الصادق محله ، فاشتد الخلاف وخرج إلى الصحف وانشق الحزب إلى جناحين ، جناح الإمام وجناح الصادق .

بدأ السيد الصادق يعمل وسط النواب واستطاع بما له من إمكانات أن يكسب الغالبية من نواب حزب الأمة أعقب هذا بطلب إلى الحزب الحليف [الحزب الوطنى الاتحادى] بأنه يريد أن يتولى هو شخصياً رئاسة الوزارة ، ولم يكن من حقنا نحن أن نعترض عليه لأنه رئيس الحزب الحليف الذى نتعاون معه . وهكذا دخل الحكومة رئيساً للوزراء فى ٢٦ يوليو ١٩٦٦ إلى ١٥ مايو سنة ١٩٦٧ أى مدة تسعة أشهر كان حزب الأمة فيها قد وصل قمة العداء بين جناحيه .. ويوم أن أقيل محجوب قال فى تلك الجلسة ما يلى :ـ

« إن ما نشهده اليوم هو أزمة فى ديمقراطيتنا وأزمة أخلاقية ، وأزمة فى العلاقات الإنسانية ، ومن العار أن الذين دافعت عنهم طوال حياتى هم أنفسهم الذين يكبلون يدى ويحطمونّ قوسى ويستعيضون عن سيفى الفولاذى بسيف من الخشب ».

سقوط حكومة السيد الصادق :

كان انتخاب السيد الصادق لرئاسة الوزارة قد جرى وسط عداوة مريرة مع عمه وانقسام فى صفوف حزبه وعدم انسجام مع وزراء الحزب الحليف فى حكومته ، حكومة كهذه ما كان لها أن تعيش طويلاً وهذا ما حدث .

وبعد انقضاء تسعة أشهر على حكومته تقدم هو بصوت ثقة فى حكومته ، وكان واثقاً من فوزه بصوت الثقة ، وهنا أجدنى مضطراً إلى الحديث عن المناورات الحزبية والبرلمانية التى لعبناها وراح ضحيتها الصادق فى ذلك اليوم عندما طرح الثقة بنفسه ، والمناورات واللعبات الحزبية والبرلمانية لازمة من لوازم العمل الحزبى لا يحسنها إلا المدربون والمجربون .

كان السيد الصادق قد نشط وسط النواب وخاصة وسط نوابنا واستخدم فى ذلك كل الوسائل وكنا على علم تام بنشاطه مع نوابنا لأنهم كانوا يخطروننا بكل ما يدور بينهم وبينه وكنا نقول لهم سيروا معه حتى النهاية ، فظن السيد الصادق أنه كسب ثلاثين نائباً من نوابنا وأنهم سيصوتون معه ضد حزبهم وعلى هذا الأساس تقدم بصوت الثقة فى حكومته بكل ثقة . وقبل دخولنا للجلسة ، قال لى صديقى الدكتور بخارى وهو من نواب حزب الأمة : إن السيد الصادق سيفوز بأغلبية ساحقة لأن ثلاثين نائباً من نوابكم سيصوتون معنا . فضحكت وقلت له : إن الحكومة ستسقط بأغلبية ساحقة ، وأننا كنا من جهتنا قد كسبنا عدداً من النواب غير المنتمين ، وجرى النقاش ثم التصويت فسقطت الحكومة واتضح للسيد الصادق خطأ كل حساباته . ثم قابلت بعد نهاية الجلسة الدكتور بخارى وكان منفعلاً فقلت له : ألم أقل لك الحقيقة ؟ فقال بانفعال :

ولكن ماذا نفعل مع السيد الصادق الذى أكد لنا أنه كسب ثلاثين نائباً منكم ؟ وأخذ يسب ويلعن بصورة لا يمكن كتابتها .

حكومة محجوب الثانية فى مايو سنة ١٩٦٧ :

كانت المساعى لرأب الصدع بين الحزب الوطنى الاتحادى ، وحزب الشعب الديمقراطى قد كللت بالنجاح ، والتقى الحزبان تحت اسم جديد هو الحزب الاتحادى الديمقراطى . وعاد التحالف بيننا وبين جناح الإمام ، وتشكلت الحكومة برئاسة محمد أحمد محجوب وأعطى الحزب الوطنى الاتحادى أربع وزارات وحزب الشعب مثلها وكذلك حزب الأمة . كما أعطيت وزارتان للجنوبيين . وفى هذه الوزارة أصبحت وزيراً للإعلام والشئون الاجتماعية ووزيراً للعدل وزعيماً للمجلس ، وكوزير للإعلام كنت الناطق الرسمى باسم الحكومة .

أصبح السيد الصادق زعيماً للمعارضة وظل طوال الوقت يسعى بكل الطرق لإسقاط الحكومة ولكنه كان دائماً وأبداً يفشل فى مسعاه . وعندما عرضت الموازنة على المجلس صار يطرح الثقة فى كل بند من بنودها دون فائدة وفى كل جلسة من جلسات المجلس نفاجأ بصوت للثقة حتى ضج النواب ، واستمر السيد الصادق يبذل الكثير من أجل الحصول على أغلبية لإسقاط الحكومة ، فقررت الهيئتان البرلمانيتان لأحزاب الحكومة أن هذا المجلس لم يعد صالحاً للعمل وأن خير طريقة هى حله والاحتكام للشعب من جديد لأن الشعب هو مصدر السلطات ، وكان واضحاً أن المجلس قد فقد صلاحيته لوضع الدستور لأن الدستور يحتاج إلى أغلبية الثلثين ، الشىء الذى لم يكن متوافراً . فتقدم أكثر من ثلث الأعضاء باستقالاتهم من المجلس . وإزاء هذا لم يجد رئيس الوزراء بدأ من التقدم لمجلس السيادة بطلب لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فى أقرب فرصة ، فحُل البرلمان . وتحدد ميعاد قريب لإجراء الانتخابات الجديدة .

كان لقرار حل البرلمان ردة فعل عنيفة عند السيد الصادق وحزبه ، فاتهم مجلس السيادة بخرق الدستور كما أعلن عدم اعترافه بقرار الحل ، وأقام برلماناً فى الميدان المجاور لمبانى الجمعية التأسيسية ولكنه بعد قليل واجه الواقع والحقيقة ودخل معركة الانتخابات .

نتائج الانتخابات المذهلة :

دخل حزب الأمة الانتخابات منقسماً ، جناح الإمام ، وجناح السيد الصادق ودخلها الحزب الاتحادى مؤتلفاً ، وكان طبيعياً فى هذه الحالة أن يكتسح الحزب الاتحادى الديمقراطى الانتخابات ليفوز فوزاً ساحقاً

ولا شك أن كثيرا من القراء سيقولون أننى أبالغ فى هذا ، إذ كيف يرفض الإنسان السلطة والكرسى المرموق الذى تشرئب إليه الأعناق فى كل مكان ، ولكن صدقنى أيها القارىء ، أننى صادق فى كل كلمة قلتها . فأنا مخلوق بطبعى معارض ، وهذه الطبيعة هى التى تجعلنى دائماً أفر من السلطة ومن أعبائها وقيودها . ولعل كثيرا من الإخوان الذين خلبهم حب السلطة فنالوها ، قد أدركوا هذه الحقيقة بعد أن جلسوا على ذلك الكرسى اللعين ، فالناس ـ كما قيل ـ اعداء لكل حاكم ، فالوزير يجد نفسه يجلس فى كرسى هو القاضى فيه وهو الخصم والحكم فى نفس الوقت ، وهو وضع يجر الإنسان ، دون أن يدرى ، إلى ممارسات قد تغضب الله والضمير .

ولاشك أن الأغلبية تخالفنى الرأى ، وربما توحى إلى نفسها بأنها تستطيع خدمة الناس من خلال الحكم ، وقد يكون هذا صحيحا إذا كان الإنسان يضمن نفسه وعواطفه وميوله . ولكن هذا الصنف من الناس قد أصبح نادرا فى عالمنا هذا ، إن لم يكن قد انقرض تماما . فبعد موت النبى ﷺ وخلفائه لم يشهد الإسلام حاكما تنطبق عليه تلك الصفات ، وتحولت دول الإسلام وحكام المسلمين إلى ملكيات وملوك .

والوزارة فى السودان ، خاصة فى عهدنا ، عهد الأحزاب ، تضع على عاتق الإنسان التزامات ضخمة ، مالية وغير مالية . وحتى صحة الإنسان تتأثر من العمل الوزارى لأنه لا وقت للوزير ، فهو ما بين التزاماته الحكومية ، والتزاماته الحزبية لا يجد وقتا حتى للاشراف على شئونه العائلية ، فهى عبء فوق عبء ..

ولعلك أيها القارىء ، لو رجعت بذهنك قليلاً ، واستعرضت الوزراء منذ عهد الاستقلال لوجدت أن معظمهم مات فقيرا ـ وأغلبهم مات فى بيت مستأجر ، ولم يخلف لأولاده جدرانا أربعة يعيشون خلفها . والوزارة فى السودان ، على عكس البلاد الأخرى ، لا تزين الإنسان ولا تعطيه احتراما لمجرد أنه أصبح وزيرا . فالشعب السودانى ـ وهذه محمدة له ـ لا يحترم الإنسان لأنه أصبح وزيرا ولا يحتقر الآخر لأنه فقير أو أنه ليس وزيرا ، وإنما احترام الشخص لذاته سواء كان وزيرا أم خفيرا . فالوزارة لا تعطى الإنسان مركزا أدبيا وإنما مركز الإنسان الأدبى يستمده من سلوكه وعلاقاته بالمجتمع ، لأن مجتمعنا مجتمع قبلى وأسرى وبه بقية من خلق إسلامى ..

كذلك ليس فى العمل السياسى كسب مادى ، فعندما عينت وزيرا كنت محاميا أكسب أضعاف أضعاف ما كنت أتقاضاه وأنا وزير . ولعلك أيها القارىء تعجب لو علمت أن مرتب الوزير فى أيامنا كان مائة وستين جنيها فى الشهر ـ كنت أكسبها كمحام فى قضية حركة لا تأخذ من وقتى أكثر من ساعة على أكبر تقدير . وكان مرتب رئيس الحكومة مائتين وعشرة جنيهات فى الشهر ، وهو المحامى الكبير محمد أحمد محجوب الذى كان

دخله الشهرى من مكتبه كمحام أكثر من مرتبه السنوى كرئيس للوزراء . فالعمل السياسى الذى عرفناه ، كان كلفة وتكليفا ، وكان سهرا وتعبا لا حد له .

وقد تنقلت فى كثير من الوزارات ، فكان أول تعيين لى أن أصبحت وزيرا لثلاث وزارات هى الأشغال والثروة المعدنية ، والعدل . ثم عينت بعد ذلك وزيرا للإعلام والشئون الاجتماعية والعدل ، كما كنت زعيما للجمعية التأسيسية . وفى كل هذه المناصب وجدت عناء شديدا وواجهت مشكلات كثيرة أخذت كثيراً من وقتى وعافيتى ، وعرضتنى لمساءلات وحسابات عسيرة سوف أتعرض لها فى الجزء الثانى من مذ كراتى إن شاء الله العلى القدير .

وإنى حين أسوق كل هذا الحديث وأسوق تجاربى فى الحكم ، إنما يدفعنى إلى ذلك إحساس عميق بأن كل من مارس السلطة ، عليه واجب أن يضعها أمام الأجيال القادمة للاستفادة منها ، إن كان فيها ما يفيد . وحتى لو لم يكن فيها ما يفيد فهذا فى حد ذاته فائدة ، لأن الآتى سوف يتفادى أن ينتهى إلى لا فائدة .

ولعل أبرز ما كسبته من ممارسة الحكم هو الآتى :

مشاكل العمال :

فى أول يوم دخلت فيه مكتبى بوزارة الأشغال ، وجدت أمامى ملفا خاصا بمصلحة النقل الميكانيكى ، وهى مصلحة تابعة لوزير الأشغال ، فأخذت أقلب فيه فوجدت إنذاراً من عمال النقل بالاضراب بقى على موعده ثمان وأربعون ساعة . فتشاءمت من الوزارة وقلت لنفسى مالك والوزارات وهذه المشاكل ، فاستدعيت مدير الوزارة المهندس ابراهيم محمد ابراهيم وأخذت أقلب صفحات الملف فلفت نظرى خطابات وتلغرافات أرسلتها نقابة عمال النقل تطالب بإلحاح بضرورة مقابلة مديرهم ، وكان قد مضى على إرسال تلك الرسائل عدة أشهر لم يرد المدير الهمام فيها على العمال أو يحاول مقابلتهم . وكانت مطالب العمال التى يريدون مقابلة مديرهم من أجلها مطالب غاية فى البساطة وغاية فى العدل ، وهى مطالب كلها تتعلق بحسن الأداء فى العمل ، وتحسين أوضاع الورش حتى تكون مناسبة للإنتاج . فقد كانت مطالبهم مثلاً فتح بعض النوافذ فى الورش للتهوية ، وملء الوظائف الشاغرة ، وعمل (فناطيز) لتبريد الماء للعمال وهكذا .

وكان المدير المعنى بالشكوى قد أحيل للمعاش قبل أيام من تولىَّ الوزارة وجاء مدير جديد ، فاتصلت به فى مكتبه وطلبت منه أن يحدد لى موعدا صباح الغد مع نقابة العمال فى مكتبه . وذهبت إليهم فى الموعد المحدد ، وبعد التحية والسؤال عن أحوالهم بدأت فى دراسة مطالبهم ، وعلمت أن المدير المعنى بالشكوى لم يحدث أن مر على الورش منذ تعيينه ولم يحاول أن يتعرف على أحوال عماله ، الشىء الذى حز فى نفوسهم جداً كما أن

عدم اهتمامه بالرد عليهم دفعهم إلى تحديه بإعلان الإضراب ، باعتباره السلاح الوحيد الذى يلفت النظر إلى مطالبهم .

وكان فتح النوافذ لا يكلف شيئاً إذ أن العمال يقومون به بأنفسهم ، ومثله عملية القناطيز ، وأما ملء المناصب الشاغرة فقد كان من أوجب واجبات المدير لأنه من ضرورات حسن سير العمل ، فحللت جميع تلك المشاكل واعتذرت للعمال عما أصابهم وخرجت بنتيجة واحدة وهى أن العمال يعتقدون أن رؤساءهم من الموظفين الكبار يحتقرونهم ، ولا يقدرون عملهم أو شعورهم فلقد خطب سكرتير النقابة عند نهاية الاجتماع قائلاً : إن مجرد مجيئك لنا وأنت الوزير بهذه السرعة قد حل كل مشاكلنا ولو أن المدير قابلنا مثل هذه المقابلة لما أنذرنا بالإضراب ، فنحن مواطنون نقدر المسئولية ، ولن نتقدم بمطالب لتعجيز الحكومة ، وإنما نسعى لتحسين الإنتاج ، غير أن بعض الموظفين قد درجوا على معاملتنا معاملة سيئة . فطيبت خاطرهم وأعلنتهم بأن أبواب مكتبى وبيتى مفتوحة دائماً لهم ، لذلك لم يحدث طوال بقائى فى الوزارة أن حدث إضراب سواء من عمال الأشغال أو عمال النقل أو عمال الإدارة المركزية أو عمال الثروة المعدنية لأننى قد عرفت مكامن الوطنية فيهم ، وهى كثيرة وعامرة ، وقد ساعدنى هذا الفهم فى كل الوزارات التى عملت بها بعد ذلك ، مثل وزارة الإعلام والشئون الاجتماعية وغيرها .

مشاكل الموظفين :

ومشاكل الموظفين مشاكل مختلفة عن مشاكل العمال وهى مشاكل متعددة الصور ، شأن مشاكل المتعلمين فى كل مكان .

لقد كنت أعتقد أن الشخص الذى يعين وزيرا للصحة سيكون أسعد الوزراء ، لأنه سوف يتعامل مع طبقة مثقفة يعرف كل عضو من أعضائها مركزه ومكانته ، وأنه لا مكان للمشاكل وسط طبقة واعية كهذه . كان هذا اعتقادى قبل أن أدخل حلبة الحكم ومشاكله ، ولكن لدهشتى اكتشفت أن هذه الطبقة المثقفة الممتازة تعيش مع بعضها البعض كالأسماك فى البحر ، كلٌ يريد أن يأكل الآخر ، مع أن الفواصل بينهم معروفة ومحددة ، ولكنها مشاكل المثقفين والتنافس والتناحر والغيرة التى تخلق كل هذه المشاكل وما يجرى فى وزارة الصحة كان يجرى أيضاً فى كثير من الوزارات الأخرى بين الموظفين .

وفى وزارة الأشغال واجهت مشكلة المهندسين من خريجى المعهد الفنى الذين يريدون مساواتهم بخريجى كلية الهندسة من جامعة الخرطوم ، رغم أن خريج المعهد الفنى يقضى بين ثلاث أو أربع سنوات فى الدراسة بينما يقضى زميله فى جامعة الخرطوم

قرابة الست سنوات فى الدراسة الأكاديمية القاسية ، كما أن طلبة جامعة الخرطوم يختارون من أوائل الطلبة بعد الدراسة الثانوية . وعبثا حاولت أن أشرح لهم هذه الفوارق ، فلقد كانوا متشددين فى غير ما سبب . كذلك واجهت مشاكل الموظفين فى وزارة الإعلام ، فلقد جاءتنى لجنة من أسموا أنفسهم بلجنة الخريجين وطالبونى باستقلال الإذاعة فلما سألتهم عن معنى استقلال الإذاعة الذى يقصدونه لم يجدوا ما يقولونه غير أن الإذاعة فى انجلترا مستقلة ، ولما سألتهم هل تعنون أن تترك الحكومة الإذاعة لكم لترسموا سياستها وتذيعوا ما تريدون إذاعته وترفضوا ما لايروقكم ، صمتوا ولم أجد لديهم إجابة إذ أن الإذاعة البريطانية هيئة حكومية مستقلة أى نعم ، ولكنها مع ذلك لا تخرج عن السياسة المرسومة التى تراعى مصالح بريطانيا . هذا من جهة ومن جهة أخرى كانوا من الغرور بحيث لم يقارنوا بين المستويات ، بينهم وبين موظفى الإذاعة فى بريطانيا ، كما لم يدركوا طبيعة مهمة الإذاعة فى بلد متخلف كالسودان تحكمه القبلية والطائفية والعنصرية ومخلفات الاستعمار . والحقيقة أن الانجليز قد بنوا جهازا عظيما للخدمة المدنية المنتظمة فى السودان كان مثالا يحتذى ويدعو للفخر وقد استمر هذا الجهاز يؤدى وظيفته بكفاءة حتى بعد الاستقلال ، غير أن هذا الجهاز قد أصابه الخلل بعد ثورة اكتوبر سنة ١٩٦٤ وسيطرة الشيوعيين على أغلبية كراسى الحكم فى مجلس الوزراء . فمنذ ذلك التاريخ أخذ بعض الوزراء الشيوعيين يحرضون الموظفين ويجعلون منهم جواسيس على بعضهم البعض ، فانفرط عقد النظام واختلت موازين الخدمة المدنية بصورة لازمت جهاز الحكم حتى اليوم . كما أن الشيوعيين قد قاموا بتطهير كثير من الموظفين الأكفاء ، لا لسبب إلا لأنهم لم يكونوا شيوعيين ، مما شوه كثيراً من وجه ثورة أكتوبر وأضر ضررا بليغا بالخدمة المدنية وكفاءتها وساعد على هجرة الكفاءات السودانية إلى البلاد الأخرى .

معهد الموسيقى والتمثيل والفنون الشعبية :

لعل طلبة هذه المعاهد ، الذين تخرجوا والذين لم يتخرجوا بعد ، يعرفون كيف تم قيام معهدهم ذاك . وكما سبق وذكرت رفضت وزارة المالية أن تعتمد لى أية مبالغ بالحجج التى ساقها الموظف العبقرى سابق الذكر ، ولكنى رغم هذا قد قمت بافتتاح المعهد العتيد ، وتخطيت فى هذا العمل اللوائح المالية التى كانت تقيدنا بأن أى اعتماد يجب أن يصرف فى الوجه الذى صدق به من أجله ، وكانت هناك اعتمادات لنشرات وكتيبات لا قيمة لها ، فألغيتها جميعا واستخدمتها فى إنشاء المعهد ، واستأجرت له مكانا مناسبا . واستعنت بالخبراء المصريين مثل الدكتور يوسف شوقى الذى وضع

مشروع معهد الموسيقى وبالفنانة الكبيرة نادية السبع لوضع أساس معهد التمثيل وكذلك استعنت بكثير من الخبراء الفنيين من تشيكوسلوفاكيا لتطوير الفن الشعبى . وافتتحت المعهد رغم وزارة المالية ودعوت لافتتاحه رئيس وأعضاء مجلس السيادة ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء وقد أشادوا جميعا بهذا العمل الرائد . حدث كل هذا رغم وزارة المالية وموظفها الجاهل ذاك . وكم أنا سعيد الآن عندما أرى وأسمع أن أعداداً كبيرة قد تخرجت فى هذا المعهد .

وقد كان هدفى من هذا العمل هو أن الفن علم ، وعلم مهم أساسى لا يمكن لشعب أن يتقدم بدونه . والأمة التى لا فنون لها لا وجود لها ، لأنها تصبح أمة متحجرة الإحساس والشعور . ولعلمى بأن الفن لا يمكن أن يرقى إلا إذا اعترفت به الدولة وساعدت على انتشاره ، تحديت اللوائح وقمت بهذا العمل الذى أفخر به وأعتز بإنجازه .

أما المسرح فقد وجدته أطلالا عندما جئت للوزارة ، وعلمت من مديره آنذاك ، الفكى عبد الرحمن وهو رجل فنان بطبعه ، أنه لا توجد ميزانية للمسرح إطلاقا وأنه هو الممثل والمدير والموظف . فطلبت منه وضع ميزانية للمسرح وحققت له ما طلب ثم كلفته بإصلاح مسارح الأقاليم ومساعدة الفرق الموجودة ، لأن المسرح مدرسة ما كان يجب أن تقفل أبوابها ، كما أرسلت عددا من خريجى الجامعات فى بعثات خارجية لدراسة تخصصية فى المسرح ، وهكذا دبت الحياة فيه .

النشاط الثقافى :

شهدت وزارة الإعلام فى الفترة التى قضيتها فيها نشاطا ثقافياً كبيراً . فلقد دعوت كثيراً من الأدباء والكتاب والشعراء والفنانين لزيارة السودان والالتقاء بالجمهور . فدعوت الأستاذة الكبيرة سهير القلماوى والأستاذة بنت الشاطىء كما دعوت الشاعر الكبير نزار قبانى وعبد الرحمن الخميسى ، كما دعوت العالم الجزائرى الكبير مالك بن نبى ، ودعوت الدكتور طه حسين ولكنه اعتذر لمرضه والأديبة كوليت خورى وغيرهم . ولعل خير شاهد على نجاح تلك اللقاءات هو ما قاله الشاعر نزار قبانى لى من أنه كان يعتقد أن دولة الشعر قد ماتت فى الأمة العربية حتى أتى للسودان ليجدها زاهرة عامرة غامرة .

ثم جاءت أم كلثوم ، وكانت قمة نجاحنا الثقافى . لمجىء أم كلثوم قصة لابد من روايتها .

كانت أم كلثوم تحيى حفلات فى مصر ، وفى خارج مصر ، من أجل المجهود الحربى ،

فانتهزت الفرصة لدعوتها لزيارة السودان . وكان غرضى من تلك الدعوة يرمى إلى هدفين :

الأول : إعطاء الشعب السودانى الفرصة للمساهمة فى المجهود الحربى .

الثانى : توثيق العلاقات الثقافية بين القطرين عن طريق امتاع الشعب السودانى بالاستماع إلى كوكب الشرق أم كلثوم ذات الصوت الساحر الذى ما اجتمعت الأمة العربية إلا حوله ، أوكما قالت الصحف الأجنبية : إن أم كلثوم عندما تغنى تلتف الأمة العربية كلها حول الراديوهات لتستمع إليها متناسية كل خلافاتها .

وكنت أعلم سلفا أن أم كلثوم صعبة المنال ، وأن زيارتها لبلد ما ، أمر غاية فى الصعوبة . فكتبت لها خطابا رقيقا أدعوها لزيارة السودان فى إطار حملتها من أجل المجهود الحربى ، وأرسلت الخطاب عن طريق سفيرنا بالقاهرة الذى حمله إليها شخصيا ورجاها قبول الدعوة ، فتأثرت ـ كما قالت لى ـ تأثرا شديدا بالخطاب وقبلت الدعوة .

اعتراضـــــات .

غير أنى وجدت اعتراضات شديدة من أعضاء مجلس السيادة ورئيسه إسماعيل الأزهرى ومن مجلس الوزراء ، وكان اعتراضهم منصبا ليس على الزيارة ، وإنما كانوا يخافون ـ كما قال لى إسماعيل الأزهرى ـ أن لا يستقبل الشعب السودانى أم كلثوم الاستقبال اللائق بها ، وهى سيدة تعامل حيث تذهب كما يعامل رؤساء الدول ، لأن الشعب السودانى لم يتعود على أغانيها الطويلة ، ويفضل الأغانى السريعة ، لأنه شعب ملول وهكذا .

وكنت من جانبى أرى العكس ، أن الشعب السودانى شعب فنان بطبعه وأنه ليس ملولا وإنما لم يجد الفنان الذى يشده إلى الجلوس طويلا وأن أم كلثوم هى الوحيدة القادرة على ذلك . وبعد نقاش طويل سمح لى بدعوتها على أن أتحمل وحدى نتائج الزيارة ـ إن حدث ما لا تحمد عقباه ـ فقبلت المسئولية وأنا واثق من النتيجة ودعوتها بإمكانات الوزارة ، إذ رفضت وزارة المالية اعتمادات طلبتها . وتصادف يوم مجيئها إلى الخرطوم ، وفى مطار القاهرة ، أن جاءت الطائرة التى ستقلها مع فرقتها وبها جثمان زوجة سفيرنا فى اليابان ، وعلمت بالخبر ، ووجدت أن الاستقبال سيكون مزدوجا .. استقبال بالفرحة لأم كلثوم ، واستقبال حزين لجثمان زوجة السفير . فاتصلت بمطار القاهرة وتحدثت إلى سفيرنا أن يطلب من أم كلثوم تأجيل الرحلة للغد حتى نرسل إليها طائرة خاصة تفاديا لذلك الموقف الشاذ ، لأننا نريد استقبالا حارا جداً لها ، وبالفعل تعطلت الزيارة يوما ، وعادت الجماهير التى ذهبت للقائها فى مطار الخرطوم حزينة

يائسة متشائمة . وفى اليوم التالى جاءت أم كلثوم واستقبلت استقبالا حارا ظنت ـ كما حدثتنى ـ أننا دبرناه تدبيرا ، مع أننا لم نفعل أكثر من إذاعة موعد وصول الطائرة لأنها كانت طائرة خاصة لا تندرج تحت المواعيد المعروفة للناس . ولا أخالنى فى حاجة للحديث عن نجاح الزيارة وكيف ثبت أن الشعب السودانى ليس ملولا ـ وأن أم كلثوم استطاعت أن تشده إلى الجلوس ساعات طويلة دون أن يحس بالزمن ، وهذه هى ميزة كوكب الشرق التى لم ولن يجاريها فيها أحد ..

أما أم كلثوم نفسها فقد قالت لنا أكثر من مرة ، والدموع تتساقط من عينيها ، إنها لم تحس بحرارة اللقاء كما أحست به فى السودان وأنها كانت تشعر أن الشعب السودانى استقبلها استقبالا قلبيا لا تكلف ولا تصنع فيه ، وأن الأيام لو امتدت بها سوف تأتى شتاء للسودان لمجرد العيش بين أهله . وعندما سألتها عن رأيها فى حاسة الشعب السودانى الفنية قالت : إنها لاحظت أمرين :

أولهما : أن الشعب السودانى منظم بطبعه لأنها لاحظت أن الجمهور رغم اتساع المسرح وكثرة الحضور كان حريصا على النظام ، وأنها لم تلاحظ أى احتكاك بين كتف وأخرى ، مما يدل على أن النظام طبيعة عند المواطنين السودانيين ، وقارنت بين ذلك وبين ما رأته فى مصر وفى بعض البلاد العربية الأخرى .

وثانيهما : أن الشعب السودانى يعرف متى يصرخ طربا ، ومتى يصمت عندما أكون فى حاجة إلى صمته وأن هذا دليل على رقة إحساسه .

ومن الجدير بالذكر أن تذاكر الحفل قد نفدت تماماً ، وأنها كانت تباع فى السوق السوداء بأضعاف ثمنها . كما أن كثيراً من محافظى المديريات قد أبرقوا لى راجين زيارة أم كلثوم لمحافظاتهم ، وأنهم على استعداد لدفع كل ما تطلبه ، فاعتذرت بأن لها ارتباطات أخرى فى مصر وأنها لا تستطيع خذلان جمهورها فى أى مكان وهذا ما أعتذرت به فعلا .

وعندما ذهبت بعد ذلك إلى القاهرة دعتنى السيدة الفاضلة سامية صادق وزوجها إلى الغداء بمنزلهما وكانت أم كلثوم وزوجها ، ومحمد عبد الوهاب وزوجته من بين الحضور ، فسألنى الأستاذ محمد عبد الوهاب قائلاً : « ماذا فعلتم لهذه السيدة فى السودان لأنها غنت كما لم تغن منذ عشرين عاما » ؟

فتولت الرد عليه قائلة : لقد كانت حرارة الشعب السودانى ووفاؤه هى التى أعطتنى تلك القدرة .

وفى هذه المناسبة ، يحلو لى أن أذكر شهادة عن نشاط الوزارة من بعض أساتذة جامعة الخرطوم . فلقد حضروا إلى فى المنزل بعد أن رأوا نشاطنا الثقافى ذاك ، وسألونى

عن ميزانية الوزارة ، وعن الزيادة التي حدثت فيها حتى مكنتنا من القيام بكل ذلك النشاط ، فدهشوا عندما أخطرتهم بأن ميزانية وزارتى فى تلك السنة كانت أقل من الميزانيات التى سبقتها . فسألونى كيف إذن تم كل ذلك فوضحت لهم أن المسألة تنظيم وأفضليات ، وأن موظفى الوزارة كانوا فريقا منسجما تماما تعاونوا معى على كل هذا العمل .

إن وزارة الإعلام وزارة تحتاج إلى إبداع وإلى خلق ، وإلى وزير يعرف حقيقة رسالتها ، وليس وزيرا ينظر إليها من أعلى ويديرها كأى مؤسسة أخرى . فهى مدرسة وجامعة شعبية ، ووزيرها يجب أن يكون ذا حس فنى ومدركا تماما لرسالة الوزارة .

لجنة التأليف والنشر :

منذ أيام حكومة الانجليز فى السودان ، كان هناك مبلغ معين ، قدره ألفان من الجنيهات يوضع فى يد مصلحة الداخلية ، المخابرات آنذاك ، تحت بند التأليف والنشر وبعد الاستقلال استمر الوضع على ما عليه دون أن يفكر أحد فى الصلة بين وزارة الداخلية والتأليف والنشر . وتشاء الصدف أن أعرف هذه الحقيقة ، فاتصلت بالأخ حسن عوض الله وزير الداخلية وسألته عن سر هذا المبلغ فأخطرنى بأنهم يعيدونه آخر كل سنة لوزارة المالية فطلبت منه أن يحول هذا المبلغ إلى وزارة الإعلام لأننى الجهة المسئولة عن التأليف والنشر فحوله مشكورا . وحتى الآن لم أعرف حكمة الانجليز فى ذلك العمل ، غير أنه ربما كان جزءا من المصاريف السرية لبعض الصحفيين والكتاب ، وأنه اتخذ الاسم كغطاء له .

لم يكن بالسودان ، كما فى كثير من البلاد العربية ، دور تقوم بالنشر والتوزيع وكان الكتاب السودانيون – على قلتهم – يطبعون مؤلفاتهم إما فى مصر أو فى لبنان ، فالطباعة فى السودان كانت متخلفة ، والإنتاج الفكرى محدودا جداً إذ كان المواطن السودانى يعتمد على المكتبة المصرية أساسا . لذلك فكرت فى أن تتولى وزارة الإعلام مهمة النشر حتى تقوم دور خاصة للنشر ، وكونت لجنة للتأليف والنشر وضعت على رأسها العلامة الكبير فخر السودان الدكتور عبد الله الطيب ، وبعض أساتذة الجامعة وبعض الشعراء أمثال الأستاذ محمد المهدى المجذوب والشعراء القوميين أمثال العبادى وسيد عبد العزيز وكان هدف أن تقوم اللجنة بنشر التراث السودانى ، ووضعت الألفى جنيه تحت تصرفها وطلبت لها المزيد من وزارة المالية . وبدأت اللجنة أعمالها ، فنشرت عدداً من الكتب بعضها طبع بالداخل والبعض بالخارج ، وما إن مرت سنة على قيامها حتى كانت قد نشرت عددا من الكتب وارتفع رصيدها إلى سبعة آلاف جنيه . وكان فى نيتى عندما تقدمت لوزارة المالية بطلب اعتمادات إضافية أن أجعلها مصلحة كاملة

تحت إشراف تلك اللجنة ، وأن تنشىء لها مطابع حديثة وهكذا ، ولكنى علمت أن تلك اللجنة قد حلت على أساس أنها تنشر الثقافة الرجعية .

تجربتى فى الحزب

لعل القارىء قد لاحظ مما كتبته قبل ذلك ، كيف أن التيارات الفكرية والسياسية قد تقاذفتنى ، وكيف أننى دخلت كل الأحزاب المصرية التقليدية منها وغير التقليدية ، واليمينية منها واليسارية . ذلك أننى - كما قلت - كنت أبحث عن الإنسان المصرى فى كل أماكنه وحالاته وأوضاعه ، لأننى كنت ولازلت أومن بأنه هو المدرسة الحقيقية التى يتعلم منها الإنسان . ولم يكن لى انتماء حزبى فى السودان وإنما كان انتمائى وطنيا مع الحركة الوطنية المتمثلة فى مؤتمر الخريجين .

وعندما كنت طالبا فى مصر ، أعيش فى دوامة الحركة الوطنية المصرية ، كان صديقى المرحوم خضر حمد يأتى كل عام فى إجازته السنوية - وكنت طوال إقامته فى مصر أرافقه ، وأستمع إلى أحاديثه الشيقة عن الحركة الوطنية فى السودان - وكان هو عضوا فى حزب الاتحاديين ، وهو الحزب الذى كان يضم نخبة ممتازة من المثقفين الوطنيين ، ومع مرور الأيام وجدتنى أنجذب لهذا الحزب . وكان رئيسه المرحوم حماد توفيق وسكرتيره المرحوم خضر حمد ، فلما عدت للسودان لم أتردد فى الانضمام إليه وأصبحت عضوا فى لجنته التنفيذية . وظللت - منذ تخرجى - فى سنة ١٩٤٩ أكافح فى صفوف الاتحاديين حتى سنة ١٩٥٣ ، عندما أبرمت اتفاقية السودان وتكون على أثرها حزب يضم كل الأحزاب الاتحادية والذى عرف فيما بعد باسم الحزب الوطنى الاتحادى . وعندما تم اندماج الأحزاب الاتحادية كنت أحد ثلاثة يمثلون حزب الاتحاديين فى الحزب الجديد والثلاثة هم حماد توفيق وخضر حمد وشخصى ، وبذلك أصبحت أحد المؤسسين فى الحزب الوطنى الاتحادى العتيد الذى قاد النضال وحقق استقلال السودان تحت زعامة الرئيس الراحل إسماعيل الأزهرى .

كيف استقبلت فى الحزب الجديد ؟

كانت ما تزال ظلال الشيوعية التى عشتها فى مصر تلاحقنى ، وتثير الشكوك حولى وحول اتجاهاتى ، رغم تركى للشيوعية منذ سنوات . ومن خلال هذا المنظار وظلاله الداكنة ، كان ينظر إلىّ الباقون من أعضاء حزب الأشقاء وخاصة المرحوم يحيى الفضلى ، الذى بذل جهدا كبيرا للخلاص منى ، لأننى كنت أهاجمه كثيرا عندما كان عضوا فى وفد السودان سنة ١٩٤٦ وكانت حمايتى منه ومن غيره آتية من جانب المرحوم أزهرى الذى كان يعرفنى معرفة تامة ، ويعرف حقيقة موقفى آنذاك .

ولما كنت أعلم هذه الحقيقة .. حقيقة الشك فيَّ ، فلم أحاول أن أتمرد أو أبدى أى استياء من ذلك الموقف ، وقررت أن خير طريقة أزيل بها ما علق بأذهان البعض عنى هى أن أبذل قصارى جهدى فى خدمة الحزب تاركا الأمر كله للزمن فهو الكفيل بإظهار كل شىء على حقيقته ، فنشطت فى مجالين : مجال الانتخابات ، بحيث أصبحت مسئولا فى أغلب الأحيان عن دوائر النيل الأبيض ، ودوائر (جبال تقلى) كما نشطت فى مجال الصحافة دفاعاً عن الحزب ومبادئه وكذلك كان لى نشاط فى تنظيمات الحزب ، الشىء الذى جعلنى معروفا لكثير من قيادات الحزب . ولم أحاول أن أترشح فى الانتخابات الأولى ـ انتخابات برلمان الحكم الذاتى ، لأننى كنت أعلم سلفا أننى لست موضع رضاء قيادة الختمية التى كانت تسيطر على الحزب آنذاك ، وانصرفت إلى العمل الجاد لتأكيد وجودى وسط جماهير الحزب أولا . وقد أصبحت بعد فترة رئيس تحرير جريدة (العلم) الجريدة الرسمية للحزب كما أصدرت مجلة خاصة بى هى مجلة (النداء) ، وكلتا الصحيفتين كانت لسان حال الحزب فى أدق مرحلة من مراحل كفاحه . وشيئا فشيئا أصبحت حقيقة كبرى ، لا يجدى معها غضب هذا ، أو عدم استلطاف ذاك .

نقلى إلى مدرسة نيالا الابتدائية :

عندما أتممت دراستى فى مصر وتخرجت فى كلية الحقوق عدت للسودان . وكان الانجليز يسيطرون على مقاليد الأمور فيه ، وكنا نحن خريجى الجامعات المصرية أبغض الناس عند انجليز حكومة السودان ، لأننا كنا فى نظرهم متمردين يوم أن هاجرنا لمصر للعلم ، إذ أن الهجرة إلى مصر فى ذلك الوقت كانت تعتبر فى حد ذاتها عملاً سياسيا عدائيا ، ولذلك لم أكن أطمع فى إيجاد أى عمل لى فى الحكومة أو الشركات التى كانت كلها تخضع لتوجيهات الحكومة . وكنت قد قررت بينى وبين نفسى أن أقوم بأى عمل ولو كان يدويا ، وكانت حكومة الانجليز فى السودان لا تعترف بشهاداتنا رغم أن هذه الشهادات معترف بها فى انجلترا وفى كثير من بلاد أوربا . ولم يكن فى وسعى أن أعمل محاميا أو فى سلك القضاء إلا إذا جلست إلى امتحان معادلة فى القانون الانجليزى ، أى أن أعود طالبا من جديد ، وحتى لو فعل الإنسان ذلك فليس هناك ما يضمن أنه لن « يسقط » عمدا . وأخيراً وفقنى الله ووجدت وظيفة مدرس بكلية الأقباط بالخرطوم ، وهى مدرسة يعين لها المدرسون من الحكومة المصرية ، فهى وإن كانت مدرسة أهلية إلا أنها معانة تماما من حكومة مصر ، أى أن مصر علمتنى ووجدت لى مكانا للقمة العيش .

ظللت أعمل فى مهنة التدريس العظيمة منذ أول سنة ١٩٥٠ حتى إتمام اتفاقية السودان وقيام الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان لى الشرف بأن أكون عضوا فى لجنته

التنفيذية . وكنت خلال عملى فى التدريس أعمل فى نشاطات حزب الاتحاديين وفى الصحافة (كهاو) ، وقد فتح لى الأخ عبد الله رجب - أطال الله فى عمره - صفحات جريدة (الصراحة) لأكتب ما أريد ، وعبد الله رجب المفترى عليه ، يمكن أن يكون أى شىء إلا أن يكون خائنا لقلمه ولفكره وللسودان .

وعندما أصبحت عضوا فى الحزب الوطنى الاتحادى حولت نشاطى الصحفى بطبيعة الحال إلى جرائد الحزب ، وكان الأخ على حامد ، أمد الله فى أيامه ، مثل عبد الله رجب قد أعطانى كل الفرص لأكتب ما أريد ، بل إنه رشحنى لرئاسة تحرير جريدة (العلم) .

الخطاب العجيب :

وعندما بدأ الحزب يتجه نحو الاستقلال ، كتبت مقالا شهيرا فى جريدة (الرأى العام) تحت عنوان (الاتحاد الاستقلالى ، والاستقلال الاتحادى) وكان مضمون المقال ينطوى على إرهاص بالتحول من الاتحاد إلى الاستقلال . وللمقال قصة لا يعرفها إلا القليل .. فلقد طلب منى الرئيس الراحل إسماعيل الأزهرى أن أقدم له بحثا قانونيا عن أنواع الاتحادات ، فكتبت البحث وكانت مراجعى فيه كلها من أساتذة القانون الدستورى فى مصر . وعندما قدمت البحث للرئيس أعجبه جدا ، وسألنى : لماذا لا تنشره فى الصحف ؟ فقلت له إن طريقة كتابة البحوث تختلف عن طريقة الكتابة فى الصحف ، ثم إن البحث حساس قد يثير زوبعة قبل أوانها . فقال لى : (أعد صياغته صياغة صحفية وانشره فى أى جريدة غير جرائد الحزب ، لأن نشره فى صحف الحزب يعنى أن هذا هو رأى الحزب ، وأنا لم أعرض فكرتى على لجان الحزب ، غير أن هذا المقال سوف يساعدنى على تفهم رأى جماهير الحزب ، أما عن حساسيته فالعمل السياسى كله حساسيات فلا تهتم) .

قررت أن أنشر المقال فى جريدة (الرأى العام) بوصفها جريدة مستقلة ومعتدلة ، فذهبت إلى صاحبها إسماعيل العتبانى ، فوجدته قد سافر فى إجازة إلى مصر . وكان يحل محله الصحفى المشهور محمد طه (الريفى) وخفت أن يرفض نشر المقال لأنه ختمى من جهة ، ولأنه من أنصار الاتحاد القوى كما يقولون ، غير أنه بعد مناقشة بسيطة معه وافق على نشر المقال تحت (آراء حرة) ، ونشر المقال وقد أبرزته الجريدة إبرازا كاملا ..

ما كنت أظن أن المقال سيجد هذا الصدى العنيف ، فقد ثار على كل أنصار الاتحاد القوى وطالب بعضهم بعزلى من الحزب ، أما الجهات المصرية فقد كان رد فعلها أعنف يتسم بالاضطراب الشديد . فقد أرسل لى مدير إدارة التعليم المصرى بالخرطوم خطابا

مستعجلا فى عصر نفس اليوم الذى ظهر فيه المقال ، وكانت محتويات الخطاب تثير الضحك والرثاء . لقد طلب منى فى ذلك الخطاب الآتى :

أولاً : أنه تقرر نقلى فورا إلى مدرسة (نيالا) الاعدادية ، وهى مدينة فى غرب السودان .

ثانيا : أن أسافر بقطار بعد غد لتسلم مهام عملى فى تلك المدرسة . فضحكت من أعماقى ، لأنه لم يكن لمصر مدرسة إعدادية أو غير إعدادية فى نيالا فى سنة ١٩٥٥ ، وليس لها مدرسة هناك حتى اليوم . أما القطار الذى طلب منى أخذه بعد غد ، فلم تكن هناك (سكة حديد) إلى نيالا وإنما تم إنشاء خط حديدى لنيالا بعد ذلك بحوالى عشر سنوات . ولم ينته الأمر عند هذا الحد ، فبعد ساعات من استلامى خطاب مدير الإدارة سمعت من كل إذاعات مصر قرارا بفصلى من الخدمة ، وقد أذيع القرار فى كل الإذاعات العاملة أنذاك فى مصر . وأعجب من هذا وذاك أن قرار فصلى صدر من اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، مع أننى موظف فى الدرجة السادسة وكان يكفى فصلى بقرار من مدير إدارة التعليم فى الخرطوم . والشىء بالشىء يذكر ، فعندما كنت وزيرا للإعلام سنة ١٩٦٧ ، زرت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى بيته ، وتطرق حديثه معى عن أداء المصريين فى السودان ، فذكرت له حادث فصلى وما استتبعه من اضطراب وجهل بأن كان لمصر مدرسة فى نيالا أم لا ، أو أن هناك خطا حديديا لتلك البلدة . فضحك جمال عبد الناصر ، كما لم أره يضحك من قبل ، وطلب منى أرسل إليه ذلك الخطاب الذى أرسلته لمدير الإدارة فأرسلته إليه بواسطة سفارته فى الخرطوم .

صلاح سالم فى السودان :

كان المرحوم صلاح سالم باشا ذكيا نشطا ، يجرى حب مصر فى دمه . وكان مسئولا عن تنفيذ اتفاقية السودان ، وقد قامت بيننا صداقة عميقة ، أو بالأحرى بينه وبين خضر حمد وبينى ، فلقد كان رأيه فى أعضاء حزب الاتحاديين عظيما ولذلك كان يستشيرنا فى كل صغيرة وكبيرة . وكان يفضى إلىَّ بمكنونات صدره ولعله كان يحس بأن الأيام لن تمتد به ، إذ كثيراً ما كان يقول لى شيئاً ويطلب منى أن أحفظه للتاريخ ، ومنه عرفت الكثير عن أسرار الضباط الأحرار وكيف تم تشكيلهم وكيف قاموا بانقلابهم وهكذا . وفى يوم من الأيام طلب من الأخ خضر حمد ومنى أن نعرفه على بعض الضباط الوطنيين فى الجيش السودانى . فجمعناه بضابطين لا أرى داعيا لذكر اسميهما وقد كان الاجتماع فى منزل (ببرى) وهو منزل شقيقى ، بعيدا عن أعين الرقباء . ولا ندرى ما دار بينه وبينهم ولكنه قال لنا : إنه تحدث معهم عن إمكانية قيام حركة وطنية فى الجيش يمكن استخدامها إذا ما حاول الانجليز التنكر للاتفاقية .

وقد كان صلاح سالم أشبه بالمكوك لا يهدأ أبدا ، يجوب السودان شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً حتى ضج انجليز حكومة السودان من نشاطه . وعندما أصبح وزيرا لوزارة الإرشاد بمصر كان الرئيس أزهرى يرسلنى إليه فى المهام السرية جداً . وفى إحدى المرات ذهبت لمصر مبعوثا من الرئيس ، وكنت دائما أرفض النزول فى ضيافة الدولة ، فاتصلت تليفونيا بصلاح سالم أرجوه مقابلتى لأمر هام . فأرسل لى عربة أخذتنى إليه فى مكتبه بقصر عابدين وعندما وصلت هناك وقبل أن أصل إلى مكتبه مررت بمكتب (أبو نار) وكان مديرا لمكتب الوزير ، فوجدت معه فى المكتب سودانيا معروفا يعمل بالمكتب أيضاً . وكان هذا السودانى قبلها بقليل معتقلا فى مصر لانتمائه لإحدى الجهات المعادية للثورة فعجبت من هذا الأمر ، كما وجدت فى المكتب بعض إخوانى من السودانيين خريجى جامعات مصر فحييتهم وأُخذت إلى مكتب الصاغ صلاح سالم . وبعد أن انتهيت من تبليغه الرسالة طلب منى أن أعود إليه للغداء سويا فى فندق الجزيرة . وعندما عدت إليه وخرجنا للغداء سألته عن سر ذلك السودانى الذى كان معتقلا قبل قليل ويعمل الآن بمكتبه . فحاول أن يصرف نظرى عن السؤال ولكنى ألححت عليه فقال لى : (سوف أعطيك سراً ، أرجو ألا تبوح به لأحد .. صحيح أن هذا الشخص كان معتقلا ولكن اعتقاله كان باتفاق بيننا وبينه .. هل فهمت ؟) .

فقلت له : نعم فهمت .. وقابلته ثانى يوم بمكتبه أيضاً فأبرز لى تلغرافا من زملائى الخريجين الذين قابلتهم بالأمس ، يحتجون فيه على استقبالى بمجرد وصولى مع أنهم ينتظرون مقابلته منذ أيام طويلة دون فائدة . وعلق قائلاً : إننى قلت لهم إن فلانا هذا يأتى بأمور تتعلق بالحزب وسير المعركة فى السودان ، ولا يأتينى لمسائل شخصية أبداً .

بعد حرب التدخل الثلاثى ضد مصر ، أعفى صلاح سالم من مناصبه وأصبح مسئولا عن جريدة الجمهورية واختفى كشخصية سياسية تنفيذية . وقد ساءنا هذا الوضع لرجل مخلص مثل صلاح سالم ، ولم تعرف الأسباب التى أدت إلى إبعاده بهذه الطريقة ثم إبعاده نهائيا ليبقى فى بيته دون عمل .

وفى سنة ١٩٥٨ كان الرئيس الراحل أزهرى قد زار بغداد للتهنئة بالثورة العراقية بزعامة عبد الكريم قاسم ـ فى طريق عودته للسودان ألقى الرحال بعض الوقت فى القاهرة . فلما عاد سألته إن كان سأل عبد الناصر عن صلاح سالم ، فقال لى : « نعم سألته » . فقلت له : هل ذكر لك أسباب إبعاده بهذه الطريقة ؟ فقال : نعم . وسرد الحديث التالى :

« أخطرنى جمال عبد الناصر بعد أن أشاد بصلاح سالم وذكائه وإخلاصه ، أنه

عندما بدأت ارهاصات العدوان الثلاثى ضد مصر بعد تأميم قناة السويس استدعيت جميع أعضاء مجلس الثورة ، من كانوا بالداخل أو بالخارج ، حتى نتدارس الموقف ونواجهه سويا . وعندما بدأنا دراسة الموقف الدفاعى كان رأينا كلنا أن نقفل القناة من جهة الشمال لأن الخطر متوقع من تلك الناحية ، إلا صلاح سالم فقد كان رأيه أن تقفل القناة من الشمال ومن الجنوب عند السويس لأن الخطر أكبر من الجنوب . واستقر رأينا على قفلها من الشمال فقط ، وسجل صلاح سالم اعتراضه فى محضر الجلسة . فقلت له (لصلاح سالم) مادمت تخشى الخطر من الجنوب فتول أنت القيادة هناك . وبالفعل أرسلناه إلى السويس ، وقد ظهر فعلا صواب رأيه إذ كانت هناك قوات قادمة عن طريق البحر الأحمر فاتخذ صلاح سالم قراره بقفل القناة من جهة الجنوب .. وإلى هنا والأمر واضح .. غير أن صلاح سالم جمع الضباط وصف الضباط وحدثهم عما تم فى اجتماع القيادة ، وكيف أنه كان الوحيد الذى أدرك خطورة الموقف فى الجنوب واستطرد عبد الناصر إلى القول .. أن عملا كهذا كان كفيلا بأن يحرك القوات فى تلك المنطقة للزحف على القاهرة والقيام بانقلاب ، وصلاح سالم رغم وطنيته وذكائه إلا أنه لا يحفظ سراً ويندفع فى كل موقف . لذلك أبعدته عن الحكم » ..

وكون صلاح سالم رجلا وطنيا وكونه ذكيا .. فهو أمر لا خلاف عليه إطلاقا ، غير أنه كثير الاندفاع وردات الفعل التى كثيرا ما تسبب حرجا شديدا . ففى إحدى المرات ذهبنا إليه بناء على دعوة منه فأخذ يحدثنا عن أحد الوزراء وكيف أنه يطالب بكذا وكذا مع أننا فعلنا له كذا وكذا .. وكان هذا الوزير من حزبنا فثار حماد توفيق ثورة عنيفة على صلاح سالم ولامه على ذكر ذلك لنا ، وقال له : ما يدرينا أنك تقول نفس الشىء عنا بعد أن نذهب . فأحرج صلاح سالم غاية الحرج واعتذر لنا ، وفى الحقيقة لم نقبل نحن الثلاثة حديثه ذاك ، لأنه كان يصور من يتعاونون معه على أنهم يسعون فقط لاستغلال الفرصة ، الشىء الذى حز فى نفوسنا ، وقد كفانا حماد توفيق مهمة الرد عليه . وصلاح سالم لم يكن يقصد إساءة لأحد ولكنه كان لا يستطيع السيطرة على عواطفه وكبح جماح لسانه .

دستور السودان الدائم

بعد إعلان استقلال السودان مباشرة فى أول يناير سنة ١٩٥٦ ، بدأت المناورات السياسية والتدخلات الأجنبية ، كلٌ تريد أن تشكل السودان فى الصورة التى تريدها حسب مصالحها . واتفق الجميع على ضرورة إسقاط حكومة أزهرى أولاً . فتحركت القوى الخارجية والداخلية ونشطت أجهزتها فى القضاء على الحكومة التى أعلنت

الاستقلال ولكل جهة أجنبية أياديها الداخلية التى تعمل لحسابها ، فأسقطت حكومة أزهرى بحجة عدم استقرار الأمور فى البلاد ، مع أن الأمور كانت مستقرة ولو لم تكن مستقرة حقا لما استطاع لزهرى أن ينفذ اتفاقية الحكم الثنائى فى سنتين بدلا من ثلاث . وعلى أية حال فقد أسقطت حكومة أزهرى لتحل محلها حكومة السيدين برئاسة الأميرالاى عبد الله بك خليل الذى سلم السلطة بدوره للجيش فى مؤامرة من أبشع المؤامرات كما أوضحت فى حينه ، ولم ينته ذلك الوضع إلا بثورة شعبية رائدة هى ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ التى أعادت الديمقراطية .

وعندما أعلن استقلال السودان كان هناك دستور مؤقت وضعه الانجليز ليكون مرتكزا للحكم الذاتى الذى كانوا ينوون إقامته بطريقتهم الخاصة . فلم تجد الحكومة أمامها غير ذلك الدستور ، فعدل ليلائم الظروف الجديدة التى نشأت نتيجة لاتفاقية الحكم الذاتى بين مصر وانجلترا ، حتى تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور دائم للبلاد .

كان هناك الجنوب ، جنوب السودان ، الذى فصله الانجليز عن الشمال طوال مدة حكمهم ، وربوه ونشأوه بطريقة خاصة ليطالب بالانفصال عن أشقائه فى الشمال . وكان هناك الشمال بآرائه المتضاربة بين دعاة لأن يكون الدستور علمانيا أو أن يكون إسلاميا ، مثاراً لكثيرمن المشاكل والخلافات . وكالعادة رفعت الطائفية رأسها ، فأعلن السيد عبد الرحمن المهدى أنه سوف يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية فتحرك الختمية الذين لا يمكن أن يسمحوا للسيد عبد الرحمن بذلك . وهكذا ظل الوضع فى شد وجذب حتى سطا الجيش على الحكم فى انقلاب قام به جنرالات الجيش فى نوفمبر ١٩٥٨ ، وعطل الدستور وحل البرلمان وساد الحكم العسكرى البلاد ست سنوات .

وعندما هبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وعادت الديمقراطية للبلاد وانتخبت جمعية تأسيسية هدفها الأساسى وضع دستور دائم للبلاد ، ثار الجدل من جديد حول إسلامية وعلمانية الدستور . كما أثير موضوع الجنوب ونوع علاقته بالشمال ، هل تكون وحدة كاملة أم اتحاداً فيدراليا أم انفصالا ، كما أثير أيضاً موضوع برلمانية الحكم ورئاسيته وهكذا .

لذلك كونت لجنة خاصة للنظر فى وضع الدستور الدائم وقد استطاعت تلك اللجنة ، رغم كل الصعاب أن تضع مشروعا للدستور قدم للجمعية التأسيسية التى أقرته فى القراءة الأولى والثانية . وقبل القراءة الثالثة النهائية وقع انقلاب مايو فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩ فانتهى أمر الدستور .

عندما وضعت اللجنة مشروع الدستور الدائم كنت وزيرا للعدل وكانت وزارة العدل

بحكم وظيفتها مسئولة عن الصياغة وعن مشروعات القوانين . وقبل تقديم مشروع الدستور للجمعية التأسيسية رأيت أن نعرض ذلك المشروع على العالم الدستورى الأستاذ العلامة السنهورى فى مصر ، وكونت وفدا يمثل مختلف وجهات النظر من الأساتذة المختصين ، والسياسيين والقضاة ، لحمل مشروع الدستور وعرضه على العلامة الأستاذ السنهورى الذى درس المشروع وأبدى عليه ملاحظات قيمة .

عرض الدستور على الجمعية التأسيسية لدراسته ومناقشته وإقراره وتمت بالفعل القراءة الأولى والثانية وأجيزتا ، وقبل القراءة الثالثة والأخيرة وقع انقلاب ٢٥ مايو سنة ١٩٦٩ وتولى العسكريون السلطة وعطلوا فيما عطلوا مشروع الدستور الدائم .

ومشكلة وضع دستور دائم فى بلد كالسودان تتعدد فيه القبائل والطوائف وتختلف فيه المستويات وتتباعد الأصول العرقية وتختلف الأديان ، إلى جانب تربية سياسية معينة ظل الاستعمار يعمل لها خلال أكثر من نصف قرن ، أضعف فيه الوحدة الوطنية ووضع أمام الشعب السودانى عقبات مازالت تلاحقه حتى الآن ، مشكلة كهذه ليست بالأمر الذى يمكن تخطيه أو النظر إليه نظرة سطحية أو فوقية بل لابد من الأخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بالسودان حتى يكون الدستور عقدا اجتماعيا متفقا عليه من جميع الأطراف .

ولقد ظهرت خلال دراسة مشروع الدستور مشكلتان كبيرتان :

أولاهما : هل يكون الدستور إسلاميا أم علمانيا ؟

وثانيتهما : هل تكون رئاسة الدولة على نظام رئاسى أم برلمانى ؟

كان أنصار « إسلامية الدستور » يقولون إن الشعب السودانى شعب مسلم ، وأنه لابد من « إسلامية الدستور » وأن إعلان « إسلامية الدستور » لا يتعارض مع احترام بقية الأقليات الدينية .

أما أنصار « علمانية الدستور » فكانوا يقولون أن إعلان « إسلامية الدستور » سوف يعطى الحجة للجنوبيين الانفصاليين للمطالبة بالاستقلال والانفصال عن السودان ، وفى هذا خطر على وحدة التراب السودانى ، وأن العبرة ليست بالأسماء وإنما بالممارسات العادلة الصحيحة .

ولا شك أن كل ذلك الجدل فى غير ما ضرورة ، ومعركة فى غير حرب . فقد ينص على « إسلامية الدستور » ولكن تكون الممارسات أبعد ما تكون عن الاسلام وتعاليمه كما هو حادث فى بعض البلاد الإسلامية ، وقد لا ينص على إسلامية الدستور ولكن تكون الممارسات سليمة تراعى الحق والعدل .

والإسلام وروحه يتميزان دون سائر الأديان بالتسامح ولقد عاشت فى كنفه الأديان

دون مشاكل . لذلك كان رأى الزعيم إسماعيل الأزهرى عن إسلامية الدستور أنه يجب ألا يسن تشريع يتنافى مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، وهذا يكفى ، لأن المجتمع السودانى سيعيش فى ظلال المبادىء الإسلامية العادلة .

ولا شك أيضاً أن ذلك الجدل كان يعكس الصراعات السياسية أكثر مما يعكس خلافات فى الدستور ، ذلك أن هؤلاء وأولئك قد ظلوا طوال عهد الاستعمار صامتين يخضعون وينفذون كل قوانين المستعمر التى لا هى بالإسلامية أو العلمانية المتقدمة فلماذا هذه الشجاعة والحماس الآن ؟

الجمهورية الرئاسية والبرلمانية :

أن تكون الجمهورية رئاسية ، يعنى أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا من الشعب وهنا يجب أن نفرق بين هذا النوع من الرئاسة الانتخابية وبين الرئاسة التى تتم بالاستفتاء على شخص واحد مرشح يحصل دائماً على ٩٩,٩٩٩٪ من الأصوات ، فهذا الأخير ليس انتخابا وإنما هو فرض شخص معين ليحكم حكما فرديا مطلقا .

وأما أن تكون الجمهورية برلمانية فيعنى أن يكون انتخاب الرئيس بواسطة ممثلى الشعب فى البرلمان .

ويسوق أصحاب نظرية الجمهورية الرئاسية حججهم بأن رئيس الجمهورية المنتخب انتخابا مباشرا من الشعب لن يقع فريسة فى أيدى النواب لأنهم لا يستطيعون عزله من الرئاسة أو إسقاط حكومته لأنه يستمد مركزه من الشعب مباشرة ، وبذلك يتحقق الاستقرار المطلوب فى الحكم على الأقل فى فترة رئاسته . وقد أملى هذا التفكير على أنصار الجمهورية الرئاسية ما رأوه من تحولات النواب من جهة إلى أخرى وإسقاط هذه الحكومة والمجيء بأخرى ، دون اعتبار لاستقرار الحكم . بل إن هذه التحولات لم تكن لأسباب سياسية حقيقية ، وإنما سببها أن بعضا من النواب أصبح سلعا تباع وتشترى فى سوق النخاسة السياسية ولعل أكبر دليل على هذا ما ثبت فى قضية عبد المنعم حسب الله الشهيرة أمام المحاكم أثناء حكم عبد الله خليل .. وتفاصيل القضية كالآتى :

نشر المرحوم عبد المنعم حسب الله فى صحيفته أسماء بعض النواب الذين كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من رئيس الوزراء عبد الله خليل ، ليسندوا حكومته رغم أن هؤلاء النواب لم يكونوا من نواب حزبه . فرفع عبد الله خليل قضية ضد المرحوم عبد المنعم وجريدته وعندما نظرت القضية قدم عبد المنعم حسب الله كشفا بأسماء أولئك النواب وتوقيعاتهم على المبالغ التى استلموها من عبد الله خليل ، فأنكروا ذلك

فطلب محامى الدفاع المرحوم مبارك زروق حضور رئيس الوزراء أمام المحكمة للإدلاء بشهادته فامتنع عن الحضور ولكنه أرسل إقرارا كتابيا يعترف فيه بالحقيقة . وهى أن هؤلاء النواب كانوا يتسلمون فعلا مرتبات ثابتة من حزبه ، وهكذا ظهرت براءة عبد المنعم حسب الله ، وانكشف المستور . وهذا الحادث وغيره هو الذى دعا البعض إلى تأييد نظام الجمهورية الرئاسية .

أما أصحاب نظرية الجمهورية الرئاسية البرلمانية فيسوقون حججا أخرى . فهم يقولون : إن نظام الجمهورية الرئاسية يضع كل شىء فى يد رئيس الجمهورية الذى يصبح مع الزمن ديكتاتورا فردا ، ويصبح دور ممثلى الشعب دورا ثانويا . والحقيقة هى أن أيا من الرئاستين له محاسنه وعيوبه ، غير أن الذى يحدد صلاحية هذه الرئاسة أو تلك هو وعى الشعوب وإدراكها . فالنائب فى الشعب الواعى لا يجرؤ على بيع نفسه والوقوف ضد إرادة الشعب ، لذلك لا نجد هذا الصنف من النواب إلا فى البلاد المتخلفة ، كذلك لا يستطيع رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى أن ينفرد بقرار دون ممثلى الشعب ، لأنه يخشى الرأى العام الذى يستطيع اسقاطه ومحاسبته . فالأمر كله فى النهاية فى يد الشعب وعلى قدر وعيه وإدراكه يكون استقرار الحكم أو عدمه .

وهذا الجدل أيضاً حول النظام البرلمانى أو الرئاسى ليس إلا نوعا من السفسطة السياسية ، ونوعا آخر من أنواع الصراعات السياسية التى تجيدها الشعوب المتخلفة ، فلقد نجح كلا النظامين فى العالم المتقدم ، لأن الشعوب هناك هى صمام الأمان .

إن التربية السياسية التى مارستها الأحزاب السياسية منذ البداية كانت خاطئة ، فلقد ربت الأحزاب السياسية جماهيرها على أن العمل السياسى عمل تجارى رابح وليس عملا وطنيا ، وهذا يقودنى إلى الحديث عن الحزبية فى السودان .

الحزبية فى السودان

نشأت الحزبية فى السودان فى ظل الحكم الثنائى وتحت مظلة الدولتين الحاكمتين ، مصر وانجلترا . ولما كان الصراع بينهما قائما ، كان لابد أن ينعكس ذلك الصراع على الحياة السياسية فى السودان ، ولذلك انقسمت الحزبية فيه إلى حزبية اتحادية تنادى بالارتباط بمصر ، وأخرى انفصالية تنادى بالانفصال عنها . كانت الحزبية الأولى تستند فى كفاحها على مصر وسندها ، وكانت الثانية تعتمد على انجلترا التى تريد أن تقود السودان فى طريق الحكم الذاتى الذى تراه .

ولقد أخطأ الجانبان ، الاتحاديون والاستقلاليون ، فى تفكيرهما ذلك أن مرحلة

الكفاح الوطنى من أجل التحرر ما كان يجب أن تكون محل خلاف . فالخلافات الحزبية تنشأ عادة بعد مرحلة الاستقلال لأن لكل حزب برامجه وأهدافه فى خدمة الشعب ، فالخلاف هنا جائز ومقبول ، أما قبل مرحلة الاستقلال فالخلافات لا محل لها ، لأنه لا خلاف على طرد الأجنبى واسترداد الحرية . هذا هو المفهوم العام ، غير أن ظروف السودان كانت من الشذوذ بحيث خلقت هذا الوضع الفريد فلقد كانت تحكمه دولتان ، كل تريد الانفراد بالسلطة فيه ولذلك ظلت كل منهما تعمل على خلق أرضية لها فى المجتمع السودانى ومن هنا بدأت الحزبية المتنافرة فى مرحلة التحرير . وهناك عوامل أخرى خلقت هذه الحزبية المتعادية المبكرة فالطائفية السياسية كان لها دور فى هذه التفرقة الحزبية ، فلقد أعطت هذه الطائفية السياسية المتنافرة الفرصة للمستعمرين أن يستغلوها فى صراعاتهم التى انعكست على المجتمع السوداني . فحكم المهدية الذى قضى على الطوائف والزعامات القبلية ، قد شكل أيضاً أرضية لانطلاق تلك الحزبية المبكرة ولذلك اتجه كفاح الشعب السودانى إلى الصراعات الداخلية بدلاً من مواجهة المستعمر الأجنبي .

هذه نظرة قد تبدو متشائمة ، ولكنها تحمل فى طياتها الحقيقة التى لا مفر منها ولقد دلت التجارب قبل الاستقلال على ذلك . وحتى المحاولات التى جرت لخلق جبهة وطنية موحدة ، كانت متأثرة بهذا الوضع الشاذ فعندما تكون أول وفد للسودان فى سنة ١٩٤٦ ، للسفر إلى مصر للاشتراك فى محادثات صدقى - بيفن ، تم الاتفاق بين الأحزاب السودانية على صيغة تؤكد ما أقول . لقد كان القرار الذى أجمعت عليه الأحزاب السودانية مضحكا حقا ويكشف تأثير دولتى الحكم الثنائى على الحركة الحزبية فى السودان ، إذ نص على قيام حكومة سودانية مستقلة ، فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا . ولا شك أن واضعى القرار قد وضعوا نصب أعينهم استرضاء كل من مصر وبريطانيا . فكيف تطالب حركة وطنية بالتحرر والانعتاق وهى تستوحى كل تفكيرها وكل سياستها من استرضاء الدول التى تريد التحرر منها .

وكانت الدولتان ، مصر وبريطانيا ، تعتمدان على هذه الجهة أو تلك وتساعد هذه وتعادى تلك ، والذى لا شك فيه أن هذا الوضع قد أثر على مسيرة الحركة الوطنية وجعلها تبدو متناقضة وغير مقبولة .

والذى لا شك فيه أيضاً أن كلا الجانبين كان يجد السند من هذه الحكومة أو تلك سواء كان السند ماديا أو ادبيا . لذلك قامت الحزبية منذ البداية على الاتكالية التى أضرت بها كثيرا ولهذا لا تجد فى وسائل الأحزاب عندنا مشابها لما جرى العرف عليه فى الأحزاب فى البلاد الأخرى . فلا تجد للأحزاب التقليدية عضوية منتظمة ، وبالتالى

ليست هناك اشتراكات تدفع ، وليس للأحزاب مصادر مادية معروفة ، فهى تستند على تبرعات دورية لا تقوم حزبا منتظما . فالعضوية المنتظمة أمر ضرورى فى الأحزاب ، لأنها تحدد كوادر الحزب الحقيقيين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى إدارة نشاط الحزب وانتخاب لجانه ، والاشتراكات إلى جانب أهميتها المادية ، فإنها تربط العضو بالحزب ارتباطا وثيقا ، إذ أنه يشعر بأنه هو صاحب الحزب وراعيه والقائم على حياته . فلكل حزب أعضاء ثابتون إلى جانب العناصر المتعاطفة مع الحزب . كذلك ليس للأحزاب السودانية التقليدية أعضاء متفرغون للعمل الحزبى ، بل يعتمد الحزب على العناصر المتطوعة ، وهو أمر شاذ ، ذلك أن نشاط الحزب لا يمكن أن يقوم به متبرعون فى أوقات فراغهم .

وليس للأحزاب السودانية جميعا - بكل أسف - برامج مدروسة محددة تجمع الناس حولها . فقد كانت برامج الأحزاب قبل الاستقلال هى التحرر من الاستعمار وهذا أمر مفروغ منه ، إلا أن الأحزاب ظلت حتى بعد فترة الاستقلال دون برامج مدروسة محددة . وصحيح أن بعض الأحزاب قد صاغ برامج ولكنها كلها لا تعدو أن تكون حبرا على ورق ، فبالرجوع إلى مكتبة أى حزب فإنك لا تجد له أدبا حزبيا أو دراسات يمكن أن تحدد سياسته تحديدا قاطعا وليس هذا من شأن الأحزاب الأصيلة العريقة .

فالحزب الوطنى الاتحادى الذى أنتمى إليه مثلا ، قد حمل راية الكفاح تحت شعار الوحدة مع مصر . وهو حزب فى حقيقته قد تكون من مجموعة الأحزاب الاتحادية القديمة التى كانت تدعو للحرية وطرد الانجليز وإقامة رابطة مع مصر بشكل أو آخر . وقد كان اندماجها - رغم التباين بينها فى نظرتها للعلاقة مع مصر - اندماجا تم فى ظروف طارئة غلب عليها عنصر المفاجأة والسرعة . ولهذا قام الحزب وفى أحشائه كل المتناقضات والاختلافات السابقة وسرعان ما انفرط عقده وانبثقت منه تنظيمات أخرى ، مثل حزب الشعب الديمقراطى وغيره . ولقد ظل الحزب طوال فترة الحكم الانتقالى بلا برامج محددة وقد كان هذا طبيعيا إذ أن الحزب فى هذه الفترة كان مشغولا بأخطر مهمة فى حياته وهى تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتى من سودنة للإدارة والجيش والقضاء إلخ .. ويمكن أن يقال إن ذلك كان برنامجا كافيا له ، غير أنه بعد ذلك ، وبعد الفراغ من الاستقلال ظل يعيش على أمجاده الماضية ، الشىء الذى لا يمكن أن يكون مقبولا إلى ما لانهاية . وصحيح أن تطور الأحداث قد جر الحزب إلى تغيير موقفه تغييرا جذريا ، فبعد أن دخل الانتخابات وفاز فيها تحت شعار الوحدة ، وجد نفسه مضطرا إلى إعلان الاستقلال . وبذلك انقطع عنه كل سند مادى أو أدبى ، بل وجد نفسه يواجه

أعداء أكثر من كل جهة ولكنه كان قد حقق هدفه الأكبر وهو استقلال السودان .

ومن مساوىء الأحزاب السودانية ، خاصة حزبنا الوطنى الاتحادى ، أنه كان يهمل الحزب اهمالا تاما عندما يكون فى الحكم ، إذ ينتقل نشاط الحزب إلى الهيئة البرلمانية وإلى المكتب السياسى الذى يشترك فيه الوزراء . وقد أدى هذا إلى اضعاف لجان الحزب الأخرى ، مع أن الأحزاب الحقيقية تزداد قوة عندما تتولى السلطة . لأن الحزب هو الذى يرسم سياسة الحكومة ويشرف على تنفيذها عن طريق محاسبة وزرائه . فالحزب هو الأصل الدائم ، والحكومة والهيئة البرلمانية هى تنظيمات مؤقتة .

والحزب الوطنى الاتحادى هو حزب الوسط وحزب الحركة الوطنية ، لذلك فهو يجمع بين صفوفه شتاتا من الصور والألوان البشرية . وليس صحيحا أنه حزب طائفى ، فلقد كان يضم المثقف وغير المثقف ، ويضم العامل والمزارع والتاجر ، والموظف والبائع ، فهو كالسيل العرم يحمل المرق والعنقريب والجيفة والتمساح والأسماك وكل شىء يجده فى طريقه ، ولكنه يصب فى مكان واحد ، وهذا هو سر عظمته وقوته التى جعلته يحقق المعجزات .

خاتمة : التربية الحزبية السياسية فى السودان

أود فى الختام تناول التربية الحزبيةعموما فى السودان فجميع الأحزاب السودانية لم تنشأ على التضحية بل نشأت على أن العمل السياسى تجارة . وقد فرضت ظروف الحكم الثنائى على الأحزاب أن تلجأ إلى المساندة الخارجية ، وكاذب أى حزب سودانى يقول إنه اعتمد فى كفاحه على تضحيات أفراده فى الداخل . غير أن الحزب الوطنى الاتحادى ، بعد إعلان الاستقلال ومقاطعة حكومة مصر له بل - ومعاداتها له - اضطر إلى أن يلجأ إلى أعضائه فى كثير من المواقف ومنذ تلك اللحظة بدأت تربية جديدة لأعضاء الحزب هدفها أن العمل الوطنى تضحية وليس كسبا والأحزاب السودانية ليست لها عضوية ثابتة أو اشتراكات للأعضاء ، حتى النواب عندما يترشحون للبرلمان فإنهم يلجأون للحزب لمعاونتهم . وفى أوائل أيام نشأة الحزب تقدمت بمذكرة للجنة التنفيذية أوضح فيها أهمية العضوية ودفع اشتراكات منتظمة ، فهى إلى جانب فائدتها المادية تجعل العضو يحس بالانتماء الكامل للحزب وأنه هو الذى يشرف عليه ويصرف عليه . إلا أن بعض الأخوة قد اتهمونى بأننى أريد إدخال الأساليب الشيوعية على الحزب . وقد كان للرئيس أزهرى رأى آخر وهو أن كل من ليس عضوا فى حزب الأمة فهو عضو فى الحزب الوطنى الاتحادى وأنه ليست هناك مصلحة فى حصر هذه القضية ، وهو رأى فى اعتقادى تغلب عليه العاطفة ويأباه التنظيم الحزبى السليم .

والمجتمع السودانى مجتمع غريب ، لم تكتمل فيه الوحدة الوطنية بعد ، والشىء الوحيد المكتمل فيه هو وحدة القبيلة . وهو مجتمع لازالت تسيطر عليه الطائفية والتقاليد . وإلى جانب ذلك يسوده الجهل . ومن هنا تأتى محنة التمثيل النيابى . فكثير من الدوائر يتم الترشيح فيها بالإشارة من زعيم هذه الطائفة أو تلك دون اعتبار لما يجب أن يتمتع به عضو البرلمان من إدراك ومقدرة والتزام أو قد يكون الترشيح لاعتبارات محلية بحتة ، لذلك نجد أن البرلمان يدخله كثير من النواب الذين لا يقدرون معنى النيابة

ولا يفهمون معنى الالتزام الحزبى أو الوطنى . فهم بذلك يصبحون فرائس سهلة فى الساحة السياسية عندما يأتون إلى العاصمة . وقد ساعد الصراع الحزبى على تعميق هذا الخطأ ، فأصبحت الأحزاب تتسابق على شراء النواب ، كل يريد أن يصل إلى كراسى الحكم دون اعتبار للاستقرار اللازم لسير البلاد فى طريق التنمية والاستقرار . صحيح أن هذا الصنف من النواب قليل ومحدود ، إلا أنهم - على قلتهم - كانوا دائماً وأبدا يشكلون كفة الموازنة بالنسبة لبقاء الحكومة أو ذهابها . فشوهوا بذلك وجه الديمقراطية فى بلادنا .

والحل الوحيد لهذه المشكلة هو إعادة النظر فى التربية السياسية أساسا ، ووضع مواد فى الدستور تحول دون النائب ودون التحولات السياسية المفاجئة داخل البرلمان . وأهم من هذا وذاك ضرورة التنظيم الحزبى السليم ولعل هذا الصراع حول الجمهورية الرئاسية والبرلمانية نابع من هذه الحالة المفزعة حقا .

ملاحق

الملحق الأول

مذكرة مؤتمر الخريجين للحاكم العام سنة ١٩٤٢ والخطابات التى تبودلت بين المؤتمر والحكومة حولها .

١

حضرة صاحب المعالى حاكم السودان العام :

بواسطة سعادة السكرتير الإدارى لحكومة السودان .

ياصاحب المعالى :

يتشرف مؤتمر الخريجين العام بأن يرفع لمعاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتى صاحبى الجلالة الملك چورج السادس ملك بريطانيا العظمى والملك فاروق الأول ملك مصر المذكرة التالية التى تعبر عن مطلب الشعب السودانى فى الوقت الحاضر .

إن التطور العالمى وأحداث الحرب الحالية قد بعثت فى الشعوب ميلاً قوياً لتحقيق العدل الإنسانى وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين .

والسودان كشعب من الشعوب التى تضافرت مع الامبراطورية البريطانية فى هذه الحرب منذ نشوبها قد أدرك إدراكاً صحيحاً حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد مايقرب من نصف قرن ، قضاه فى أحضان حكم منظم . ومؤتمر الخريجين العام الذى يمثل الرأى العام المستنير وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائى يشعر بعظم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً .

ولهذا يتقدم بهذه المذكرة راجياً أن تجد التقدير الذى تستحقه والترحيب الذى يطمع فيه وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقاً عن ميول وأمانى هذه البلاد .

١ - إصدار تصريح مشترك فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسودانى .

٢ ـ تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين .
٣ ـ تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص مالا يقل عن ١٢ فى المائة من الميزانية للتعليم .
٤ ـ فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .
٥ ـ إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الإتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان .
٦ ـ وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية .
٧ ـ وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الانجليزية المصرية .
٨ ـ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .
٩ ـ تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية فى الوظائف وذلك :
(أ) بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى فى الحكم بتعيين سودانيين فى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع فروع الحكومة الرئيسية .
(ب) قصر الوظائف على السودانيين أما المناصب التى تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين ، تملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب فى أثنائها سودانيون لملئها فى نهاية المدة .
١٠ ـ تمكين السودانيين من استثمار الموارد التجارية والزراعية والصناعية .
١١ ـ وضع قانون بإلزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .
١٢ ـ وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب .
هذه هى المطالب التى نرى فى استجابتها إرضاء لرغبات السودانيين فى الوقت الحاضر والمؤتمر يتطلع إلى معونتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد الموافقة عليها والشروع فى تنفيذها .
وتفضلوا ياصاحب المعالى بقبول فائق الاحترام ،
خادمكم المطيع : إبراهيم أحمد : رئيس مؤتمر الخريجين العام
أم درمان فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٢

٢

سيدى العزيز :

كلفنى صاحب المعالى الحاكم العام أن أبلغكم أنه اطلع على مذكرتكم المؤرخة ٣ أبريل سنة ١٩٤٢ ويلاحظ معاليه أن الكثير من طلباتكم المدونة بها يمس مباشرة مركز السودان السياسى ودستوره . إن هذا الدستور المؤسس على اتفاقية الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ والمعاهدة الانجليزية سنة ١٩٣٦ والمنفذ بموجب التشريعات الخاصة بذلك لا يمكن أن يغير إلا بعمل مشترك من قبل الدولتين المتعاقدتين وحكومة السودان ليست مستعدة لأن تبحث فى أمر تنقيح ذلك الدستور مع أية مجموعة من الأشخاص إلا أنها إذا قررت الدولتان المتعاقدتان فى أى وقت إعادة النظر فى الاتفاقية أو المعاهدة فحكومة السودان تأمل أن تستشير الرأى السودانى المسئول ولكن لا يمكن لحكومة السودان أن تعطى وعداً إلى أية مجموعة من الأشخاص باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هى .
وزيادة على هذا أنكم تذكرون أن السير أنجس جيلان قال فى خطابه إلى رئيس مؤتمر الخريجين العام المؤرخ

٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ أنه يكون مستعداً للقبول من المؤتمر مايقدمه من رسائل فى المواضيع التى تقع ضمن دائرة حدوده ولاحظ السير انجس جيلان أن المؤتمر لم يدع تمثيلاً لغير أعضائه وإنى أطلب منكم أن تعيدوا قراءة خطابى لكم المؤرخ ٣٠/١٠/١٩٤٠ وعلى الأخص الفقرة ١١ منه ، تلك الفقرة التى قلت فيها إن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل جميع السودانيين وبمحاولته تحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية ليس فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون الحكومى بل لن يكون له أمل فى استمرار اعتراف الحكومة به . هذا وإن المؤتمر بتقديمه المذكرة التى هى موضوع هذا الخطاب وبالعبارات التى وردت فيها قد وقع فى نفس الخطأين اللذين سبق لى أن حذرته من الوقوع فيهما وهكذا فإنه فقد ثقة الحكومة ولا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد تنظيم شئونه بحيث تكون الحكومة واثقة من أن يحترم رغباتها ويلاحظ إنذاراتها .

ولهذه الأسباب التى دونتها آنفاً يجد صاحب المعالى الحاكم العام أنه ليس فى استطاعته أن يقبل هذه المذكرة وهى لذلك مردودة إليكم .

يرغب صاحب المعالى الحاكم العام أن أضيف إلى ما تقدم أنه ومستشاريه على علم تام بما يحتاج إليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التى تختلج فى نفوس أبنائه المستنيرين لاشتراك متزايد فى حكومة بلادهم وتنميتها ، ولهذه الغاية تدرس حكومة السودان وتنفذ باستمرار خططاً ترمى إلى اشتراك السودانيين اشتراكاً أوثق فى إدارة شئونهم وإلى رفاهية البلاد وأهلها وتقدمهم المنظم .

على أنه يجب على المؤتمر أن يدرك أن تقرير سرعة السير فى هذا الطريق هو من واجب وشأن حكومة السودان وحدها ، باعتبار التزاماتها العظمى كوصى نحو أهل السودان وبالاستشارة مع الحليفتين المتعاقدتين إذا دعت الحالة لذلك .

إن للحكومة رغبة صادقة فى أن تبرهن الطبقات المتعلمة فى البلاد على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة الشئون الداخلية . على أن أى تقدم لهذا المركز لابد من أن يكون موضع إحراج خطير وتأخر مالم يدرك المؤتمر بوضوح ونهائياً أنه يتحتم على الحكومة أن تصر على أن يحصر المؤتمر نفسه فى شئونه الداخلية وأن يقلع عن أية دعوى صريحة أو ضمنية فى تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً ، وانها ستصر على ذلك .

وفى الختام كلفنى صاحب المعالى الحاكم أن أقول إنه يأسف لأنكم رأيتم من المناسب إتخاذ هذه الخطوة المسرعة بتقديم هذه المذكرة .

المخلص : د . نيوبولد

السكرتير الإدارى

٣

حضرة صاحب المعالى حاكم السودان العام بواسطة السكرتير الإدارى لحكومة السودان .

يا صاحب المعالى :

نتشرف بأن نخبركم بأننا اطلعنا على كتاب سعادة السكرتير الإدارى المؤرخ ١٩ أبريل سنة ١٩٤٢ الذى تضمن رأى معاليكم فى موضوع المذكرة التى رفعناها إليكم بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٤٢ . وإن المؤتمر الذى عمل منذ تأسيسه على التعاون مع الحكومة والذى قدم الكثير من الخدمات النافعة التى اعترفت بها الحكومة فى

وقتها ، ليأسف أن يتلقى هذا الرد السلبى على مطالب أدرك بحكم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً ضرورة بسطها للمسئولين عن إدارة شئون البلاد .

لقد كنا نعلم جيداً أن المطلب الأول وحده يمس مركز السودان السياسى ودستوره المؤسس على اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمعاهدة الانجليزية المصرية سنة ١٩٣٦ . وبذلك عندما طلبنا إعطاءنا حق تقرير المصير بعد الحرب إنما قصدنا أن نحتفظ لبلادنا بالحقوق التى كفلها ميثاق الأطلنطى للشعوب وعهود ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين . على أننا حين طلبنا ذلك ما كنا لنجهل ما قد يقتضيه تحقيق هذا المطلب من تفصيلات يصح أن تكون موضع مباحثة وكذلك ما كنا نجهل أنه ليس من سلطة حكومة السودان أن تبت فى هذه النقطة ولا أن تعطى وعوداً لا باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هى ولهذا يرى المؤتمر أنه كان ينبغى على حكومة السودان ـ وهى لا تملك أمر تنقيح دستور الحكومة الثنائية ـ أن ترفع هذا الطلب إلى جهتى الاختصاص ، ولا سيما أنه ليست هناك قاعدة تربط الشعب السودانى باتفاقيات لم يكن طرفاً فى إبرامها . وكنا نأمل أن تقف حكومة السودان إلى جانبنا بما تؤديه من شهادة عن المستوى الذى بلغه هذا الشعب تحت إشرافها المنظم .

إن المؤتمر يتقيد بدستوره الذى نص صراحة على أن غرضه خدمة المصلحة العامة فإذا طلب إليه أن يتقيد بقيود أخرى تتعارض مع دستوره فهو بلا شك يستمسك بذلك الدستور . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأحداث التى تتابعت بعد كتاب السير انجس جيلان فى ٢٢ مايو سنة ١٩٣٧ ذلك الكتاب الذى استند عليه سعادة السكرتير الإدارى الحالى فى كتابه المؤرخ ٣٠/١٠/١٩٤٠ غيرت المعالم والحدود ووضعت الدنيا بأسرها فى جبهتين متقابلتين ، كلٌ منهما الأمل لإحراز نصر يتكيف العالم بنتائجه . ثم موقف السودان بتضحياته المادية والمعنوية فى هذه الحرب والدور الذى لعبه ومازال يلعبه ليتبوأ مكانه فى العهد الجديد ، كل هذا لابد أن يدخل تعديلاً كبيراً فى النظرة إلى الحياة وإلى الحقوق ولابد أن يدعو كل فرد وكل هيئة فى أى بلد إلى نوع آخر من التفكير الذى يستتبع حتماً تغيراً فى الأوضاع ولهذا لا نرى محلاً لاستنكار هذا الاتجاه الطبيعي على هيئة تقوم فى بلاد تعلم الحكومة أكثر من غيرها مسئولية أبنائها المثقفين وأنه لبعيد عن الإنصاف أن يقرن هذا المظهر وهو نتيجة حتمية للتطور العالمى بفقدان الثقة مادامت أساليب هذه الهيئة فى بسط مطالب البلاد لم تتعد الأساليب المشروعة ، ولذا فإن المؤتمر لا يخفى دهشته من سحب الحكومة لثقتها ويأسف لأنها بقرارها هذا أرادت قطع وشيجة التعاون القائم . كما يأسف لأنها علقت عودة تلك الثقة بشروط غير محدودة وغير مفهومة فيما أسمته « تنظيم إدارة شئوننا » وغير عادلة فيما أفصحت عنه بالرغبات والانذارات .

والمؤتمر لا يسعه إلا أن يبدى أشد الأسف على ردكم المذكرة لأن هذا الرد فى ذاته ينطوى على ماينقض أسس العدالة وينافى الروح الديمقراطية الصحيحة وعلى نظرة الجفاف والعنف التى ترمق بها الحكومة ـ إن لم يكن رغبات وأمانى هذه البلاد ـ فعلى الأقل هذه الهيئة التى اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثل الطبقة المستنيرة ومادمتم ياصاحب المعالى ومستشاركم على علم تام بما يحتاج إليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التى تختلج فى نفوسنا ، فلماذا تستأثر الحكومة وحدها بالبت فى شئوننا دون أدنى اعتبار لوجهة نظرنا ؟

إن للوصاية ياصاحب المعالى لشروطا عديدة يهمنا منها هنا حق القاصر ، فإن القاصر إذا بلغ سن التمييز وجب أن يستشار وإذا بلغ سن الرشد وجب أن يعطى حقه ، ونحن إن لم نبلغ الثانية فقد بلغنا الأولى على أقل تقدير ، وقد مضى مايقرب من نصف قرن .

ولو أن سياسة الحكومة فى مسألة اشتراك السودانيين فى إدارة شئون بلادهم لم تبعث فى جميع مظاهرها

وحقائقها الطمأنينة فى النفوس ، فإنه لما يسر أن تقرر الحكومة أنها راغبة فى أن تبرهن الطبقات المتعلمة على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب فى إدارة شئون هذه البلاد وهذا يؤيد ما ورد فى مذكرتنا من المطالب التى تحقق هذه الرغبة .

على أنه يبدو غريباً ومتناقضاً أن تؤكد الحكومة أن أى تقدم نحو ذلك المركز المناسب لا يمكن أن يتم مالم يحصر المؤتمر نفسه فى شئون السودان الداخلية وأن يقلع عن أى دعوى فى تمثيل البلاد تمثيلاً عامًّا ، وكأن الحكومة بذلك تعتبره مسلك البلاد جميعاً حتى جاز أن تحاسب عليه فى تقدمها !

إن المؤتمر يعمل بمقتضى دستوره وكل ماتضمنته مذكرته داخل هذا النطاق بما فى ذلك البند الأول الذى شرحنا وجهة نظرنا فيه . . ومع ذلك فالحكومة رفضت جميع المطالب شكلاً وموضوعاً ، ولم تحصر رفضها فيما اعتبرته ليس من اختصاصها . . . أما تمثيل المؤتمر للبلاد تمثيلاً عاماً فقد برهنت الحوادث على أن قراراته وأعماله جميعاً محل اهتمام وتأييد جميع الطبقات . كما أنه ليست هناك هيئة مماثلة له فهو والحالة هذه لا شك أنه يعبر تعبيراً صحيحاً عن الرأى العام فى البلاد ، ولذا لا نرى مايدعو لإصرار الحكومة على أن يتنازل المؤتمر عن مركزه هذا .

ياصاحب المعالى ، إن المؤتمر غير مقتنع بما تضمنه خطاب سعادة السكرتير الإدارى المشار إليه ، وإنه مؤمن ومصر على ماحوته مذكرته من مطالب عادلة ربما فهمت على غير وجهها الصحيح ، وليس هناك مايحول دون التفاهم بشأنها إذا كان صالح البلاد هو الهدف المشترك .

على أن المؤتمر قوى الأمل فى أن هذه المطالب التى كانت تتجاوب فى نفوس أبناء هذه البلاد منذ زمن ليس بالقصير ستجد طريقها إلى التحقيق فى ظل المبادىء الديمقراطية التى اشترك السودان اشتراكاً فعلياً فى الذود عنها .

وتفضلوا ياصاحب المعالى بقبول فائق الاحترام ،

خادمكم المطيع

إبراهيم أحمد

رئيس مؤتمر الخريجين العام

٤

حضرة رئيس مؤتمر الخريجين العام بأم درمان .

سيدى العزيز ، لقد كلفنى صاحب المعالى الحاكم العام أن أبلغكم أنه اطلع على مذكرتكم بتاريخ ١٢ مايو ، وأنه لا يرى داعياً ليغير ملاحظاته وقراره اللذين أبلغا لكم فى خطابى بتاريخ ١٩ أبريل .

إن معاليه غير مستعد لأن يقبل مطالب من مؤتمر الخريجين بخصوص دستور السودان ومستقبله السياسى ويرغب معاليه فى أن يعيد توكيد قراره بأن حكومته لا يمكنها أن تقبل الادعاء الجديد من مؤتمر الخريجين بأن يمثل السودان أو يتكلم باسم البلاد أجمع . إن كون مؤتمر الخريجين فى الوقت الحاضر هو الهيئة المنظمة الوحيدة من المتعلمين السودانيين لا يعطيه احتكاراً فى التمثيل أو فى الشورى أو فى الرأى

الحكيم ، وبهذه المناسبة يستنكر معاليه ادعاء المؤتمر غير القائم على أساس بأن جميع أعماله كانت دائماً موضع تأييد من جميع الطبقات في السودان .

إن حكومة السودان لا يمكنها أن تقبل الدعوى القائلة بأن الشعب السوداني غير مرتبط باتفاقية الحكم الثنائي أو بالمعاهدة الانجليزية المصرية كما أنه لا يمكنها أن تقبل ما جاء ضمناً في خطابكم من أن حوادث هذه الحرب أو اتجاهات فكرية جديدة نشأ منها تعديل أتوماتيكية الاتفاقية أو المعاهدة وبهذه المناسبة فإن الحكومة لا تنوى أن تعدل موقفها في مؤتمر الخريجين المشروح في خطاب السير انجل جيلان بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ .

إنه ليس من الصحيح أن يقال إن حكومة السودان لم تحصر في وقت استشارتها مع السودانيين في أي هيئة معينة أو أي جماعة واحدة من الأفراد وأنها تنوى أن تستمر في استشارة السودانيين المتعلمين وغير المتعلمين افراداً وجماعة على أوسع نطاق تراه بقصد الوصول إلى إدراك تام لحاجات ورغبات جميع الطبقات التي - كما يعلم معاليه جيداً - قد قدمت مساعدة خالصة قيمة في المال والرجال والمجهود في الدفاع عن السودان ومواصلة الحرب .

لا داعي لأن يخشى مؤتمر الخريجين بأن البلاد برفض الحكومة لمذكرته لقيت جزاء فإن الحكومة لا تخلط بين مسلك مؤتمر الخريجين ومسلك البلاد وليس في نيتها أن تسمح بتأخير أو تعجيل سابق لأوانه لأي إجراء من الإجراءات العديدة التي تسير فيها لترقية البلاد سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً كنتيجة لمسلك مؤتمر الخريجين ويلفت معاليه نظركم إلى الفقرتين الرابعة والخامسة من خطابي بتاريخ ١٩ أبريل .

وختاماً يرغب معاليه أن أذكر هؤلاء الأعضاء من مؤتمر الخريجين الذين هم موظفو حكومة بواجباتهم كموظفين ، فإذا أصر مؤتمر الخريجين على تحويل نفسه إلى هيئة سياسية وعلى التعرض إلى مسائل دستورية أو على التعرض إلى أي مسائل أخرى من شأنها أن تقوده إلى الاصطدام بسياسة الحكومة فسوف لا تملك الحكومة خياراً من أن تحظر على موظفيها الانضمام إلى المؤتمر أو البقاء فيه !

الإمضاء : د . نيوبولد

السكرتير الإداري لحكومة السودان

٥

سعادة المستر نيوبولد السكرتير الإداري لحكومة السودان .

سيدي العزيز ، أشكركم على خطابكم المؤرخ ١٧ يوليو سنة ١٩٤٢ ويسر المؤتمر أن يبدي ارتياحه للروح الودي الذي ساد محادثات سعادتكم مع مندوبه في يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٤٢ تلك المحادثات التي أكدتم فيها بأن الحكومة تعطف على آمال المؤتمر .

وإنه لمن دواعي السرور أيضاً أن نشير إلى ماتضمنته محادثتكم والمحادثات التي جرت بين نائب السكرتير الإداري المستر بني وبين رئيس المؤتمر من أن اتجاهات الحكومة ورغباتها لا تتعارض مع آمال

المؤتمر فى تقدم السودان ومستقبله وقد نوه عن ذلك فى هذه الأحاديث بما يلى :

استشارة السودانيين عندما يعاد النظر فى المعاهدة الانجليزية المصرية وزيادة نصيب السودانيين من المسئولية فى إدارة شئون بلادهم العامة وذلك بالسعى لإيجاد هيئة تمثيلية استشارية سودانية وبزيادة وظائف السودانيين ذات المسئولية فى الحكومة .

ولما كان من أمانى المؤتمر تحقيق الأمانى التى وردت فى مذكرته فإنه ليعبر باغتباط عن شعوره الحسن أن يرى من مجموع المحادثات والرسائل التى تلتها - وإن لم يخل من أوجه خلاف فى الرأى - إن الحكومة مهتمة بأن تحقق بعض رغباتنا ولذا فإننا سننتظر باهتمام ما سيزامل نيات الحكومة الحسنة من خطوات عملية فى تنفيذ السياسة التى أكدت اتجاهها نحوها .

على أن المؤتمر وقد عبرتم عن رغبة الحكومة الصادقة فى استمرار الاتصال العام بينه وبينها يرجو أن يؤدى هذا الاتصال إلى تفاهم تام فى جميع مطالبه كما يرجو أن تتاح له الفرصة فى الوقت المناسب وقبل البت فى التفاصيل لإبداء رأيه فى المسائل الهامة التى علمنا من المحادثات أنها الآن موضع النظر .

وفى الختام نأمل أن تساعد الخطى العملية المقبلة من جانب الحكومة والمؤتمر على تعزيز روح تفاهم صحيح يقوم على إدراك سليم لنوايا الحكومة ورغبات السودانيين .

المخلص

إسماعيل الأزهرى

رئيس مؤتمر الخريجين العام

أم درمان فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ملحق رقم | ٢ |

مجلة التضامن بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣١

علي ماهر :

كان غريباً أن تبدأ ثورة يوليو عهدها بتعيين على ماهر باشا رئيساً للوزراء ، وهو الذى كلفه الملك بتشكيل أول وزارة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بعد حريق القاهرة وإقالة حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا .

وكانت وزارة على ماهر باشا ، فى عهد الملك قد بقيت فى الحكم شهراً وبضعة ايام حيث خلفتها وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا . . . وكان ذلك بداية انهيار فى الحكم ، شكلت فيه أربع وزارات فى ستة شهور .

وزارة على ماهر باشا فى عهد الثورة لم تستقر أكثر من شهر وبضعة أيام أيضاً ، حيث خلفه اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيس مجلس القيادة ، والقائد العام للقوات المسلحة .

ولم يتوقع على باشا ماهر ، فى الحالتين ، أن يستدعى لتشكيل الوزارة . فكما كان حريق القاهرة مفاجئاً . . . كان قيام حركة الجيش مفاجئاً أيضاً . وكما كان لجوء الملك إلى أحزاب الأقلية بعد إقالة الوفد ، وهو الذى أطلق حركة الكفاح المسلح ضد البريطانيين فى القناة يعتبر عملا استفزازياً ، فإن لجوء حركة الجيش إلى رجل حزبى لتولى رئاسة الوزارة يعتبر تورطاً لا مبرر له فقد لجأ الاثنان ، الملك وحركة الجيش ، إلى رجل مستقل وغير حزبى ، كان عضواً فى لجنة دستور ١٩٢٣ ثم وزيراً أكثر من مرة ورئيساً لديوان الملك عند ولايته .

كان على ماهر شخصية قد تختلف حولها الآراء ، ولكنه كان يفرض نفسه باستقلاليته ، ومواقفه الخاصة ، التى دفعت حكومة الوفد إلى تحديد إقامته فى القصر الأخضر بمحافظة البحيرة خلال الحرب العالمية الثانية .

ولم يكن اسم على ماهر ضمن خطة الحركة العسكرية ، إذ أن أحدا لم يستطع أن يتنبأ بمن يمكن أن تأتى به الأحداث والخطة وضعت يوم ١٩ يوليو ١٩٥٢ ، أى قبل أيام محدودة من التحرك الفعلى لقوات الجيش . وتلخص طموحها ، حتى ذلك الوقت فى اعداد مطالب تقدم للملك للتنفيذ ، ولم يكن معروفا أو مقدرا بدقة كيف سيتصرف ؟

وضعت الخطة على أساس التحرك . . . ثم مواجهة الأمور فى لحظتها . وقد انتصرت الحركة ،

وسقطت قيادة الجيش فى يد الضباط الأحرار عندما اقتحمتها قوات البكباشى يوسف صديق ، وتحول الضباط الأحرار فى زمن لا يتجاوز عدة ساعات من ضباط فى الجيش إلى مسئولين فى قمة السلطة .

وقفز سـؤال :

هل يحكمون مباشرة ؟

لم يكن هذا الأمر واردا على الإطلاق . فالأمور لم تستقر فى أيديهم بعد . والموقف من الملك لم يتحدد . والوضع فى الجيش يحتاج إلى جهد وتركيز . وبعد مناقشة لم تدم طويلاً بين أعضاء مجلس القيادة ، استقر الرأى على ترشيح على ماهر باشا رئيساً للوزراء . ذهب إليه فى منزله اللواء محمد نجيب ، ومعه البكباشى أنور السادات ، وقبل على ماهر المنصب ، مشترطاً أن يصدر إليه التكليف من الملك وعندما اتصل نجيب باشا الهلالى بمحمد نجيب هاتفياً من الأسكندرية ، أبلغه نجيب أن مطالب الجيش تنحصر فى :

١ - تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة .

٢ - تعيين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة .

٣ - إبعاد كريم ثابت والياس اندراوس ومحمد حسن وحلمى حسين وإنطوان بوللى ويوسف رشاد ، وهم جميعاً من المدنيين وفى حاشية الملك ، (عدا يوسف رشاد ، الضابط الطبيب البحرى ، الذى كان مسئولا عما عرف بالحرس الحديدى . . الذى ضم عدداً من ضباط الجيش كانوا فى خدمة الملك ، تصوروا من أصحاب النوايا الطيبة منهم ، أنهم يمكن أن يصلحوا الحال فى مصر عن طريق الملك وكان أنور السادات واحداً من هؤلاء الضباط) .

أبلغ نجيب الهلالى مطالب الجيش إلى الملك ، الذى وافق عليها فوراً ، فكلف على ماهر بتشكيل الوزارة . وعين اللواء محمد نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة . وأنعم عليه برتبة الفريق أيضاً . وأبعد الأسماء التى طلب الضباط إبعادها ، واتصل على ماهر باللواء محمد نجيب فى الثانية والنصف بعد ظهر ٢٣ يوليو ليبلغه أن الملك قد كلفه بتشكيل الوزارة ويطلب منه زيارته . . . وذهب إليه محمد نجيب للمرة الثانية ، حيث لاحظ أن على ماهر يحاول التعرف على أبعاد حركة الجيش . . ولكن نجيب موه عليه ، وأبلغه أن الأمور لا تتعدى المطالب السابقة ، ويقول محمد نجيب إن على ماهر كان مشرقا وشديد الحيوية فى هذه الجلسة والتقى محمد نجيب مع على ماهر للمرة الثالثة فى الصباح الباكر يوم ٢٤ يوليو قبل سفره إلى الأسكندرية لمقابلة الملك .

ذهب على ماهر إلى الأسكندرية رئيساً للوزراء ، وهو يتصور نفسه فى صورة المنقذ الذى هيأت له الظروف فرصة رد اعتباره أمام رجال القصر الذين أحاطوا بالملك ، ولذا نلاحظ أنه شكل وزارته من أغلبية أعضاء وزارته السابقة التى تولت الحكم بعد حريق القاهرة ، وتولى هو شخصياً وزارتى الداخلية والحربية .

وكانت هذه هى أول مرة ، منذ دستور ١٩٢٣ ، يتولى فيها رئيس الوزراء منصب وزير الحربية ولا شك أن على ماهر قد اختار ذلك ليكون هو الرجل الذى يتفاهم مع رجال الجيش مباشرة .

ومع ذلك لم يكن على ماهر على صلة مباشرة بأحد من أعضاء مجلس القيادة ، لم يكن يعرف أحدا منهم ، ولذلك أصدر قراراً بالإفراج عن فتحى رضوان . الذى كان معتقلا فى معتقل « هاكستيب » ،

بمصر الجديدة (المعتقل كان ثكنات للجيش الأمريكى خلال الحرب العالمية الثانية) وقد فوجىء فتحى رضوان بخبر الإفراج عنه وحده ، وبأن (حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس الوزراء) قد أعد طائرة خاصة لتنقله إلى الأسكندرية ـ حسب ماقال له قائد المعتقل وهو يصحبه إلى باب الإفراج .

ويقول فتحى رضوان إن رئيس الوزراء لم يكن متلهفاً على مقابلته تكريماً ، وإنما أفرج عنه بناء على اقتراح من المستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ، تصورا منه بأنه قريب من رجال القيادة ، حتى يناقش معه هواجسه التى نبتت من قول محمد نجيب له بأنه سيسافر إلى الأسكندرية مدة يومين يعود بعدها إلى القاهرة ، ثم فوجىء بتحرك قوات الجيش إلى الأسكندرية .

قال على ماهر باشا لفتحى رضوان فى أول لقاء له فى مقر الوزارة فى « بولكلى » إن الملك لم يتلكأ فى قبول شىء مما طلبه الجيش ، إلا فى إبعاد (بوللى) باعتباره خادما من خدمه ولا شأن له بالسياسة . . .

وقال له أيضاً : إنه سيناقش الأمر مع اللواء محمد نجيب .

كان على ماهر فى حيرة من أمره ، رئيس للوزراء يتلقى التعليمات ولا يعرف من الأمر شيئاً ، كان مخلصاً للملك والنظام الملكى ، ولكنه كان أعجز من أن يصد زحف الجيش على مركز السلطة وحمل على ماهر أثقل عبء يمكن أن يحمله رئيس للوزارة . . . تبليغ الملك قرار عزله . ولم يكن على ماهر يعرف من الأمر شيئاً ، إلى أن سلمه محمد نجيب الإنذار . . . فارتجفت شفتاه وشحب وجهه ـ حسب قول نجيب ـ ولكنه تجلد وقال « زى ماتشوفوا » .

وحمل على ماهر الإنذار إلى الملك فى قصر رأس التين . . . وطوال المسافة وهو يقرأ كلمات الإنذار التى كانت تقول :

« من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول :

أنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب ، حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته . . ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب الأرض من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش ، والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر ، مما أفسد الحقائق ، وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى ، فأثرى ، وفجر من فجر ، وكيف لا ، والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة ١٣٢١ ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء اليوم نفسه ، والجيش يحمل جلالتكم كل مايترتب على عدم النزول على رغبة الشعب .

لم يجرؤ على ماهر على تقديم الإنذار مكتوباً للملك فاروق . . . فقد كانت بعض الكلمات فى نظره قاسية . ولم يكن فى وضع يسمح له بتغييرها . . كما أنه لم يرد أن يتحمل مسئولية ما ورد فى الإنذار

المكتوب لأن الملك لابد أن يتصور موافقته عليه واختار على ماهر أن يبلغ الملك بمضمون الإنذار شفاهة ، وأن يبدى له النصح بضرورة قبول الإنذار . . . واقتنع الملك بأن رد فعله الذى تمثل فى الرفض أولا ، يمكن أن يجر مصر إلى حرب أهلية لا يعلم مداها الا الله . فوافق على الرحيل ، وتحرك اليخت الملكى (المحروسة) فى تمام الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بعد أن عزفت الموسيقى السلام الملكى ، وأنزل العلم الملكى من على ساريته وسلمه ضابط الحرس . . إلى على ماهر الذى سلمه بدوره إلى الملك وكان على ماهر فى وداع الملك ومعه السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ، وزوجا شقيقتيه إسماعيل شيرين ومحمد على رءوف وبعض ضباط الحرس . وكانت الدموع مازالت تنساب من عينى على ماهر عندما وصل محمد نجيب متأخراً أربع دقائق ، وركب قارباً ليلحق باليخت « المحروسة » ومعه القائمقام أحمد شوقى وقائد الجناح جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى واليوزباشى إسماعيل فريد .

وسجل التاريخ . . . أن على ماهر كان أول رئيس وزراء يصدر قرار تعيينه من ملك ، ثم يقف مودعا له ، وهو منفى من وطنه بعد أربعة أيام فقط ، وإلى ذلك أن على ماهر واجه الفراغ بعد خروج الملك ، فالرجل الذى أصدر قراراً بتعيينه غادر البلاد ، أى أن المصدر الذى كان يستمد منه السلطة غاب . رجال القيادة أصبحوا مركز السلطة . . . ولا تربطه بهم علاقة شخصية يمكن أن تسهل له المسيرة ، والفرق كبير بينه وبينهم فى العمر والفكر والأهداف .

وبدأت التناقضات تطفو على السطح .

وكان البلد ، فى ذلك الوقت من غير برلمان ، حيث كان قد حل بعد حريق القاهرة ولم تجر انتخابات جديدة ، وطبقاً لفتوى قدمها عدد من رجال القانون الوفديين لرئيس الوزراء على ماهر ، وله موقف يذكر فى ذلك ، إذ أنه رفض أن يصدر قراراً بحل مجلس النواب الوفدى خلال رئاسته للوزارة بعد حريق القاهرة .

ولكن موقف رئيس الوزراء قد تغير الآن .

مجلس الوزراء أصبح يجمع السلطة التشريعية ، وسلطة الملك الدستورية ، إلى جانب السلطة التنفيذية . ولذا قال على ماهر بعد اجتماع لمجلس الوزراء ، إن قيام حكم برلمانى نظيف على أساس سليم يحتاج إلى تمهيد يستغرق سنوات وعلق عبد الرازق السنهورى باشا رئيس مجلس الدولة على هذا الرأى بقوله : إنه يعنى اتجاه على ماهر لحكم البلاد من دون برلمان مستنداً إلى سلطة الجيش . ولعل ذلك كان صدى لموجة سادت مصر قبل حركة الجيش تنادى بـ« ديكتاتور عاقل » . .

وكان إحسان عبد القدوس مثلا قد كتب مقالاً عن على ماهر بالتحديد تحت هذا العنوان : (إن مصر فى حاجة إلى ديكتاتور . . فهل هو على ماهر ؟) .

تحمس إحسان فى هذا المقال الذى صدر بعد حريق القاهرة أثناء رئاسة على ماهر للوزارة ، قائلاً : إنه معروف عنه أنه يعتد برأيه إلى حد لا يسمح معه للوزراء بالتفكير ثم قال :

(ومصر تقبل معه أن يعتد برأيه إلى حد أن يصبح ديكتاتوراً للشعب ، لا على الشعب . . . ديكتاتوراً للحرية لا على الحرية . . ديكتاتور يدفعها إلى الأمام لا يشدها إلى الوراء) .

ولابد أن صدى هذه المطالبة كانت فى ذهن على ماهر ، وهو يغير رأيه فى وجود البرلمان الوفدى ، ويعلن أن الحكم البرلمانى النظيف يحتاج إلى تمهيد قد يمتد عدة سنين .

ولذا قرب على ماهر المستشار سليمان حافظ وعينه مستشاراً لمجلس الوزراء لأنه كان متعاطفاً مع الحزب الوطنى ، معادياً للوفد ، وبالتالى مؤيداً لاستمرار غياب الحياة البرلمانية . ولكن على ماهر ، فيما يبدو ، كان يعيش عالماً من الأوهام ، فلم تكن له سلطة ، والضباط لا يعتدون برأيه . مجلس القيادة يجتمع وحده ، ومجلس الوزراء أيضاً . العسكريون فى « كوبرى القبة » والمدنيون فى قصر شويكار بوسط القاهرة . الشبان الذين لم يتجاوزوا « الخامسة والثلاثين » بملابسهم العسكرية يجتمعون طوال الليل ، والوزراء الذين تجاوز معظمهم سن الخمسين يعقدون اجتماعاً مرة فى الأسبوع . وعلى ماهر يواجه الدوامة فى حيرة ، كشخص غريب ، ولكنه لم يكن سهلا ولم يكن مطواعاً .

ملحق رقم | ٣ |

| ملخص اتفاقية الحكم الذاتي : ١٩٥٣ |

١ ـ تمكين الشعب السوداني من ممارسة حق تقرير المصير في جو حر محايد .

٢ ـ تكون هناك قوة انتقال لإنهاء الإدارة الثنائية فعلياً ، والاحتفاظ للسودانيين بحق انتقال السيادة إليهم حتى يتم تقرير المصير .

٣ ـ يكون الحاكم العام أبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لأحكام قانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام . وتتكون من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان باتفاق بينهما ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته ، ويتم تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

٤ ـ حفاظاً على وحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً ، فقد اتفق الطرفان على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

٥ ـ يكون الحاكم العام مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بالشئون الخارجية ، وأي تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة (١/١٠) من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأي جزء من هذا القانون وأي قرار تجيزه اللجنة ، يرى الحاكم العام فيه تعارضا مع مسئولياته ، فعليه أن يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين وعلى كل منهما أن تبلغ ردها في مدى شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمي ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

٦ ـ تشكيل لجنة انتخابات من سبعة أعضاء : ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو بريطاني ، وعضو أمريكي ، وعضو هندي ويكون تعيين غير السودانيين بواسطة حكوماتهم ويكون العضو الهندي رئيساً للجنة .

٧ ـ تكوين لجنة للسودنة ، من عضو مصري ، وآخر بريطاني ، ترشحهما حكومتاهما ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تضم خمسة أسماء يقدمها رئيس الوزراء ، ويكون اختيارهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم .

٨ ـ تبدأ فترة الانتقال في اليوم المعين بالمادة (٢) من قانون الحكم الذاتي على أن تتم السودنة في مدة لا تتعدى

الثلاث سنوات . وتنتهى هذه الفترة بأن يجيز البرلمان قراراً يعبر فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام دولتى الحكم الثنائى بهذا القرار .

٩ ـ عند اخطار الحكومتين بالقرار المذكور فى (م ٨) تضع الحكومة القائمة آنذاك مسودة قانون الانتخاب لجمعية تأسيسية .

١٠ ـ تنسحب القوات المصرية والبريطانية فوراً عندما يتخذ البرلمان السودانى قراراً يعبر فيه عن رغبته فى إجراء تقرير المصير ، على أن يتم الانسحاب على مدى ثلاثة أشهر على الأكثر .

١١ ـ يتقرر مصير السودان إما باختيار الجمعية الاتحاد مع مصر بأى صورة أو الاستقلال التام .

١٢ ـ على الحكومتين احترام قرار الجمعية وتنفيذه .

١٣ ـ يعدل قانون الحكم الذاتى وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

وقد وقعت الدولتان هذا الاتفاق فى القاهرة فى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٥٣ .

ملحق رقم | ٤ |*

السودان عام ١٩٥٤

بريطانيا خططت لإعلان حالة الطوارىء لتعطيل الدستور وحل البرلمان وتشكيل حكومة ائتلافية ورشوة بعض الاتحاديين لإسقاط الأزهرى .

كانت نتيجة الانتخابات العامة سنة ١٩٥٣ نكسة خطيرة للنفوذ البريطانى فى السودان . فقد فاز الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يؤيد قيام شكل ما من أشكال الوحدة مع مصر ، فوزاً مقنعا ، فى حين جاء فى المرتبة الثانية حزب الأمة المؤيد للاستقلال والمدعوم من جانب بريطانيا . وعلى أن منصب الحاكم العام ظل فى يد البريطانيين ، ورغم أن الحاكم العام نفسه ظل السلطة الدستورية العليا بموجب اتفاق ١٩٥٣ إلا أن نتائج الانتخابات أظهرت أن الانحياز لبريطانيا فى لجنة الحاكم العام قد أصبح مهدداً . وتكشف الوثائق التى أزيح الستار عنها أخيراً أن بريطانيا كانت مستعدة للإعلان عن حالة طوارىء لإبطال العمل بالدستور ، ولوضع السلطة بأسرها فى يد الحاكم العام ، وتعطيل البرلمان الذى انتخب حديثاً . ومن البدائل الأخرى التى طرحت على بساط البحث تشكيل حكومة إئتلافية من أعضاء فى حزب الأمة وأى أعضاء آخرين فى طائفة الختمية ، ممن يمكن إقناعهم بالإنضمام للحكومة ، التى تمنح فرصة حكم البلاد إلى أن تجرى انتخابات جديدة . هذا فضلاً عن تسليم السودان إلى الأمم المتحدة وإسناد مسئولية الإشراف على تقرير المصير إليها .

ولكن مثل هذا الإجراء كان يمكن أن يزج ببريطانيا فى أزمة طويلة ، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر انهيار الأمن والنظام ، وظهور الحاجة إلى جلب المزيد من القوات للسيطرة على الموقف . وعلى الرغم من كل هذه التوقعات المتشائمة ، أبلغ السير روبرت هاو الحاكم العام ، فى برقية أرسلتها إليه وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٤ مارس بأنه يستطيع - إذا دعت الحاجة - المضى قدماً فى إجراءات إعلان حالة الطوارىء ، اعتماداً على مساعدة الحكومة البريطانية له ، فضلاً عن ترتيب استحضار التعزيزات العسكرية التى يحتاج إليها .

(*) هذه هى وثائق الخارجية البريطانية والتى افرجت عنها فى مطلع عام ١٩٨٥ ، اى بعد مرور ٣٠ عاما على الوثيقة حسب النظام والقانون المعمول به فى بريطانيا . وقد نشرت هذه الوثيقة جريدة الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٨٥/٣/٦ .

تكـــوين اللجنـــة :

وكانت لجنة الحاكم العام تتألف من خمسة أعضاء ، منهم اثنان يمثلان بريطانيا ومصر واثنان سودانيان ورئيس اللجنة الباكستانى . وكانت مهمة اللجنة مساعدة الحاكم العام فى ممارسة سلطاته . وقد تقرر بعد إجراء مفاوضات متأنية أن يكون إبراهيم أحمد (وارتباطاته مع المهديين وحزب الأمة) والدرديرى محمد عثمان (وهو من كبار الختمية والحزب الوطنى الاتحادى) هما العنصر السودانى فى اللجنة . وكان اختيار هذا الأخير بواعز من مصر التى اعترضت على تعيين محمد حسن دياب وهو ختمى مستقل . وكان الاتفاق يقضى بأن يخول البرلمان السودانى سلطة تغيير العضوين السودانيين فى اللجنة ، مع انتفاء الحاجة إلى التصديق على من يقع عليه اختيار البرلمان من قبل بريطانيا أو مصر .

وحين اتضح أن الحكومة الجديدة برئاسة إسماعيل الأزهرى لن تقبل تشكيل اللجنة ، وأنها سوف تسعى إلى إبدال إبراهيم أحمد نصير حزب الأمة بغيره ، بدأت وزارة الخارجية البريطانية تتدبر بشكل جاد فكرة إعلان حالة الطوارىء فى السودان . لتحاشى ذلك الخطر . وكان من سلطة الحاكم العام بموجب اتفاق ١٩٥٣ ، أن يعلن حالة طوارىء لمدة ٣٠ يوما ، وأن يعطل البرلمان دون الحاجة إلى الحصول على موافقة اللجنة . وقد بحثت مختلف الإمكانات فى وثيقة صدرت عن وزارة الخارجية ، وصنفت « سرى جداً » ، بتاريخ ٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٤ (وزارة الخارجية ٣٧١ / ١٠٨٣٣١) . وجاء فيها :

« باستطاعتنا القول أنه لما يتنافى مع روح الاتفاق أن تكون اللجنة بهذا الشكل غير ممثلة للسودان ككل فأساس الاتفاق لابد أن ينهار إذا قدر للجنة أن تمثل وجهات نظر الأغلبية البرلمانية ليس إلا . (وصحيح أننا دافعنا عن رأى مختلف تماماً فى الربيع الماضى حين طلبنا بإلحاح تعيين ختمى مستقل) . ولنا أيضاً أن نحذر مصر من أن إصدارها لمرسوم كهذا ، فمن شأنه أن يفضى إلى انهيار الاتفاق والدستور معا . ومع هذا فقد تلجأ مصر إلى إقناع السودانيين بأننا نحن الذين نمزق الاتفاق ، وبالتالى نتسبب فى إحداث هذا الانهيار .

أما البديل الثانى فى رأى وزارة الخارجية البريطانية فكان إبلاغ العضو البريطانى فى اللجنة بمقاطعة أعمالها : « مالم نظهر استعدادنا للقول بأن قرارات اللجنة تصبح باطلة دون حضور كل اعضائها ، (وهذه حجة خطرة إذا ماتبناها الطرف الأخر) . فلن يكون هذا الرأى إذا لم نقنع رئيس اللجنة بالانسحاب أيضاً » .

على أن الوثيقة تمضى إلى القول بأن مثل هذا المسلك « سيكون عديم النفع ثباتا مالم يلق التأييد القوى من جانب العنصر السودانى » وهو تأييد ما كانت وزارة الخارجية البريطانية تتوقع الفوز به من المعارضة فى ظل الظروف السائدة وقتها .

وتمضى الوثيقة لتقول : « وهناك مسلك آخر أشد تطرفاً ، يتمثل فى تحريض المعارضة على اتخاذ موقف الأغلبية كمبرر لمقاطعة البرلمان . ولاتباع وسائل أخرى لإظهار استيائها البالغ . ولكن هذا لن يكون سهلا لأن نصيحتنا لرجال المعارضة قد تمثلت حتى الآن فى إقناعهم بأن مثل هذا المسلك لن يعود عليهم إلا بالضرر . ولكن إذا نجحنا فى دفع المعارضة إلى مقاطعة البرلمان . عندها يصبح فى إمكان الحاكم العام إعلان حالة الطوارىء وتعطيل العمل بالدستور على أساس التذرع بالانهيار الوشيك للأمن والنظام » .

محاولـــة الرشـــوة :

وتمضى الوثيقة إلى بحث بديل ثالث وتقول : « يمكننا أن نحاول خطب ود بعض أعضاء البرلمان ممن

يشكلون أغلبية الحزب الوطني الاتحادى . ولئن رصدت بعض المبالغ لإنفاقها . فالأفضل أن نتفق الآن على تقديم الرشوة بصورة مباشرة إلى بعض الأفراد » . ومع هذا تتوصل وزارة الخارجية البريطانية إلى نتيجة مؤداها أن هذا المسلك اليائس لن يكون جديراً بالاعتماد عليه ، لأنه أمر يصعب تنظيمه ويكاد يكون من المستحيل استخلاص نتائج منه قبل أن يحين موعد البت فى هذه القضية .

وتختتم الوثيقة شرحها بقولها : إن الخطوات السابق ذكرها : « لن تكون فعالة إلا إذا كانت جزءاً من إجراء عام لدفع الاتفاق والدستور إلى حافة الانهيار بدعم سودانى قوى لنا فى هذا الطريق . وليست هذه قضية لا نستطيع فيها أن نعول على مثل هذا التأييد ، كما أنه إذا تناولنا بغير حنكة فقد تدور علينا الدوائر » .

مظـــاهرة نجيـــب :

وبالرغم من كل هذا التشاؤم الذى فاضت به الوثيقة المذكورة ، دام البحث على امتداد الشهرين التاليين فى لندن والخرطوم حول الوسائل الكفيلة بتحاشى حدوث أى تغيير فى تشكيل اللجنة ومع أنه ساد الاعتقاد بأن الإعلان عن حالة الطوارىء قد يؤدى إلى عواقب وخيمة على بريطانيا إلا أنه شاع الرأى بأن هذا هو الطريق الوحيد المفتوح أمام الحكومة البريطانية إذا ماتفاقمت الأمور . واشتد الوضع سوءاً بين بريطانيا ومصر فى الأسابيع السابقة على موعد افتتاح البرلمان ، وكانت زيارة اللواء محمد نجيب للخرطوم إشارة لقيام مظاهرة كبرى من جانب الأنصار قدر عدد المشتركين فيها بحوالى ٤٠٫٠٠٠ شخص . وقتل فى أعمال العنف التى صاحبتها ٣٠ شخصا وجرح أكثرمن ١٠٠ شخص . وألغى حفل افتتاح البرلمان ، وفى يوم ٦ مارس (آزار) اجتمع السير روبرت هاو الحاكم العام مع إسماعيل الأزهرى ، بعد تلقيه تعليمات من الحكومة البريطانية ، وطلب منه عدم تغيير تشكيل اللجنة ووضع حد للزيارات الرسمية من قبل المسئولين المصريين . ورد الأزهرى على ذلك بأن القرار فى يد البرلمان . ولكنه تعهد بعدم طرح الأمر على مجلس الوزراء لمدة شهر .

وفى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٤ مارس (آزار) ، اتفق على إيفاد تعزيزات عسكرية إضافية بطريق الجو ، من بين القوات البريطانية المتمركزة فى منطقة قناة السويس . كما اتفق على أن يترك الحاكم العام فى السودان حق الدعوة إلى إعلان حالة الطوارىء ، والمطالبة بالتعزيزات العسكرية الإضافية دون الحاجة إلى الرجوع إلى لندن .

وفى الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء الأركان الذى عقد يوم ٨ مارس (آزار) تم التنويه بأن الامتناع عن تعزيز الخرطوم فى الوقت المناسب قد يؤدى إلى ضياعها من يدى بريطانيا . فى حين لا يمكن أن تضيع منطقة القناة . ووضعت آنذاك خطة لإرسال ٨ طائرات إلى الخرطوم تحت زعم أنها متجهة إلى كينيا .

خطة إعلان الطوارىء :

وفى ٢٤ من الشهر نفسه أرسلت وزارة الخارجية برقية سرية للغاية (رقم ١٤٤) إلى الحاكم العام فى الخرطوم ، حددت فيها معالم خطة معينة فى حالة إعلان الطوارىء . وقد وقع أنطونى إيدن على هذه الوثيقة (ورقمها ٣٧١ / ١٠٨٤٥) بالأحرف الأولى ، وكان وقتها وزيراً للدولة بوزارة الخارجية وجاء فيها :

« أقترح أن يكون هدفنا تحقيق السياسات الآتى بيانها :

(أ) - فى أفضل الأحوال ، عودة مجلس الوزراء للحكم البرلمانى دون أى اضطرابات متشعبة .

(ب) - إن لم يحدث هذا علينا أن نسعى لإعادة الحكم البرلمانى فى ظل مجلس وزراء آخر ، أى علينا أن نجمع عدداً كافياً من الختمية للتعاون معنا لتشكيل أغلبية برلمانية .

(جـ) ـ إذا ثبتت استحالة التوصل لأى من هذين الحلين ، فلابد أن نكون مستعدين لإعلان حالة طوارىء لأجل غير مسمى . ورغبة فى الفوز بتعاون الحد الأدنى الضرورى من السودانيين ، فلابد أن توفر هذه الخطة البديلة الاستقلال السريع للسودان .

وفيما يلى بيان بالإجراءات الممكن اتخاذها :

١ ـ الاعلان عن إجراء انتخابات جديدة فى شهر نوفمبر (تشرين الثانى) القادم ، ومنح الاستقلال فى أول يناير (كانون الثانى) ١٩٥٥ .

وهناك صعوبات عملية تقف فى طريق هذا الأمر . فإذا رأت الختمية مقاطعة الانتخابات ، فستكون هذه الانتخابات غير مقنعة أو مرضية من وجهتى النظر السودانية والدولية . وإذا كان هناك عدد كاف من الختمية على استعداد للتعاون ، فالأفضل العودة إلى الحكم الدستورى بالبرلمان الحالى .

٢ ـ الإعلان عن نيتنا تسليم السلطة للحكومة السودانية فى موعد خلال السنوات الثلاث القادمة التى نص عليها الاتفاق . وعليك أن تعلن عن اعتزامك استئناف الحكم الدستورى بمجرد تشكيل ائتلاف حكومى ، وعن تعاونك مع هذه الحكومة فى وضع الترتيبات اللازمة لتشكيل جمعية تأسيسية (على نحو ما نص الاتفاق لاتخاذ قرار بشأن مستقبل السودان) ولكن لا يصح أن تأمر أنت نفسك بحل البرلمان . كما أننا لن نتنكر للاتفاق ولكن لابد من التخلص من الأجهزة التى تشترك فيها مصر والتى تتضمن لجنة السودنة الحالية .

وكانت المشكلة الأساسية التى تواجه الحاكم العام ، هى الاحتفاظ بالوضع هادئاً ، وكان من رأى وزارة الخارجية البريطانية أن يجعلها على بينة بشأن التعزيزات التى قد يحتاج إليها عند انهيار الأمن والنظام . كذلك تقترح وزارة الخارجية بأن يصبح أى مجلس يشكل غداة إعلان حالة الطوارىء ، بمثابة الأساس لقيام حكومة ائتلافية جديدة .

وقد رد السير روبرت هاو ببرقية رقم ١٣٥ بتاريخ ٣٠ مارس ٣٧١ / ١٠٨٣٤٥ وتصنيفها « سرى للغاية » ، حذر فيها من مخاطر زيادة الوجود العسكرى فى السودان . ومن المعروف ونستون تشرشل كان يرى أن مرابطة القوات البريطانية فى السودان لها هدفان . ففى اجتماع لمجلس الوزراء كان قد عقد فى أول مارس ، وأثير فيه موضوع إرسال قوات إلى السودان ، أعرب عن أمله فى ألا يقتصر دور القوة البريطانية على حفظ الأمن والنظام ، وإنما لابد لها أن تكون فى وضع يمكنها من صد أية محاولة غزو من جانب مصر ، وذلك بقطع خط السكك الحديدية عبر الصحراء وأضاف قائلاً : إن مثل هذه الخطوة تعتبر تمهيداً مفيداً لإعادة توزيع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس .

لواء مدرع فى الخرطوم :

وفى اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٥ مارس دعا تشرشل المجلس إلى دراسة إمكانية تنفيذ برنامج إيجابى ، يعتمد على إيفاد لواء مدرع إلى الخرطوم ، رغبة فى إظهار تصميم بريطانيا على ضمان استقلال السودان . ورد عليه وزير الخارجية بقوله : إنه لم يكن مقتنعا بأن وصول لواء بريطانى مدرع إلى الخرطوم سوف يكون موضع ترحيب من قبل أى حزب سياسى . وقال : إنه ليس هناك مبرر واقعى لذلك إلا فى حالات الطوارىء .

ولكن السير روبرت هاو الحاكم العام ذكر فى برقيته تعقيباً على كل ذلك : « إن التعزيزات العسكرية لابد أن تكون فقط بالعدد الكافى لحماية مقر الحاكم العام والمطار وثكنات القوات البريطانية فى الخرطوم . ولكن

أية محاولة للحفاظ على الأمن أو استعادته فى انحاء البلاد ، فى وجه قلاقل عامة وقوات أمن عديمة الولاء ، هى عملية كبرى ، وأى عملية عسكرية على هذا القياس ، مقرونة بوصول قوات بريطانية إضافية لابد أن تفسر على أنها إعادة احتلال للسودان من قبل بريطانيا وهو ما لابد أن يوحد صفوف جميع السودانيين فى إطار حركة وطنية ضدنا . والاقتراح الداعى إلى الجمع بين هذا التصرف وتشكيل ائتلاف سودانى يعمل فى تجانس معنا هو اقتراح غير واقعى » .

ويمضى الحاكم العام البريطانى فى برقيته لوزارة الخارجية البريطانية فيقول : « لابد أن نواجه الحقيقة الفائتة بأن إعادة احتلال السودان إنما تعنى إرجاع عقارب الساعة عدة سنوات وخلق وضع يصعب علينا جداً تخليص أنفسنا منه » .

وكان السير روبرت هاو يعتقد أن الطريقة الوحيدة التى تستطيع بها بريطانيا الفوز بتعاون السودانيين هى الإعلان بأن هيئة دولية ، كالأمم المتحدة مثلا ، لابد أن يطلب منها على الفور تحمل مسئولية تقرير المصير للسودانيين ونقل السلطة نهائياً إليهم . وكان من رأيه أنه إذا حاولت بريطانيا أن تفعل ذلك بنفسها ، على نحو ما اقترحت وزارة الخارجية البريطانية فلابد أن تخاطر بتعزيز الاعتقاد بأنها تسلم البلاد إلى المهديين .

واختتم السير روبرت هاو برقيته بنغمة متشائمة قائلاً : « إننى أتوقع صعوبات جمة فى تشكيل مجلس دولة مرض . وسوف أبذل قصارى جهدى لضمان مشاركة الطرفين ، ولكن ثقتى فى إمكان تحقيق ذلك ضعيفة » .

ومن جهة أخرى كانت فكرة وضع السودان تحت وصاية الأمم المتحدة صعبة التحقيق دون تعاون مصر ، طبقاً لما جاء فى تقرير كتبه وليم موريس فى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦ مارس وجاء فيه : « أن الشرط الوحيد فى ميثاق الأمم المتحدة الذى يمكن بمقتضاه وضع أراض تحت الوصاية إنما يتمثل فى المادة ٧٧ . ونظراً لأن المملكة المتحدة ومصر مسئولتان معاً عن إدارة السودان ، فلابد أن ينبع الطلب من الدولتين معاً » .

ومن الصعب أن يتصور المرء ، إلى أى حد كانت بريطانيا على وشك اتخاذ تلك الخطوة الحمقاء . ولكن الموقف يتضح قليلا من نص الرد الذى بعث به السير روبرت هاو إلى ونستون تشرشل ، والذى أكد فيه إمكان السيطرة على الموقف فى الخرطوم والجنوب معا : « ولكن هناك تجمعات سكانية أخرى فى الشمال مثل عطبرة ووادمدنى والعبيد . كما أن هناك مطارات وسككا حديدية ومراكز لزراعة القطن ذات أهمية للانكشاير ، علاوة على عدد كبير من المسئولين والفنيين البريطانيين . ولابد لنا أن نحمى كل هؤلاء ومن هنا فإذا أعلنت حالة الطوارىء ، واقترنت فى الوقت نفسه بقلاقل واضطرابات على نطاق واسع ، فسيكون التزامنا بحماية الأمن والنظام كبيرا . ولا أظن أن الاضطرابات لابد أن تحدث بالضرورة فى أعقاب الإعلان عن حالة الطوارىء ، ولكن ذلك أمر غير مستبعد . ومع أن إمكان تحملنا التزامات ومسئوليات خطيرة لايصح أن يثنينا عن أداء ما نعتقده صحيحاً فى حالة الطوارىء ، إلا أن ذلك يؤكد حكمة اتباع كل وسيلة ممكنة لتحقيق أهدافنا الأساسية بطرق أخرى . ويبدو فى الوقت الحاضر أن الموقف آخذ فى التحسن .

ومع أن البرلمان السودانى قد اقترع بالموافقة على استبدال إبراهيم أحمد الموالى لفكرة الاستقلال ، بسيريكو ايرو ، وهو جنوبى موال لمصر ، وتعيينه بدلا منه فى لجنة الحاكم العام ، إلا أن الحكومة البريطانية رأت أن تأخذ بوجهة نظر ظفر الله خان الرئيس الباكستانى للجنة الذى نصح بالانتظار حتى يتبين له كيف تمارس اللجنة عملها بتشكيلها الجديد .

رقم الايداع ١٩٨٧/٢٣٦٠



عودة الى الديمقراطية بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ م .

هل فشلت الديمقراطية فى السودان ؟

ـ ما معنى الديمقراطية ؟

الديمقراطية كلمة إغريقية تتكون من مقطعين DEMOS ومعناها الناس و-CRA-CY ومعناها حكم . فكلمة ديمقراطية DEMOCRACY معناها حكم الناس أو حسب التعريف الحالى معناها حكم الشعب ، بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب . ومثل كلمة DEMOCRACY كلمتى ARISTOCRACY أو حكم الطبقة الأرستقراطية وكلمة Bueocracy اى حكم البيروقراطيين .

غير أن أشكال الديمقراطية وسياستها قد تعددت ومضامينها قد اختلفت ، فهناك الديمقراطية الليبرالية التى تعطى كل مواطن مهما كان قدره الحق فى المشاركة فى الحكم فهى لا تستثنى فرداً أو طبقة ، وهناك الديمقراطية الشعبية تمييزاً لها عن الديمقراطية الأرستقراطية ـ أى إبعاد الصفوة الأرستقراطية عن الحكم ، سواء كانت تلك الصفوة رأسمالية أو إقطاعية ، وهناك ديمقراطية الطبقة أى حكم طبقة واحدة وإلغاء ما عداها من الطبقات ، مثل طبقة العمال فى النظام الشيوعى . غير أنهم يسمونها دكتاتورية البروليتاريا ، حتى يمنعوا عنها أية طبقة أخرى .

وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة أشكال جديدة للديمقراطيات مثل الديمقراطية الموجهة « وهى حكم الشعب تحت رقابة وسيطرة الدولة » سواء كان حاكم الدولة فرداً أو حزباً فرداً . كما ظهر أخيراً ما يسمى بحكم تحالف قوى الشعب وهكذا .

وحقيقة الأمر أن كل الديمقراطيات ـ باستثناء الديمقراطية الليبرالية ـ هى نظام دكتاتورية ، يسيطر فيها إما طبقة ، أو حزب ، أو فرد ..

صحيح أن للديمقراطية الليبرالية عيوبها فى التطبيق إلا أن محاسنها دائماً أكثر من مساوئها ، على عكس النظم الأخرى التى تزيد فيها المساوىء على المحاسن .

فالديمقراطية الليبرالية هى الوضع الطبيعى للإنسان ، إذ أن كل إنسان لابد أن يكون له رأى فى النظام الذى يعيش فيه وإلا أصبح كالحيوان يعطى العلف ليأكل ولا يهمه بعد ذلك أن يركب أو يذبح . لذلك فإن أخطاء الديمقراطية الليبرالية ليست فى نظامها بقدر ما هى فى الإنسان نفسه . ولذلك تنجح الديمقراطيات الليبرالية حيث يكون الشعب واعياً يعرف ما له وما عليه .

والديمقراطية الحقة هى ممارسة أولاً وأخيراً ، ومن الممارسة تصلح الأخطاء .

وطبيعة الشعوب تلعب دوراً كبيراً فى نجاح الديمقراطية أو فشلها ، فهناك شعوب بحكم تكوينها النفسى ، وتراثها الحضارى قابلة لتفهم الديمقراطية والاستفادة منها . وقد تلعب الحالة الاقتصادية دوراً هاماً فى تقبل الديمقراطية ونجاحها أو فشلها .

والديمقراطية - كما قلت - ممارسة . فهى ليست رداء جاهزاً لكل الأحجام لذلك تحتاج إلى زمن طويل لممارستها والتعود عليها . وفى خلال فترة هذه الممارسة قد تقع الأخطاء التى تجعل البعض يظن أنها فشلت ، ومن هنا تأتى الانقلابات والتسلط الدكتاتورى . وهذا ما حدث ويحدث فى العالم الثالث ، حيث الطموحات الغبية والمتسرعة وعدم تقدير المسئولية .

فالعيب - إن وجد - ليس فى الديمقراطية نفسها ، وإنما فى التطبيق . والخطأ فى التطبيق عند البداية أمر طبيعى ، لأن الطفل قبل أن يستقيم عوده ويصبح رجلاً سوياً لابد أن يمر بمرحلة الحبو ، ثم الوقوف ، ثم المشى ، وهكذا ، فعثرة الطفل فى بداية مشيه أمر طبيعى يساعده على استقامة عوده بعد ذلك .

وعلى هذا الضوء ، وبهذا المفهوم نتساءل : هل فشلت الديمقراطية فى السودان ؟

لقد بدأ السودان حياته فى الحكم على أسس النظام الديمقراطى الليبرالى ولم يكن أمامه طريق آخر غير هذا من الناحية العملية .

وكان طبيعياً ونحن نبدأ المسيرة لأول مرة أن نتعثر ، بل إن تعثرنا فى طريق الديمقراطية كان ضئيلا إذا ماقيس بالبلاد الأخرى . وكانت نجاحاتنا فى الديمقراطية أكثر من عثراتنا ، ولعل ما شهده العالم فى السودان من ممارسة للديمقراطية كان شيئاً يدعو للإعجاب ، فقد كان سلوك الحكومة والمعارضة منذ البداية يتسم بالتسامى والروح الديمقراطية الأصيلة الموروثة فى أخلاقيات الشعب السودانى . وكان التعاون تاماً بين الحكومة والمعارضة فى إنجاز الاستقلال ، حتى فى الشكليات ، وبالرغم من الصراعات الحزبية داخل أروقة البرلمان إلا أنها كانت صراعات لا تتعدى قاعة البرلمان إلى خارجه حيث يعيش الجميع فى تجاوب وتضامن . وكان السلوك المهذب هو الذى يحكم العلاقة بين الطرفين ، ولم تنفرد الحكومة بأى قرار حيوى بل كانت تشرك المعارضة فى كل شىء ، وكانت تعطيها مطلق الحرية فى اتخاذ ما تراه دون رقابة ودون صرامة .

ولقد أشاد السيد الصادق المهدى رئيس حزب الأمة بديمقراطية الحزب الوطنى الاتحادى ، وسلوكه تجاه المعارضة يوم أن كان ينفرد بالحكم ، فقال فى كتابه « جهاد فى سبيل الاستقلال » عن حكومة الحزب الوطنى الاتحادى ما يلى

[وإثباتا للحقيقة والتاريخ لابد لنا أن نسجل أن الحكومة ، حكومة الحزب الوطنى

الاتحادى ، على الرغم من حداثة عهدها بالحكم النيابى ، أتاحت للمعارضة داخل البرلمان وخارجه فرصة حسنة لأداء واجبها والتعبير عن رأيها فى حرية تامة فى كل ما عرض على المجلس من مواضيع ، وفى كل ما كانت تكتبه صحافة المعارضة ، وكل ما يقوله خطباء المعارضة فى اجتماعات أحزابهم السياسية] .

ولقد كتب كثير من الصحفيين الأجانب الذين كانوا يحضرون جلسات البرلمان آنذاك ويراقبون الممارسات الديمقراطية فى البلاد ، مقالات أشادوا فيها بالسلوك الديمقراطى الذى كان يمارسه هذا الشعب الوليد .

ويقينى أن السودان لو أعطى الفرصة الكاملة للاستقرار ، وارتفعت عنه الأيادى الأجنبية المغرضة التى كان يسوؤها نجاح التجربة ، ولو لم تقع الانقلابات المدبرة فى الخارج ، لضرب السودان أروع الأمثلة على نجاح الديمقراطية فى أفريقيا وفى العالم العربى .

لقد استقل السودان فى أول يناير سنة ١٩٥٦ . وحتى الآن لم يحكم حكماً ديمقراطياً خلال الثمانى والعشرين سنة إلا مدة سبع سنوات ، لم تخل أيضاً من مضايقات وتدخلات أجنبية .. فهل يمكن القول بعد هذا بأن الديمقراطية فشلت فى السودان ؟ ولكنها أفشلت وأجهضت عن عمد من جهات ما كانت تحتمل قيام حكم ديمقراطى حولها خوفاً على نفسها من رياح الديمقـراطية . وهـذه القوى التى قضت عـلى الديمقراطية فى السودان ، قضت عليها أيضاً فى الصومال وفى لبنان وفى المنطقة العربية كلها .

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة الشعب السودانى – والعلاقات بين أفراده وفئاته وقطاعاته وأسره وقبائله ، تساعد على نجاح الديمقراطية فيه . فكل القيم والأخلاقيات السودانية ، والتمازج البشرى قائمة على التشاور والتفاهم والتعاون وهى الأسس اللازمة لقيام الديمقراطية .

إن تركيبة الشعب السودانى هذه لا يصلح لها إلا حكم ديمقراطى على أساس عقد اجتماعى يخول الجميع الاشتراك فى الحكم ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالديمقراطية المطلقة الحرة . فالديمقراطية بالنسبة للسودان ليست نظاماً وإنما ضرورة . لذلك عندما وقع انقلاب عبود تجمعت القوى الوطنية كلها فى ثورة رائدة لإسقاطه هى ثورة أكتوبر مطالبة بعودة الديمقراطية .

وقد يتساءل القارىء : إذا كان هذا المنطق سليماً فلماذا حدث التمرد فى الجنوب ؟ والرد على ذلك أن الجنوبيين كانوا ضحايا لسياسة الانجليز التى ظلت أكثر من نصف قرن تطبق سياسة الفصل بين الجنوب والشمال وتعمل على وضع الفواصل والعراقيل

أمام لقاء الشمال والجنوب . ومع ذلك فإن الإنجليز قد اقتنعوا أخيراً بأن جهدهم كان ضائعاً واعترفوا بوحدة القطر فى سنة ١٩٤٧ وتلى ذلك اشتراك الجنوبيين فى كل أجهزة الحكم والبرلمان فى الشمال .

حكومة محجوب الثالثة :

تكونت حكومة ائتلافية جديدة برئاسة محمد أحمد محجوب ، فلقد رأى الحزب الاتحادى الديمقراطى ضرورة استمرار التكاتف حتى يتحقق الاستقرار المطلوب ، فتشكلت الحكومة من ثمانية من وزراء الحزب الاتحادى الديمقراطى وستة وزراء من حزب الأمة واثنين من جبهة الجنوب ، وبقيت هذه الحكومة حتى أطاح بها انقلاب مايو سنة ١٩٦٩ وكنت فى هذه الحكومة وزيراً للإعلام والشئون الاجتماعية وزعيماً للمجلس .

الفصل العاشر

مشكلة جنوب السودان



ظل جنوب السودان على مدى مراحل التاريخ المختلفة ، جزءا لا يتجزأ من السودان الموحد . وقد تمازج فيه السودانيون ، شماليين وجنوبيين . ومن ذلك التمازج خرج الشعب السودانى ، فهو شعب مهجن ، يحمل فى دمائه زنجية أفريقية ، وعربية إسلامية . وعندما دخل العرب السودان ـ كدأبهم ـ لم يدخلوا بنسائهم ، وإنما تزاوجوا مع كل الشعوب التى حلوا بها . فتمازجوا فى مصر مع المصريين وفى شمال أفريقيا مع البربر ، وفى المشرق العربى مع كل فئاته وقبائله . وقد كان هذا المفهوم من أهم الأسس التى نادى بها الاسلام « تناكحوا ، تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم » .

وعندما دخل الإنجليز السودان ، كان من أهم أهدافهم فصل الجنوب الزنجى عن الشمال العربى . فأصدروا فى سنة ١٩٢٢ قانوناً يمنع السودانى الشمالى من الذهاب إلى الجنوب إلا بإذن خاص بحيث كان من السهل على السودانى الشمالى أن يذهب إلى الصين من أن يذهب إلى جنوب بلاده . وامعانا فى التفرقة فقد حدد الإنجليز هجرة المصرى إلى السودان ، وهجرة السودانى إلى مصر ، حتى أن معظم طلبة الرعيل الأول الذين هاجروا إلى مصر قد هاجروا إليها متنكرين . لأن السفر إلى مصر كان فى حد ذاته جريمة لا تغتفر عند الإنجليز خاصة إذا كان المهاجر طالباً للعلم .

وقانون المناطق المقفلة هذا ، يحرم على الشمالى الذي عاش فى الجنوب ، أن يأخذ أولاده من الزوجة الجنوبية إلى الشمال متى أراد العودة إليه . إلى هذا الحد بلغ التسلط الإنجليزي ، وسياسة فرق تسد . بل أكثر من ذلك أن الشمالى الذي يذهب إلى الجنوب ، كان ممنوعا عليه أن يؤدى شعائر دينه الإسلامى أمام الجنوبيين . شيء لا يصدق . كذلك فى الوقت الذي حوربت فيه العروبة والإسلام فى الجنوب ، فتحت الأبواب على مصاريعها لكل النشاطات التبشيرية المسيحية والتى كانت رأس الرمح للاستعمار فى أفريقيا .

أسباب التمرد فى الجنوب :

فى سنة ١٩٣٠ ، أصدرت حكومة السودان مذكرة سرية عن سياستها فى الجنوب ، جاء فيها الآتى :

إن سياسة الحكومة فى جنوب السودان تهدف إلى خلق سلسلة من الوحدات وتنظيمها بحيث تكون مبنية على عادات السكان الأصليين وممارساتهم ومعتقداتهم التقليدية . وذلك بتقديم موظفين لا يتكلمون اللغة العربية ، ومراقبة التجار الشماليين المهاجرين إلى الجنوب ، وإبراز ضرورة إرسال موظفين بريطانيين لدراسة معتقدات ولغات القبائل التى سيتولى هؤلاء الموظفون إدارتها . وأن يقدموا تقارير دورية عن مدى التقدم فى تحقيق الأهداف المذكورة مع الانتباه إلى النواحى التالية :

[١] عدد الموظفين غير « المحمديين » بالنسبة لمجموع موظفى الحكومة فى المجالات الإدارية والفنية . كذلك تقرير عن الموظفين غير الإنجليز الذين يستعملون اللغة الإنجليزية وعدد الموظفين البريطانيين الذين يتحدثون اللغة المحلية .

ومعنى هذا بوضوح تصفية الموظفين العرب الناطقين باللغة العربية تدريجيا والإسراع فى توظيف جنوبيين يتكلمون اللغة الإنجليزية بدلاً عن الشماليين الذين يتحدثون باللغة العربية . ومن هذا يتضح أن قتل اللغة العربية والتواجد العربى كان هدفاً أساسياً استراتيجيا للسياسة الإنجليزية فى الجنوب .

[٢] عدد التجار المهاجرين من الشمال إلى الجنوب من مختلف الجنسيات ، ذلك أن السياسة كانت تقضى بالحد من نشاط التجار المسلمين العرب بينما تشجع التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين . وهذا يؤكد أيضاً أن قتل الإسلام فى الجنوب كان هدفاً استراتيجيا .

[٣] عدد المدارس الإرسالية والحكومية ، الابتدائية منها والتكميلية والثانوية . مع توضيح المبالغ التى تنفق على الشئون التربوية بما فيها المساعدات التى تقدم إلى المدارس الإرسالية . وهذا أيضاً سار فى نفس الاتجاه والغاية .

[٤] إدخال المصطلحات الإنجليزية فى لغة القوات العسكرية والشرطة . وبالطبع تقديم تقارير عن مدى التخلى عن اللغة العربية كلغة للتخاطب فى هذه القوات .

[٥] عموماً تشجيع التقدم فى استعمال اللغة الإنجليزية بدلاً عن العربية . حيث أن التخاطب باللغات المحلية كان شبه مستحيل .

[٦] التقدم فى إنتاج كتب التدريس فى المدارس ، وكتب القواعد والمعدات المخصصة لاستخدام المبشرين والرسميين .

من كل هذا تتضح حقائق صارخة لا تقبل النقاش أو الجدل ، وهى كلها تتعلق بمحاربة شيئين : اللغة العربية ، والدين الإسلامى . ولكن لماذا ؟

من المعلوم أن الرابطة الدينية هى أقوى رابطة ، لذلك كان ضرب الدين الإسلامى من أوجب واجبات السياسة البريطانية فى الجنوب .

وفى الحقيقة ، أن الرابطة الدينية هى التى حافظت على السودان ، رغم مناطقه الشاسعة المتباعدة ورغم تعدد قبائله واختلاف لهجاته وتباين عادات أهله . فقد وحدته عبر قرون طويلة من تاريخه . لذلك لم يكن المهدى مخطئا عندما جمع الناس فى ثورته حول كلمة لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله . لأن هذا كان الأساس الوحيد المشترك بين قبائل السودان المتعددة آنذاك . فلو أنه كان قد لجأ للرابطة القبلية أو الفكرة الوطنية ، فى مجتمع لم تكتمل وحدته الوطنية بعد ، لما استطاع توحيد كلمة السودانيين والقيام بثورته الناجحة فى مواجهة الاستعمار .

وكذلك فإن اللغة بدورها عامل هام فى التفاهم الوطنى . وكانت اللغة العربية هى لغة القرآن الذى يقرأه الجميع . فكلاهما ـ الدين واللغة ـ يكمل أحدهما الآخر .

إذن فمشكلة الجنوب هى مشكلة خلقها الاستعمار الإنجليزي لأغراض تتعلق باستراتيجيته فى أفريقيا كلها .

هل للإرساليات المسيحية رسالة دينية ؟

إننى أوافق كل الموافقة على ما قاله « موبوتو » فى حديثه عن رسالة الكنائس التبشيرية فى أفريقيا . فهى تشكل رأس الرمح للاستعمار الأوربى فى أفريقيا ، وأن مهامها كانت سياسية بحتة لا صلة لها بالدين إلا باعتباره وسيلة وغطاء للنوايا الحقيقية للاستعمار . ولعل أكبر دليل على ذلك أن الكنائس المسيحية فى الجنوب كانت تسمح للمسيحيين الجنوبيين أن يتزوج الواحد منهم أكثر من زوجة . وهذا بالطبع يهدم ركناً أساسياً فى الديانة المسيحية . بل أكثر من ذلك فقد كانوا يسمحون للجنوبى أن يرث ، فيمن يرث ، زوجات أبيه حسب العرف والتقاليد عند القبيلة . وقد ناقشت قساً يوماً فى الخرطوم فى هذا الأمر فلم ينكر ذلك ؛ بل حاول تبريره بأنهم يعتبرون الجنوبيين المسيحيين مثل المؤلفة قلوبهم فى الإسلام . وقال قد يكون الجنوبى الآن نصف مسيحي ولكنه فى المستقبل سيصبح مسيحياً كاملاً .

الخطوات الدستورية لفصل الجنوب عن الشمال

المجلس الاستشارى لشمال السودان : ١٩٤٣

بعد أن هيأ الإنجليز الجنوبيين بالصورة التى يريدونها ، بدأوا فى اتخاذ إجراءات دستورية لتأكيد ذلك الفصل ووضعه وضعاً قانونياً ودستورياً . فأنشأوا مجلساً استشارياً لشمال السودان دون جنوبه .

وقد كان الغرض من قيام المجلس واضحاً ، وهو إثبات أن الشمال شيء وأن الجنوب شيء آخر . وقد قاوم الشماليون هذا المجلس وقاطعوه مقاطعة شديدة ؛ فأصدر مؤتمر الخريجين قراراً بأن أى عضو يقبل الاشتراك فى هذا المجلس هو خائن لأنه يقر ويعترف بفصل جنوب السودان عن شماله .

وعندما عقدت الحكومة ما سمى بالمؤتمر الإدارى سنة ١٩٤٦ ، أكد السكرتير الإدارى « سير جيمس روبرتسن » للمؤتمرين بأنه بناء على تعليمات صادرة إليه لا يمكن أن يبحث مستقبل السودان إلا على أساس أن هناك جنوباً وأن هناك شمالاً فى السودان . ولكن ، وإزاء المعارضة الشديدة من فئات الشعب السودانى ، اضطر الحاكم العام لأن يتحصل على موافقة حكومته فى إنجلترا أن يبحث مستقبل السودان كوحدة ، وأن البحث يجب أن يشمل الشمال والجنوب فى آن واحد .

مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٦ :

كانت حكومة السودان تقول : إنها تريد أن تعرف حقيقة رأى الجنوبيين فى وحدة السودان ، لذلك عملت على عقد مؤتمر يضم الشماليين والجنوبيين فى جوبا ، عرف آنذاك باسم مؤتمر جوبا . وقد جرت فى ذلك المؤتمر مناقشات طويلة ومطولة .

ثم انتهى ذلك الاجتماع إلى ضرورة قيام مجلس تشريعي واحد يضم الشمال والجنوب . كما اتفق على وضع خطة لتحقيق التقدم الاقتصادى والإدارى والتربوى فى جنوب السودان حتى يلحق بالشمال ، كما تم الاتفاق على فتح باب الوظائف للجنوبيين للترقى .

التمــرد فى الجنـوب ســنة ١٩٥٥

لم يكن الاستقلال أمراً سهلاً كما قد يتخيله البعض ، أو كما يظنه الجيل الجديد الذي لم يعاصر سنوات القهر والإذلال التى عاشها آباؤهم وأجدادهم . والجيل الجديد معذور فى فهمه هذا إذ أن الحكومات السودانية منذ بدء الاستقلال لم تضع برامج للتربية الوطنية السليمة التى تربط بين الماضي والحاضر . وتوضح حقيقة التضحيات التى قامت بها الأجيال السابقة . فلقد عاش السودان أكثر من نصف قرن تحت وطأة أعتى وأقسى نوع من أنواع الاستعمار ، ذلك هو الحكم الثنائى .

لست فى حاجة إلى التذكير بما واجهته حكومة الوطنى الاتحادى الانتقالية من مؤامرات كانت تهدف إلى القضاء على كل ما تم ، بدءاً من حوادث أول مارس التى أشرت إليها وما تلى ذلك من مؤامرات بقصد تعطيل استقلال السودان .

ففى أغسطس سنة ١٩٥٥ كانت هناك فرقة تعرف باسم الفرقة الاستوائية . وهى فرقة عسكرية كونها الإنجليز من الوطنيين المحليين من إخواننا أبناء الجنوب . غير أنهم لم يحركوا هذه الفرقة من مكانها إطلاقا طوال مدة حكمهم حتى قيام الحكم الذاتى . وكان غرض الإنجليز من خلق هذه الفرق الإقليمية هو منع اختلاط الجنود السودانيين مع بعضهم البعض .

وفى أغسطس سنة ١٩٥٥ قررت قيادة الجيش فى الخرطوم استدعاء تلك الفرقة كغيرها من الفرق الأخرى فى أنحاء السودان للمشاركة فى أعياد الجلاء . غير أن دعاة السوء والحاقدين قاموا بنشر الشائعات وسط أولئك الجنود بأن استدعاءهم ليس إلا حيلة لإبعادهم عن وطنهم وعن أسرهم وأطفالهم وإحلال جنود شماليين محلهم . فتمرد الجنود ورفضوا السفر وهاجموا الشماليين وقتلوا النساء والأطفال ونهبوا الأموال .

وقد حاول الأخ محمد أحمد محجوب فى كتابه « الديمقراطية فى الميزان » أن يقلل من خطورة الحادث ووصفه وصفاً باهتاً وهو العليم بحقائق الأمور .

فقال : « فى ١٨ أغسطس سـنة ١٩٥٥ تمرد فى توريت بعض الجنود الجنوبيين ، وفى أثناء الهياج قتل ٣٠٠ شخص معظمهم من الشماليين ، وكان من الصعب تبين السبب الحقيقي لهذا التمرد الفجائى الذى قمعته بسرعة القوات العسكرية الموالية ، لكن كاد يكون من المؤكد أن سببه خوف الجنوبيين من أن يضعهم رحيل القوات البريطانية تحت رحمة الشماليين » .

والأخ محجوب من أكثر الناس دراية بأن هذا الحادث لم يكن مفاجأة كما قال . بل

هو ثمرة لتربية ظل الإنجليز يعملون لها مدى نصف قرن ، تارة عن طريق الإدارة وأخرى عن طريق التبشير الكنسى .كما أنه كان يعرف الأيادى الأجنبية التى لعبت دوراً مباشراً فى إثارة الجنوبيين .

وكانت الكنائس منذ قيام الحكم الثنائى تعمل جاهدة وتخطط لكل عمل يمكن أن يضعف العلاقة بين الشمال والجنوب . ولقد كان هذا التمرد حلقة من الحلقات التى أريد بها اعطاء الحاكم العام الفرصة لإعلان الانهيار الدستورى فى البلاد ومن ثم استمرار الحكم الثنائي .

ولقد كانت الحكومة الوطنية آنذاك ـ حكومة الحكم الذاتي ـ واعية تماماً للمخطط ، واستطاعت بواسطة القوات المسلحة القومية أن تضع الأمور فى نصابها دون أن تعطى الفرصة لتدخلات أجنبية كتلك التى اقترحها الصاغ صلاح سالم عندما طلب من الانجليز أن تتدخل دولتا الحكم الثنائي لإنهاء التمرد . فقد تصرفت الحكومة الوطنية تصرفاً اتسم بكل المسئولية ،فلم تلجأ مثلاً إلى التشفى أو إصدار الأحكام الجائرة ،بل أعطت المتهمين كل الفرص للدفاع عن أنفسهم بل أكثر من ذلك عينت المحامين للدفاع عنهم ـ الشىء الذى أشاد به حتى أعداء الحكومة أنفسهم . ولم يحن الوقت بعد للكشف عن أغوار تلك المؤامرة الدنيئة التى دفع ولا يزال يدفع لها أغلى الأثمان .

مشكلة الجنوب .. والحل السلمي

بعد إبرام اتفاقية السودان بين دولتى الحكم الثنائي سنة ١٩٥٣ ،نشطت الأحزاب الشمالية فى خلق فروع لها فى جنوب البلاد ، غير أن الجنوبيين كان يسيطر عليهم عدم الثقة والخوف من الشماليين ، وهو خوف قد زرعه ونماه الإنجليز منذ عهد طويل . وجاءت حوادث ١٩٥٥ السالفة الذكر لتكون بداية لتمرد استمر عشرات السنين ، ومازال . فقد لعبت قوى كثيرة دوراً فى هذا التمرد ، مثل الكنائس ، وكل القوى التى يهمها حدوث انهيار دستورى يعيد الوضع إلى ما كان عليه من قبل ، أي إلى الحكم الثنائي .

والحديث عن الجنوب والتمرد فيه ، يقودنا إلى النظر فى طريقة معالجة مشكلة الجنوب التى أزمنت وتفاقمت .

وقبل أن نخوض فى طرح الحلول ، لابد أن نوضح طبيعة المشكلة ،فمشكلة الجنوب هي فى المقام الأول مشكلة سياسية كما قلت من قبل ، وإن النظر إليها من أية زاوية أخرى يكون عبثاً لا طائل تحته ، بل إنه يؤدى إلى مزيد من التمزق . فحاجز الكراهية بين الشمال والجنوب قد خلقه الاستعمار منذ البداية ،مستخدماً كنائسه التبشيرية ،

ثم ألحقها باحتلاله العسكري الذى وضع كل شيء في يده . وعندما جاءت حكومة عبود نظرت للمشكلة على أنها مشكلة عسكرية فحاولت حلها عسكرياً مما زاد الأمر سوءاً وانتشر التمرد فى كل أطراف الجنوب ، ففر من ذلك الجو الذى تملأه رائحة البارود كثير من المثقفين الجنوبيين ولجأوا للغابات فتلقفتهم الإرساليات وقدمت لهم المعونات العسكرية والمادية والإعلامية ، وصوروا لهم الشمال على أنه عدو للمسيحية وأنه يريد القضاء عليها فى أفريقيا كلها ، ثم تشكلت فى المنفى منظمات سياسية وعسكرية ، فقام حزب سانو الذى كان له نشاط واسع فى أروقة الأمم المتحدة وفى كل وسائل الإعلام الأمريكية والأوربية ، وقد ساعده على ذلك مجمع الكنائس . كذلك ظهر تنظيم عسكرى باسم « الأنانيا » ، وهو اسم لحشرة سامة قاتلة . وقد أصبح هذا التنظيم أخطر التنظيمات التى ظهرت فى الجنوب ، فهو تنظيم يرفض من حيث المبدأ التفاهم بين الشمال والجنوب ، وقد وجد مساعدات كثيرة مكنته من نشر الذعر والاضطراب فى كل أنحاء الجنوب فهاجم القرى ، وسبى النساء ، ونهب الماشية والأبقار ، كما اختطف الشبان الصغار لتربيتهم وتدريبهم عسكرياً لخدمة الحركة .

ثورة أكتوبر والحل السياسي سنة ١٩٦٤ :

بعد قيام ثورة أكتوبر ، واجهت حكومة سر الختم الخليفة ، التى جاءت للحكم بعد سقوط الحكم العسكري ، هذا الموقف المضطرب فى الجنوب . فرفعت شعار الحل السلمي لمشكلة الجنوب ، وأعلن رئيس الوزراء العفو العام عن جميع السودانيين الذين نزحوا للخارج نتيجة لتلك الاضطرابات . كما منح العفو للذين حكم عليهم غيابياً والمطلوبين للمحاكمة . وكذلك ناشد الجميع العودة للوطن للتفاهم بدل التناحر ، كما أرسل بعض وزرائه إلى الدول المجاورة مثل أوغندا ، وكينيا ، والحبشة ، لتوقيع اتفاقيات العودة وتطمين الجميع أن كل المشاكل يمكن أن تحل سلمياً . كما وعد برفع حالة الطوارىء ، التى كانت مفروضة آنذاك ، متى ما تجاوب الفارون مع قرار العفو والعودة . وقد اتصل أولئك الوزراء بزعماء التمرد فى الخارج ، خاصة زعماء سانو ، وتحدد موعد انعقاد المؤتمر للمصالحة فى جوبا فى ٦ فبراير سنة ١٩٦٥ . غير أن ظروف التمرد وعدم استقرار الحال فى الجنوب قد استدعيا عقد المؤتمر فى الخرطوم بدلاً عن جوبا فى مارس ١٩٦٥ . وقد عقد المؤتمر فعلاً وحضره إلى جانب المؤتمرين مندوبون مراقبون من أوغندا وكينيا ، وتنزانيا ، ونيجيريا ، ومصر والجزائر . وقد سمى هذا المؤتمر باسم مؤتمر المائدة المستديرة .

مؤتمر المائدة المستديرة :

فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ ، عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى الخرطوم وحضره

مراقبون من الدول الأفريقية والعربية ، ليشهدوا حرية المناقشات وما تتمخض عنه .
وكان جو المؤتمر مليئا بالحذر والريب والشكوك ، وتبودلت فيه الآراء بحرية تامة وصراحة ووضوح . وكان طبيعياً أن تتباين الآراء بين المطالبين بالانفصال الكامل عن الشمال ، والمطالبين بحكم ذاتى فيدرالى فى إطار السودان الموحد .

وقد قابل السودانيون الشماليون آراء إخوانهم الجنوبيين برحابة صدر وعقول مفتوحة . وكان الإقناع والاقتناع هو السبيل الوحيد ؛ لأن الشماليين كانوا يقدرون ظروف إخوانهم الجنوبيين وما تعرضوا له من إقحام لأفكار مغرضة ضد إخوانهم فى الشمال خلال نصف قرن من الزمان لم يسمعوا فيه شيئاً حسنا عنهم .

دارت المناقشات فى هذا الجو المشحون بالشكوك والظنون ، فلم يصل الطرفان إلى قرار محدد ، وإن كانوا قد هيأوا الجو لمزيد من التفاهم والتقارب . لذلك انتهى المؤتمر إلى الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة من اثنى عشر عضوا لتضع الأسس المشتركة للانطلاق إلى تفاهم أكمل وأشمل . وفى هذا الوقت كان الوضع فى الجنوب كما هو ، ونشطت منظمة الأنانيا التى كانت تجد الدعم المتزايد من الإرساليات الكنسية والقوى المعادية لوحدة السودان ، والتى كانت ترفض مبدأ التفاهم .

انتخابات سـنة ١٩٦٥ :

فى يونيو ١٩٦٥ ، جرت الانتخابات العامة لقيام جمعية تأسيسية لوضع الدستور الدائم للبلاد من جهة ، ولتكوين برلمان يراقب الحكومة من جهة أخـرى . وبعد الانتخابات تكونت حكومة ائتلافية من الحزبين الكبيرين ، الوطنى الاتحادى والأمة ، وأختير رئيساً لها الأستاذ محمد أحمد المحجوب من حزب الأمة .

ولما كان الوضع فى الجنوب يزداد تدهورا ، كان أول عمل قامت به الحكومة هو إعلان سياستها تجاه الجنوب . وزيدت فى الوقت نفسه قوات الجيش وأسلحته حتى يستطيع كبح جماح التمرد والمتمردين ، وخاصة أن الأنانيا قد زادت من نشاطاتها ورفضت كل حل سلمى أو التفاهم عليه . وقد نجح الجيش فى تحجيم نشاط المتمردين الذين انتشرت معسكراتهم وكثرت اعتداءاتهم حتى اعتبروا أنفسهم دولة داخل الدولة ، فأقاموا المحاكم الخاصة بهم ، وفرضوا الضرائب على المواطنين واعتبروا كل من يتعاون مع الشمال خائناً ، وهكذا .

ولكن بعد أن تمكن الجيش من إعادة بعض الاستقرار إلى الجنوب ، عاد للسلاطين نفوذهم ، فعادوا يمارسون سلطاتهم تحت إشراف السلطة وحمايتها .

وكان قد صاحب العمل العسكرى نشاط سياسي ، فتكونت لجان خاصة لتطوير الجنوب اقتصادياً ، كما أصلحت الطرق والقناطر وأعيدت المراكز الصحية . وقد سافر

رئيس الوزراء إلى الدول المجاورة ، اديس أبابا ونيروبى وكمبالا وغيرها ، لشرح الموقف ومطالبة المسئولين فى تلك البلاد للمساهمة فى الاستقرار وذلك بوقف المساعدات للمتمردين .

ففى سنة ١٩٦٦ ذهبت ضمن وفد الحكومة برئاسة رئيس الوزراء آنذاك محمد أحمد محجوب إلى نيروبى لحضور اجتماع دول شرق أفريقيا . وهناك التقينا بعدد من رؤساء دول شرق أفريقيا وكان من بينهم « موبوتو » ولما كانت بيننا وبين الكونغو مشاكل حدودية رأينا أن نجتمع بالرئيس موبوتو للنظر فى حلها ، فكلف رئيس وزرائنا سفيرنا فى نيروبى آنذاك محمد ميرغني بإعداد غداء فى منزله دعونا له الرئيس موبوتو . وكان موبوتو صريحاً فى آرائه عن مشاكل أفريقيا . ولا أنسى رأيه - الذى أشرت له سابقاً - فى البعثات التبشيرية المسيحية . فقد قال تعبيراً غريباً وهو يصف دور الكنائس التبشيرية ، وكان منفعلاً وهو يتحدث قال : إن الكنائس التبشيرية أخطر من الإله نفسه ، لأنها هى التى مهدت للاستعمار فى أفريقيا . ولما كان التعبير فى نظرنا كمسلمين يرقى إلى الكفر فلقد تساءلنا عما يعنيه بتعبيره هذا ، فقال : أنا مسيحي كاثوليكي وأعنى بقولى ان الإرساليات التبشيرية تلعب دوراً خطراً وتعاقبنا أكثر من عقاب الله لنا .
ثم ختم حديثه بأن نصح لنا لحل مشكلة التمرد فى الجنوب أن نستعين بالبابا نفسه ، وأبدى استعداده للمساعدة فى هذا الأمر وشكرناه على ذلك . وبالفعل أرسل رئيس الحكومة وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، جمال محمد أحمد ، لينضم إلى سر الختم الخليفة سفيرنا فى روما ويقابلا قداسة البابا ليساعد على استقرار التمرد فى الجنوب .

وفى هذا الصدد يقول محمد أحمد محجوب فى كتابه سالف الذكر : « تقدم لى « موبوتو » باقتراح مهم ، ونصحنى ببدء الحوار مع البابا بولس السادس ، لأنه يعتقد أن معظم الثوار فى جنوب السودان من الكاثوليك مثله . وأن الكنيسة الكاثوليكية هى اقوى على الأرض من الله . ويجب علىّ أن اكوْنَ حريصاً . ثم عرض أن يستخدم مساعيه الحميدة بالنيابة العامة من البابا » .

وبالفعل فقد نجحت حملة رئيس الوزراء وحكومته إلى حد بعيد فى استقرار الأوضاع فى الجنوب وأثمرت تلك المجهودات فى عودة كثير من اللاجئين فى البلاد الأفريقية للسودان ، حيث كونت لجان لاستيطانهم . كما قام رئيس الوزراء وبعض وزرائه بزيارة للأقاليم الجنوبية لمعرفة الأحوال عن قرب ومعرفة احتياجات الجيش كما أعطى السلاطين وزعماء القبائل - بناء على طلبهم - الأسلحة التى طلبوها لحماية أنفسهم وقبائلهم .

ومنذ حوادث التمرد فى توريت سنة ١٩٥٥ انحصر نشاط المتمردين فى المديرية

الاستوائية ، التى كانت الإرساليات منذ البداية قد ركزت نشاطها فيها . والسبب فى ذلك أن المديرية الاستوائية ، على عكس بقية مديريات الجنوب ، تجمع شتاتا من الأقليات الجنوبية ، مما سهل على الإرساليات حرية العمل التبشيري . ذلك أن مديريتي أعالى النيل وبحر الغزال تسكنها القبائل النيلية الكبيرة التى تعتز بانتمائها السودانى وبعراقتها وبثرواتها ، الشيء الذي وقف حائلاً بين المبشرين وأهدافهم . والاستوائية بالرغم من أنها أصغر المديريات الجنوبية وأقلها سكاناً وأفقرها موارد إلا أن نشاط الإرساليات فيها قد كان كبيراً . فانتشرت فيها الكنائس والمدارس التبشيرية - وانحصر التعصب فيها وحدها .

وفى هذه الأثناء ، كانت لجنة مؤتمر المائدة المستديرة قد أقرت وجوب قيام نظام « حكم إقليمي » ليحقق نوعاً من « الحكم الذاتى » للمديريات الجنوبية مع احتفاظ الحكومة المركزية بالشئون الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية ؛ وأن يكون الإقليم الجنوبى موحداً . وفى يوليو سنة ١٩٦٦ استقالت حكومة محجوب وحلت محلها حكومة برئاسة السيد الصادق المهدى ، التى بقيت فى الحكم تسعة أشهر ظل الوضع فيها على حاله .

انتخابـــات ١٩٦٧ :

عندما جاءت انتخابات ١٩٦٧ كان الموقف فى الجنوب قد تحسن نوعاً ما . فجرت الانتخابات هذه المرة - بعكس ما حدث فى ١٩٦٥ - فى كل أنحاء السودان بما فى ذلك الجنوب . وقد اشتركت فيها كل الأحزاب الشمالية والجنوبية عدا حزب جبهة الجنوب بزعامة « كلمنت امبورو » . فزاد عدد ممثلى الجنوب فى البرلمان ، إذ فاز حزب سانو ، بزعامة وليم دينق ، بعشرة مقاعد ، وفاز الحزب الوطنى الاتحادى بأربعة مقاعد ، كما فاز ثلاثة من المستقلين ، وفاز اثنان من حزب الوحدة السودانى . وبذلك يكون المجلس الجديد قد ضم كل الشخصيات السياسية البارزة من أبناء الجنوب مثل وليم دينق و« لويجي أدوك » عضو مجلس السيادة السابق ، كما ضمت الحكومة الجديدة فى مايو سنة ١٩٦٧ ثلاثة من الوزراء الجنوبيين هم هلرى باولو لوقالى ، وبوث ديو ، والفرد وول بحيث أصبحت الحكومة تضم ممثلين لجميع الأحزاب الجنوبية مما ساعد كثيراً فى تهدئة الأحوال فى الجنوب .

كان « الفرد وول » الذي عين وزيراً للأشغال ، قد قبل الوزارة دون استشارة حزبه « سانو » . وقد أدى هذا إلى انقسام فى الحزب ، بحيث أصبح هناك جناح وليم دينق ، وجناح الفرد وول . وفى يونيو ١٩٦٨ ، انضم كلمنت امبورو رئيس جبهة الجنوب إلى

الحكومة . وهكذا أصبحت القوى السياسية الجنوبية كلها ممثلة فى الحكومة وفى الجمعية التأسيسية ، وكان لها صحفها الخاصة ودورها .



الفصل الحادى عشر

القضيــة العربيــة



أخذت القضية العربية صوراً وأشكالاً ومفاهيم متعددة ، فهي بمعناها الواسع تعنى قضية الأمة العربية كلها ، تاريخياً وحضارياً وتطوراً ، وسقوط الأمة العربية في قبضة الإمبراطورية العثمانية ، وحكمها الجائر ، قد أفرز أفكاراً جديدة ، فأخذت القضية العربية معنى البعث العربي ، ثم البعث القومي والوحدة العربية . وهى كلها مسميات تنطلق من فكرة واحدة ، هى إحياء الأمجاد العربية الضائعة .

أما الآن فإن القضية العربية قد انكمشت لتعنى فقط قضية الشعب الفلسطيني المشرد ، وقيام دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي ، ولما كانت إسرائيل لا تعدو أن تكون قلعة أمريكية في الوطن العربي لتحمي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، فقد أصبح النظر إلى القضية العربية كقضية تحرر من النفوذ الأمريكي وكل المطامع الاستعمارية الأخرى .

وعندما قرر مجلس الأمن في سنة ١٩٤٧ ، مبدأ تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، سارعت كل من الدولتين الأعظم ، أمريكا والاتحاد السوفييتي ، إلى احتضان الدولة الجديدة لتجعلها تسير في فلكها ، وكان لكل منهما استراتيجيته وأهدافه من احتضان ذلك الوليد الجديد « اسرائيل » .

فقد ساعد الاتحاد السوفييتي اليهود بإمدادهم بالسلاح عن طريق تشيكوسلوفاكيا ، وساعدتهم الولايات المتحدة بالمال والسلاح معاً .
كان الأمريكان يرمون من وراء تأييدهم لإسرائيل إلى خلق دولة بل قلعة وقاعدة حربية ، تحمي مصالح أمريكا في المنطقة من جهة ، وتقف حائلا دون تسرب النفوذ الشيوعي إليها من جهة أخرى .

وكان الاتحاد السوفييتي يريد من وراء تأييده لإسرائيل أن يخلق أيضا قلعة شيوعية

يمكن القفز منها على الدول العربية لنشر الفكر الشيوعي والسيطرة على منابع النفط والثروات العربية ، ودحر المخطط الأمريكي .

مضى الصراع بين الطرفين ، كل يُهجِّر إلى الدولة الجديدة اليهود من عنده ، غير أن أمريكا ، التي وجدت المساندة من الدول القديمة التي كانت تستعمر المنطقة كإنجلترا وفرنسا ، قد استطاعت أن تسيطر على الموقف تماماً وتبعد الاتحاد السوفييتي من المنطقة ، ولعل هذا يفسر لنا التحول في موقف الاتحاد السوفييتي من التأييد لإسرائيل إلى معاداتها ومساعدة الدول العربية .

لقد كان هذا يحدث أمام العرب وأمام حكوماتهم ، ولكنهم لم يأبهوا به ، ولم يأبهوا بالنوايا المبيتة لهم جميعاً ، فلقد كانت الحكومات العربية كلها واقعة تحت سيطرة الدول الكبرى ، بل كانت المنطقة عبارة عن دويلات هزيلة خلقها الاستعمار ووضع على رأسها أنصاره ، أما الشعوب العربية فقد كانت مسلوبة الإرادة ممزقة النفس ، لذلك كان بورقيبة أكثرهم واقعية حين نادى بقبول التقسيم آنذاك على أساس أن تقوم بجانب إسرائيل دولة عربية تتولى هى مواجهة إسرائيل وأن تمدها الدول العربية بالمساعدات اللازمة فهي - أي الدولة تلك - تستطيع على الأقل أن تكون شوكة في جانب إسرائيل تمنعها من الاستقرار والتطور والتقدم ، غير أن الجميع قد ثاروا على بورقيبة واتهموه بالخيانة ، وعاد أولئك المتهمون يطالبون بعد أربعين عاماً بأقل مما طالب بورقيبة به في ذلك الوقت .

كان بورقيبة عندما طالب بقبول التقسيم يعلل رأيه بالآتي :

أولا : أن التقسيم أصبح حقيقة واقعية ومؤيدة دولياً .

ثانياً : أن الرقعة التي منحت لدولة إسرائيل صغيرة وليس لها مقومات الدولة .

ثالثا : أن قيام الدولة العربية سوف يؤدي إلى عدم استقرار إسرائيل وبالتالي يعطل هجرة اليهود إليها .

رابعاً : إن مواجهة إسرائيل من قبل الدولة العربية تلك سوف يعفي الدول العربية من الدخول كلها في معركة ضد دولة إسرائيل الناشئة ، حتى لا تبدو الحرب وكأنها حرب عربية يهودية مما قد يثير العطف على إسرائيل . وحتى لو هزمت تلك الدولة العربية أمام إسرائيل فهى خير من هزيمة الدول العربية كلها كما حدث من بعد .

ولكن .. قامت دولة اسرائيل ولم تقم الدولة العربية ، وبالفعل بدأت هجرة اليهود من كل مكان إلى إسرائيل كما بدأت هجرة العرب الخارجة من إسرائيل . ثم قامت حرب سنة ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل ، ودخلها العرب دون دراسة ودون اتفاق ودون تخطيط .

فكانت الهزيمة الأولى .. ثم جاء الاعتداء الثلاثي سنة ١٩٥٦ ، ثم حرب الأيام الستة التي استولت فيها إسرائيل على الضفة الغربية ، والجولان ، وسيناء ، والعريش وكانت المذلة الكبرى التي نعيشها حتى الآن .

وفي سنة ١٩٦٣ ، بدأت إسرائيل في تحويل مياه نهر الأردن من جهة بحيرة طبرية الشمالية إلى صحراء النقب دون اعتبار للتحذيرات والتهديدات العربية .

وعندما وضع بروتوكول الأسكندرية سنة ١٩٤٤ ، الخاص بالجامعة العربية نص فيه على أن هدف الجامعة هو الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التي تعقدها تلك الدول المذكورة ، والتي كان عليها أن تعقد اجتماعات دورية لتقوية العلاقات بين تلك الدول وتنسيق خططها السياسية لضمان تعاونها وحماية استقلالها وسيادتها ضد أي عدوان ، والاشراف عموماً على شئون البلاد العربية ومصالحها . كما اشير في البروتوكول المذكور إلى أن فلسطين تكون جزءاً هاماً في العالم العربي وأن حقوق عرب فلسطين لا يمكن المساس بها دون الإضرار بسلام العالم العربي واستقراره . وأن التعهدات التي تربط الحكومة البريطانية والتي تنص على وقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية ، وتحقيق استقلال فلسطين ، حقوق عربية دائمة يشكل تنفيذها السريع خطوة نحو الهدف المنشود نحو استقرار السلام والأمن ، وهكذا .

ومع ذلك أتمت إسرائيل ، وسط جعجعة العرب وتهريجهم تحويل مياه نهر الأردن في ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، فماذا فعل العرب ؟

بدأت سياسة المؤتمرات التى عادة ما تتم بعد أن تكون إسرائيل قد أتمت ما تريد إتمامه ، فتقرر عقد أول مؤتمر قمة عربي في نفس الشهر في القاهرة ، وتم في هذا المؤتمر الاتفاق على عقد مؤتمر قمة أخر في الأسكندرية في سبتمبر سنة ١٩٦٤م ، وفي سنة ١٩٦٥ تقرر عقد مؤتمر لرؤساء الوزارات في القاهرة ، ثم عقد مؤتمر قمة في نفس السنة في الرباط ، كان مسرحاً للصراع بين سوريا والعراق قبل البدء في مناقشة موضوع تحويل مياه نهر الأردن .

وكان قد تقرر من قبل إقامة قيادة عسكرية عربية موحدة ، ولكنها لم تفعل شيئاً ، وما كان لها أن تفعل شيئاً إزاء الجو العدائي بين الدول العربية نفسها . ففي اجتماع الرباط قدم الفريق على عامر رئيس هيئة القيادة العربية الموحدة تقريراً عن الموقف العربي العسكري أوضح فيه ضعف العرب عسكرياً أمام قوة اسرائيل . وانفض المؤتمر دون اتخاذ أي قرار ولم يفعل شيئاً غير زيادة الفرقة بين بعض دوله ، ولما رأى الملك فيصل ذلك فكر في قيام وحدة إسلامية ، بعد أن يئس من وحدة عربية ، غير أن هذا

التفكير لم يرق في نظر عبد الناصر ، الذي اعتبر هذا العمل ضده . بل وضد فكرة القومية العربية التي كان ينادي بها . لذلك شنت وسائل الإعلام المصرية حملة ضارية ضد الملك فيصل وفكرته تلك ، وقرر عبد الناصر أن يعمل بطريقته الخاصة دون اعتبار لضرورة توحيد الجهد العسكري العربي ، وقال إنه مستعد لحرب إسرائيل وحده ، وهكذا دخل في حرب سنة ١٩٦٧ ، وهزم العرب فيها هزيمة منكرة .

وهنا ، لابد أن يتساءل المرء ، هل كان عبد الناصر جاداً في دخوله الحرب ؟ وهل كان يظن فعلا أن إسرائيل حشرة يمكن أن يقذفها إلى البحر ، وأن مصر لديها أكبر قوة ضاربة في الشرق الأوسط ، وانه يستطيع دحرها منفرداً ؟

لا شك أن عبد الناصر كان جاداً في الحرب ، وأنه كان مضللا في قوته وفي قوة عدوه . وإلا لما أعلن هذه الحرب بهذه الصورة الدراماتيكية ، فقد طرد قوات الأمن . وقفل المضايق وهكذا .. فهل يمكن أن يكون هذا العمل مجرد مناورة أو (تهويش) لعدو خطر مثل إسرائيل ؟!

لقد كانت حسابات عبد الناصر كلها قائمة على أسس من التضليل . فقد ذكر لي مرة أن أجهزة أمنه كانت تعطيه تقارير كاذبة ..

وهناك شيء آخر مهم جداً ، هو أن عبد الناصر قد اتخذ قراره بالحرب دون استشارة خبرائه العسكريين ، وأيضا دون استشارة أصدقائه السوفييت . فقد حدثني جنرال سوفييتي بعد الحرب قائلا : إنهم نصحوه بعدم التورط في حرب مع إسرائيل أو تركها تحدد له معاركه .

وكان انطباعي الشخصي عن عبد الناصر ، رغم ذكائه ورغم وطنيته ، أنه رجل يستجيب للاستفزازات وسريع ردات الفعل ، وهذا ما توضحه أحداث حرب التدخل ، إذ أنه أمم قناة السويس كرد فعل على سحب أمريكا لتعهدها له بتمويل السد العالي ، وهذا كما قلت رأي شخصي وهو رأي أبعد ما يكون عن المسائل العسكرية ، ولكن نتائج الحرب كلها ساقتني إلى هذا المفهوم ، كما أنه حتى اليوم لم يتحدد بعد وبصورة قاطعة من هو المسئول عن شن تلك الحرب اللعينة التي أدت إلى تكسيح القوى العسكرية العربية والأمة العربية كلها .

وهناك بالطبع رأي آخر يرى أن عبد الناصر لم يكن جاداً في الحرب ، وأن قيامه بتحركاته تلك كان فقط نوعا من أنواع المناورات السياسية بغرض تخويف إسرائيل وتهديد أمريكا ومصالحها في المنطقة .

لقد حدثني جنرال مصري صديق ، لست في حل من ذكر اسمه ، أن دبابات الجيش المصري لم يكن لديها الوقود الكافي وأن سائقيها لم يكونوا مدربين تدريباً كاملاً ، وأن

قوات الجيش لم تستشر ولم تضع خطة حرب ، وأن القرار بالحرب جاء من القائد الأعلى كقرار سياسي وليس كقرار عسكري ، وأن الجيش المصري الذي يقال إنه قد هزم ، قد ظلم لأنه لم يحارب أصلا ، وإنما فوجىء بوجوده في معركة لا يعرف عنها شيئاً .

ويضيف الجنرال : إن عبد الناصر لاشك كان يناور فقط . لأنه لم يشرك معه أية دولة من دول المواجهة أو غيرها . وحتى الملك حسين الذي اشترك في آخر لحظة اشترك من منطلقاته العربية والأخوية فقط . وإن السوريين الذين كانوا سبباً في خلق جو الحرب لم ينسقوا مع مصر ، ومصر لم تنسق معهم .

ولعل هذا الحديث يوضح أن عبد الناصر كان مضللا حقيقة بالنسبة لقوة عدوه على الأقل .

وبانتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة ، واحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء والسيطرة على قناة السويس ، أصبحت القضية العربية أشد تعقيداً . إذ أصبحت إسرائيل صاحبة اليد الطولى في المنطقة تساندها أمريكا علناً ، حتى أصبح عدو العرب هو أمريكا بكل قوتها وثقلها .

فما الحل إذن ؟ ولكن قبل الإجابة على هذا السؤال لابد من توضيح الآتي :

أولا : أن العلاقات بين الدول العربية لم تكن في يوم من الأيام أسوأ مما هي عليه الآن ـ فالدولة الكبرى الرائدة مصر ، عقدت اتفاقات كامب ديفيد وبالتالي عزلت تماماً عن الأمة العربية ، وخطر انفصال مصر عن الجسم العربي ليس سياسياً فحسب وإنما عسكرى أيضا ، فهي مركز الثقل العسكري في أية معركة مع إسرائيل .

ثانيا : انقسمت الدول العربية بالنسبة لقضية فلسطين إلى دول معتدلة وأخرى متطرفة عرفت باسم دول التصدى والصمود .

ثالثا : نشوب حرب الخليج التي أضعفت دولة من دول المواجهة هي العراق . كما أنها أضعفت التضامن الإسلامي الذي كان يشكل سنداً للقضية العربية .

رابعا : توسعت إسرائيل باحتلالها لبنان وتعميق الخلافات بين أبنائه مما حول الأنظار عن القضية العربية الأساسية إلى قضية لبنان .

وإزاء هذا التمزق المريع يصعب النظر إلى القضية العربية من زاوية الحل العسكري . والسؤال الآن هل هناك فرصة للعرب في حل سياسي ؟ أقول : إنه ليس هناك من آمن بالحل السياسي أكثر من السادات ، الذي سار فيه إلى حد اتهامه بالخيانة ، بل ساقه إلى أن يلقى حتفه . لقد ذهب السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧ وسط دهشة العالم وحيرته دون أن يستشير أحداً حتى أقرب وزرائه مما دفع وزير خارجيته اسماعيل

فهمي ومساعده محمد رياض إلى الاستقالة . ولم يستشر بطبيعة الحال أي زعيم عربي آخر .

ولا أود أن أسوق ما حدث بعد ذلك من اتصالات ، وما تم في كامب ديفيد لأنه أمر يعرفه كل مواطن عربي .. ولا أود أيضا أن أشير إلى الآثار التي ترتبت على هذا العمل واكتفى بالقول بأنها مزقت الأمة العربية تمزيقاً كاملا .

ومرة أخرى نعود للسؤال ما الحل إذن ؟ إن لم يكن الحل السياسي سهلاً وكذلك الحل العسكري ؟

ودون لف أو دوران ، أو محاولة لادعاء الفهم السياسي ، أقول إن حل القضية العربية في يد أبناء الشعوب العربية ، وليس فى يد حكوماتها التى ظلت تنظر إلى هذه الحالة دون أن تحرك ساكناً ، بل إن بعضها قد ايد اتفاقات كامب ديفيد تأييداً سافراً ومباشراً ، وأيدها آخرون تأييداً بالمواقف السلبية .

وإننا نسمع اليوم من كثير من زعماء العرب ، وليس السادات وحده ، أن حل القضية العربية كله في يد أمريكا ، وأمريكا هي التي خلقت إسرائيل وغذتها ورعتها ، ونمتها وجعلتها حارسها وكفها الباطش في المنطقة . إن الحل ، وهو ليس بالشىء الجديد ، هو فى لاءات الخرطوم الثلاثة : لا تفاوض ولا صلح ولا اعتراف بإسرائيل ، فلو أن الأمة العربية تمسكت بهذه اللاءات وسارت على ضوئها لما كنا في هذه الحالة المذلة التي نعيشها اليوم . والآن قد مضى على لاءات الخرطوم أكثر من خمسة عشر عاماً ، تم فيها التفاوض والصلح والاعتراف باسرائيل ، بل وتطبيع العلاقات معها . كل هذا قد حدث من صناع القرار عندنا ، أو تحت نظرهم وسمعهم ولكنهم صامتون لا يتحركون . بينما تحركت اسرائيل وأصبحت تسرح وتمرح كما تشاء في لبنان ، وغداً في سوريا ، وبعدها في العراق ودول الخليج والسعودية - ستأكلها واحدة تلو الأخرى ، فهل ستصمت الشعوب العربية ؟

واهم أي حاكم لو ظن أن هذا سيحدث دون أن يؤثر دفق الماء البارد على حرارة الشعوب كما أثر عليها عقب قرارات مؤتمر القمة بالخرطوم سنة ١٩٦٧ . فلقد رأت الشعوب العربية كيف أن إسرائيل اجتاحت لبنان . وكيف دكت المدن والقرى والمخيمات . والدول العربية واقفة تتفرج أو تدعو لمؤتمر قمة هنا وهناك دون أن تفعل شيئاً ولم يبق أمام الشعوب إلا أن تتولى الأمر بنفسها ، وهذا سيقود حتما إلى انهيار عروش والإطاحة بحكومات . وإنى أرى أن الثورة الكبرى تتجمع ولابد أن تنفجر ، طال الزمن أو قصر .

وليس هذا نوعاً من التحريض للشعوب ضد حكوماتها ، ولكنها الحقيقة رضيتم أم

أبيتم . فقد تخاف الشعوب ردحاً من الزمن ، وقد تصمت حائرة ولكنها لابد أن تتحرك في النهاية ، وهذه هى سنة الحياة ومنطق التاريخ . ولقد أعذر من أنذر .

حرب الأيام الســـتة

لست أدرى لماذا سميت هذه الحرب بحرب الأيام الستة ، مع أنها حرب الساعات الست ، إن أردنا مواجهة الحقيقة ، لأن الحرب قد حسمت قبل اندلاعها وقتلت في مهدها ، والساعات الست هي الساعات التى دُمرت فيها أسلحة الطيران العربية في مدارجها . أما الأيام الستة فهي التى تبدأ بإعلان الحرب ، وقرار وقف إطلاق النار . هذا التفسير هو ما قاله لي أحد الأصدقاء من كبار الضباط المصريين والذي يعتقد أنه لم تكن هناك حرب أصلا لأن الجيش المصري لم يحارب ، وإنما كانت هناك إبادة له فى غفلة من القيادة السياسية والعسكرية في مصر .

وأغرب من تسمية حرب يونيو بحرب الأيام الستة ، هو إطلاق اسم النكسة على الهزيمة . فقد سموها دون حياء ، نكسة . ولست أدري كيف تكون الهزيمة إذا كانت حرب يونيو نكسة ؟ ولكنه المنطق العربي المعكوس دائماً ، والاستخفاف بعقول المواطنين أبدا . فإذا كانت إسرائيل ، بملايينها الثلاثة قد احتلت سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة ، واغتصبتها من أيدي مائة من الملايين من العرب نعتبرها نكسة ، فكيف نعتبر الهزيمة إذن ؟

إن سياسة كثير من الحكومات العربية قد بنيت على احتقار المواطن العربي والاستخفاف به وبعقله .

وإعلامنا العربي ـ عفا الله عنه ـ قد ساهم عن وعي وإدراك في تضليل الأمة العربية عن حقيقة نفسها وعن حقيقة أعدائها . فلقد ظلت وسائل الإعلام العربية من صحافة وإذاعات مسموعة ومرئية ظلت كلها تضلل المواطن العربي وتردد له على مدى سنوات طويلة أن إسرائيل لا تعدو أن تكون حشرة وأن جيش أية دولة عربية مهما صغر كفيل بالقضاء عليها وإلقائها إلى البحر . وسوف أعود للحديث عن دور الإعلام العربي فيما يلي من حديث . ولكن هناك أسئلة لابد من الرد عليها أولاً قبل الحديث عن الهزيمة وهي :

أولا : هل كان سبب الهزيمة هو جهل العرب بفنون الحرب ؟

ثانيا : هل هو ضعف السلاح العربي وقوة سلاح العدو ؟

ثالثا : هل هو تفوق العدو العددي ؟

رابعاً : هل هي ميزة استراتيجية للعدو علينا ؟



مع عبد الناصر فى منشية البكرى

ما السبب الحقيقي إذن ؟

لا أحد يستطيع أن ينكر أن تاريخ الأمة العربية ملىء بالأمجاد العسكرية ، والانتصارات الحربية ، أو يقول : إن هذه الأمة التى خرجت من بطن الصحراء وامتدت فتوحاتها إلى مطلع الشمس وانتهت إلى مغربها تجهل فنون الحرب أو أنها جبانة . لأن التاريخ يشهد على عكس ذلك . وقد حارب العرب خارج حدودهم ، وخاضوا المعارك فى كل بقاع الأرض شرقاً وغرباً ، وانتصروا على كل ظروف الطبيعة . غير أن هذه الأمة إن أصابها الركود والجمود مؤقتاً ، فإن ذلك لن يؤثر على طبيعتها ، وإنها متى استيقظت لابد أن تعيد أمجادها .

أما الحديث عن عدد العدو وعددنا فحديث خرافة ، فالعرب مائة مليون واليهود ثلاثة ملايين فقط ، غير أن العدد في (الليمون) كما يقول المثل . فلم تعد الكثرة العددية هي التى تحدد الهزائم والانتصارات ، بل العدة والاستعداد والعلم ، هو الذي يحددها ، فانجلترا التى كانت تملك امبراطورية لا تغيب الشمس عنها كان تعدادها آنذاك لا يزيد على الثلاثين مليوناً بينما تستعمر شعوباً تعد بالمليارات ، ومثلها فرنسا وكل الدول الاستعمارية .

أما الميزة الاستراتيجية فقد كانت في الواقع عند العرب الذين يحيطون بإسرائيل إحاطة السوار بالمعصم . غير أن بعض الناس يرون أن أمريكا هي التى كانت تحارب العرب وليست إسرائيل ، وأن إسرائيل لم تكن ولن تكون ذلك الشريط الساحلي على شرق البحر الأبيض المتوسط بل هي ولاية أمريكية خارج أمريكا . وقلعة من قلاعها الاستراتيجية العالمية .

فإذا لم ندرك هذه الحقائق ، فإننا نصبح مثل « دون كيشوت » نحارب طواحين الهواء .

صناع القرار في عالمنا العربي :

إن المسئول الأول والأخير عن تمزيق هذه الأمة هم صناع القرار فيها ، أي حكامها ، فكل حاكم لا يحرص على شىء كحرصه على بقائه في كرسي الحكم دون اعتبار لمصالح شعبه أو أمته ، وكل حاكم يتخذ قراره دون اعتبار للآخرين . حتى قرارات الحرب والسلم التى تهم الأمة العربية كلها ، لا تتم بالتشاور والتفاهم . ولعل أكبر دليل على ذلك حرب الأيام الستة نفسها ، ونتيجة لهذا لم يكن للعرب خطة موحدة بالنسبة لأي شىء ولم يتفقوا على شىء إلا على ألا يتفقوا ، والحروب التى تدور بين الدول العربية نفسها أكثر من تلك التى تدور بينها وبين أعدائها ، فحرب بين مصر واليمن ، وبين مصر وليبيا ، وبين سوريا والأردن ، وبين المغرب والبوليساريو وهكذا .

أما الجامعة العربية فهي ليست اكثر من منبر للخطابة وحلبة للمصارعة بين الدول العربية ، فلم تحل إشكالا ، ولم توحد كلمة ، حتى انقسمت هى نفسها إلى جامعتين ، إحداهما في القاهرة والأخرى في تونس .

وصناع القرار في المنطقة العربية هم إما حاكم فرد ـ أو أسرة فرد ، أو حزب فرد . أما الشعوب فيالضيعتها . فهي قطع الشطرنج في لعبة الكبار ، وصناع القرار ولا شك أن الاستعماريين يعرفون كل هذه الحقائق بل وإن عملاءهم في الأوساط العربية يعملون ليل نهار على تعميق هذه الخلافات وتوسيعها حتى وصلت الأمور إلى حد رفع العلم الإسرائيلي في عاصمة العرب ، القاهرة ..

إبعاد الشعوب عن مصائرها :

إذن لا تعلم الشعوب العربية شيئاً عن قضاياها ، فالحكومات تنفرد وحدها باتخاذ القرار مهما كانت خطورته ، ودون اعتبار لشعوبها التى ستتحمل في النهاية نتائج كل أخطاء حكامها . ذلك أن معظم الحكومات في المنطقة العربية قد جاءت نتيجة انقلابات عسكرية ، أو مدنية ، لذلك فهي تقرر من موقع السلطة لا من موقع الإرادة الشعبية التى لم تستشر في مجيء تلك الحكومات . مثل هذه الحكومات تخشى أكثر ما تخشى شعوبها لأنها فرضت نفسها عليها .. فهي تخشاها أكثر من خشيتها أعداءها ، ولست في حاجة لأن أسوق الأمثلة على ذلك فكل عربي يعرف وضعه ومكانه في بلده .

ولكن هذا لن يدوم طويلا وإنى أرى كما يقول الشاعر « وسط الرماد لهيب نار وأخشى أن يكون لها ضرام » .

دور الإعلام العربي

للإعلام دوران ، دور داخلي ، وآخر خارجي .

دور الإعلام الداخلي :

لقد أصبح الإعلام في أي قطر جهازاً من اجهزة الدولة المهمة بل لا أكون مبالغاً لو قلت إنه أخطر وأهم أجهزة الدولة .

والإعلام سلاح ذو حدين . ففيه يجتمع الضدان ، الخير والشر ، الهدى والضلال ، العزة والإذلال ، التثقيف والتجهيل . ومن هنا تأتي خطورته .

ولعل أخطر ما فيه أنه لا يأتي البيوت من أبوابها ، وإنما يقفز فوق الحواجز والحيطان والحصون ليخاطب الجميع ويتحدث إليهم داخل غرف النوم يسمعه الكبار والصغار ، النساء والرجال ، فهو مدرسة وجامعة يتلقى الناس منها الإرشاد والتوجيه

حسناً كان أم قبيحاً . وهو تعليم إجباري لا يفر منه حتى الرعاة في الخلاء وسكان الجبال والكهوف .

والإعلام إما أن يكون مسموعاً وهو الأعم لأن كل الناس متعلمين وغير متعلمين يستمعون إليه - مثل الراديو ، وإما أن يكون مرئياً ومسموعاً مثل (التلفاز) ، وأخيراً الإعلام المقروء كالصحف وهذا الأخير يكون مقصوراً على من يستطيعون القراءة . ولنر الآن هل قام الإعلام العربي بدوره المفروض فيه من توعيه وإرشاد للناس ؟

أسارع هنا إلى النفي ، بل وأتهم الإعلام العربي بأنه ساعد على تضليل المواطنين عن كل شيء يخصهم ، وألقى بظلال الشك والجهل حول عيونهم وفي أنفسهم وعقولهم وانحرف بهم حتى عن طريق الفطرة السليمة . فهو في أخطائه المتعمدة قد ارتكب جريمة لا تغتفر . ولكن ما السبب ؟

السبب ، بكل بساطة ، هو أن الإعلام العربي إعلام مؤمم ، والإعلام المؤمم لا يخلق إلا شعوباً مؤممة . شعوباً وأمماً معصوبة العيون كجمل العصارة يدور حول العصارة دون أن يرى أي نوع من أنواع الحبوب يعصرها . فالصحفي ورجل الإذاعة والتلفزيون هو موظف لدى الحكومة ، شأنه في ذلك شأن أي مستخدم آخر لا يملك إلا أن ينفذ ما يؤمر به ، فهو شخص مقيد لا حرية له ولا رأي . وإعلام كهذا ، يشرف عليه رجال كهؤلاء ، لا يعدو أن يكون صوتاً لسيده ، والأدهى أن سيده دائماً حاكم مطلق لا يقبل رأياً غير رأيه ، ورأيه دائماً وأبداً هو أن يسوق شعبه في الطريق التي يرسمها له كما يريد .

لقد ظلت الأمة العربية خلال الربع قرن الأخير ، أو ما يزيد على ذلك قليلا ، يسيطر عليها إعلام موجه . إعلام أقنعها بأن إسرائيل حشرة يمكن سحقها ويمكن إلقاؤها في البحر حتى صدقت الشعوب هذا ، وعاشت فيه وعليه ، ولم تصبح إلا على صوت الهزيمة لتجد تلك الحشرة الصغيرة التافهة مارداً جباراً يسحقها دون رحمة .

لم يعط الإعلام العربي أمته ، إلا أكاذيب وساقها نحو السراب والخراب . وكانت مهمة الإعلام العربي أن يصب الماء البارد على كل من يحس بحرارة الموقف وشدة وطأته ، لذلك كنا نحن في السودان نعاني من شكاوى الآخرين من إعلامنا الحر .

وأحب هنا أن أسوق تجربة عشتها وأنا وزير للإعلام في بلدي (السودان) خلال حرب الأيام الستة ، فلقد كنت بوصفي ذاك على اتصال دائم بوزارة الإعلام المصرية ، أتلقى الأنباء منها شخصياً وأذيعها ، فكان يقال لي إن قواتنا تدق أبواب تل أبيب ، وأن طائراتنا تغطي سماءها وهكذا . وبينما أنا في حمى التضليل هذه ، فإذا بي أسمع فجأة قرار وقف إطلاق النار ، وأعرف الحقيقة المرة والهزيمة

المنكرة . وأن الطائرات العربية في مصر وسوريا والأردن لم تتحرك من مدارجها وإنما حطمت جميعها وهى رابضة على الأرض . فإذا كنت وأنا وزير للإعلام قد ضللت إلى هذا الحد ، فيمكن لك أن تتصور إلى أي مدى يمكن أن يكون المواطن العربي مضللا ، ففي الوقت الذي كنا نهيىء الناس فيه لسماع عبد الناصر يخاطبهم من تل أبيب ليعلن انهيار دولة إسرائيل ، إذا بنا نسمع صوته يعلن من القاهرة الهزيمة وتخليه عن السلطة .

وفي مقابلة لي في سنة ١٩٦٧ ، وأنا عائد من مؤتمر بنزرت بتونس وهو المؤتمر الذي تقرر فيه عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عرجت على مصر ، وكالعادة زرت الرئيس عبد الناصر ، فسألته عن سر هذه الهزيمة المنكرة غير المتوقعة ، وعن كارثة تدمير الطيران العربي في مدارجه ، فقال :

« نحن نصرف في كل عام مئات الملايين على أجهزة الأمن لتتبع وتعرف أخبار العدو . ولكن هذه الأجهزة كانت تترك كل ذلك وتطارد المواطنين في الداخل ثم تأتيني بتقارير كاذبة ملفقة عن العدو واستعداداته » ثم استطرد قائلا : « كنا - كإجراء احتياطي - نضع بين كل طائرة وأخرى هيكلا ، حتى إذا ما فوجئنا من العدو يكون نصف سلاح طيراننا ، على الأقل صالحاً للاستعمال . غير أن العدو كان يعرف عنا - بكل أسف - كل صغيرة وكبيرة » فلم أستنكر منه هذا القول ، مع علمي بأن عبد الناصر نفسه كان وراء كثير من أعمال أجهزة الأمن التى يلومها الآن .

وهنا أود أن أسوق ما قاله لنا رئيس وزرائنا آنذاك محمد أحمد محجوب في مجلس الوزراء عن أسباب الهزيمة كما أخطره بها جمال عبد الناصر نفسه .

قال محمد أحمد محجوب : « قال لي جمال عبد الناصر إن الحرب بدأت بموجات من سلاح الطيران الإسرائيلي على جميع مطارات مصر ، بينما كانت الطائرات في حظائرها على الأرض وحطمتها جميعاً . وما حدث لنا قد حدث لسوريا والأردن أيضا . وبالطبع أدى هذا إلى جعل القوات العربية كلها دون غطاء جوى ومعرضة للهلاك المحقق » .

ثم استطرد محجوب قائلا : « لقد كان من المعتقد أن سلاح الطيران الإسرائيلي قد فاجأ المطارات المصرية غير أن هذا القول ليس حقيقة لأن عبد الناصر أخطرني بعد شهر من الهزيمة أنه كان يعلم أن هجوم إسرائيل لا مفر منه ، وأنه كان يدرك متى وكيف سيتم ذلك . وأن الهجوم الإسرائيلي ربما وقع يوم الأحد ٤ يونيو أو الاثنين ٥ يونيو . وأنه أصدر أوامره بأن يكون ثلث سلاح الطيران في الجو غير

أن أوامره هذه قد نفذت يومي السبت والأحد ولكنها أهملت في صبيحة الاثنين ، وكان ذلك هو السبب في أن العدو كان قادراً على توجيه ضربته القاتلة لسلاح الطيران المصري وهو ما زال في مطاراته .

هذا بالإضافة إلى أن ١٥٪ فقط من جنود الجيش وضباطه كانوا مدربين . وأن حوالي ربع الجيش كان في حرب اليمن أصلا » .

ثم يضيف مسئول سوداني آخر ، هو خضر حمد عضو مجلس السيادة ، قائلا في مذكراته :

« في يوم السبت ١٩٦٧/٦/٣ زارني السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر في قصر الطاهرة يحمل رسالة خطية من عبد الناصر رداً على رسالتي . وتحدثنا قليلا ، والذي لا أنساه أبداً أنه قال لي إنهم كانوا يتوقعون أن يتحرك اليهود في ظرف ٤٨ ساعة . ومضت الثماني والأربعون ساعة وهجم اليهود تلك الهجمة الغادرة التى سميت بالنكسة ، والذي لا زلت محتاراً فيه وفي فهمه أنه كيف حدث ذلك ومصر تعلم قبل ثماني وأربعين ساعة أن اليهود سيتحركون ولا يكون هناك استعداد مضاد . فقد فقد الجيش المصري سلاح طيرانه في لحظات ورجع اليهود سالمين » .

ولا أود أن أستشهد بكل ما قيل وكتب عن هزيمة ١٩٦٧ وإنما اكتفيت بما حدث معنا نحن السودانيين ، لأنه لابد أن يكون قد حدث نفس الشيء مع غيرنا من المسئولين العرب الآخرين .

وهنا لابد أن يتساءل المرء عدة أسئلة ، أولا : كيف يصرف عبد الناصر مئات الملايين لمعرفة نشاط العدو ، ثم يكتشف بعد ذلك أن كل تلك المبالغ كانت تصرف في مطاردة المواطنين بدلا من تتبع العدو ؟

ثانيا : كيف تنفذ أوامر عبد الناصر بتحليق الطائرات يومي السبت والأحد ولا تنفذ يوم الاثنين ٥ يونيو ، وهو يوم الكارثة ؟ (فهل ترى كان عبد الناصر يريد أن يلقى المسئولية على غيره ؟) .

ثالثاً : لماذا ظل عبد الناصر صامتاً على إهمال تدريبات الجيش بحيث يكون ١٥٪ فقط من جنوده وضباطه مدربين وهو القائد الأعلى ؟ وأخيراً لماذا شن الحرب وهو يعلم أن ربع جيشه كان يحارب في اليمن ؟ كل هذه أسئلة حائرة لم تجد لها رداً حتى الآن .

سألت بدوري ضابطاً مصرياً كبيراً ، لست في حل من ذكر اسمه . عن أسباب تدمير الطيران المصري فقال :

« في ليلة الرابع من يونيو أقيم حفل ساهر كبير في الإسماعيلية لجميع ضباط الطيران المصري ، ودعي له عدد ضخم من الفنانين والفنانات ، أريقت فيه الآلاف من زجاجات الخمر في بطون الضباط النسور ، حتى اذا ما لاح الفجر لم يكن هناك طيار واحد يقف على قدميه ، ناهيك عن قيادة طائرته . وقد كشف التحقيق فيما بعد - حتى مع الفنانين الذين احيوا الحفل الساهر - أن الحفل كان مخططاً له ومدبراً أمره ليشل كل حركة للطيارين في ذلك اليوم . وأن عملاء إسرائيل هم الذين خططوا كل ذلك . »

ولما كنت أعرف أحد الفنانين الأصدقاء ممن حضروا ذلك الحفل . ذهبت إليه أستوضح حقيقة ما قاله لي ذلك الصديق العسكري . فأكد لي أنه قد تحدد لهذا الحفل مواعيد كثيرة وكانت كلها تلغى في آخر لحظة ، غير أن أولئك المتآمرين قد أصروا إصراراً شديداً على إقامة الحفل في تلك الليلة رغم أن كثيراً من الفنانين والفنانات كانوا خارج العاصمة . وكان لبعضهم ارتباطات أخرى أرغموا جميعاً على الحضور ، وأرسلت الطائرات الحربية لمن كان خارج العاصمة لإحضاره وهكذا تم الحفل وتمت الكارثة .

وحدثني ذلك الضابط الكبير قائلا : « بعد ثورة ٢٣ يوليو لم يعد الضباط ضباطاً بل أصبحوا سماسرة يجوبون مكاتب الحكومة بزيهم الرسمي لقضاء الحاجات ، وانصرفوا عن الجيش ، وعن التدريبات الروتينية اللازمة للجنود . أما إرسال الجيش إلى اليمن فقد كان قراراً سياسياً هدفه تصدير الثورة ولو بالقوة .. »

والشيء بالشيء يذكر ، فلقد دعاني في منزله أحد الزعماء العرب عقب هزيمة ١٩٦٧ ، ودار بيننا حديث طويل عن أسباب الهزيمة ، ولشدة ما كانت دهشتي عندما قال لي ذلك الزعيم العربي : « حمدا لله أن عبد الناصر لم ينتصر » . فقلت له : هل تشمت في هزيمتنا ؟ فقال : « كلا ! أنا أشمت في عبد الناصر شخصياً لأنه منذ ظهوره على مسرح الحياة السياسية لم يعرف العالم العربي استقراراً . فهو لم يترك بلداً عربياً إلا وأثار فيه الفتن وحرض الجماهير وحاول إسقاط النظام . فقد حاول ذلك عندنا ، وكذلك في السعودية ، وفي الأردن ، وفي العراق ، وفي سوريا وحتى عندكم في السودان .. فهو يريد امبراطورية ناصرية في وقت تهاوت فيه الامبراطوريات العريقة .. إنه يريد أن يكون الوحيد في الأمة العربية كلها » وهكذا أخذ يتحدث الرجل ثم ختم حديثه بقوله : « لو أن عبد الناصر نجح في هزيمة إسرائيل لما بقيت أنت أو أنا أو أي سياسي في المنطقة العربية لا يسير خلف ركابه » ولما كنت ضيفاً عنده لم أستطع أن أقول شيئاً وانصرفت في حيرة من أمره ومن أمر الأمة العربية .

دور الإعلام العربي في الخارج :

لم يكن للإعلام العربي أي دور في الخارج . ذلك أن الحكومات العربية نفسها لم تعط الأمر أية أهمية . فلا هي أنشأت صحفاً ذات وزن يمكن أن يقرأها الأجنبي ، ولا هي اهتمت بكسب صحفيين أجانب ، وحتى مراسلي الصحف الذين يعيشون في المنطقة العربية كانوا موضوعين تحت رقابة مشددة لا يستطيعون قول الحقائق جهراً وإلا طردوا ، لذلك كانوا أعداء للبلاد العربية .. ولم نسمع بأن دولة عربية رغم غنى كثير منها ، أنها أنشأت صحيفة في الخارج تخاطب الرأي العام العالمي رغم سهولة ذلك . بل كان كل اهتمام الحكومات العربية منصباً على الإعلام الداخلي المضلل . هذا كله بينما كان لإسرائيل ، مع حداثة عهدها ، في كل صحيفة أوروبية من يتعاملون معها ويدافعون عن سياستها ويهاجمون العرب بالنيابة عنها . لذلك فالحديث عن إعلام عربي في الخارج حديث خرافة .

سلاحنا وسلاحهم :

من الأسباب التى تساق كتبرير لهزائم العرب أن إسرائيل تمتلك سلاحاً متقدماً ، بينما نحن لا نملك إلا أسلحة دفاعية متخلفة . وأود قبل الحديث في هذا الموضوع الفني أن أوضح حقيقة هامة وهي أنني حين أكتب عنه إنما أكتب عن ذكريات وحوادث عشتها شخصياً . انقل بكل أمانة ما سمعته من مسئولين عسكريين أجانب حول حرب الأيام الستة وما رأيته بعيني رأسي .

لقد رأيت كثيراً من الاستعراضات العسكرية في أكثر من بلد عربي خاصة في مصر . وقرأت كثيراً عن الجيوش العربية وكان كل ما شهدته وقرأته يؤكد لي أن للعرب قوة لا يستهان بها من الناحية المادية .. وأنها كافية لو أحسن استخدامها للدفاع عن الأمة العربية إن لم يكن للنصر لها .

وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة في الخرطوم بأن تتسلح الجيوش العربية تسليحاً جيداً استعداداً للجولة القادمة مع العدو، في ذلك التاريخ ، اختارني رئيس الوزراء لأن أترأس وفداً عسكرياً إلى الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا لشراء أسلحة للجيش السوداني .

كان وفدنا العسكري كبيراً يمثل كل وحدات الجيش السوداني .. وبدأنا رحلتنا إلى تشيكوسلوفاكيا ، ولكننا اكتشفنا أن التشيك وكل دول الكتلة الشرقية لا تبيع السلاح إلى أية دولة غير شيوعية إلا بعد موافقة الاتحاد السوفييتي لذلك أخذ التشيك يتهربون من الدخول معنا في أية مفاوضات بهذا الصدد . فما سألناهم عن سلاح إلا أنكروا

وجوده لديهم . حتى جاءني ملحق عسكري لدولة عربية شقيقة وقال لي : لا تضيعوا وقتكم مع هؤلاء الناس ، فإنهم لا يستطيعون بيع شيء لكم إلا بعد أن يأخذوا الضوء الأخضر من موسكو ، فخير لكم أن تبدأوا بها وفعلا شددنا الرحال إلى موسكو . وكان الملحق العسكري هذا ، قد قال لي منبهاً : تأكدوا من أن الأسلحة التي تشترونها جديدة حقاً وليست مجددة ، ثم أعطاني كشفاً بالأسعار وقال لي : إنهم يبالغون فيها . وهكذا زودني بنصائح قيمة جداً . فشكرته على نصائحه وشددنا الرحال إلى موسكو .

وبالرغم من أن سفرنا إلى موسكو كان بناء على مشاورات بين رئيس حكومتنا وبين سفير الاتحاد السوفييتي في الخرطوم ، إلا أننا دخلنا معهم في جدل سياسي طويل استغرق أياماً عديدة ، لنوضح لهم هويتنا وغرضنا من الزيارة ، فقلنا لهم إننا بلد عربي مستقل لا ارتباطات له مع هذا المعسكر أو ذاك . وإننا بحاجة لهذا السلاح للدفاع عن أنفسنا وعن قضيتنا العربية . ثم بعد ذلك فقط دخلوا معنا في مفاوضات حول الأسلحة .

وبالرغم من أن الوفد الذي كان يتفاوض معنا أكبر مرتين أو ثلاثا من وفدنا ، إلا أنهم كانوا كثيراً ما يوقفون المفاوضات للرجوع إلى من هم أعلى منهم رغم أن أكثر من جنرال كان يتفاوض معنا ، مما يدل على أن المفاوض السوفييتي مهما كان مركزه لا يستطيع اتخاذ قرار إلا إذا أعطى الضوء الأخضر ، وبعد جلسات طويلة ومطولة وصلنا إلى اتفاق حول إمدادنا بطائرات ودبابات ومدرعات ومدافع وغيرها ، ووقعنا الاتفاق بالأحرف الأولى .

ولقد كانت دهشتي عظيمة عندما علمت أن كثيراً من الأسلحة التي اشتريناها قد استجلبت من تشيكوسلوفاكيا التي أنكرت أول الأمر أن لديها هذه الأسلحة . فتذكرت قول الملحق العسكري العربي السابق ذكره .

وقد استغرقتنا المفاوضات قرابة الشهر ، والسبب في ذلك تأجيل الاجتماعات من وقت لآخر ، لأن رئيس الوفد السوفييتي يريد أن يستوضح من رؤسائه عن الشيء الذي نثيره . كذلك كانت اجتماعاتنا دائماً تبدأ بالأكل والخطب فالسوفييت شرقيون في كرمهم وعاداتهم ويحبون الخطابة والحديث .

وبعد أن انتهينا من مفاوضاتنا دعاني أحد الضباط العظام إلى استراحة خاصة لتناول فنجان من الشاي معه ، وأثناء حديثه معي سألني فجأة سؤالا لم أكن مستعداً له ، ولا أعرف عنه شيئاً لأنه يتعلق بموضوع عسكري بحت وإن كان أيضا ينطوي على جانب سياسي قال : « هل قومتم هزيمة سنة ١٩٦٧ ؟ » « قلت : من أي ناحية ؟ قال : من الناحية العسكرية .. صمت بعض الوقت لأنني أدركت أنه لا يريد سؤالي بقدر ما يريد أن يقول شيئاً ، فقلت له : نعم قيمنا هذا .. فقال : ما رأيكم في أسباب الهزيمة ؟

فقلت على الفور : السبب هو أنتم .. وكنت اقصد من وراء ذلك أن أثيره حتى يقول كل ما في نفسه . وفعلا انفعل انفعالا شديداً . وزادت حمرة وجهه من الغضب ، واعتدل في جلسته وقال بكل صرامة : « هكذا أنتم أيها العرب تخطئون دائماً وتلقون بالتبعات على غيركم » .

فقلت له : ماذا تعني ؟ فقال : كيف تتهموننا نحن وتلقون بالمسئولية على كواهلنا ؟ فقلت له : إنكم تعطوننا دائماً أسلحة دفاعية بل ومن النوع القديم ، بينما تعطى أمريكا إسرائيل أحدث الأسلحة الدفاعية والهجومية . كما أن أمريكا تمد إسرائيل بكل شيء عن طريق أقمارها الصناعية ، بينما أنتم لا تفعلون شيئاً من هذا .

لقد أصبت مكامن الحديث في نفسه . فأخذ يتحدث بانفعال وقال : « لقد رأيت بعينيك الأسلحة التى اتفقنا على بيعها لكم من دبابات ومدرعات وطائرات وغيرها وقد استعرضناها أمامكم . وهي نفس الأسلحة التى نعطيها للدول الشيوعية الشرقية ، غير أن السلاح وحده لا يحقق النصر ، فالنصر يحققه الإنسان ، والإنسان لا يحقق نصراً إلا إذا كان عالماً بالقضية التى يحارب من أجلها ، ومقتنعاً بها ، والإنسان عندكم ليس مقتنعاً حتى بوجوده ومعاملته كإنسان فكيف يحارب شخص كهذا ؟ ثم إن جنودكم غير مدربين على استعمال تلك الأسلحة ، وهي أسلحة معقدة تحتاج إلى مستوى معين من العلم والمعرفة ، فهل كنتم تريدون منا أن نرسل إليكم الجيش الأحمر ليدافع عنكم ؟ وإن أرسلناه فهل هذا يرضيكم ؟ أما أننا لا نخطركم كما يفعل الأمريكان مع إسرائيل فهذا محض افتراء ، لأننا كنا ننصح عبد الناصر بألا يبدأ حرباً مع إسرائيل قبل الاستعداد الكامل لها . وأن لا يترك الإسرائيليين يحددون له معاركه . ولكنكم قد غرتكم كثرتكم بالنسبة لإسرائيل ، مع أن الحرب الحديثة ليست بالكثرة بل بالعلم والدراية والإيمان بالهدف » . فقلت له : لقد غدر الإسرائيليون بنا وهاجموا مطاراتنا في مدارجها وحطموها وأصبحت الجيوش العربية عاجزة بسبب عدم وجود غطاء جوي لها . فقال : أنت رجل مدني ولا تعرف في شئون الحرب شيئاً ومع ذلك سأوضح لك حقائق هامة .. لقد رأيت الدبابات التى قمنا باستعراضها أمامك . هذه الدبابات مصممة على أن تسير في وحدات أثناء الحرب وأن كل وحدة تحارب سواء أكان لها غطاء جوي أم لم يكن . غير أن جنودكم لم يكونوا مدربين أو مقتنعين بالحرب . وهذا هو السبب الأول والأخير في الهزيمة . ثم أضاف قائلا : في الحرب العالمية الثانية كانت الآلة الألمانية متفوقة جداً علينا ، وقد وصلت طلائع الجيش الألماني أبواب موسكو حيث قال ستالين جملته الشهيرة « لا خطوة للوراء » ، فكان الشباب في عمر الزهور ، يتمنطقون

بأحزمة الديناميت ويلقون بأنفسهم تحت الدبابات ليفجروها وينفجروا هم معها ،حتى فقدنا في الحرب عشرين مليوناً من الشباب ..

لم أجد في الحقيقة شيئاً أرد به عليه ،فلقد كنت منذ البداية أعرف هذه الحقائق وقد سرني أن أسمعها من رجل اختصاص .

مؤتمر القمة العربي بالخرطوم سنة ١٩٦٧

لقد كانت هزيمة العرب في يونيو سنة ١٩٦٧ هزيمة شنيعة مذلة تركت الأمة العربية في حالة من التمزق والضياع ،وكانت هزيمة غير متوقعة ،وغير متصورة ،هزيمة خاطفة لم تترك مجالا للتفكير في أي حل عسكري سريع ،فلقد تحطمت القوى العربية العسكرية تماماً خاصة قوات المواجهة في مصر وسوريا والأردن ، ولم يصدق أحد أنباء الهزيمة والاستسلام بهذه الطريقة ، لأن كل فرد في الأمة العربية كان مضللا في حقيقة قواته ، وجاهلاً بحقيقة عدوه .

والهزائم في الحروب ليست شيئاً جديداً . فقد هزمت ألمانيا مرتين في الحربين العالميتين ، وهزمت فرنسا وبريطانيا أمام الزحف الألماني ، فالحرب كر وفر ، كما يقولون . غير أن هزيمة العرب كانت مذلة لنا . لأن الإذلال كان من حكامنا قبل أن يكون من أعدائنا ،فقد أثاروا حرباً دون إعداد ودون دراسة ،بل أعدوها من منطلقات الجهل والغرور ، لذلك كان إذلالنا مضاعفاً إذلال الهزيمة وإذلال الاستهتار بنا من صناع القرار عندنا .

لم يكن أمام العرب فرصة لحرب وانتصار عسكري ولم يكن من المعقول ترك الشعوب العربية في حالة الضياع تلك .كذلك لم تكن هناك فرصة لحل سياسي . لأن المنتصر عادة يملي شروطه ، والمنتصر هنا كانت إسرائيل التى احتلت كل أرض أرادت احتلالها ، فالحل السياسي مع الهزيمة لا يؤدي إلا إلى الاستسلام . وهذه سنة الحياة وطبيعة الحروب .

لم يكن أمام العرب إلا استعمال كل الوسائل المتاحة لهم للضغط على الدول الكبرى كاستخدام النفط والضغط الاقتصادي ووقف التعامل مع كل دولة تساند إسرائيل ، وسحب الأموال المودعة لدى البنوك في تلك الدول ، وفرض كل العقوبات الممكنة على إسرائيل ،ومن يتعامل معها .. هذا من جهة ،ومن جهة أخرى مساعدة الدول العربية التى تعرضت للعدوان في الحرب ، وأخيراً الاستعداد لجولة أخرى عسكرية مع إسرائيل يشترك فيها العرب جميعاً على ضوء اتفاق وخطة مرسومة مدروسة .

ولما كان السودان على طول المدى بعيداً عن المنازعات العربية فقد وقع الاختيار عليه ليكون مقراً لانعقاد مؤتمر القمة .

ففي النصف الثاني من يوليو ١٩٦٧ عقد مؤتمر مصغر في القاهرة حضرته الجزائر والعراق ومصر والسودان وطرح فيه الموقف برمته . فاقترح السودان ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي عام يسبقه مؤتمر لوزراء الخارجية العرب لوضع أجندة المؤتمر الذي تقرر أن يحضره الملوك والرؤساء فاقترح الرئيس إسماعيل الأزهري أن يكون مقر تلك المؤتمرات في الخرطوم ، فوافق الجميع على ذلك وانعقد مؤتمر وزراء الخارجية في الخرطوم وأصدر توصيات هامة لتقدم لمؤتمر القمة العربي ، وكانت التـوصيات كالآتي :

١ ـ ضرورة الوحدة العربية وتنقية الجو العربي من الخلافات والمنازعات .

٢ ـ إزالة آثار العدوان واسترجاع الأراضي العربية التى احتلت .

٣ ـ كل الإجراءات التى اتخذت لابد أن تأخذ في حسبانها عدم ترك قضية الشعب الفلسطيني .

٤ ـ يعقد وزراء المال والنفط العرب مؤتمراً في بغداد في منتصف أغسطس للنظر في الدور الذي يمكن أن يلعبه الاقتصاد العربي كسلاح في المعركة وأن تقدم توصياته لمؤتمر وزراء الخارجية العرب .

٥ ـ أن تستمر الدول العربية المنتجة للنفط في حظر ضخ البترول لبريطانيا وأمريكا . مع مراعاة قرارات مؤتمر البترول العربي ، وأن يستمر هذا الحظر حتى إشعار آخر .

٦ ـ تصفية جميع القواعد الأجنبية في الوطن العربي فوراً .

٧ ـ ضرورة التكامل السياسي والعسكري والاقتصادي والإعلامي والثقافي لتحقيق الأهداف العربية .

كما اجتمع وزراء المال والنفط العرب في العراق ورفعوا توصياتهم لمؤتمر وزراء الخارجية العرب في الخرطوم وكان من أهمها :

أ) وقف ضخ البترول لأجل غير مسمى حتى إزالة آثار العدوان مع التوصية بمراعاة المصالح الاقتصادية للدول المنتجة للنفط ، والأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والسياسية على العالم أجمع .

ب) سحب كل الأموال العربية المودعة في مناطق الاسترليني والدولار وتخفيض الاستثمارات في المنطقتين المذكورتين بحيث لا يتسرب المال العربي إلى تلك الأسواق .

جـ) تحويل المدخرات من الذهب العربي من بريطانيا وأمريكا .

د) تحويل كل الاستثمارات العربية من بريطانيا وأمريكا إلى الأقطار العربية كلما كان ذلك ممكناً .

هـ) إنشاء مال احتياطي من العملات الأجنبية لمصلحة العالم العربي ووضع اعتمادات للتنمية العربية .

وقدمت هذه التوصيات لمؤتمر وزراء الخارجية العرب بالخرطوم في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٧م .

وفي اليوم المحدد لانعقاد مؤتمر القمة العربي وهو يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ ، تقاطرت وفود الملوك والرؤساء العرب على الخرطوم ، وكانت جماهير الشعب السوداني قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقبال الضيوف ، يحدوها الأمل في أن يتخذ الملوك والرؤساء العرب قرارات حاسمة تخرجهم من حالة الضياع التى كانوا يعيشونها . فلم يبق في العاصمة المثلثة رجل أو امرأة أو طفل إلا وخرج لاستقبال الضيوف ، حتى فاضت بهم الشوارع والطرقات المؤدية من المطار إلى قصر الرئاسة منذ الفجر الباكر ، وكان السودانيون يتوقعون حدوث معجزة من هذا اللقاء . ولعل أجمل تصوير لاستقبالات الشعب السوداني للملوك والرؤساء العرب ما قاله جمال عبد الناصر نفسه ، فلقد قال بعد أن رأى ذلك الاستقبال الحار : « لقد جئت للخرطوم وأنا جثة هامدة وخرجت منها قوياً مرفوع الرأس مليئاً بالأمل » ، أو كما قالت بعض الصحف الأجنبية : إن الشعب السوداني استقبل عبد الناصر استقبال قائد منتصر لا استقبال قائد مهزوم منكسر . وكان عبد الناصر يسمى الخرطوم بعد المؤتمر عاصمة الصمود .

وقد تصادف أن وصل الملك فيصل وعبد الناصر إلى الخرطوم في وقت واحد ، بحيث كانت طائرتاهما تحلقان في سماء مطار الخرطوم في نفس الوقت ، فنزل عبد الناصر أولا ثم وصل الملك فيصل بعده بدقائق . وعند ما سارا في الطريق كان الشعب السوداني يهتف « يحيا فيصل وناصر » .

عقدت جلسة الافتتاح في دار البرلمان ـ وترأس الجلسة إسماعيل الأزهري بوصفه رئيس الدولة المضيفة . ولم تطل الجلسة حيث انتقلت الجلسات بعد ذلك إلى اجتماعات مغلقة ، وكان الغرض من علنية الجلسة الأولى ، كما عبر الرئيس أزهري ، هو إعلان أن الأمة العربية مصممة على الوحدة والنصر رغم الهزيمة .

ثم عقد في اليوم الثاني ٣٠ أغسطس اجتماع للملوك والرؤساء ووفودهم ، ولم يتخلف عن الاجتماعات إلا سوريا التى رفضت حكومتها الحضور بحجة أن حزب البعث السوري لا يقر الاجتماع من حيث المبدأ ، وقد حضر الاجتماع ثمانية من الملوك والرؤساء العرب الثلاثة عشر . وكان قد مثل المغرب رئيس وزرائها محمد بن هيما ، كما



مع الملك فيصل فى مؤتمر القمة العربى بالخرطوم ١٩٦٧/٩ .

مثل تونس وزير شئون الرئاسة ، أما ليبيا فقد مثلها ولي العهد الأمير حسن الرضا ، كما مثل الجزائر وزير خارجيتها عبد العزيز بوتفليقة .

وفي الجلسة التالية جرى حصر الخسائر التى أصابت دول المواجهة في الحرب وما يمكن دفعه لها حتى تستطيع الصمود ، وكان هذا الإجراء ضرورياً كخطوة أولى في مواجهة الموقف .

فقال عبد الناصر عن خسائر مصر ، إنها تخسر مائة وعشرين مليوناً من الجنيهات سنوياً نتيجة قفل قناة السويس إلى جانب خسائرها البشرية والحربية ، وقال الملك حسين إن بلاده تحتاج إلى أربعين مليوناً من الجنيهات لمواجهة التزاماتها إلى جانب خسائرها البشرية والحربية ، فتقرر أن تقوم كل من السعودية والكويت وليبيا بوصفها الدول النفطية بدفع تلك المبالغ لكل من مصر والأردن . فتقرر أن تدفع السعودية مبلغ خمسين مليون جنيه سنوياً وأن تدفع الكويت مبلغ خمسة وخمسين مليونــاً من الجنيهات سنوياً وأن تدفع ليبيا مبلغ ثلاثين مليون جنيه سنوياً على أن تعطى مصر مبلغ تسعين مليوناً وتعطى الأردن أربعين مليوناً يتم دفعها كل ثلاثة أشهر مقدماً بدءاً من أكتوبر من نفس السنة ، ويستمر هذا الدفع حتى إزالة آثار العدوان .

ولرفع الروح المعنوية عند الأمة العربية عامة ، وعند الشعب الفلسطيني خاصة فقد تقرر :

١ ـ لا تفاوض مع إسرائيل .

٢ ـ ولا صلح معها ..

٣ ـ ولا اعتراف بها .

وهي ما عرفت باسم « لاءات الخرطوم » الشهيرة أو اللعينة كما تسميها إسرائيل .

كذلك تقرر توحيد الجهد السياسي العربي دولياً ودبلوماسياً ، وتأكيد انسحاب إسرائيل من كل الأراضي التى احتلتها على أن يتم ذلك على ضوء تلك اللاءات أي أن يتم ذلك عن طريق القوة وليس الصلح .

وتقرر أيضا وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة . غير أنه قد رؤى أخيراً أن ضخ البترول نفسه يمكن أن يكون سلاحاً إيجابياً في المعركة وذلك باستخدام عائداته لتقوية الاقتصاد العربي بالنسبة للدول التى عانت من آثار الحرب . وعليه فقد تقرر الاستمرار في ضخه . وقد جاء هذا الاقتراح من جمال عبد الناصر .

كذلك أقر المؤتمر اقتراحاً من دولة الكويت بإنشاء صندوق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . كما تقرر اتخاذ كل الإجراءات لتقوية الجيوش العربية لمواجهة أي عدوان في المستقبل وتقرر أيضا تصفية القواعد العسكرية في الوطن العربي .

لقد كان مؤتمر القمة العربي بالخرطوم أعظم وأنجح مؤتمر عربي للملوك والرؤساء العرب حتى الآن ، وربما كان سبب نجاحه أنه عقد في أعقاب هزيمة للأمة العربية كلها ، هزيمة علت على كل ما عداها من حساسيات ولا شك أن انعقاد المؤتمر في الخرطوم - البلد الذي لم يدخل في الصراعات العربية - كان أيضا من أسباب نجاح المؤتمر .

ويرى البعض أن مؤتمر الخرطوم قد كان وبالاً على الأمة العربية لأنه ألقى بالماء البارد على حرارة الثورة العربية التي كانت تغلي في نفوس الشعوب العربية . وأنه لولا ذلك المؤتمر لقامت ثورات شعبية أطاحت بالنظم العربية كلها لتحل محلها حكومات شعبية تواجه الموقف مواجهة حقيقية . وهذا هو رأي العناصر المتطرفة في الأمة العربية . وهو رأى لا يزال يجد له مكاناً في كثير من المفاهيم عند كثير من الأجيال الصاعدة ، وخاصة أن الأيام قد أثبتت أن كل تلك القرارات قد تخلى عنها واضعوها نهائيا .

والآن وبعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً لنر النتائج :

هل اتحدت الأمة العربية وهل وضعت خطة متفقاً عليها ؟

هل قوطعت الدول الكبرى وهل سحبت الأرصدة العربية من بنوكها ؟

وأخيراً وليس آخراً هل طبقت لاءات الخرطوم الثلاثة ؟

يؤسفني أن أقرر منذ البداية أن الذي حدث هو العكس تماماً لما تم الاتفاق عليه . فلقد تمزقت الأمة العربية تمزقاً كاملاً بحيث لا تجد دولتين عربيتين على وفاق إن لم يكونا في حالة حرب وخصام .

فبالنسبة للسؤال الأول وهو اتحاد الدول العربية ووضع خطة مشتركة بينها ، فإن ما حدث ويحدث الآن هو أبعد ما يكون عن الاتحاد . بل أبعد حتى عن العلاقات العادية التي كانت قائمة قبل ذلك . وبالتالي ليست هناك خطة مشتركة بل هناك تكتلات هنا وهناك وكل منها يعادي الآخر أو يدخل معه في حرب ، وانقسم العالم العربي إلى دول رجعية وأخرى معتدلة ودول للصمود والتصدي ، وهكذا كل هذا يحدث وإسرائيل تحتل الضفة الغربية ، والجولان وجنوب لبنان وهي تطمع في المزيد .

أما بالنسبة للسؤال الثاني وهو مقاطعة الدول الكبرى وسحب الأرصدة العربية منها ، فإن الذي حدث هو العكس تماماً ، فأمريكا أصبحت الصديق الصدوق لمعظم الدول العربية ، بل ومن أجلها قوطع الاتحاد السوفييتي وهو القوة المواجهة لأمريكا ، وأصبح معظم حكام العرب يتحدثون عن أن أوراق حل القضية كلها في يد أمريكا ، أما الأرصدة فقد تضاعفت في بنوك انجلترا وأمريكا وفرنسا وسويسرا وغيرها .

وأخيراً بالنسبة للاءات الخرطوم الثلاثة . فإن التفاوض والصلح والاعتراف

بإسرائيل قد تم من أكبر دولة عربية ، كانت هي القائد والرائد . بل أكثر من ذلك فقد تم تطبيع العلاقات معها ، وعلمها اليوم يخفق في سماء القاهرة ليتحدى مآذنها ومسلاتها وأبراجها .

وقد انقسم العالم العربي إلى قسمين تجاه إسرائيل . قسم تحالف معها كما حدث في اتفاقات كامب ديفيد ، وقسم وقف موقفاً سلبياً مكتفياً بإعلان عدم الرضا وحده . وحتى دول الصمود والتصدى فإنها لم تصمد ولم تتصد .

ويقيني أن العرب لو كانوا جادين في محاربة إسرائيل واسترداد الأرض السليبة لنفذوا قرارات الخرطوم حرفياً ، ولكنهم كما قال البعض قد ألقوا بالماء البارد على حرارة الثورة العربية . وهذا صحيح .

هل يمكن أن تسكت الأمة العربية أكثر مما سكتت . وأن تظل خامدة خاملة أكثر مما ظلت ؟

إن الذي يجرى في المنطقة العربية من انتفاضات وثورات شعبية من وقت لآخر لهى إرهاصات ومعالم في طريق ثورة ستطيح بكل النظم العربية إذا لم تتجاوب تلك النظم مع تطلعات شعوبها وما تلك الاغتيالات وتلك المحاولات الانقلابية والجمعيات السرية وغير السرية ، التى تتخذ صوراً متعددة باسم الإسلام حيناً ، وباسم العروبة حيناً آخر إلا نواقيس خطر وإنذار مبكر .

وهذه حقائق لا يجدي الهرب أو التهرب منها . فهل يسمع المعنيون ؟

الفصل الثاني عشر

تجارب وموضوعات

١ - تجربتي في الحكم .

٢ - تجربتي في الحزب .

٣ - دستور السودان الدائم والجمهورية الرئاسية .

٤ - الحزبية في السودان .

٥ - التربية الحزبية في السودان .

تجربتـــى فى الحكم

هناك نظريتان لتعيين الوزير ، إحداهما ترى أن يكون الوزير فنيا -TECHNOC RAT كأن يكون وزير الصحة طبيبا ، وأن يكون وزير الاشغال مهندسا ، وأن يكون وزير الحكومة المحلية إداريا وهكذا .. ويسندون رأيهم هذا بأن الوزير الفنى يعرف بحكم تخصصه عمل الوزارة ومهماتها أكثر من غيره . وثانيتهما ترى أن يكون الوزير رجلا سياسيا بصرف النظر عن معرفته الفنية ، ويسندون رأيهم هذا بأن مهمة الوزير الأولى هى مهمة سياسية وليست فنية ، ذلك أن المهمة الفنية هى من اختصاص الخدمة المدنية .

والحقيقة أن لكل من الرأيين وجاهته ، وله محاسنه ومثالبه . فالوزير الفنى يأتى إلى الوزارة وفى ذهنه أفكار مسبقة بالنسبة للعمل وبالنسبة للأشخاص بحكم زمالته لهم ، وله عواطفه الخاصة نحو هذا وذاك ، كما أنه بحكم معرفته الفنية يتدخل فى كل شىء مما قد يعوق سير العمل . يضاف إلى ذلك أن الوزير الفنى نادرا ما يكون أبعد الناس عن العمل السياسى ، فهو حتى إن نجح فنيا فليس من الضرورى أن ينجح سياسيا ، والحكم كعمل سياسى فى الحقيقة يأتى فى المقام الأول .

والوزير السياسى قد تتغلب عليه عواطفه السياسية بالنسبة للعاملين فى وزارته فيقع فى نفس الخطأ العاطفى الذى يقع فيه الوزير الفنى ، كما أن جهله الفنى قد يسوقه إلى أخطاء جسيمة خاصة إذا كان موظفو وزارته على غير اتفاق ووفاق معه .

ورأيى أن عمل الوزير فى المقام الأول هو عمل سياسى لأن مجلس الوزراء هو الذى يرسم السياسة العامة ، الداخلية والخارجية . لذلك لابد أن يكون الوزير محنكا سياسيا ، لأن عمل الحكومة التى يعمل بها الوزير ليس كله عملا داخليا ، بل عمله هو رسم السياسة العامة للحكم . والوزير ليس مسئولا عن عمل وزارته فحسب بل مسئول

مسئولية تضامنية بالنسبة لأعمال الوزارات كلها لأن أعمال الحكومة كلها تخطط وترسم فى مجلس الوزراء،الشيء الذى يحتاج إلى سياسى مثقف له إلمام بكل شيء ، وليس فنيا فقط .

والوزير بالنسبة للوزارة ليس أكثر من ضابط اتصال بين الوزارة ومجلس الوزراء ، ينقل سياسة الحكومة المقررة بالنسبة لوزارته ويراقب تنفيذها ، ثم ينقل لمجلس الوزراء مطالب الوزارة التى تحتاجها لحسن سير الأداء والعمل . لذلك تجد الموظفين يفضلون دائما الوزير السياسى الذى لا يتدخل فى صميم اختصاصاتهم الفنية .

وهناك نقطة هامة بالنسبة لاختيار الوزير ، وهى أن الوزير بوصفه سياسيا ، يجب أن يكون واسع الأفق ، واسع الخيال ، بعيد النظر ، لأن معظم الوزارات تحتاج لهذه الصفات ، سواء أكان الوزير فنيا أم سياسيا .

وما ينطبق على الوزير ينطبق أيضاً على كبار الموظفين ، فوزير للإعلام أوموظف كبير لا يعرف أهمية الإعلام ودوره لا يمكن أن يؤدى وظيفته على الوجه الأكمل وقد طلبت أثناء تولى وزارة الإعلام اعتمادا من المالية لفتح معهد للموسيقى والمسرح والفنون الشعبية ، وتقدمت الوزارة بطلبها ذاك . فكان رد الموظف المسئول فى المالية أنه ليس لديهم (فلوس) تصرف فى « التنطيط » والكلام الفارغ .. أى والله كانت هذه هى نظرة الموظف الكبير المحترم للفن . والموسيقى ـ كما قال ـ عبث ، والتمثيل بدعة ، والفنون الشعبية تنطيط ..

وخلاصة القول أن للوزير مهمتين أساسيتين يجب أن يتم اختياره على أساسهما :

أولاهما : أنه سياسى فى المقام الأول عليه أن يشترك فى رسم سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ويشرف على تنفيذها .

وثانيتهما : أن يكون ملما إلماما تاما بمتطلبات الحكم من خلق وابتكار وابتداع ، ولعل هذا الفهم عندى لمهام الوزير قد ساعدنى فى إتمام إنجازات كبيرة أعددها لاحقا .

لعل أسوأ كرسى يجلس عليه الإنسان هو كرسى الحكم ، بالرغم من البريق الكاذب الذى يظنه ويراه الناس حوله . فهو كرسى لعين وملعون ، وساحر ومسحور ، لا يجلب إلى صاحبه إلا العداء والكراهية والحسد ، فهو يخلق للإنسان أعداء من العدم ، بل يبعد حتى أصحاب الشخص عنه وكل ذلك إلى جانب ما يفرضه هذا الكرسى اللعين على الإنسان من قيود تحد كثيرا من حريته وحركته .

عندما عينت وزيرا لأول مرة فى عام ١٩٦٥ كنت اتهيب المنصب وأخشاه ، لعلمى المسبق بما سيجلبه علىَّ من مشاكل ومتاعب أنا فى غنى عنها ، ولكنى قبلت التعيين كتكليف حزبى ما كان فى مقدورى ـ كحزبى ـ ملتزم أن أرفضه .

مذكرات

عبد الماجد ابو حسبو

دار صنب للنشر والتوزيع
ص ب ٨٠٩٩ الخرطوم
تليفون ٣١٣٥٧ الخرطوم بحرى
شارع البوستة

المدير المسئول
عثمان رغيم الحسن

الطبعة الاولى
فبراير ١٩٨٧



إخراج إلكتروني : ابوبكر خيري

المحتـــويات

● مهما حاول المرء أن يتصور قدر الشقاء الذى يجلبه العمل السياسى على صاحبه وعلى أهله من حوله ، فهو لن يستطيع ان يتصور اكثر من رجل مشرد أو رجل قابع فى أحد السجون .. ولكن ليست هذه هى كل الحكاية .
بالطبع ، قد يكون العمل السياسى عند البعض - وهم لا شك كُثر - اشبه بالرياضة البدنية ، يمارسونها طالما كانت تنفع ابدانهم وطالما كان الطقس يسمح بذلك . ولكن بالنسبة للذين نذروا حياتهم كلها للعمل الوطنى ، فقد كانت السياسة عندهم حرباً ضروسا الهبت السنة نيرانها ابدانهم بل وابدان اطفالهم .
لقد تزامنت حياة عبد الماجد ابو حسبو مع فترة - لاشك - هامة فى تاريخ بلادنا الحديث . فقد عاش أحداث تطور الحركة الوطنية وحركة مؤتمر الخريجين وبدايات ظهور الاحزاب السياسية ثم الاستقلال . ومن بعده الحكومات الوطنية المتعاقبة حتى سقوط نظام « مايو » العسكرى ، وفى واقع الأمر كان هو مشاركا فى صنع هذه الأحداث ولم يكن متفرجاً من على البعد . وكان له قدر من الحماس للوطن وقدرة على العمل المثابر من اجله ، تدهش الكثيرين . واتصل نشاطه وحماسه هذا عبر سنوات طويلة لم يثنه عنه حتى سن الكهولة . بل كانت سنواته الأخيرة اكثر حماسة من الأولى ، وكانت ايامه الاخيرة اكثر نشاطا من سابقاتها .
فحتى فجر السبت ٦ ابريل ١٩٨٥ كان يعمل كما لم يعمل من قبل . وفى صباح ذلك اليوم عاد لبيته بعد أن كان قد خرج إلى الشارع مع الملايين من ابناء وطنه مبتهجا بسقوط ديكتاتورية قاسية ، ظل مع كل الوطنيين فى هذا البلد يحاربونها طوال ستة عشر عاماً عجاف . عاد إلى بيته ليرقد فى فراشه الأخير فى ذلك اليوم بالذات . وبعد عشرين يوماً ، وبينما كان كل العاملين بمستشفى سوبا يلتفون حول المذياع لسماع الحكومة الجديدة وهى تؤدى القسم ، كان هو فى هذا الصباح بالذات يفارق الحياة[1] .

أسرة المؤلف

---

(١) بينما تغطى المذكرات التى خلفها المؤلف تاريخ الحركة الوطنية وتمتد حتى علم ١٩٨٣ . فقد رأينا ان يفصل الجزء الخاص بمايو ليصدر فى كتاب منفصل ، هو الجزء الثانى .

كان جناح الإمام تنقصه إمكانات أساسية . كان فقيراً مادياً وفقيراً فى كوادره السياسية المدربة على العمل السياسى . وكان جناح السيد الصادق أحسن حالاً ، فلقد كان فى وضع مالى مريح كما كانت لديه بعض الكوادر السياسية المدربة .

كنا - الشريف حسين الهندى وأنا - على علاقة وثيقة بالإمام الهادى ، وكنا نعوضه كثيراً من ناحية الخبرة ، فلقد سخرنا جميع كوادر الحزب فى المناطق التى للإمام فيها مرشحون ليعملوا معهم ويساعدوهم فى إدارة معارك الانتخابات . وكان الإمام يعرف أن ظروفه تلك لا تمكنه من دخول المعركة فى كل الدوائر باقتدار . لذلك - كما قال لنا - « سوف أركز فى الانتخابات على الدوائر الأنصارية الصرفة لأن معركتى ليست معركة سياسية ، أو معركة دوائر ، وإنما معركتى هى أن يعرف الناس إلى جانب من يقف الأنصار .. مع إمامهم أم مع السيد الصادق ؟ ولا يهمنى كم من الدوائر اكسب . وإنما فقط كم من الأنصار معى » .

لذلك رشح الإمام فى كل دوائر الأنصار . وركز على ضرورة كسبها وهزيمة السيد الصادق ، وبالفعل استطاع أن يفوز فى كل الدوائر الأنصارية ويهزم السيد الصادق نفسه ومرشحيه . فقد هزم السيد الصادق فى دائرة الجبلين حيث رشح ضده حفيد الخليفة عبد الله التعايشى محمد داود الخليفة الذى نال أكثرمن اثنى عشر ألف صوت بينما نال السيد الصادق حوالى الخمسة آلاف صوت ، فكانت الهزيمة ساحقة .. والنصر ساحقاً . كذلك هزم السيد أحمد المهدى فى دائرة الجزيرة أبا حيث رشح ضده محمد أحمد المحجوب ، هزيمة فقد معها أحمد المهدى تأمينه وهكذا حدث فى كل الدوائر التى بها قيادات السيد الصادق .

ورشح السيد الصادق فى كل الدوائر ، فقد كانت إمكاناته واسعة ونشاطه كبيراً ومع ذلك فقد كانت النتيجة فى مجملها كالآتى :-

١) فاز الحزب الاتحادى بمائة وواحد من المقاعد .
٢) فاز حزب الأمة جناح الصادق بستة وثلاثين مقعداً .
٣) فاز حزب الأمة جناح الإمام بثلاثين مقعداً .
٤) فاز حزب سانو بخمسة عشر مقعداً .
٥) فازت جبهة الجنوب بعشرة مقاعد .
٦) فاز المستقلون بستة مقاعد [أعلنوا انضمامهم لاحقاً لجناح الإمام].
٧) فاز واحد من الشيوعيين .
٨) فاز ثلاثة - كما أذكر - من الإخوان المسلمين .



احدى جلسات الجمعية التاسيسية